

# الأجوبة الجلية

لمن سأل عن شرح ما بين عقيل

على الألفية

## الجزء الثالث

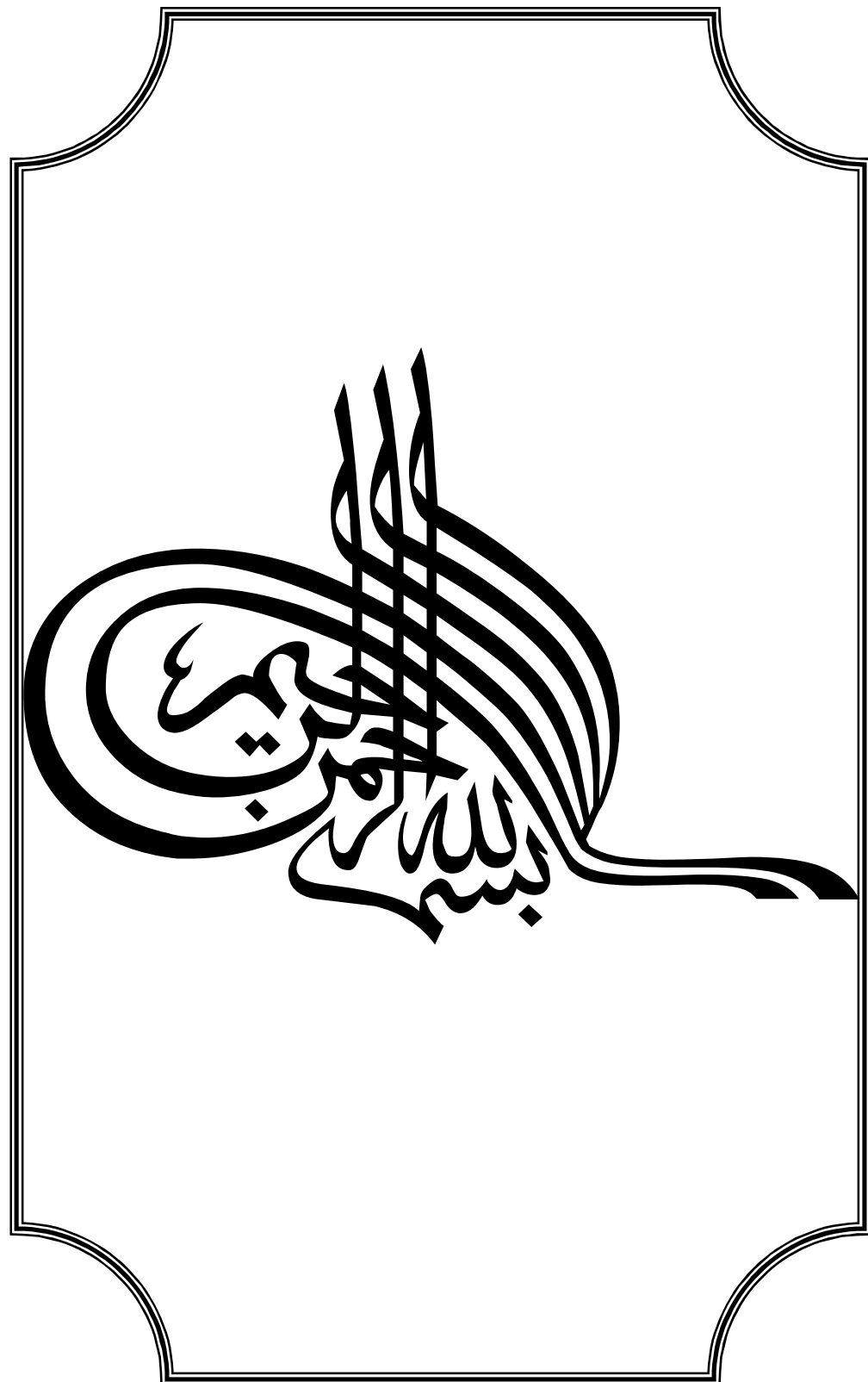
من حروف الجر إلى نهاية ما لا ينصرف

إعداد

حسين بن أحمد بن عبد الله آل علي

المدرس بمعهد تعليم اللغة العربية

بالجامعة الإسلامية



## فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
حروف الجر	٤	النداء	٢٥٧
الإضافة	٣٥	أسماء لازمت النداء	٢٨٢
المضاف إلى ياء المتكلم	٨١	الاستغاثة	٢٨٤
إعمال المصدر	٨٧	الندبة	٢٨٨
أبنية المصادر	٩٩	الترخيم	٢٩٤
مصدر المرة، ومصدر الهيئة	١١١	الاختصاص	٣٠٣
إعمال اسم الفاعل	١١٣	التحذير، والإغراء	٣٠٥
إعمال صيغ المبالغة	١٢٣	أسماء الأفعال	٣٠٩
إعمال اسم المفعول	١٢٦	أسماء الأصوات	٣١٤
الصفة المشبهة باسم الفاعل	١٣٠	نونا التوكيد	٣١٦
ابنية اسم الفاعل والمفعولين	١٤٢	الممنوع من الصرف	٣٢٧
والصفات المشبهة	١٤٢		
التعجب	١٤٩		
نعم ، وبئس	١٦١		
حبذا ولاحبذا	١٦٩		
أفعل التفضيل	١٧٣		
التوابع	١٨٦		
أولا : النعت	١٨٧		
ثانيا : التوكيد	٢٠٤		
ثالثا : العطف :عطف البيان	٢١٥		
عطف النسق	٢٢٠		
رابعا : البدل	٢٤٨		

## حروفُ الجرِّ

هَآكَ حُرُوفَ الْجَرِّ وَهِيَ مِنْ إِلَى حَتَّى خَلَا حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى  
مُذْ مُنْذُ رَبِّ اللَّامِ كَيْ وَآوُ وَتَا وَالْكَافُ وَالْبَاءُ وَلَعَلَّ وَمَتَّى

- بم تختصُّ هذه الحروف ؟ وما عملها ؟

- تختصُّ هذه الحروف العشرون كلّها بالأسماء . وهي تعمل في الأسماء الجرّ ،  
وقد تقدّم الكلام على ( خَلَا ، وَحَاشَا ، وَعَدَا ) في الاستثناء ، وذكرنا هناك  
أنّها تُستعمل أفعالاً فيَنْصَبُ ما بعدها ، وتُستعمل حروف جرٍّ فيَجَرُّ ما بعدها ،  
نحو : جاء الطلابُ عدا طالبٍ منهم ، وخلا طالبٍ ، وحاشا طالبٍ .

- ما المواضع التي تكون فيها كي حرف جر ؟

٢- تكون كي حرف جر في ثلاثة مواضع ، هي :

١- إذا دخلت كي على ( ما ) الاستفهامية ، نحو : كَيْمَهُ ؟ ( أي : لِمَهُ ؟ )  
فما الاستفهامية : مجرورة بـ ( كي ) وحذفت ألف ( ما ) الاستفهامية ؛  
لدخول حرف الجرّ عليها ، وجيء بالهاء للسكّت .

٢- إذا دخلت على ( أن ) المصدرية ، نحو : جئت كي أن أتعلّم . فالمصدر  
المؤوّل ( أن أتعلّم ) في محل جر بحرف الجر كي .

( م ) فإن لم تقع بعدها (أن) المصدرية ، ولم تُسَبِّق (كي) بحرف الجر (اللام) ،  
نحو : جئتُ كي أتعلّم ، فلها وجهان :

أ- أن تكون مصدرية ناصبة للفعل المضارع بعدها ، واللام مقدّرة ، والتقدير :  
جئتُ لكي أتعلّم ، وحملُها على هذا الوجه أوّل ؛ لأنّه الأكثر في الاستعمال  
ولذلك إذا سُبِّقَت (كي) باللام كانت مصدرية ، نحو جئتُ لكي أتعلّم ، وهذا  
هو الأكثر استعمالاً .

ب- أن تكون حرف جر دالّ على التعليل ، ويكون الفعل بعدها منصوباً بـ  
( أن ) المصدرية مُقدّرة .

٣- إذا دخلتْ على ( ما ) المصدرية ، كما في قول الشاعر :

إِذَا أَتَيْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ  
( أي : لِلضَّرِّ وَالنَّفْعِ ) . ( م )

- في أيّ لغة تكون لعلّ ، ومتى حرفي جر ؟

- أمّا لعلّ ، فهي حرف جر في لغة عُقَيْل ، ومنه قول الشاعر :

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعْ الصَّوْتَ جَهْرَةً لَعَلَّ أَبِي الْمَغَوَّارِ مِنْكَ قَرِيبُ

---

- الحرف ( م ) الموضوع أمام السؤال يدلُّ على أنّ الجواب كاملاً من الحواشي ، وليس  
من مَتْنِ شرح ابن عقيل .

- وإذا وُضِعَ في الجواب مُكرّراً دَلَّ على أنّ الجواب الذي بينهما فقط من الحواشي .

وقول الآخر : لَعَلَّ اللهَ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنْ أُمَكُّكُمْ شَرِيحُ  
فأبي المغوار ، ولفظ الجلالة ( الله ) مبتدآن مرفوعان محلاً مجروران لفظاً بحرف  
الجرّ الشبيه بالزائد ، خبرهما : قريب ، وفضَّلَكُمْ .

وقد رُوي على لغة عُقيل في ( لام ) لعلّ الأخيرة الفتح ، والكسر .  
ورُوي أيضاً حذف اللام الأولى ؛ فتقول : عَلٍ (بفتح اللام، وكسرها) ففي لَعَلَّ  
لغتان إجمالاً : ١ - إثبات اللام الأولى مع فتح اللام الأخيرة ، أو كسرها .  
٢ - حذف اللام الأولى مع فتح اللام الأخيرة ، أو كسرها .  
وأما متى فهي حرف جرّ في لغة هُذَيْل ، ومن كلامهم : أَخْرَجَهَا مَتَى كُمّه ،  
يريدون : مِنْ كُمّه . ومنه قول الشاعر :

شَرِبْنَا بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعْتُ      مَتَى لَجَجْ خُفِرَ لَهُنَّ نَيْجُ

- اذكر تعريف حرف الجرّ الأصليّ ، والزائد ، والشبيه بالزائد .  
- حرف الجرّ الأصلي : هو الذي يُفيد معنى خاصاً ، وله متعلق ، ولا يمكن  
حذفه ؛ لأنّ معنى الجملة لا يتمُّ إلّا به ، نحو : سافرت مِنْ مَكّة إلى المدينة ،  
فمعنى ( مِنْ ) الابتداء ، ومعنى ( إلى ) الغاية ، وكلاهما متعلق بالفعل ( سافر ) .  
وحرف الجرّ الزائد : هو الذي لا يُفيد معنى خاصاً ، ولا متعلّق له ، ويمكن  
حذفه من الجملة ويبقى المعنى صحيحاً ، كـ ( الباء ) في قولك : بِحَسْبِكَ دَرْهَمٌ ،  
ولستُ بِمَرِيضٍ ، وكـ ( مِنْ ) في قولك : ما زارني مِنْ أَحَدٍ . فيمكن في هذه  
الأمثلة حذف حرف الجرّ ؛ فتقول : حَسْبُكَ دَرْهَمٌ ، وما زارني أَحَدٌ ، ولستُ  
مَرِيضاً .

والحرف الشَّيْبِهِ بِالزَّائِد : هو الذي ليس له مُتَعَلِّق ، ويُفِيد معنى خاصًّا ، ولا يمكن حذفه ؛ لأنَّ معنى الجملة لا يتمُّ إلَّا به ، كالترجي في (لعلّ)، قال الشاعر :  
لعلَّ الله فضلكم علينا ... ، وكالتَّخْلِيلِ في (رُبّ)، نحو قولك : رُبَّ ضارّةٍ نافعةٌ،  
فهو بذلك أشَبَهَ حرف الجر الأصلي في أنَّه يُفِيد معنى خاصًّا ، و أشبه حرف  
الجرّ الزائد في أنَّه ليس له متعلّق .

- هل لولا من حروف الجر ؟ وضح ذلك .

- مذهب سيبويه : أنّها من حروف الجر ، لكن لا تَجُرُّ إلّا الضمير؛ فتقول:  
لولاي ، ولولاك ، ولولاه ( فالياء ، والكاف ، والهاء ) عند سيبويه مجرورات  
بـ ( لولا ) وبذلك يكون لهذه الضمائر على مذهب سيبويه محلان :  
أ- في محل جر بـ ( لولا ) ب- في محل رفع بالابتداء ، والخبر محذوف .  
ولم يعدّ الناظم في هذا الكتاب ( لولا ) من حروف الجر ، وذكرها في غيره .  
وزعم الأخفش والكوفيون : أنّها ليست من حروف الجر ، وأنّ الضمائر المتصلة  
بها في نحو ( لولاي ، ولولاك ، ولولاه ) في محل رفع مبتدأ ، ووُضِعَ ضمير الجر  
المتصل ( الياء ، والكاف ، والهاء ) موضع ضمير الرفع ؛ لأنّ الأصل أن يقال :  
لولا أنا ، ولولا أنت ، ولولا هو ، ولم تعمل لولا في الضمائر المتصلة شيئا ،  
كما أنّها لم تعمل في الاسم الظاهر ، نحو : لولا زيدٌ لأتيتُك ، برفع ( زيد ) على  
أنه مبتدأ ، وبذلك يكون لهذه الضمائر على مذهب الأخفش ، والكوفيين محل  
واحد ، هو : الرفع بالابتداء .

وزعم المبرّد : أن هذا التركيب ( لولاي ، ولولاك ، ولولاه ) لم يَرِدْ مِنْ لسان العرب ، وكلامه محجوجٌ بثبوت ذلك عن العرب ، كما في قول الشاعر :

أَتَطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءِنَا      وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْرِضْ لِأَحْسَابِنَا حَسَنٌ

وقول الآخر :

وكم مَوْطِنٍ لَوَلَايَ طَحَتْ كَمَا هَوَى      بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُنَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوَى

فهذان البيتان ردّ على أبي العباس المبرّد الذي زعم أنّ ( لولا ) لم تردّ عن العرب متصلة بضمائر الجر ، كالياء ، والكاف ، والهاء .

\* س ٦ - لم سُمِّيَتْ حروف الجر بهذا الاسم ؟

ج ٦ - قال البصريون : سُمِّيَتْ بذلك ؛ لأنها تجرُّ ما بعدها .

وقال الكوفيون : سُمِّيَتْ بذلك ؛ لأنها تجرُّ معنى الفعل إلى الاسم ( أي : تضيف معنى الفعل إلى الاسم ) فإذا قلت : ذهبت إلى المسجد ، كان حرف الجرّ ( إلى ) قد جرّ معنى الفعل ( الذهاب ) وأضافه إلى الاسم ( المسجد ) ولذلك يُسمونها حروف الإضافة .

- 
- هذه العلامة ( \* ) الموضوعية أمام السؤال تدل على أنّ الجواب كاملاً من زيادات مُعَدِّ هذا الكتاب ، وليس مِنْ مَتْنِ شرح ابن عقيل .
- وإذا وُضِعَتْ في الجواب مُكَرَّرَةً دَلَّتْ على أنّ الجواب الذي بينهما فقط من زيادات المُعَدِّ .



الحروف التي تَجُرُّ الاسم الظاهر فقط  
وما تختصُّ به من الاسم الظاهر

بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ مُنْذُ وَحَتَّى  
وَاخْصُصْ بِمُنْذُ وَمُنْذُ وَقْتًا وَبِرُبِّ  
وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رَبِّهِ فَتَى  
وَالْكَافَ وَالْوَاوَ وَرُبَّ وَالتَّاءَ  
مُنْكَرًا وَالتَّاءَ لِلَّهِ وَرَبِّ  
نَزَرَ كَذَا كَهَا وَنَحْوُهُ أَتَى

س٧- اذكر حروف الجر التي لا تجرُّ إلا الاسم الظاهر ، وم تختصُّ ؟  
ج٧- حروف الجرّ التي لا تجرُّ إلا الاسم الظاهر سبعة حروف مذكورة في  
البيت الأول ، وهي :

١ - ٢ مُنْذُ ، وَمُنْذُ : يُستعملان حرفي جر فيجرّان الاسم الظاهر فقط ،  
ويختصّان بجرّ أسماء الزمان فقط ، فإن كان الزمان دالاً على الحاضر كانتا بمعنى  
( في ) نحو: ما رأيته مُنْذُ يَوْمِنَا ( أي : في يومنا ) وإن كان الزمان دالاً على  
الماضي كانتا بمعنى ( مِنْ ) ، نحو : ما رأيته مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ( أي : مِنْ يَوْمِ  
الجمعة ) وأما دخولها في الظاهر على غير الزمان ، نحو : ما رأيته مُنْذُ حَدَثَ  
كذا ، وما رأيته منذ أن الله خلقه ؛ فإنّ الزمان مقدّر ، والأصل: منذ زمان  
حدث كذا ، ومنذ زمان خلق الله إياه .

ولا يصحّ أن يكون مجرورهما ضميراً ، ولا اسماً لا يدلّ على الزمان ، ولا يكون  
مجرورهما دالاً على الزمان المستقبل ؛ فلا تقول: مُنْذُ ، ولا: مُنْذُ ، ولا: منذ البيت،

ولا: منذ غَدٍ، أو: منذ زمنٍ . ويمكن استعمالهما اسمين ، وهما حينئذ ظرفا زمان .

٣- حَتَّى : تجرّ الاسم الظاهر ، ولا تختصُ بشيء معيّن منه ، وقد شدّ جرّها الضمير ، كما في قول الشاعر :

فَلَا وَاللّٰهِ لَا يُلْفَىٰ أَنَاسٌ      فَتَى حَتَّكَ يَابْنَ أَبِي زِيَادٍ .  
وهذا شاذّ لا يُقاس عليه ، خلافاً لبعضهم .

وهُذَيْلٌ يُبْدِلُونَ (حَاءَهَا) (عَيْنَا) في لغتهم ؛ فيقولون : عَتَى ، وعلى لغتهم قرأ ابن مسعود قوله تعالى : ﴿ فَتَرَبَّصُوا حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ بإبدال الحاء عَيْنًا .

وسياقي الكلام على مجرورها عند ذكر الناظم له فيما يأتي من الأبيات .  
٤- الكاف : تجرّ الاسم الظاهر فقط ، ولا تختصُ بشيء معيّن منه ، وقد شدّ جرّها للضمير ، كما في قول الشاعر :

خَلَى الذَّنَابَاتِ شَمَالًا كَثَبًا      وَأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا  
وقول الآخر :

وَلَا تَرَىٰ بَعْلًا وَلَا حَالِيًّا      كَهْ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاطِلًا  
وجرّها للضمائر في البيتين شاذّ . وهذا هو معنى قول الناظم :

" وَمَا رَوَوْا ... إلى قوله : كَهَا ونحوه أَتَى " ( أي : والذي رُوِيَ من جَرِّ رَبٍّ للضمير ، نحو : رَبُّهُ فَتَى ، قليل ، وكذلك جرّ الكاف للضمير ، نحو : كَهَا قليل أيضا ) .

٥- رُبَّ : تجرّ الاسم الظاهر فقط ، وهي حرف جر شبيه بالزائد ، وتختصّ بجرّ التكررة فقط ، نحو: رُبَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ . وهذا معنى قوله : "وَرُبَّ مُنْكَرًا" .

ومنه قوله ٢ : " رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ " .

وقد ورد جرُّها لضمير الغيبة - وهو شاذٌ - كما في قول الشاعر :

وَإِهْ رَأَيْتُ وَشِيكًا صَدَعَ أَعْظَمِهِ      وَرُبُّهُ عَطِبًا أَنْقَذْتُ مِنْ عَطْبِهِ

وهذا هو معنى قوله : " وما رووا من نحو رُبُّه فتى نَزُرُ " ، كما بينا ذلك في حرف الجر ( الكاف ) .

\* واعلم أنَّ مجرور ( رُبَّ ) يُعرب مبتدأ ، فهو مرفوع محلاً مجرورٌ لفظاً ، وأنَّه يمكن حذف ( رُبَّ ) بعد الواو التي تسمى واو ( رُبَّ ) كما في قول الشاعر :

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ      عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي

٦- الواو : تجرُّ الاسم الظاهر فقط، وتختصُّ بالقسم ، وتدخل على كلِّ مُقْسَمٍ به

، نحو : وَاللَّهِ لَأَتَصَدَّقَنَّ ، وكما في قوله تعالى : ﴿ وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا ﴾ وقوله

تعالى : ﴿ وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى ﴾ .

ولا يجوز ذكر فعل القسم معها ؛ فلا تقول : أَقْسِمُ بِاللَّهِ .

٧- التَّاء : تجرُّ الاسم الظاهر فقط ، وتختصُّ بجرِّ لفظ الجلالة ( الله ) كما في

قوله تعالى : ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ ﴾ وكقولك : تَاللَّهِ لَأَتَصَدَّقَنَّ .

وقد سُمِعَ جرُّها لفظ ( رَبِّ ) مضافاً إلى الكعبة ، قالوا : تَرَبَّ الكعبة . وهذا هو معنى قوله : " والتَّاءُ لِلَّهِ وَرَبُّ " .

وسُمِعَ أيضاً قولهم : تَالرَّحْمَنِ . وذكر الخفَّاف في شرح الكتاب أَنَّهُم قالوا :

تَحْيَاتِكَ ، يقصدون : وَحْيَاتِكَ ، فاستعملت التَّاء بدل الواو ، وهذا غريب .

## معاني مِنْ

بَعْضٌ وَبَيِّنْ وَابْتَدِئْ فِي الْأَمْكِنَةِ      بِمَنْ وَقَدْ تَأْتِي لِبَدءِ الْأَزْمِنَةِ  
وَزَيْدٌ فِي نَفْيٍ وَشَبَّهَهُ فَجَرُّ      نَكِرَةً كَ مَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرٍّ

س ٨ - اذكر الحروف التي تجرّ الظاهر ، والمضمر .

ج ٨ - الحروف التي تجرّ الظاهر ، والمضمر سبعة ، هي : مِنْ ، وَإِلَى ، وَعَنْ ،  
وعلى ، وفي ، والباء ، واللام ؛ فتقول : اشتريت مِنْ خالِدٍ وَمِنْكَ ، وذهبت  
إلى خالِدٍ وَإِلَيْكَ ، وسألتُ عَنْكَ وعن محمدٍ ... وهكذا في البقية .

س ٩ - اذكر معاني مِنْ .

ج ٩ - لِمِنْ معانٍ كثيرة ، أشهرها ما يلي :

١ - التَّبْعِيضُ ، نحو قوله تعالى : ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾

( أي : بعض الناس ) وقوله تعالى : ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ ( أي : بعض  
ما رزقناهم ) .

٢ - بَيَانُ الْجِنْسِ ، وتُسمى مِنَ الْبَيَانِيَّةِ ، نحو قوله تعالى : ﴿وَأَجْتَنِبُوا

الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ وقوله تعالى : ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ وقوله

تعالى : ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ ءَايَةٍ﴾ . وتقع مِنَ الْبَيَانِيَّةِ كثيراً بعد ( ما ) و( مهما ) .

٣- ابتداءُ الغايةِ في المكان ، وهو كثير ، نحو قوله تعالى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ وكقولك: خرجت من البيتِ إلى الكُليَّةِ .

وتأتي لابتداء الغاية في الزَّمان قليلاً ، نحو قوله تعالى : ﴿لَمَسْجِدُ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ وكقولك : محمدٌ محبوبٌ مِنْ يَوْمٍ ولادته . وكما في قول الشاعر :

تُخَيِّرُنْ مِنْ أَرْزَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرْبَنَ كُلُّ التَّجَارِبِ  
فقد دلت ( مِنْ ) في الأمثلة السابقة على ابتداء الغاية الزمانية بجرِّها : أول ، ويوم ، وأزمان .

٤- زائدة : فائدتها التَّنْصيص على العموم ، ولا تكون زائدة عند الجمهور إلا بشرطين : أ- أن يكون مجرورها نكرة .

ب- أن يسبقها نفي، أو شبهه . فمثال النفي قوله تعالى : ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا أَعْلَمُهَا﴾ ومثال شبه النفي، قوله تعالى: ﴿وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَّزِيدٍ﴾ وكقولك : لا تضربُ من أحدٍ ، فلاستفهام ، والنهي يشبهان النفي . ولا تُزاد في الإيجاب ، ولا يُؤتى بها جارة لمعرفة ؛ فلا تقول : تضرب من أحدٍ ، خلافاً للأخفش فقد استدلل على رأيه، بقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ على أن ( مِنْ ) زائدة في الإيجاب ( أي : لم تُسبق بنفي ، ولا شبهه ) وقد جرَّت

لفظ ( ذنوبكم ) وهو معرفة . والصواب أن ( مِنْ ) في هذه الآية : للتَّبْعِيضِ .  
ويرى الكوفيون زيادتها في الإيجاب بشرط تكثير مجرورها ، كقولهم : قد كان  
مِنْ مَطَرٍ .

هـ - أن تكون بمعنى كلمة ( بَدَل ) ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ  
الْدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ﴾ ( أي : بدل الآخرة ) وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ نَشَاءُ  
لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ ﴾ ( أي : بَدَلُكُمْ ) .

\* لِمَنْ مَعَانٍ أُخْرَى غَيْرَ مَا ذَكَرَ ، مِنْهَا :

١ - السَّبِيَّةُ ، كما في قوله تعالى : ﴿ مِمَّا خَطِيئَتُهُمْ أُعْرِقُوا ﴾ .

٢ - بمعنى ( في ) ، كما في قوله تعالى : ﴿ مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ ﴾ وقوله  
تعالى : ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾ .

٣ - بمعنى ( عن ) كما في قوله تعالى : ﴿ يَتَوَلَّنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ  
هَذَا ﴾ وقوله تعالى : ﴿ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِّنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ .

٤ - بمعنى ( الباء ) كما في قوله تعالى : ﴿ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ ﴾ . \*

\* س ١٠ - ما فائدة حرف الجرّ الزائد ؟ وكيف يُعرب المجرور به ؟

ج ١٠ - سبق تعريف حرف الجر الزائد في س ٤ .

**وفائدته :** تأكيد وتقوية المعنى العام في الجملة كلّها ، فهو بمثابة تكرار الجملة .  
والمجرور بحرف الجر الزائد يكون مجروراً لفظاً ، أما محلاً فقد يكون مرفوعاً على الابتداء ، نحو : هل من سؤال . فسؤال : مبتدأ مرفوع محلاً بمجرور لفظاً ، والخبر محذوف تقديره : لديكم .

وقد يكون محله النصب ، نحو : ليس الطالبُ بمريضٍ . فمريض : خبر ( ليس ) مجرور لفظاً منصوب محلاً .

الحروف التي بمعنى انتهاء الغاية  
والتي بمعنى بَدَلْ

لِلْأَنْتَهَاءِ حَتَّى وَلَا مَ وَإِلَى وَمِنْ وَبَاءٌ يُفْهَمَانِ بَدَلًا

س ١١ - ما الحروف التي تدلّ على انتهاء الغاية ؟

ج ١١ - يدل على انتهاء الغاية ثلاثة أحرف ، هي : إلى ، وحَتَّى ، واللام .  
والأصل من هذه الثلاثة ( إلى ) فلذلك تجرّ الآخرَ وغيره . فمثال جرّها الآخر :  
سرتُ البارحةَ إلى آخرِ الليل ، ومثال جرّها غيره : سرت البارحةَ إلى نصفِ  
الليل .

وأما حتى : فلا تجرّ إلا ما كان آخرًا ، أو متصلًا بالآخر اتصالًا قريبًا . فمثال  
جرّها المتصل بالآخر ، قوله تعالى : ﴿سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ وكقولك :  
نمت البارحة حتى السَّحَر .  
ومثال جرّها الآخر : نمت البارحة حتى آخرِ الليل ، ونحو : أكلتُ السمكةَ حتى  
رأسِها .

ولا تجرّ ( حتى ) غيرها ؛ فلا تقول : سرتُ البارحةَ حتى نصفِ الليل ؛ لأن  
نصف الليل ليس متصلًا بآخرها اتّصالًا قريبًا ، بل اتّصاله بعيد .  
وحَتَّى التي لا تجرّ إلا الآخر ، أو المتصل به لا تكون إلا غائبة .



أما إذا كان مجرورها (أَنْ) المصدرية المضمرة مع فعلها ، نحو : أنتظرُكَ حتى تتوضأً ، فهذه تكون غائية ، وتعليلية .

وأما اللام : فاستعمالها لانتهاء الغاية قليل ، قال تعالى : ﴿كُلُّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ ونحو : قرأت القرآن لِخَاتِمَتِهِ ( أي : إلى خاتمته ) .  
ومنه قوله تعالى : ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ .

س ١٢ - ما الحروف التي تأتي بمعنى بدل ؟

ج ١٢ - ذكرنا في السؤال التاسع أن ( مِنْ ) تأتي بمعنى بدل ، كما في قوله تعالى :

﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ ، وكما في قوله تعالى :

﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾ ، ومن ذلك أيضا قول الشاعر :  
جاريةٌ لم تأكل المُرَقَّقا ولم تذقْ مِنَ البَقُولِ الفُسْتَقَا  
والمراد : لم تذقْ بدلَ البَقُولِ الفُسْتَقَ .

ويرى بعض النحاه أن ( مِنْ ) في هذا البيت للتبعيض ، على اعتبار أن الفُسْتَقَ بعض البَقُولِ .

ومن الحروف التي تأتي بمعنى بدل ( الباء ) ، كما ورد في الحديث " ما يَسُرُّني بها حُمُرُ النَّعَمِ " ( أي : بدلها ) . ومن ذلك قول الشاعر :

فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا  
شئوا الإغارة فُرسانا ورُكبانا  
( أي : فليت لي بدلاً منهم ) .

## معاني اللام

وَاللَّامُ لِلْمَلِكِ وَشَبَّهَهُ وَفِي      تَعْدِيَةٍ أَيْضاً وَتَعْلِيلٍ فُفِي  
وَزَيْدَ وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبْنِ بَا      وَفِي وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَا

س ١٣ - اذكر معاني اللام .

ج ١٣ - لِلَّامِ معانٍ كثيرة ، أشهرها ما يلي :

١ - انتهاء الغاية ، كما في قوله تعالى : ﴿ كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ وقد تقدّم ذكره .

٢ - الْمَلِكُ ، نحو قوله تعالى : ﴿ لِلّٰهِ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْاَرْضِ ﴾ ونحو قولك : المال لزيد .

٣ - شَبَّهَ الْمَلِكِ ، وَيُسَمَّى الاختصاص ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ لَهُ أَبًا ﴾ وكقولك : الجنة للمؤمنين ، وكقولك : السرج للفرس .

٤ - التَّعْدِيَّةُ ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ﴾ فالجار والمجرور ( لي ) مفعول به للفعل ( هَبْ ) .

٥ - التَّعْلِيلُ ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ ﴾ ونحو قولك : جئت لإكرامك .

ومنه قول الشاعر :

وَإِنِّي لَتَعْرِوْنِي لِذِكْرَاكِ هَزَّةً      كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَلَهُ الْقَطْرُ

٦- زائدة قِياساً ، وسماعاً . مثال زيادتها قِياساً ، قوله تعالى : ﴿ إِن كُنتُمْ

لِلرَّيِّآ تَعْبُرُونَ ﴾ ، وكقولك : لَزَيْدٍ ضَرَبْتُ .

ومثال زيادتها سماعاً : ضربت لزيد .

( م ) والقياسية ، هي التي تأتي لتقوية عامل ضَعْفَ عن العمل بأحد سببين :

أ- أن يقع العامل متأخراً ؛ ولذلك فإن تأخير العاملين ( تعبرون ، وضربت ) أضعفهما عن العمل في المفعول المتقدم فيقوّى المفعول باللام .

ب- أن يكون العامل فرعاً في العمل ، كاسم الفاعل ، كما في قوله تعالى :

﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَهُمْ ﴾ وكصيغ المبالغة ، كقوله تعالى : ﴿ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ .

والسماعية ، هي التي تأتي لتوكيد المعنى وتقويته ، لا لتقوية العامل . ( م )

\* لِلَّامِ معانٍ أخرى غير ما ذكر منها :

١- بمعنى ( بعد ) كقولهم : كتبتُ هذه الرسالة لِسَبْعِ خَلَوْنَ مِنْ رَمَضَانَ ( أي :

بعد سبعة أيام مَضَتْ من شهر رمضان ) .

٢- بمعنى ( قبل ) كقولهم : كتبتُ هذه الرسالة لِسَبْعِ بَقِيْنَ مِنْ رَمَضَانَ ( أي :

قبل سبعة أيام بقيت من شهر رمضان ) .

٣- الدلالة على العاقبة والصَّيرُورة ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَلْقَطَهُ ۖ ءَالَ

فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ۖ ۞ .

٤- الدلالة على التَّعَجُّب ، كقولك : " ياللماءِ ويا للأصيلِ وقت الغروب .

٥- الدلالة على التَّبْلِيغ ، كقولك : قلت لخالِدِ .

٦- بمعنى ( على ) كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ۖ ۞ وقوله تعالى :

﴿ وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ۖ ۞ .

٧- بمعنى ( في ) كقوله تعالى : ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ ۖ ۞ . \*

س ١٤ - إلام أشار الناظم بقوله : " والظرفية استَبِنَ بيا وفي وقد يُبينان السَّبَا " ؟

ج ١٤ - أشار بذلك إلى أن ( الباء ) و ( في ) اشتركا في إفادة الظرفية والسَّببية .

فمثال الباء للظرفية ، قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا لَنَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ ۖ ۞ وَبِاللَّيْلِ

أَفَلَا تَعْقِلُونَ ۖ ۞ (أي : وفي الليل) . ومثالها للسَّببية ، قوله تعالى : ﴿ فَيُظْلَمِ

مَنْ أَلْزَيْتَ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَبِيتِ أُحِلَّتْ لَهُمْ ۖ ۞ (أي : بسبب ظلمهم).

ومثال في للظرفية : زيدٌ في المسجد - وهو الكثير فيها - ومثالها للسَّببية ،

قوله ٢ : " دخلتُ امرأةَ النَّارِ في هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا فلا هي أَطْعَمَتْهَا ولا هي تَرَكَتْهَا

تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ " (أي : دخلتُ النار بسبب هِرَّةٍ) .

## معاني الباء

بِالْبَاءِ اسْتَعْنِ وَعَدَّ عَوَضَ الْأَصِقِ وَمِثْلَ مَعٍ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا انْطَقِ

س ١٥ - اذكر معاني الباء .

ج ١٥ - للباء معانٍ كثيرة ، أشهرها :

١ - الظَّرْفِيَّةُ ، نحو : درست بالجامعة ( أي في الجامعة ) ومنه قوله تعالى :

﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ ﴾ .

٢ - السَّبَبِيَّةُ ، نحو : كافأت المجتهد بعمله ( أي : بسبب عمله ) .

٣ - الْبَدَلُ ، نحو ما ورد في الحديث : " ما يُسْرِنِي بِهَا حُمْرُ النَّعَمِ " .

٤ - الِاسْتِعَانَةُ ، نحو : كتبت بالقلم ، وقطعت اللحم بالسكين .

٥ - التَّعْدِيَّةُ ، نحو قوله تعالى : ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ .

٦ - التَّعْوِيضُ ، نحو : اشتريت الفرسَ بألفِ درهم . ومنه قوله تعالى :

﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ ﴾ وبين التعويض ، والبدل تدخُلُ .

والفرق بينهما : أنَّ العَوَضَ فيه شيء مُقَابِلَ شيءٍ آخر ، أمَّا البدل فهو اختيار أحد الشيئين بدون دَفْعِ .

٧ - الْإِلْصَاقُ ، نحو : مررت بزيد ، وأمسكت بعمرٍو .

٨ - الْمُصَاحَبَةُ ، بمعنى ( مَعَ ) نحو : بعثك الثوب بِطِرَازِهِ ( أي مع طِرَازِهِ ) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ أَهْبِطْ بِسَلَامٍ مِّنَّا ﴾ وقوله تعالى : ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾ ( أي : مع حَمْدِهِ ، أو : مُصَاحِباً حَمْدَ رَبِّكَ ) .

٩ - بمعنى ( مِنْ ) التَّبَعِيَّةِ ، نحو قوله تعالى : ﴿ عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾

( أي : مِنْهَا ) ومن ذلك قول الشاعر :

شَرِبْتُ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعْتُ      مَتَى لُجَجُ خُضْرٍ لَهُنَّ نَيْجُ  
( أي : من ماء البحر ) .

١٠ - بمعنى ( عَنْ ) نحو قوله تعالى : ﴿ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾ ( أي : عن عذاب واقع ) .

١١ - بمعنى ( عَلَى ) نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ ﴾ ( أي : على قنطار )

وقوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ مَّنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِدِينَارٍ ﴾ ( أي : على دينار ) .

معاني على ، وعن

عَلَى لِلاِسْتِعْلَاءِ وَمَعْنَى فِي وَعَنْ  
وَقَدْ تَجَى مَوْضِعَ بَعْدٍ وَعَلَى  
بِعَنْ تَجَاوُزاً عَنْى مَنْ قَدْ فَطَنَ  
كَمَا عَلَى مَوْضِعَ عَنْ قَدْ جُعِلَ

س ١٦ - اذكر معاني على .

ج ١٦ - لِعَلَى مَعَانٍ كَثِيرَةٌ ، أشهرها ما يلي :

١ - الِاسْتِعْلَاءُ ، نحو قوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ وقوله تعالى:  
﴿فَضَلَّنا بِعَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ .

٢ - بمعنى (في) الظرفية ، نحو قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ  
مِّنْ أَهْلِهَا﴾ (أي : في حين غفلة) .

٣ - الْمُجَاوِزَةُ بمعنى (عَنْ) ، كما في قول الشاعر :

إِذَا رَضِيتُ عَلَى بَنُو قُشَيْرٍ      لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا  
(أي : إذا رضيت عنى) . وهذا هو مراد الناظم من قوله : " بَعَنْ تَجَاوُزاً عَنْى  
مَنْ قَدْ فَطَنَ " (أي : تأتي على بمعنى عَنْ التي تفيد المجاوزة إذا عناه وقصده مَنْ  
فَطَنَ) .

\* وَلَعَلَىٰ مَعَانٍ أُخْرَىٰ غَيْرَ مَا ذُكِرَ ، منها :

١ - التَّعْلِيلُ وَالسَّبَبِيَّةُ ، كما في قوله تعالى: ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا

هَدَنَكُمُ ﴾ أي: بسبب هدايته إياكم ، وكقولك : أُعَاقِبُ الطَّالِبَ عَلَىٰ إِهْمَالِهِ ،  
( أي : بسبب إهماله ) .

٢ - المصاحبة ، بمعنى ( مع ) كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ  
عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ ﴾ ( أي : مع ظلمهم ) .

٣ - بمعنى ( مِنْ ) كما في قوله تعالى : ﴿ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ ﴾ ( أي : مِنْ  
الناس ) منه قوله ٣ : " بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ " . \*

س ١٧ - اذكر معاني عَنْ .

ج ١٧ - لِعَنْ مَعَانٍ كَثِيرَةٌ ، أشهرها ما يلي :

١ - الْمُجَاوِزَةُ ، نحو: رميتُ السَّهْمَ عَنِ الْقَوْسِ ، ونحو: رَحَلْتُ عَنْ بَلَدِ الْكُفْرِ ،  
( أي : ابتعدتُ عنها وجَاوَزْتُهَا ) .

٢ - بمعنى ( بَعْدَ ) نحو قوله تعالى : ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾ ( أي: بَعْدَ  
طبق ) ، وكقولك : عن قريبٍ سَأُزَوِّدُكَ .

٣ - بمعنى ( عَلَى ) نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَن نَفْسِهِ ﴾  
( أي : عَلَى نَفْسِهِ ) .



ومنه قول الشاعر :

لَا هَ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ      عَنِّي وَلَا أَنْتَ دِيَّانِي فَتَخْزُونِي  
( أي : لا أفضلت في حسبٍ عليّ ) لأنَّ أفضل هُنا يتعدَّى بـ ( على ) لأنه  
بمعنى الزيادة . وهذا معنى قوله : " وعلى كما على موضع عن قد جُعلا " ،  
( أي : إنَّ عَنْ تأتي بمعنى على كما جُعِلَتْ على بمعنى عن للمُجَاوَزَةِ .

\* ٤ - بمعنى ( مِنْ ) كما في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾  
( أي : مِنْ عِبَادِهِ ) . \*

---

### معاني الكاف

شَبَّهَ بِكَافٍ وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ      يُعْنَى وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدَ

١٨س - اذكر معاني الكاف .

١٨ج - سبق أنَّ عرفنا أنَّ الكاف من الحروف التي تختصُّ بجر الاسم الظاهر .  
ولها معانٍ ، منها :

١ - التَّشْبِيهُ ، نحو : زيدٌ كالأسدِ .

٢ - التَّعْلِيلُ والسَّبَبِيَّةُ ، كقوله تعالى : ﴿ وَادْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ ﴾  
( أي : لهدايته إياكم ) .

٣- زائدة : فائدتها التوكيد ، وجُعِلَ منه قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (أي : ليس مثله شيء ) وذلك أنَّ ( مِثْل ) أفادت التشبيه وجاءت ( الكاف ) لتوكيد هذا التشبيه .  
ومن زيادتها قول الشاعر في أَرْجُوزَتِهِ : لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقَقُ ( أي : فيها المَقَقُ ) . ومعنى المَقَقُ : الطُّول .  
ومن زيادتها ما حَكَاهُ الْفَرَّاءُ أَنَّهُ قِيلَ لبعض العرب : كيف تصنعون الْأَقِطَ ؟ فقال : كَهَيِّن ( أي : هَيِّنًا ) .

---

ما يُسْتَعْمَلُ اسْمًا من حروف الجر  
( الكاف ، وعن ، وعلى )

وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا وَكَذَا عَنْ وَعَلَى مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلَا

س١٩ - ما حروف الجرّ التي تُستعمل أسماء ؟ وضّح ذلك .  
ج١٩ - حروف الجر التي تُستعمل أسماء ، هي : الكاف ، وعن ، وعلى ، ومُنْذُ ، ومُنْذُ . وقد ذكر الناظم هنا الثلاثة الأولى ، أمّا ( مُنْذُ ، ومُنْذُ ) فسيأتي بيانهما في بيت آخر . وإليك الآن بيان الثلاثة الأولى :

١ - الكاف : تُستعمل الكاف اسماً بمعنى ( مِثْل ) وذلك قليل ، كما في قول الشاعر :

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوَى شَطَطٍ      كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْقُتْلُ  
فالكاف : اسم بمعنى ( مِثْل ) فاعل يَنْهَى ، والتقدير : ولن ينهى ذوى شَطَطٍ  
مِثْلُ الطَّعْنِ .

٢ - ٣ : عَنْ ، وَعَلَى : تُستعمل ( عن ، وعلى ) اسمين عند دخول ( مِنْ )  
عليهما ، وتكون على بمعنى ( فَوْق ) وتكون عن بمعنى ( جَانِب ) .  
فمثال استعمال ( على ) اسماً ، قول الشاعر :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمُّهَا      تَصِلُ عَنْ قَيْضٍ بَزِزَاءَ مَجْهَلٍ  
والتقدير : غدت مِنْ فوقه ، فـ ( على ) في هذا البيت اسم بمعنى فوق مجرور  
محلا ؛ لدخول حرف الجر عليه . ومن ذلك قولك : تَمُرُّ الطَّائِرَةُ مِنْ عَلَى بَلَدِنَا .  
ومثال استعمال ( عن ) اسماً ، قول الشاعر :

وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَّاحِ دَرِيَّةً      مِنْ عَنْ يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي  
والتقدير : من جَانِبِ يَمِينِي ، فـ ( عن ) اسم بمعنى جانب ، مجرور محلا ؛  
لدخول حرف الجر عليه . ومن ذلك قولك : جلس محمدٌ مِنْ عَنْ يَمِينِي ،  
وجلس خالدٌ من عن شِمَالِي .

\* اسْتُعْمِلَتْ ( عن ، وعلى ) اسمين عند دخول ( مِنْ ) عليهما ؛ لأن مِنْ حرف  
جر ، وحرف الجر لا يدخل على حرف جر آخر . \*

استعمال مُنْذُ ، وَمُنْذُ اسْمَيْنِ

وَمُنْذُ وَمُنْذُ اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا      أَوْ أُوْلِيَا الْفِعْلِ كَ جِئْتُ مُنْذُ دَعَا  
وَإِنْ يَجُرًّا فِي مُضِيِّ فَكَمِنْ      هُمَا وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى فِي اسْتَبْنِ

س ٢٠ - متى تُستعمل مذ ، ومنذ اسمين ؟

ج ٢٠ - تُستعمل مذ ، ومنذ اسمين إذا وقع بعدهما الاسم مرفوعاً ، أو إذا وقع بعدهما فعل . فمثال وقوع الاسم المرفوع بعدهما : ما رأيته مُنْذُ يَوْمِ الجمعة ، وما رأيته منذ شهرنا ، ( فمذ ومنذ ) مبتدآن ، خبرهما الاسم المرفوع بعدهما . وجوز بعضهم أن يكونا خبرين وما بعدهما مبتدأ .

ومثال وقوع الفعل بعدهما : جِئْتُ مُنْذُ دَعَا ، وَجِئْتُ مُنْذُ دَعَوْتَنِي ( فمذ ، ومنذ ) ظرفا زمان ، والعامل فيهما الفعل الذي قبلهما ( جِئْتُ ) والفعل الذي بعدهما لا يكون إلا ماضياً ، وهذا الفعل مع فاعله : في محل جر مضاف إليه ؛ لأن مذ ومنذ : ظرفان مضافان .

أما إذا وقع ما بعدهما مجروراً فهما حرفا جر بمعنى ( مِنْ ) إِنْ كَانَ الْمَجْرُورُ مَاضِيًا ، نحو : ما رأيته مذ يَوْمِ الجمعة ، وبمعنى ( فِي ) إِنْ كَانَ حَاضِرًا ، نحو : ما رأيته مذ يَوْمِنَا .

وقد تقدّم بيان وقوعهما حرفين في السؤال السابع .

زيادة ( ما ) بعد  
مِنْ ، وَعَنْ ، والباء

وَبَعْدَ مِنْ وَعَنْ وَبَاءٍ زَيْدَ مَا فَلَمْ يُعَقَّ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا

س ٢١ - ما تأثير زيادة ( ما ) بعد مِنْ ، وعن ، والباء ؟  
ج ٢١ - تُزَادُ ( ما ) بعد مِنْ ، وعن ، والباء فلا تُؤَثِّرُ فِيهَا ( أي : لَا تَكْفُهَا عَنْ الْعَمَلِ ) ، نحو قوله تعالى : ﴿ مِمَّا خَطِيئَتِهِمْ أُغْرِقُوا ﴾ وقوله تعالى :  
﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾ .

\* لم تؤثر زيادة ما بعد تلك الحروف ؛ لأن ( ما ) لم تُخْرِجْ تِلْكَ الْحُرُوفَ عَنْ اخْتِصَاصِهَا بِالْإِسْمِ فَمَا زَالَ اخْتِصَاصُهَا بِحُرِّ الْإِسْمِ بَاقِيَا . \*

زيادة ( ما ) بعد رُبَّ ، والكاف

وَزَيْدَ بَعْدَ رُبِّ وَالْكَافِ فَكَفَّ وَقَدْ تَلِيَهُمَا وَجَرُّ لَمْ يُكْفَ

س ٢٢ - ما تأثير زيادة ( ما ) بعد رُبِّ ، والكاف ؟

ج ٢٢ - تُزَادُ ( ما ) بعد رُبِّ ، والكاف فَتَكْفُهُمَا عن العمل ، وقد تُزَادُ بعدهما فلا تكفُّهما عن العمل - وهو قليل - .

فمثال زيادة ( ما ) بعد الكاف وكفَّها عن العمل ، قول الشاعر :

فَإِنَّ الْحُمْرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَايَا كَمَا الْحَبَطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمٍ

فقد زِيدَتْ ( ما ) بعد الكاف فَكَفَّتْهَا عن العمل ؛ لأنها أزالَتْ اختصاصها بِجَرِّ الاسم المفرد فدخلت الكاف على الجملة الاسمية المكوَّنة من المبتدأ : الحَبَطَاتُ ، وخبره : شَرُّ .

( م ) وهذا هو معنى كفَّها عن العمل (أي : تُهَيِّئُهَا للدخول على الجملة الاسمية) كما في البيت السابق ، وكذلك تهيئها للدخول على الجملة الفعلية ، كما في قول الشاعر : لَا تُشْتَمِ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتَمِ . ( م )

ومثال زيادة ( ما ) بعد الكاف ولم تكفَّها عن العمل ، قول الشاعر :

وَنُصِرْ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسُ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارُمُ

ومثال زيادة ( ما ) بعد رُبِّ وكفَّها عن العمل ، قول الشاعر :

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمَهَارُ

فقد زيدت ( ما ) بعد رُبَّ فكفتها عن العمل ، وسوَّغت دخولها على الجملة الاسمية المكوَّنة من المبتدأ : الجامل ، وخبره : فيهم .

( م ) وسوَّغت كذلك دخولها على الجملة الفعلية ، كما في قول الشاعر :

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ      تَرْفَعْنَ ثَوْبِي شَمَالَاتُ

ودخول رُبَّ المكفوفة على الجملة الاسمية شاذٌّ عند سيويهِ ؛ لأنها عنده تختصُّ بالجملة الفعلية .

أما أبو العباس المبرِّد فعنده لا تختص رُبَّ المكفوفة بجملة دون جملة . ( م ) ومثال زيادتها بعد رُبَّ ولم تكفها عن العمل ، قول الشاعر :

مَاوِيَّ يَارَبَّتَمَا غَارَ      شَعَوَاءَ كَاللَّذَعَةِ بِالْمَيْسَمِ

---

حَذَفُ رُبَّ وبقاء عملها

وَحَذِفَتْ رُبَّ فَجَرَّتْ بَعْدَ بَلْ      وَالْفَا وَبَعْدَ الْوَإِ شَاعَ ذَا الْعَمَلُ

س ٢٣ - ما حكم حذف رُبَّ مع بقاء عملها

ج ٢٣ - يجوز حذف ( رُبَّ ) وبقاء عملها ، بشرط أن تكون مسبوقة بالواو ، أو الفاء ، أو بل . وحذفها بعد الواو كثير ، وبعد الفاء ، وبل قليل .

فمثال حذفها بعد الواو ، قول الشاعر : وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرَقِنِ والتقدير : وربَّ قاتمِ الأعماقِ .

ومنه قول الشاعر:

وليلِ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ      عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَتَّيَلِي  
(أي : ربَّ ليلٍ) .

ومثال حذفها بعد الفاء ، قول الشاعر :

فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ      فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحَوِّلٍ  
(أي : فَرُبَّ مِثْلِكَ) .

ومثال حذفها بعد بَلْ ، قول الشاعر :

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفِجَاجِ قَتْمَةٌ      لَا يُشْتَرَى كِتَانُهُ وَجَهْرُمَةٌ  
(أي : بَلْ رُبَّ بَلَدٍ) .

وقد شذَّ حذفها مع بقاء عملها ، ولم يتقدّمها شيء ، كقول الشاعر :

رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ      كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ  
في هذا البيت جُرَتْ (رَسَمَ) برَبِّ المحذوفة من غير أن تُسبق بأحد الأحرف  
الثلاثة (الواو ، والفاء ، وبلْ) وذلك شاذٌّ .



حكم حذف حروف الجر مع بقاء  
عملها في غير رُبَّ

وَقَدْ يُجَرُّ بِسِوَى رُبِّ لَدَى      حَذَفِ وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَرِّدًا

س ٢٤ - ما حكم حذف حروف الجر مع بقاء عملها في غير رُبَّ ؟

ج ٢٤ - حذف غير رُبَّ وبقاء عمله ( الجر ) نوعان : مطرّد ، وغير مطرّد .

١ - غير مُطَرِّدٍ - وهو السَّمَاعِي - نحو قول رُؤْبَةَ وقد سُئِلَ : كيف أصبحت ؟  
فقال : خير والحمد لله ، والتقدير : على خير ، وكما في قول الشاعر :

إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ      أَشَارَتْ كُليبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ  
( أي : أشارت إلى كليب ) وكما في قول الشاعر :

وَكَرِيمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسٍ أَلْفَتْهُ      حَتَّى تَبْدَحَ فَارْتَقَى الْأَعْلَامَ

( أي : فارتقى إلى الأعلام ) وفي البيت شاهد آخر ، وهو قوله : وكريمة ، فقد  
جُرَّتْ بِرُبِّ محذوفة بعد الواو .

٢ - الْمُطَرِّد - وهو القِيَّاسِيّ - ويكون في مواضع كثيرة ، منها :

أ - بعدكم الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر ، نحو : بكم درهمٍ اشتريتَ  
هذا ؟ ( أي : بكم مِنْ درهمٍ ) فدرهم : مجرور بمن محذوفة عند سيبويه ،  
والخليل ، وهو مُطَرِّدٌ عندهما في مُمَيِّز ( كم ) الاستفهامية إذا دخل عليها  
حرف جر ، وذلك خلافاً للزّجاج الذي يرى أنّ ( درهم ) مجرورة بالإضافة .

\* ب - إذا كان المُقسَم به لفظ الجلالة ، وحرف الجر من حروف القسم ، نحو :

اللَّهُ لِأَصُومَنَّ (أي : بالله ) .

ج - في جواب سؤال والسؤال فيه حرف الجر ، نحو : بِمَنْ مررت ؟ فتقول :  
زيد (أي : مررت بزيد) .

د - في المعطوف على حرف جر مذكور ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَفِي خَلْقِكُمْ  
وَمَا يَبْتُ مِنْ دَابَّةٍ ءَاتَتْ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ وَأَخْلَفَ لَيْلٍ وَالنَّهَارِ ﴿ (أي : وفي  
اختلاف الليل) . \*



## الإضافةُ

ما يُحذف من المضاف عند الإضافة

وبيان الحروف التي تكون الإضافة بمعناها

وأقسام الإضافة

نُوناً تَلِي الإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينَا	مِمَّا تُضَيِّفُ احْدِفْ كَطُورِ سِينَا
وَالثَّانِي اجْرُرْ وَأَنْوِ مِنْ أَوْ فِي إِذَا	لَمْ يَصْلُحْ إِلَّا ذَاكَ وَاللَّامَ خُذَا
لِمَا سِوَى ذِيْنِكَ وَاخْصُصْ أَوَّلَا	أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالذِّي تَلَا

س ١ - عرّف الإضافة ، وما حكم المضاف إليه ؟

ج ١ - الإضافة ، هي : إسنادُ كلمةٍ إلى أخرى ، بتنزيل الثانية من الأولى منزلة التنوين ، أو ما يقوم مقام تنوينه . وحكم المضاف إليه : الجرّ دائماً .

س ٢ - ما الذي يحذف من الاسم المراد إضافته ؟

ج ٢ - إذا أريد إضافة اسم إلى آخر حُذِفَ ما في المضاف من تنوين ، أو نون تلي علامة الإعراب ، وهي النون في المثني ، وفي جمع المذكر السالم فهي واقعة بعد الألف ، أو الياء في المثني ، وبعد الواو ، أو الياء في جمع المذكر السالم ؛ ولذا سمّيت : تَالِيَةً للإعراب .

فمثال حذف التنوين من المضاف : هذا طالبٌ علمٍ ، والأصل قبل الإضافة : هذا طالبٌ .

ومثال حذف النون من المثنى المضاف ، قوله تعالى : ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾ والأصل : يَدَانِ ، ونحو قولك : هَذَا غُلَامًا زَيْدٍ .

ومثال حذف النون من الجمع المضاف ، قوله تعالى : ﴿ يَلْبِسْ إِسْرَءِيلَ ﴾ والأصل : بَنِينَ .

وكذلك تُحذف ( أَل ) من المضاف ، نحو : الطالبُ ؛ فتقول : طالبُ العلمِ .

### س ٣ - ما العامل في جرّ المضاف إليه ؟

ج ٣ - اِخْتِلَفَ في الجارِّ للمضاف إليه ، فقليل هو مجرور بحرف مُقَدَّر ، وهو : (اللام ، أو مِنْ ، أو في ) وقيل : هو مجرور بالمضاف ، وهو الصحيح .

### س ٤ - ما الحروف التي تكون الإضافة بمعناها ؟ وما الضوابط فيها ؟

ج ٤ - الإضافة تكون بمعنى ( اللام ) عند جميع النحويين ، نحو : هذا كتابُ محمدٍ ( أي : كتابُ محمدٍ ) وهي تُفيد المِلْكِيَّةَ ، كما في المثال السابق ، أو الاختصاص ، نحو : هذا لِجَامِ الفرسِ ( أي : لِجَامُ لفرسٍ ) .  
وزعم بعضهم أنَّ الإضافة تكون أيضا بمعنى ( مِنْ ) أو ( في ) وهو اختيار الناظم ، وإلى هذا أشار بقوله : " وَاثَرِ مِنْ أَوْ فِي " .

وضابطها : أنّه إن لم يَصْلُحْ إلّا تقدير ( مِنْ ، أو في ) فالإضافة تكون بمعنى ما  
تعيّن تقديره ، بـ ( مِنْ ، أو في ) وإلّا فالإضافة تكون بمعنى اللام ، وإليك الآن  
ضابط كل حرف من الحروف الثلاثة :

١ - تكون الإضافة بمعنى ( مِنْ ) : إذا كان المضاف إليه جنساً للمضاف ، نحو:  
هذا ثوبٌ حريرٌ ، وخاتمٌ حديدٌ ، والتقدير : هذا ثوبٌ من حريرٍ ، وخاتمٌ من  
حديدٍ ؛ لأن الحرير جنس للثوب ، والحديد جنسٌ للخاتم .

٢ - تكون الإضافة بمعنى ( في ) : إذا كان المضاف إليه ظرفاً واقعاً فيه المضاف ،  
نحو : أعجبنى ضربُ اليومِ زيداً ( أي : ضربُ زيدٍ في اليوم ) ومنه قوله تعالى :  
﴿ لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾ (أي: ترَبُّصٌ في أربعة أشهر)

ومنه قوله تعالى : ﴿ بَلْ مَكْرُ أَلِيلٍ وَالنَّهَارِ ﴾ (أي : مكرٌ في الليل) .

٣ - تكون الإضافة بمعنى ( اللام ) وهو الأصل : إذا لم يصلح تقدير الإضافة بـ  
( من ، أو في ) فالإضافة تكون بمعنى اللام ، كما في قولك : هذا كتابُ محمدٍ ،  
فلا يصلح في هذا المثال تقدير ( مِنْ ) ولا يصلح تقدير ( في ) ولذا فالمعنى يكون  
صحيحاً على تقدير ( اللام ) فتقول : هذا كتابٌ لمحمدٍ .

س ٥ - إلام أشار الناظم بقوله : " واخْصُصْ أَوَّلًا ... إلى آخر البيت " ؟

ج ٥ - أشار بذلك إلى أن الإضافة على قسمين : مَحْضَةٌ ، وغير مَحْضَةٌ .  
فَالْمَحْضَةُ ، وتُسَمَّى الإضافة الْمَعْنَوِيَّةَ ، وهي كما عرّفها الشارح : غير إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله . ( أي : إنها ليست وصفا عاملا يُشبه الفعل المضارع ، كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ) ، نحو : كتابُ زيدٍ ، فالإضافة هنا معنوية ؛ لأن المضاف (كتاب) ليس وصفاً عاملاً .  
وهذه الإضافة المحضة ( المعنوية ) تفيد المضاف أحد أمرين :

١ - التَّعْرِيفُ ، وذلك إنْ كان المضاف إليه معرفة ، نحو : هذا غلامُ زيدٍ ، وذاك غلامُكَ .

٢ - التَّخْصِصُ ، وذلك إنْ كان المضاف إليه نكرة ، نحو : هذا غلامُ امرأةٍ .  
والتخصيص يُقَرَّبُ النكرة من التعريف .

\* تعريف آخر للإضافة المحضة ، هي : ما كان المضاف فيها غير وصفٍ عامِلٍ\* .  
أما غير المحضة ، وتُسَمَّى الإضافة ( اللَّفْظِيَّةُ ) فسيأتي بيانها في الآيات الآتية .

## الإضافة غير المحضة ( اللفظية )

تعريفها ، وفائدتها

وَصَفًّا فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ	وَإِنْ يُشَابِهَ الْمُضَافُ يَفْعَلُ
مُرَوَّعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحِيلِ	كَرْبٌ رَاجِيْنَا عَظِيمِ الْأَمَلِ
وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ	وَذِي الْإِضَافَةِ اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ

س٦ - عرّف الإضافة اللفظية ، مع التمثيل لها .

ج٦ - الإضافة اللفظية (غير المحضة ) هي : ما كان المضاف فيها وصفاً عاملاً .

ويشمل الوصف : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة .

ويُشترط في اسم الفاعل ، واسم المفعول أن يكونا بمعنى الحال ، أو الاستقبال .  
أما الصفة المشبهة فتكون بمعنى الحال .

والمراد بالوصف العامل : أن هذا الوصف يُشبه الفعل المضارع في العمل ، وفي الدلالة على الحال ، أو الاستقبال . وهذا معنى قوله : " وَإِنْ يُشَابِهَ الْمُضَافُ يَفْعَلُ وَصَفًا "

فمثال اسم الفاعل : خالدٌ ضاربٌ زيدٍ الآن ، أو غداً ، ونحو : هذا راجينا .

ومثال اسم المفعول : هذا مضروبُ الأبِ ، ونحو : زيدٌ مُروَّعُ القلبِ .

ومثال الصفة المشبهة : محمدٌ حسنُ الوجهِ ، ونحو : هذا قليلُ الحِيلِ ، وعَظِيمُ الأَمَلِ .

أما إذا كان المضاف غير وصف ، نحو : هذا قلمك ، أو كان المضاف مصدراً ،  
نحو : عجبتُ من ضَرْبِ زيدٍ (لأن المصدر ليس وصفاً) أو كان المضاف وصفاً  
غير عامل ، نحو: هذا ضاربُ زيدٍ أمسٍ ، فالوصف (ضارب) غير عامل ؛  
لأنه بمعنى الماضي ، فالإضافة حينئذ تكون معنويّة .

#### س٧- ما فائدة الإضافة اللفظية ؟

ج٧- الإضافة اللفظية لا تفيد تعريفاً ، ولا تخصيصاً . وهذا معنى قول الناظم :  
" فعن تنكيره لا يُعزَلُ " .  
وفائدتها : التَّخْفِيفُ ، وذلك بحذف التنوين ، وحذف النون من المثني ، وجمع  
المذكر السالم .

#### س٨- ما الدليل على أنّ الإضافة اللفظية لا تفيد تعريفاً ، ولا تخصيصاً ؟

ج٨- الدليل على ذلك ما يلي :

- ١- وقوع المضاف صفة لنكرة ، كما في قوله تعالى : ﴿ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ ﴾  
فالمضاف (بالغ) لم يَسْتَفِدْ التعريف من إضافته إلى المعرفة (الكعبة) بدليل أنه  
وقع نعتاً للنكرة (هديا) والنعت يَتَّبِعُ المنعوت .
- ٢- دخول (رُبَّ) عليه وإن كان مضافاً إلى معرفة ، نحو : ربّ راجينا .  
ومعلوم أنّ (رُبَّ) لا تدخل إلا على نكرة .



\* ٣ - وقوعه حالا ، كما في قوله تعالى: ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِ﴾ ﴿ثَانِي﴾ : حال ،  
والحال نكرة . \*

س ٩ - ما سبب تسمية الإضافة بـ: محضة ، ومعنوية ؛ وغير محضة ، ولفظية .  
ج ٩ - سُمِّيَتْ مَحْضَةً ؛ لأنها خالصة من تقدير الانفصال عن الإضافة ، ففي  
قولك : كتاب زيد ، لا يمكن ترك الإضافة وإعراب ( زيد ) في هذا المثال  
إعراباً آخر .

وَسُمِّيَتْ الْإِضَافَةُ مَعْنَوِيَّةً ؛ لأنها أفادت المضاف أمراً معنوياً ، وهو : التعريف ،  
أو التخصيص .

أما غير المحضة ، فهي على تقدير الانفصال عن الإضافة ؛ لأنه في قولك : هذا  
ضاربُ زيد الآن ، يمكن ترك الإضافة وإعراب ( زيد ) مفعولاً به ؛ فتقول :  
هذا ضاربُ زيداً ؛ ولذلك سُمِّيَتْ غير محضة .

وَسُمِّيَتْ لَفْظِيَّةً ؛ لأنها تُفيد أمراً لفظياً وهو التخفيف في اللفظ بحذف التنوين ،  
والنون .

شروط دخول ( أل ) على المضاف

في الإضافة غير المحضة

وَوَصَلَ أَلْ بِذَا الْمُضَافِ مُعْتَفَرٌ      إِنَّ وَصَلَتْ بِالثَّانِ كَ الْجَعْدِ الشَّعْرُ  
أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي      كَ زَيْدُ الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِي

س ١٠ - اذكر الشروط التي تميز دخول ( أل ) على المضاف في الإضافة غير

المحضة ؟ وهل يجوز دخول ( أل ) على المضاف في الإضافة المحضة ؟

ج ١٠ - لا يجوز دخول ( أل ) على المضاف في الإضافة المحضة ( المعنوية ) فلا

تقول: هذا الغلام رجل ؛ لأن الإضافة منافية للألف واللام ، فلا يُجمع بينهما ؛

ذلك لأن ( أل ) للتعريف ، والإضافة المحضة من فوائدها التعريف ، ولا يُجمع

بين مُعرِّفين .

أما الإضافة غير المحضة ( اللفظية ) - وهي المراد بقوله : " بذا المضاف " أي:

الذي تقدّم الكلام فيه قبل هذا البيت - فكان القياس أيضاً يقتضي أن لا تدخل

( أل ) على المضاف ؛ لأنهما مُتَعَاقِبَان ، بمعنى أنهما لا يجتمعان كما تقدّم في

الإضافة المحضة ، ولكن لما كانت الإضافة فيه على نية الانفصال اغتُفِرَ ذلك

بشروط ثلاثة ، هي :

١ - أن يكون المضاف إليه فيه ( أل ) نحو : الْجَعْدِ الشَّعْرُ ، وَالضَّارِبِ الرَّجُلُ .

٢ - أن يكون المضاف إليه مُضَافاً إلى مافيه ( أل ) نحو :

زيدُ الضاربُ رأسَ الجاني . فالمضاف ( الضارب ) دخلت عليه ( أل ) لأن  
المضاف إليه ( رأس ) مضاف إلى ما فيه ( أل ) وهو ( الجاني ) .

ويدخل في هذا المضاف المفرد ، كما مثَّل ، وجمع التكسير ، نحو : الضَّوَارِبُ  
الرَّجُلِ ، أو : الضَّرَابُ الرجلِ ، أو : الضَّرَابُ رأسِ الجاني ، وجمع المؤنث السالم ،  
نحو : الضَّارِبَاتُ الرَّجُلِ ، أو : الضَّارِبَاتُ رأسِ الجاني .

فإن لم تدخل ( أل ) على المضاف إليه ، ولا على ما أضيف إليه امتنع دخول  
( أل ) على المضاف ؛ فلا تقول : هذا الضاربُ رجلٍ ، ولا : هذا الضاربُ  
رأسِ جاني .

٣- أن يكون المضاف مثنى ، أو جمع مذكر سالماً . وسيأتي بيانه في البيت الآتي .

---

دخول ( أل ) على المضاف وحده

وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعَ مُثْنًى أَوْ جَمْعاً سَبِيلَهُ اتَّبَعَ

س ١١ - ما مراد الناظم بهذا البيت ؟

ج ١١ - مراده : أنَّ المضاف إذا كان مثنى ، أو جمع مذكر سالماً فإنَّه يكفي  
وجود ( أل ) فيه ، ولا يُشترط وجودها في المضاف إليه ، نحو : هذانِ الضاربانِ  
زيدٌ ، وهؤلاءِ الضاربونِ زيدٌ .

## حكم إضافة اسمٍ إلى ما اتَّحدَ به في المعنى

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدَ      مَعْنَى وَأَوَّلُ مُوْهِمًا إِذَا وَرَدَ

س ١٢ - ما حكم إضافة اسمٍ إلى ما اتَّحدَ به في المعنى ؟

ج ١٢ - معلوم أنَّ المضاف يتخصَّص بالمضاف إليه ، أو يتعرَّف به ؛ ولهذا فلا بدَّ أن يكون المضاف إليه غير المضاف ؛ لأنَّ الشيء لا يتخصَّص ، ولا يتعرَّف بنفسه ، وعلى ذلك فلا يُضَافُ اسمٌ إلى ما اتَّحدَ به في المعنى . وهذا هو المراد بقوله : " ولا يُضَافُ اسمٌ لما به اتَّحدَ معنى " ، فلا يُضَافُ المرادف إلى مُرَادِفِهِ ؛ فلا يُقال : هذا قَمَحٌ بُرٌّ ، وليثُ أُسدٍ ؛ لكونها من المترادفات في المعنى .  
ولا يُضَافُ الموصوف إلى صفته ؛ فلا يُقال : هذا رجلٌ قائمٌ ، والأصل : هذا رجلٌ قائمٌ .

فإنَّ وَرَدَ في كلام العرب ما ظاهره إضافة الاسم إلى مرادفه وجبَ تأويله ، كقولهم : سعيدٌ كُرْزٌ ، فظاهر هذا أنَّه من إضافة الشيء إلى نفسه ؛ لأنَّ المراد بالاسم (سعيد) واللقب (كرز) في هذا المثال شيء واحد فيؤوَّل مثل هذا على أنَّ المراد بسعيد : المُسمَّى ، والمراد بكرز : الاسم ، فكأنه قال : جاءني مُسمَّى كُرْزٍ ( أي : مُسمَّى هذا الاسم ) وعلى ذلك يُؤوَّل ما أشبه هذا من إضافة المُتَرَادِفَيْنِ ، كيوم الخميس ( أي : هذا مُسمَّى الخميس ) فالأول يكون هو المُسمَّى ، والثاني يكون الاسم .

وأما إن وردَ في كلام العرب ما ظاهره إضافة الموصوف إلى صفته فيؤوّل على حذف المضاف إليه الموصوف بتلك الصّفة ، كقولهم : حَبَّةُ الْحَمَقَاءِ ، وَصَلَاةُ الْأَوَّلَى ، وَالْأَصْلُ : حَبَّةُ الْبَقْلَةِ الْحَمَقَاءِ ، وَصَلَاةُ السَّاعَةِ الْأَوَّلَى . فالحمقاء : صفة للبقلة لا للحبّة ، والأوّلَى : صفة للسّاعة لا للصلاة ، فَحُذِفَ المضاف إليه (البقلة ، والساعة) وَأُقِيمَتْ صفته مُقَامَهُ ، فصار: حَبَّةُ الْحَمَقَاءِ ، وَصَلَاةُ الْأَوَّلَى فَلَمْ يُضَفْ الموصوف إلى صفته ، بل أُضِيفَ إلى صفةٍ غيره ، وهو: المحذوف .

---

### اكتسابُ المضافِ المذكَرِ التَّأْنِيثَ من المضافِ إليه المؤنَّثِ

وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلًا      تَأْنِيثًا إِنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوَهَّلًا

س ١٣ - ما الذي يَكْتَسِبُهُ المضاف من المضافِ إليه ؟  
ج ١٣ - عرفنا سابقاً أنَّ المضاف يكتسب التعريف ، أو التخصيص من المضاف إليه ، وذكر الناظم في هذا البيت أنه قد يكتسب المضافُ المذكَرُ التَّأْنِيثَ من المضافِ إليه المؤنَّثِ ، وذلك بشرط : أن يكون المضاف صالحاً للحذف وإقامة المضافِ إليه مُقَامَهُ دون إخلالٍ بالمعنى ، نحو : قُطِعَتْ بعضُ أصَابِعِهِ ، فَصَحَّ تأنيثُ المضافِ ( بعض ) بدليل تأنيث الفعل قبله مع أنه مذكر في الأصل ؛ لأنه اكتسب التأنيث من إضافته إلى المؤنَّثِ ( أصابع ) وإثما جاز ذلك ؛ لصحّة

حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فلا يَخْتَلُّ المعنى ؛ فتقول : قُطِعَتْ أصابعُه .

وقد يكتسب المضافُ المؤنثُ التذكيرُ من المضاف إليه المذكّر بالشرط السّابق ، وهو : صِحَّة حذف المضاف والاستغناء عنه بالمضاف إليه - وهو قليل - كما

في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَحِمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ فالمضاف (رحمة) مؤنث اكتسب التذكير من المضاف إليه لفظ الجلالة ؛ ولهذا جاء الخبر ( قريب ) مذكّر .

فإن لم يصلح المضاف للحذف والاستغناء عنه بالمضاف إليه لم يَجُز التأنيث ، فلا تقول : خرجتُ غلامٌ هندٍ ؛ لأنه لا يصح أن تقول : خرجت هندٌ ، على اعتبار أن المقصود : خروج الغلام .

س ١٤ - قال الشاعر :

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهُتْ      أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ

عَيْنَ الشَّاهِدِ ، وما وجه الاستشهاد فيه ؟

ج ١٤ - الشاهد : تَسْفَهُتْ .. مَرُّ الرِّيحِ .

وجه الاستشهاد : أُنْثَ الفعل ( تسفهت ) بقاء التأنيث مع أن فاعله ( مَرُّ ) مذكّر ؛ وذلك لأنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه ( الرياح ) وجاز ذلك لِصِحَّة الاستغناء عن المضاف بالمضاف إليه .

الأسماء التي تلزم الإضافة إلى المفرد

وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدًا      وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدًا

\* س ١٥ - اذكر أحكام الأسماء باعتبار إضافتها ، وعدمه .

ج ١٥ - الأسماء بهذا الاعتبار نوعان :

- ١ - أسماء تمتنع إضافتها ( أي : لا تكون مضافا ) كالضمائر ، وأسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة ، وأسماء الشرط ما عدا (أي) وأسماء الاستفهام ما عدا (أي).
- ٢ - أسماء تجب إضافتها إما إلى مفرد ، وإما إلى جملة . سيأتي بيان هذا النوع فيما بعد .

س ١٦ - الأسماء التي تلزم الإضافة إلى المفرد نوعان ، اذكرهما .

ج ١٦ - الأسماء التي تلزم الإضافة إلى المفرد : نوعان ، هما :

- ١ - ما يلزم الإضافة لفظاً ومعنى ، وهذا النوع لا يُستعمل مفردا ، بلا إضافة ( لا بد من إضافته ) .

وهذا هو المراد من قول الناظم : " وبعض الأسماء يُضاف أبداً " ، وذلك نحو :

عِنْدَ ، وَلَدَى ، وَسِوَى ، وَقُصَارَى الشَّيْءِ ، وَحُمَادَاهُ (بمعنى : غايته) .

\* وهي بالنسبة لإضافتها إلى الظاهر ، والضمير ثلاثة أنواع :

أ- ما يضاف إلى الظاهر والمضمر ، نحو : عند ، ولدى ، وسوى ، وقصارى الأمر ، وحُماداه .

ب- ما يضاف إلى الظاهر فقط ، نحو : أولو ، وأولات ، وذو ، وذوات .

ج- ما يضاف إلى الضمير فقط ، نحو : وَحَدَّهُ ، وَلَبَّيْكَ ، وَسَعْدَيْكَ . \*

٢- ما يلزم الإضافة معنى دون لفظ ، نحو : كل ، وبعض ، وأي ؛ فتقول : كلٌّ ناجحٌ . فالإضافة هنا بالمعنى دون اللفظ ؛ لأن لفظ المضاف إليه محذوف . وهذا النوع يجوز أن يأتي مفرداً فلا يُذكر المضاف إليه ، كما في المثال السابق . وهذا هو المراد بقوله : " وبعض ذا..." ويجوز أن يضاف لفظاً ومعنى ، كما في الحديث القدسي : " كُلُّكُمْ ضَالٌّ " وكقولك : كلُّ الطُّلابِ ناجحٌ . وسيأتي بيان القسمين فيما يلي من الآيات .

\* س١٧ - ما المراد بالمضاف لفظاً ومعنى ، وبالمضاف معنى دون لفظ ؟ وما

المراد بقولهم : ما يلزم الإضافة ؟

ج١٧ - المراد بالمضاف لفظاً ومعنى ، هو : ما له مضاف إليه مذكور صراحة

في الكلام ، نحو : الطالبُ عند المدير ، وكما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾ .

والمراد بالمضاف معنى دون لفظ ، هو : ما له مضاف إليه ولكنه محذوف ، واستُغْنِيَ عنه بالتنوين الذي يجيء عوضاً عنه ، وهو مع حذفه مُلاحَظٌ في إتمام



معنى المضاف ، نحوقوله تعالى : ﴿ قُلْ كُلُّ يَعْمَلْ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ ﴾ (أي: كلُّ إنسانٍ) فحُذِفَ المضاف إليه ، وَعُوِضَ عنه بتنوين العِوضِ . ومنه قوله تعالى :

﴿ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ أَيُّهَا مَا تَدْعُوا ﴾ .

وهذا لا يمنع من ذكر المضاف إليه ؛ فتقول : كلُّ ناجحٌ ، وكلُّ طالبٍ ناجحٌ .  
أما المراد بما يلزم الإضافة ، فهو : ما يجب إضافته .

---

ما يضاف إلى الضمير فقط من  
الأسماء التي تلزم الإضافة لفظاً ومعنى

وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا اِمْتَنَعَ	إِيْلَاؤُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ
كَوَحْدَ لَبَى وَدَوَالَى سَعْدَى	وَشَذَّ إِيْلَاءَ يَدَى لِلْبَى

س ١٨ - ما الذي يُضاف إلى الضمير فقط من الأسماء التي تلزم الإضافة لفظاً؟  
ج ١٨ - من الأسماء التي تلزم الإضافة لفظاً ما لا يضاف إلّا إلى الضمير فقط ،  
وذلك مثل : وَحْدَهُ ، وَلَبَّيْكَ ، وَسَعْدَيْكَ ، وَدَوَالِيكَ ، وَحَنَانِيكَ . فهذه الأسماء  
تختصّ بالإضافة إلى ضمير المخاطب إلّا كلمة ( وَحْدَ ) فتضاف إلى جميع  
الضمائر ؛ تقول : وَحْدَكَ ، وَوَحْدَهُ ، وَوَحْدِي ( ومعناه : مُنْفَرِداً ) .

أَمَّا الْأَسْمَاءُ الْأُخْرَى فَتَخْتَصُّ بِضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ ، كَمَا ذَكَرْنَا ؛ فَتَقُولُ : لَبَّيْكَ ،  
( وَمَعْنَاهَا : أُقِيمُ عَلَى إِجَابَتِكَ إِقَامَةً بَعْدَ إِقَامَةٍ ) ، وَسَعْدَيْكَ ( وَمَعْنَاهَا : إِسْعَادًا  
لَكَ بَعْدَ إِسْعَادٍ ) ، وَدَوَّالِيكَ ( وَمَعْنَاهَا : تَدَاوُلًا بَعْدَ تَدَاوُلٍ ) ، وَحَنَائِيكَ  
( وَمَعْنَاهَا : تَحَنُّنًا عَلَيْكَ بَعْدَ تَحَنُّنٍ ) .

وَشَذَّ إِضَافَةً ( لَبَّيْ ) إِلَى ضَمِيرِ الْغَيْبَةِ ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :  
لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي .

وَشَذَّ كَذَلِكَ إِضَافَةً ( لَبَّيْ ) إِلَى الْأَسْمِ الظَّاهِرِ ، أَنْشَدَ سَيَبَوِيهَ :  
دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسُورًا      فَلَبَّيْ فَلَبَّيْ يَدَيَّ مِسُورَ  
فَقَدْ أَضَافَ الشَّاعِرُ الْمَصْدَرَ ( لَبَّيْ ) إِلَى الْأَسْمِ الظَّاهِرِ ، وَهُوَ ( يَدَيَّ ) شَذُودًا .  
وَيُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ سَيَبَوِيهَ أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ شَاذٍّ فِي ( لَبَّيْ ) وَ ( سَعْدَى ) .

س ١٩ - اذْكَرْ مَوْضِعَ خِلَافِ الْعُلَمَاءِ فِي لَبَّيْكَ وَمَا شَافَهُ ، مَوْضِعًا مَذَاهِبَهُمْ  
فِي ذَلِكَ .

ج ١٩ - اِخْتَلَفُوا فِي : هَلْ هُوَ مُثْنِيٌّ أَوْ مُفْرَدٌ ؟

١ - مَذْهَبُ سَيَبَوِيهَ : أَنَّ لَبَّيْكَ وَمَا شَافَهُ : مُثْنِيٌّ ، وَأَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ  
بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ ، وَأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ تَثْنِيَّتِهِ : التَّكْثِيرُ ، فَهُوَ عَلَى هَذَا مُلْحَقٌ بِالْمُثْنِيِّ ،  
كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ أَتَجِعُ الْبَصَرَ كَرْنَيْنِ ﴾ ( أَيِ : كَرَّاتٍ ) فَكَرَّتَيْنِ : لَيْسَ الْمُرَادُ  
بِهِ مَرَّتَيْنِ فَقَطْ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَنْقَلِبُ إِلَيْكَ الْبَصَرُ حَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾

(أي : مُزدَجراً وهو كَلِيلٌ) ولا يَنْقَلِبُ البصر مُزدَجراً كليلاً من كَرَّتَيْنِ فقط ، فتعيّن بذلك أن يكون المراد بـ ( كَرَّتَيْنِ ) التكثير لا اثنين فقط ، وكذلك لَبَّيْكَ ، وأخواته .

٢ - مذهب يونس بن حبيب : أنه مفرد ، وليس بمثنى ، وأن أصله : لَبَّيْ ، وهو مقصور ، قُلِبَتْ أَلْفُهُ ياءً مع الضمير كما قُلِبَتْ أَلْفُ ( لَدَى ، وَعَلَى ) مع الضمير ، في قولك : لَدَيْهِ ، وَعَلَيْهِ .

وَرَدَّ عليه سيويوه بأنه لو كانت أَلْفُهُ مقصورة لم تنقلب أَلْفُهُ مع الظاهر ياءً كما لم تنقلب أَلْفُ ( لَدَى ، وَعَلَى ) مع الظاهر ؛ تقول : لَدَى زَيْدٍ ، وَعَلَى زَيْدٍ ؛ ولذلك ينبغي أن يقال : لَبَّيْ زَيْدٍ ، بالألف المقصورة لكنهم لما أضافوه إلى الظاهر قَلَبُوا الألف ياءً ، كما في الشاهد الشعري السابق : " فَلَبَّيْ يَدَى مِسُورٍ " فدلّ ذلك على أنّه مثنى ، وليس مقصوراً كما زعم يونس .

الأسماء التي تلزم الإضافة إلى الجملة

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمْلِ  
أَفْرَادُ إِذْ وَمَا كَاذٌ مَعْنَى كَاذٌ  
حَيْثُ وَإِذْ وَإِنْ يُنَوَّنُ يُحْتَمَلُ  
أَضِيفَ جَوَازًا نَحْوُ حِينَ جَاءُ بُدْ

س ٢٠ - الأسماء التي تلزم الإضافة إلى الجملة نوعان ، اذكرها .

ج ٢٠ - ما يلزم الإضافة إلى الجملة نوعان ، هما :

١ - ما يضاف إلى الجملة الاسمية ، والفعلية ، وهو : حيثُ ، وإِذْ .

٢ - ما يضاف إلى الجملة الفعلية فقط ، وهو : إذا .

س ٢١ - مثل لِمَا يلزم إضافته إلى الجملة الاسمية ، والفعلية .

ج ٢١ - ما يضاف إلى الجملة الاسمية ، والفعلية ( حيثُ ، وإِذْ ) فمثال إضافة  
( حيث ) إلى الجملة الاسمية : اجلسُ حيثُ زيدٌ جالسٌ . فحيث : ظرف  
مكان مبني على الضم ، وهو مضاف ، وجملة ( زيدٌ جالسٌ ) في محل جرّ  
مضاف إليه .

ومثال إضافتها إلى الجملة الفعلية : اجلسُ حيثُ جلسَ زيدٌ ، أو : حيث

يجلسُ زيدٌ . ومنه قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ۚ ﴾ .

وشذّ إضافته إلى مفرد ، كقول الشاعر :

أَمَّا تَرَى حَيْثُ سَهِيلٌ طَالِعًا  
نَجْمًا يُضِيءُ كَالشَّهَابِ لَامِعًا

( م ) أضاف الشاعر حيث إلى اسم مفرد ( سهيل ) وذلك شاذّ عند جمهرة النّحاة ، وأجاز الكسائي إضافتها إلى المفرد ، واستدلّ بهذا البيت .

واعلم أنّ لهذا البيت رواية أخرى ، هي : " أما ترى حيثُ سهيلٌ طالِعٌ " فلا شاهد فيه حينئذٍ ؛ لأنه جاء على الأصل . ( م )

مثال إضافة ( إذ ) إلى الجملة الاسمية: جئتُك إذ زيدٌ قائمٌ ، وجئتُك إذ زيدٌ يقومُ .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ ﴾ .

ومثال إضافتها إلى الجملة الفعلية : جئتُك إذ قامَ زيدٌ . ومنه قوله تعالى :

﴿ وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ

كَفَرُوا ﴾ والفعل المضارع هنا بمعنى الماضي ( مَكَرَ ) لأنّ إذ ظرف للزمان الماضي المبهم ( أي : غير المحدود ) .

س ٢٢ - هل يجوز حذف جملة المضاف إليه ممّا يلزم إضافته إلى الجملة ؟  
وضّح ذلك .

ج ٢٢ - نعم . يجوز ذلك إذا كان المضاف هو ( إذ ) فيجوز حذف الجملة المضاف إليها ، ويُؤنّى بالتنوين عوضاً عنها فتكون ( إذ ) مفردة ( أي : مقطوعة عن الإضافة لفظاً ) لوقوع التنوين عوضاً عن الجملة المضاف إليها ،

وذلك كما في قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَقَرُّحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ وقوله تعالى :

﴿ وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ ﴾ وهذا معنى قوله : " وإنّ يُنَوّن يُحتمل إفراد إذ " .

س ٢٣ - مثل لما يلزم إضافته إلى الجملة الفعلية فقط .

ج ٢٣ - ما يلزم إضافته إلى الجملة الفعلية فقط ( إذا ) وهي ظرف للزمان

المستقبل ، نحو : آتيك إذا قام زيدٌ . ومنه قوله تعالى : ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنْفِقُونَ ﴾

وقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تُلَّتِ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا ﴾ ولا يجوز إضافتها إلى الجملة

الاسمية ؛ فلا تقول : آتيك إذا زيدٌ قائمٌ ، خلافاً للأخفش .

سيشير الناظم إلى ( إذا ) في بيت خاص بها .

س ٢٤ - إلام أشار الناظم بقوله : " وما كاذ معنى كاذ " ؟

ج ٢٤ - أشار بذلك إلى أن ما كان مثل ( إذ ) في كونه ظرفاً ماضياً مبهماً يجوز

إضافته إلى ما تُضاف إليه ( إذ ) من الجملة الاسمية ، والفعلية ، وذلك نحو :

حين ، ووقت ، وزمان ، ويوم ؛ لأنها ظروف للماضي مبهمة ( أي : لا تدل على وقت معين محدد ) .

فمثال إضافتها إلى الجملة الاسمية : جئتكَ حينَ زيدٌ قائمٌ ، ووقتَ زيدٌ قائمٌ ،

وزمانَ زيدٌ قائمٌ ، ويومَ زيدٌ قائمٌ .

ومثال إضافتها إلى الجملة الفعلية : جئتكَ حينَ جاءَ زيدٌ ، ووقتَ جاءَ زيدٌ .

وهذا النوع وهو ما كان مثل ( إذ ) في المعنى يُضاف إلى الجملة جوازاً ، لا وجوباً .

وهذا ما أشار إليه الناظم بقوله : " أضيف جوازاً " .

فإن كان الظرف غير ماضٍ بأن كان للمستقبل لم يُجرَ مُجرى ( إذ ) بل يُعامل

مُعاملة ( إذا ) فلا يُضاف إلى الجملة الاسمية ، بل يُضاف إلى الجملة الفعلية فقط ،

نحو : أَجِيْتُكَ حِينَ يَجِيءُ زَيْدٌ . فـ (حين) في هذا المثال للزمان المستقبل ؛ لأن ما بعدها فعل مضارع ، والمضارع زمنه الحال ، أو المستقبل .  
وإذا كان الظرف محدوداً ، مثل : شَهْرٌ وَحَوْلٌ ، وجبَ إضافته إلى المفرد ، ولا يُضاف إلى الجملة ؛ فتقول : شهر كذا ، وحول كذا .  
قال تعالى : ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾ .

---

حكم ما يُضاف إلى الجملة جوازاً  
باعتبار الإعراب ، والبناء

وَإِبْنٍ أَوْ أَعْرَبَ مَا كَادَ قَدْ أَجْرِيَا	وَاخْتَرَبْنَا مَتَلُوْا فِعْلٍ بُنِيَا
وَقَبْلَ فِعْلٍ مُّعْرَبٍ أَوْ مُّبْتَدَا	أَعْرَبَ وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْنَدَا

س ٢٥ - ما حكم ما يُضاف إلى الجملة باعتبار الإعراب ، والبناء ؟

ج ٢٥ - تقدّم أن الأسماء التي تجب إضافتها إلى الجملة ، نوعان :

١ - ما يضاف إلى الجملة وجوباً ، نحو : حيثُ ، وإذا ، وإذ . فهذه الأسماء حكمها : وجوب البناء . فحيث : مبنية على الضم ، وإذا ، وإذ : مبنيتان على السكون .

وعلة بنائها : شبهها بالحرف في الافتقار إلى الجملة .

٢- ما يضاف إلى الجملة جوازاً ، وهو ما أشبه ( إذ ) نحو : حين ، ووقت ، وزمن . وهذا النوع هو ما أشار إليه الناظم في هذين البيتين ، وحكمه كما يلي :

أ- مذهب الكوفيين ، وتبعهم الفارسيّ ، والناظم : جواز الإعراب ، والبناء سواء أُضيف إلى جملة فعلية فعلها ماضٍ ، نحو : هذا يومٌ جاء زيدٌ ، أو أُضيف إلى جملة فعلية فعلها مضارع ، نحو : هذا يومٌ يسافرُ عمروٌ ، أو أُضيف إلى جملة اسميّة ، نحو : هذا يومٌ بكرٌ صائِمٌ . فكلّمة ( يوم ) في الأمثلة السابقة يجوز إعرابها ؛ فتقول : خبر مرفوع ، ويجوز بناؤها ؛ فتقول : خبر مبني على الفتح في محل رفع . والمختار عندهم البناء إذا كان المضاف إليه فعلاً ماضياً ، نحو : هذا يومٌ انتصر المسلمون ، وقد رُوِيَتْ كلمة ( حين ) بالبناء ، والإعراب في قول الشاعر :

على حينٍ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا      فقلتُ ألماً أصحُ والشَّيبُ وازعُ  
فالكسر على الإعراب ، والفتح على البناء ؛ لأن ما بعدها فعل ماضٍ مبني فاكتسبت منه البناء .

أما إذا كان المضاف إليه فعلاً مُعرباً ، وهو الفعل المضارع ، أو كان جملة اسميّة فالمختار الإعراب ، كما في قوله تعالى : ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ ويجوز البناء ، وقد قرئت كلمة ( يوم ) في هذه الآية بالفتح على البناء . وهذا هو معنى قول الناظم : " وَمَنْ بَنَى فَلن يُفَنِّدَا " ( أي : فلن يُعْلَط ) .



ب - مذهب البصريين : وجوب الإعراب إذا كان المضاف إليه فعلاً مضارعاً ،  
أو جملة اسمية ، أما إذا كان المضاف إليه فعلاً ماضياً فيجوز البناء ، والإعراب .  
والراجح ما ذهب إليه الكوفيون .

---

### حكم إضافة ( إذا ) إلى الجملة الفعلية

وَأَلْزَمُوا إِذَا إِضَافَةً إِلَى جُمَلِ الْأَفْعَالِ كَ هُنَّ إِذَا اِعْتَلَى

س ٢٦ - ما حكم إضافة إذا إلى الجملة الفعلية ؟ وما حكم إضافتها إلى  
الجملة الاسمية ؟ وضح ذلك بالتفصيل .

ج ٢٦ - سبق أن ذكرنا في س ٢٣ أن الناظم يشير إلى ( إذا ) بيت خاص ،  
وها هو يشير إليها في هذا البيت ، وذكر فيه : أن ( إذا ) يجب إضافتها إلى

الجملة الفعلية بإجماع ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنْفِقُونَ ﴾ وغيرها  
من الآيات . ولا تُضاف إلى الجملة الاسمية ، خلافاً للأخفش ، والكوفيين ؛ فلا  
تقول : أجيئك إذا زيد قائم . أما دخولها على الاسم الذي بعده فعل ، كما في

قوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ وكما في قولهم : أجيئك إذا زيد قائم ، فهو  
جائز بالإجماع ، ولكن اختلفوا في إعرابه :

١ - مذهب سيبويه : أنه إذا وقع اسم مرفوع بعد ( إذا ) فهو فاعل لفعل محذوف يُفسَّره الفعل المذكور ، والتقدير في الآية السابقة : إذا انشَقَّت السماء ، والتقدير في المثال : إذا قام زيدٌ .

٢ - مذهب الأخفش : أنه مرفوع على الابتداء ، خبره الفعل الذي بعده .  
وزعم السَّيرافيّ : أنه لاختلاف بين سيبويه ، والأخفش في جواز وقوع المبتدأ بعد إذا ، وإنَّما الخلاف بينهما في خبره ؛ فسيبويه يُوجب أن يكون ما بعده فعلاً ، والأخفش يُجيز أن يكون ما بعده اسماً ؛ فيجوز في: أحيثك إذا زيدٌ قام، جَعَلَ (زيد) مبتدأ عند سيبويه ، والأخفش .  
أما قولهم : أحيثك إذا زيدٌ قائم ، فوقع الخبر اسماً جائز عند الأخفش فقط .

---

كِلاً ، وَكِلتَا

شروط المضاف إليه بعدهما

لِمُنْفِهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلَا تَفَرُّقٍ أُضِيفَ كِلْتَا وَكِلاً

س٢٧ - ما مراد الناظم بهذا البيت ؟

ج٢٧ - سبق أن ذكرنا في س١٦ الأسماء التي تلزم الإضافة إلى المفرد ، وذكرنا هناك أنها نوعان :

١ - نوع يلزم الإضافة إلى المفرد معنى فقط دون اللفظ ، نحو : كلٌّ ، وبعض .

٢- نوع يلزم الإضافة إلى المفرد لفظاً ومعنى ، نحو : عند ، ولدى ... إلخ  
وذكر الناظم في هذا البيت اسمين آخرين يجب إضافتهما إلى المفرد لفظاً ومعنى ،  
هما (كِلاً ، وَكِلتاً) وقد أشار الناظم فيه إلى أنه يُشترط في المضاف إليه بعدهما  
ثلاثة شروط ، هي :

أ- أن يكون مثنى لفظاً ومعنى ، نحو : جاعني كلا الرجلين ، وكلتا المرأتين ، أو  
يكون مثنى معنى فقط دون لفظ ، نحو : جاعني كلاهما وكلتاهما . فالمضاف إليه  
إن كان اسماً ظاهراً في حالة التثنية فهو مثنى لفظاً ومعنى ، وإن كان ضميراً ، أو  
اسم إشارة فهو مثنى معنى فقط .

ومن مجيء المضاف إليه معنى فقط ، قول الشاعر :

إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدًى      وَكِلاً ذَلِكْ وَجْهٌ وَقَبْلُ

فالمضاف إليه (ذلك) وإن كان مفرداً في اللفظ فهو مثنى في المعنى ؛ لأنه يعود  
إلى اثنين ، هما : الخير والشر .

ب- أن يكون معرفة ، كما في الأمثلة السابقة ، ولا يجوز إضافتها إلى نكرة ؛  
فلا تقول : جاعني كلا رجلين . وأجاز ذلك الكوفيون بشرط أن تكون النكرة  
مُخَصَّصَةً ، نحو : جاعني كلا رجلين صَالِحَيْنِ .

وكون المضاف إليه مثنى ، ومعرفة هو مراد الناظم بقوله : " لفهم اثنين معرفة " .

ج- أن يكون لفظاً واحداً ، نحو : رجلين ، وامرأتين ، وكتابين . ولا يجوز  
إضافتهما إلى ما أفْهَمَ اثنين بتفريق ؛ فلا تقول : جاعني كلا زيدٍ وعمرٍ . وهذا  
هو مراده بقوله : " بلا تَفَرُّقٍ " .

س٢٨ - قال الشاعر :

كِلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُدًا      فِي النَّائِبَاتِ وَالْمَامِ الْمَلَمَّاتِ

عين الشاهد في البيت السابق ، وما وجه الاستشهاد فيه ؟

ج٢٨ - الشاهد : كلا أخي وخليلي .

وجه الاستشهاد : أضاف كلا إلى مُثْنِي مُتَفَرِّقٍ بالعطف ، وهذا شاذّ .

أيّ وأنواعها

وشروط ما تُضاف إليه

وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفٍ	أَيًّا وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأُضِفْ
أَوْ تَنَوَّ الْأَجْزَا وَاخْصُصْنَ بِالْمَعْرِفَةِ	مَوْصُولَةً أَيًّا وَبِالْعَكْسِ الصِّفَةِ
وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوْ اسْتِفْهَامًا	فَمُطْلَقًا كَمَلَّ بِهَا الْكَلَامَا

س٢٩ - اذكر أنواع ( أيّ ) وهل تلزم الإضافة إلى المفرد ، أو إلى الجملة ؟

ج٢٩ - أيّ : من الأسماء التي تلزم الإضافة إلى المفرد ، وهي أربعة أنواع :

استفاميّة ، وشرطيّة ، وصِفّة ، وموصولة .

س ٣٠ - اذكر شروط ما تُضاف إليه ( أيّ ) بأنواعها .

ج ٣٠ - أولا : أيّ الاستفهاميّة ، وهي منه الأسماء الملازمة للإضافة معنًى .  
وتضاف إلى النكرة ، والمعرفة مطلقاً ( أي : سواء كانت النكرة أو المعرفة مفردة ، أو مثنى ، أو جمعا ) نحو : أيُّ رجلٍ فاز ؟ وأيُّ رجلين فازا ؟ وأيُّ رجالٍ فازوا ؟ ومنه قوله تعالى : ﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ ﴾ ونحو : أيُّ الرجلين فازا ؟ وأيُّ الرجالِ فازوا ؟ .

ولا تضاف أيّ الاستفهامية إلى المفرد المعرفة إلاّ بشرطين ، هما :

١ - أن تتكرّر ( أيّ ) كما في قول الشاعر :

أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيُّيْ وَأَيُّكُمْ  
غَدَاةَ الثَّقَيْنَا كَانَ خَيْرًا وَأَكْرَمًا

فقد أضيفت ( أيّ ) إلى المفرد المعرفة ، وهو ياء المتكلم في ( أيّ ) وضمير المخاطب في ( أيُّكم ) والمسوّغ لذلك تكرارها فقد تكررت بالعطف .

٢ - أن يُقصد بالاستفهام أحد أجزاء المفرد ، كقولك : أيّ زيدٍ أحسن ؟ والمراد : أيُّ أجزاءٍ زيدٍ أحسن ؟ ولذلك يكون الجواب بالأجزاء ؛ فيقال : عينه ، أو أنفه .

ثانياً: أيّ الموصولة ، وهي ملازمة للإضافة معنًى ، وشرط المضاف إليه :

أن يكون معرفة ، فهي لا تُضاف إلاّ إلى معرفة ، نحو : يُعجبني أيُّهم قائم .

ومنه قوله تعالى : ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾ هذا ما ذكره الناظم ، وذكر ابن عصفور أنّها تُضاف إلى النكرة ، ولكنه قليل ، نحو : يُعجبني أيُّ رجلين قاما .

ثالثاً: أيّ الشرطيّة ، وهي ملازمة للإضافة معني ، وهي مثل الاستفهامية في جميع أحكامها ، فتضاف إلى النكرة مُطلقاً ، نحو : أيّ كتابٍ تقرأُ تستفدُ ، وأيّ كتابين تقرأُ تستفدُ ، وأيّ كتبٍ تقرأُ تستفدُ .  
وتضاف إلى المعرفة المثني ، أو الجمع ، نحو : أيّ الرجلين تضربُ أضربُ ، وأيّ الرجال تُكرمُ أكرمُ . ومنه قوله تعالى : ﴿ أَيُّمًا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ ﴾ ولا تضاف إلى المفرد المعرفة .

وهذه الأنواع الثلاثة (الاستفهامية ، والموصولة ، والشرطية) ملازمة للإضافة معني فقط فيحوز ذكر المضاف إليه ، ويجوز قطعها عن الإضافة بحذف المضاف إليه فتكون مفردة ؛ وإليك الأمثلة :

- ١ - الاستفهاميّة ، نحو : أيُّ رجلٍ عندك ؟ وأيُّ عندك ؟
  - ٢ - الشرطية ، نحو : أيّ كتابٍ تقرأُ تستفدُ ، وأيّا تقرأُ تستفدُ .
  - ٣ - الموصولة ، نحو : يُعجبني أيُّهم عندك ، وأيُّ عندك .
- رابعاً: أيّ الوصفية ( الصّفة ) وهي ملازمة للإضافة لفظاً ومعني ، فلا بُدَّ من ذكرِ المضاف إليه .

وشرط المضاف إليه : أن يكون نكرة ، فهي لا تُضاف إلّا إلى نكرة ، وهي نوعان :

- ١ - ما كانت صفةً لنكرة ، نحو : مررت برجلٍ أيّ رجلٍ . فأيّ : صفة للنكرة ( برجلٍ ) ، وهي مضافة إلى نكرة أيضاً .

٢ - ما كانت حالا من معرفة ، نحو : مررت بزیدِ أيّ فتى . فأیّ : حال من المعرفة ( زید ) وأضيفت إلى النكرة ( فتى ) ومن ذلك قول الشاعر :

فَأَوْمَأْتُ إِيْمَاءً خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ      فَلِلَّهِ عَيْنًا حَبْتَرٌ أَيَّمَا فَتَى

فقد جاءت ( أيّ ) الوصفية مضافة إلى النكرة ( فتى ) وهي حال من المعرفة ( حَبْتَر ) .

( م ) س ٣١ - حصر الناظم التكرار ، وقصد الأجزاء بأيّ الاستفهامية فقط ، فهل حصره هذا صحيح ؟

حَصَرَ الناظم التَّكرار ، وقصد الأجزاء بأيّ الاستفهامية فقط ، وهذا الحصر غير مُسَلَّم به ، فأیّ الشرطية ، والموصولة قد تتكرّر ، وقد يُنَوَى بها الأجزاء . وعلى هذا يجوز إضافة أيّ الشرطية إلى المفرد المعرفة ، بشرط تكرارها ، نحو : أئی وأیّك يتكلّم يُحسِنُ اختيار الكلام ، أو بشرط قصد أحد الأجزاء ، نحو : أیّ الوجه يُعجبك يُعجبني ، والمراد : أیّ أجزاء الوجه . أما الوصفية بنوعيتها فلا يجوز تكرارها ، ولا يجوز أن تُنَوَى بها الأجزاء . ( م )

أحكام (لَدُنْ) وحالات (غُدُوَّة) بعدها  
وبيان (مَعَ) وأحكام حركة عينها

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةَ لَدُنْ فَجَرُّ  
وَمَعَ مَعَ فِيهَا قَلِيلٌ وَنُقِلَ  
وَنَصَبُ غُدُوَّةٍ بِهَا عَنْهُمْ نَذَرٌ  
فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُونِ يَتَّصِلُ

س ٣٢ - اذكر أحكام لَدُنْ .

ج ٣٢ - لَدُنْ : ظرف مبهم يدلّ على ابتداء الغاية الزمانية ، أو المكانية .  
ومن أهم أحكامها ما يلي :

١ - أنها ملازمة للإضافة لفظاً ومعنى ، وتضاف إلى المفرد ، نحو : سِرْتُ مَنْ

لَدُنِ الْبَيْتِ إِلَى الْمَسْجِدِ . ومنه قوله تعالى : ﴿مِنَ لَدُنِّ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ .

( م ) وتضاف إلى الجملة ، كما في قول الشاعر :

صَرِيْعُ غَوَانٍ رَاقِهْنٍ وَرُقْنَهُ  
لَدُنْ شَبٍّ حَتَّى شَابَ سُورُ الذَّوَائِبِ

وكما في قول الآخر :

وَتَذْكُرُ نَعْمَاهُ لَدُنْ أَنْتَ يَافِعٌ إِلَى أَنْتَ ذُو فَوْدَيْنِ أَيْضُ كَالنَّسْرِ

فقد أضيفت (لَدُنْ) إلى الجملة الفعلية في البيت الأول ، وأضيفت إلى الجملة

الاسمية في البيت الثاني . ( م )



٢ - أنها مبنية عند أكثر العرب ؛ لشبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد ، هو :  
الظرفية ، وابتداء الغاية ، وعدم جواز الإخبار بها ( أي : إن هذه الأشياء  
الثلاثة مجتمعة فيها في وقت واحد - قال ذلك الحُضْرِيُّ في حاشيته - ) .  
وهي مبنية على السكون .

٣ - لا تخرج عن الظرفية إلا بجرّها بـ ( مِنْ ) وهو الكثير فيها ؛ ولذلك لم ترد  
في القرآن الكريم إلا مجرورة بِمِنْ ، كقوله تعالى : ﴿ وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا ﴾  
وقوله تعالى : ﴿ لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّنْ لَّدُنْهُ ﴾ وقبيلة قَيْسِ ثَعْرِبُهَا ، ومنه قراءة  
أبي بكر عن عاصم : ﴿ لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّنْ لَّدُنْهُ ﴾ بسكون ( الدَّال )  
وإشمامها بالضم مع كسر النون ( مِنْ لَّدُنْهِ ) .

قال الناظم : ويُحتمل أن تكون معربة في قول الشاعر :

تَنْتَهِضُ الرَّعْدَةُ فِي ظَهْرِ  
مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إِلَى الْعَصِيرِ  
فكلمة ( لدن ) في البيت تحتل الإعراب على لغة قيس فتكون مجرورة بالكسرة ،  
وتحتل البناء على السكون ، وحُرِّكت بالكسر للتخلص من الساكنين .

س ٣٣ - اذكر حالات ( غُدْوَة ) الإعرابية مع لدن .

ج ٣٣ - عرفنا أن لدن ملازمة للإضافة ؛ ولذلك يجرُّ ما بعدها على أنه مضاف  
إليه إلا كلمة ( غُدْوَة ) فلها بعد ( لدن ) ثلاثة أوجه ، هي :

١ - النَّصْب . ومنه قول الشاعر :

وَمَا زَالَ مُهْرِي مَزَجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمْ لَدُنْ غُدُوَّةٌ حَتَّى دَنَتْ لِعُرُوبِ

فقد وردتْ ( غُدوة ) منصوبة بعد ( لدن ) وفي نصبها ثلاثة أقوال :

أ- أنها منصوبة على التَّمييز - وهو اختيار الناظم - ولهذا قال : " ونصبُ غُدوة بها عنهم ندر " .

ب- أنها خبر لكان الناقصة المحذوفة ، والتقدير : لدن كانت السَّاعَةُ غُدوةً .

ج- أنها منصوبة على التشبيه بالمفعول به .

٢- الرَّفْع - وهذا ماحكاه الكوفيون - على أنها فاعل لكان التَّامَّة ، والتقدير: لدن كانت غُدوةً ( أي : وُجِدَتْ غُدوةٌ ) .

٣- الجرّ ، على أنها مضاف إليه ، وهو القياس ؛ لأنَّ الأصل فيها الإضافة .  
ونصب ( غُدوة ) نادر في القياس ، فلو عطفت على ( غُدوة ) المنصوبة بعد ( لدن ) جاز عند الأخفش في المعطوف النصب ، وجاز الجرّ .  
فالنَّصب عطفاً على اللفظ ، والجرّ مراعاةً للأصل ؛ إذ أصل ( غُدوة ) الجرّ على الإضافة ؛ فتقول : لدن غُدوةٌ وَعَشِيَّةٌ ؛ وتقول : لدن غُدوةٌ وَعَشِيَّةٌ .

س٣٤ - اذكر نوع ( مَعَ ) وأحكام حركة عينها .

ج٣٤ - مَعَ : ظرف ملازم للإضافة يدلّ على مكان الاصطِحَاب ، أو وقته ، نحو : جلس زيدٌ مَعَ عَمْرٍو ، وجاء زيدٌ مَعَ بَكْرٍ .

ولـ ( مَعَ ) حكمان :

١ - حكم إذا وَلِيَهَا متحرك . ٢ - حكم إذا وَلِيَهَا ساكن .

١ - إذا وليها متحرك : فالمشهور (فتح العين ) كما في المثالين السابقين .  
وهي معربة ، وفتحتها فتحة إعراب ( أي : إنها منصوبة على الظرفية المكانية ،  
أو الزمانية ) .

ولغة ربعة تجعل العين ساكنة - وهو قليل - وهذا هو المراد بقوله :  
" مَعُ فِيهَا قَلِيلٌ " . ومنه قول الشاعر :

فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ      وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَا

واختلف في حكم ( مَعُ ) الساكنة العين على النحو الآتي :

أ- أنها مبنية على السكون . وهذه لغة ربعة .

ب- أن تسكينها ضرورة ، وهي اسم معرب . وهذا قول سيبويه ؛ ولذلك فإنَّ  
البيت السابق عنده ضرورة .

ج- أن ساكنة العين حرف ، وليست اسماً . وهذا قول بعض النحويين ،  
وادّعى النَّحَّاسُ الإجماع عليه ، وهو فاسد ، والصحيح أنها باقية على اسميتها ،  
كما يُشْعَرُ ذلك كلام الناظم ، وسيبويه .

٢ - إذا وليها ساكن : فإن كانت مفتوحة العين بَقِيَتْ على فتحها ؛ تقول :  
جئْتُ مَعَ ابْنِكَ ، وإن كانت ساكنة العين جاز فيها وجهان :

أ- الفتح ، نحو : جئْتُ مَعَ ابْنِكَ ؛ وذلك طلباً للخفة .

ب- الكسر ، نحو : جئْتُ مَعَ ابْنِكَ ؛ وذلك للتخلص من التقاء الساكنين .

وإلى جواز الوجهين أشار الناظم بقوله : " وَنُقِلَ فَتَحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُونِ يَتَّصِلُ " .  
والمراد بـ ( يَتَّصِلُ ) أي : ليس هناك فاصل بين ( مَعُ ) والحرف الساكن الذي  
بعدها ، كما ترى في الأمثلة .

( م ) س ٣٥ - ما الفرق بين لَدُنْ ، وَعِنْدَ ؟

ج ٣٥ - لدن بمعنى عند ، إلا أنَّ بينهما فرقاً من أربعة أوجه :

١ - أنَّ لدن مبنية ، وعند معربة .

٢ - أنَّ ( لدن ) ملازمة للدلالة على مبتدأ غاية زمان ، أو مكان ، وأما ( عند )

فقد تكون لمبتدأ الغاية وذلك إذا اقترنت بمن ، نحو قوله تعالى : ﴿ ءَايَتُهُ

رَحْمَةٌ مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا ﴾ وقد لا تدلُّ على ذلك .

٣ - أنَّ لدن لا يُخبر بها ، وأما عند فقد يخبر بها ، نحو : زيدٌ عندك .

٤ - أنَّ لدن قد تضاف إلى جملة ، أما عند فلا تضاف إلا إلى مفرد .

\* س ٣٦ - ما الفرق بين لدى ، وعند ؟

ج ٣٦ - لدى مثل عند مطلقاً إلا أنَّ جرَّ لدى ممتنع .

وقيل : إنَّ ( عند ) أَمْكَنُ من ( لدى ) من وجهين :

١ - أنَّ ( عند ) تكون ظرفاً للأعيان ، والمعاني ؛ تقول : هذا القول عندي

صواب ، وعند محمدٍ عِلْمٌ به ، ويمتنع ذلك في ( لدى ) هذا ما ذكره ابن

الشَّجَرِيِّ في أَمَالِيهِ .

٢ - يجوز في ( عند ) أنَّ تقول : عندي مالٌ ، وإن كان غائباً عنك ؛ ولا تقول :

لديَّ مالٌ ، إلا إذا كان حاضراً . هذا ما ذكره الْحَرِيرِيُّ ، والشَّجَرِيُّ ، وأبو

هلال العَسْكَرِيِّ . وزعم المعرِّي أنه لا فرق بين لدى ، وعند .

حالات قَبْلَ وبعْدَ ، وما جَرَى مجراها

باعتبار البناء ، والإعراب

وَاضْمُمْ بِنَاءً غَيْرًا إِنْ عَدِمْتَ مَا	لَهُ أُضِيفَ نَائِبًا مَا عُدِمَا
قَبْلُ كَغَيْرِ وَبَعْدُ حَسْبُ أَوَّلُ	وَدُونُ وَالْجِهَاتُ أَيْضًا وَعَلُ
وَأَغْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نُكِّرَا	قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِّرَا

س ٣٧ - اذكر حالات قَبْلَ وبعْدَ، وما جرى مجراها باعتبار البناء، والإعراب .

ج ٣٧ - هذه الأسماء المذكورة في الأبيات ، وهي : غَيْرَ ، وَقَبْلَ ، وَبَعْدَ ، وَحَسْبُ ، وَأَوَّلُ ، وَدُونُ ، وَعَلُ ، وَالْجِهَاتُ السَّتْ ، وهي : أَمَامَ ، وَخَلْفَ ، وَفَوْقَ ، وَتَحْتَ ، وَيَمِينِ ، وَشَمَالِ ؛ وما أشبهها ، مثل : قُدَّامَ ، وَوَرَاءَ ، وَأَسْفَلَ .

هذه الأسماء لها أربع حالات باعتبار البناء ، والإعراب تُبْنَى في حالة واحدة ، وتُعْرَبُ في ثلاث حالات ، وإليك بيانها :

أولاً : حالات الإعراب : تعرب في ثلاث حالات ، هي :

١ - إِذَا أُضِيفَ لَفْظًا ( أي : إِنْ المضاف إليه مذكور لفظاً ومعنى ) .

وفي هذه الحالة : يجوز نصبها على الظرفية ، أو : جَرُّهَا بِمِنْ ، فمثال النصب : أَصَبْتُ دَرَهْمًا لَا غَيْرَهُ ، ونحو : زَرْتُكَ قَبْلَ الْعِيدِ وَبَعْدَهُ . ومنه قوله تعالى :

﴿ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ ﴾ .

ومثال الجر : زرتك من قبل العيد ومن بعده . ومنه قوله تعالى : ﴿ جَنَّتٌ عَدْنٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ .

٢ - إذا حُذِفَ المضاف ، وتُوي ثُبوت لفظه . وهذه الحالة كالسابقة يجوز فيها النصب والجر ، ولكن بدون تنوين ؛ لأنّ المضاف إليه منويّ ثبوت لفظه فهو كالمذكور . ومن ذلك قول الشاعر :

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلَى قَرَابَةً      فَمَا عَطَفَتْ مَوْلَى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ  
فقد حذف الشاعر المضاف إليه ولم يُنَوَّن ( قبل ) لأنّ المحذوف منويّ فلم يقطع التَّنْظَر عنه فهو مثل المذكور ، فكأنه قال : من قبل ذلك . وعلى هذا قراءة مَنْ

قرأ قوله تعالى : ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ بالكسر بدون تنوين .  
٣ - إذا حُذِفَ المضاف إليه ، ولم يُنَوَّ لفظه ، ولا معناه ، فتكون نكرة مُنَوَّنة ؛ لأنّ المضاف إليه غير منوي . وهذه الحالة يجوز فيها كذلك النصب ، والجر .  
قال الشاعر : فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا      أَكَادُ أَغْصُ بِالماءِ الْحَمِيمِ  
فقد نصب الشاعر ( قبلًا ) مُنَوَّنة ؛ لأنه قطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى .

ومن ذلك قراءة مَنْ قرأ قوله تعالى : ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ بجرّ ( قبل ، وبعد ) وتنوينهما . وهذه الحالة الثالثة هي التي أشار إليها الناطم بقوله : " وأعرّبوا نصباً... " . ومعنى قوله : " نصباً " ( أي : إنها تُنْصَبُ إذا لم يدخل عليها حرف جر ، فإن دخل عليها حرف جرّ جُرَّت . وهذا الحكم وهو : النصب ، والجر ينطبق على الحالات الثلاثة المذكورة جميعها .

ثانياً : حالة البناء ، وهي حالة واحدة فقط ، هي :

- إذا حُذِف المضاف إليه ، وتُوي معناه دون لفظه (أي: إِنَّ المنويَّ هو المعنى ، لا اللفظ . وهذه الحالة حكمها : البناء على الضم ، نحو قوله تعالى :

﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ ومن ذلك قول الشاعر :

أَقْبُ مِنْ تَحْتِ عَرِيضٍ وَمِنْ عَلٍ .

فقلوه : من تحت : مبني على الضم ، مع أنه مسبوق بحرف جر ، وهذا دليل على بنائه ؛ لأنه قد حُذِف منه لفظ المضاف إليه وتُوي معناه . ومثله (من عَلٍ) في البناء على الضم ، وقيل : إِنَّ قوله ( من عَلٍ ) مجرور لفظاً بمن ( مِنْ عَلٍ ) فيكون معرباً ، وهو بذلك شاهد على الحالة الثانية التي حُذِف فيها المضاف إليه وتُوي ثبوت لفظه .

وحكى أبو علي الفارسي قولهم : " اَبْدَأْ بِذَا مِنْ أَوَّلٍ " ( بضم اللام ، وفتحها ، وكسرهما ) فالضمُّ : على البناء ؛ لنية ثبوت المضاف إليه معنى دون اللفظ .

والفتح : على الإعراب ؛ لعدم نية ثبوت المضاف إليه لا لفظاً ولا معنى ، وجرَّت بالفتحة ؛ لأنها أُعربت إعراب الممنوع من الصرف للصفة ووزن الفعل .

والكسر : على الإعراب ؛ لنية ثبوت المضاف إليه لفظاً . وهذه الحالة هي التي أشار إليها الناظم بقوله : " واضمُّ بناء ... إلى آخر البيت الأول " .

ومراده بقوله : " ناويا ما عُدِّما " أنك تنوي معنى ما حُذِف لفظاً وهو المضاف إليه .

## حذف المضاف

وإقامة المضاف إليه مقامه

وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلْفًا عَنْهُ فِي الْإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا

س ٣٨ - متى يجوز حذف المضاف ؟ وما الذي يقوم مقامه عند حذفه ؟

ج ٣٨ - يحذف المضاف إذا وُجِدَتْ قرينة تدلّ عليه ، ويُقَامُ المضاف إليه مقامه

فَيُعْرَبُ المضاف إليه إعراب المضاف ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَشْرَبُوا فِي

قُلُوبِهِمُ الْعَجَلَ بِكُفْرِهِمْ ﴾ ( أي : حُبَّ الْعَجَلِ ) فَحُذِفَ المضاف ، وهو ( حُبٌّ ) وأُعْرِبَ المضاف إليه إعرابه ؛ ولذلك نُصِبَ .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَسَّئِلِ الْقَرْيَةَ ﴾ ( أي : أهل القرية ) .



شرط حذف المضاف  
وبقاء المضاف إليه مجروراً

وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا      قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ  
لَكِنْ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ      مُمَثِّلاً لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ

س ٣٩ - هل يصحّ حذف المضاف مع بقاء المضاف إليه مجروراً؟ وضح ذلك.  
ج ٣٩ - نعم . قد يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجروراً كما كان عند  
ذكر المضاف ، لكن بشرط ، وهو: أن يكون المحذوف معطوفاً على مُمَثِّل له،  
كقول الشاعر : أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسِبِينَ امْرَأً      وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَاراً  
فقد أَبْقَى الشاعر المضاف إليه ( نار ) مجروراً مع أنه قد حَذَفَ المضاف ،  
وتقديره : وكلَّ نارٍ ؛ وذلك لتحقيق الشرط ، وهو: أن المضاف المحذوف (كلّ)  
معطوف على مُمَثِّل له ، وهو (كلّ) في قوله : أَكُلَّ امْرِئٍ .  
وقد يُحذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجروراً والمحذوف ليس ممثلاً للملفوظ،

( أي : المعطوف عليه ) بل مُقَابِل له ، كما في قوله تعالى: ﴿ عَرَضَ الدُّنْيَا  
تُرِيدُونَ وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ﴾ في قراءة من جرَّ ( الآخرة ) والتقدير : والله  
يُريد باقِيَ الآخرة ، وقيل تقديره : ثواب الآخرة ، ومنهم من يُقَدِّره : والله يُريد  
عَرَضَ الْآخِرَةِ . فعلى التقدير الأول : المحذوف ( باقي ، أو ثواب ) ليس مُمَثِّلاً

للملفوظ (عَرَض) بل هو مُقابل له ، وعلى التقدير الثاني : يكون المحذوف (عَرَض) مُمَثِّلاً للملفوظ به .

ويقول ابن عقيل : إنّ التقدير الأوّل أوّل ، وبه قدّر ابن أبي الرّبيع في شرح الإيضاح، أمّا التقدير الثاني (عَرَض) فبه قدّر الناظم، وجماعة .

---

شرط حذف المضاف إليه

وبقاء المضاف على حاله

وَيُحْذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الْأَوَّلُ	كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ
بَشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى	مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضَفْتَ الْأَوَّلَ

س ٤٠ - هل يصحّ حذف المضاف إليه مع بقاء المضاف على حاله ؟ وضح ذلك .

ج ٤٠ - نعم . قد يُحذف المضاف إليه ويبقى المضاف على حاله كما كان قبل حذف المضاف إليه فيُحذف تنوينه ، ولا يكون ذلك في الغالب إلا بشرط، هو: أن يُعطف على المضاف اسم مضاف إلى مثل المحذوف من الاسم الأول ، كقولهم : قَطَعَ اللَّهُ يَدَ وَرَجْلَ مَنْ قَالَهَا ، فَحُذِفَ المضاف إليه من المضاف الأول ( يَدَ ) وبقي المضاف على حاله بدون تنوين ؛ وذلك لكون المعطوف ( رَجْلَ )

مضافا إلى مثل المضاف إليه المحذوف من المضاف الأول ، والتقدير : قطع الله يد مَنْ قالها ، ورجل مَنْ قالها . ومثل ذلك قول الشاعر :

سَقَى الْأَرْضَ بِنِيعَتِهِ سَهْلًا وَحَزْنًا فَنِيطَتْ عُرَى الْأَمَالِ بِالزَّرْعِ وَالضَّرْعِ  
فحذف الشاعر المضاف إليه ، وأبقى المضاف ( سَهْلًا ) على حاله قبل الحذف من غير تنوين ؛ وذلك لكون المعطوف ( حزنها ) مضافا إلى مثل المحذوف من المضاف الأول ، والتقدير : سَهَّلَهَا وَحَزَّنَهَا .

وهذا كله من قبيل حذف المضاف إليه ، ونِية ثبوت لفظه .  
وقد يبقى المضاف على حاله وإن لم يُعطف مضاف إلى مثل المحذوف من الأول، كما في قول الشاعر :

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلًى قَرَابَةً فَمَا عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ  
هذا الشاهد تقدّم ذكره في حالات ( قبل وبعد ) وهو شاهد على : حذف المضاف إليه ( ذلك ) مع نية ثبوت لفظه ، وبقاء المضاف على حاله من غير تنوين ، ولكن مع عدم تحقق الشرط السابق ؛ لأنه لا يوجد عطف مماثل .  
ومثله قراءة مَنْ قرأ شُدُودًا قوله تعالى: ﴿ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾ من غير تنوين، والتقدير : فلا خوفٌ شيءٍ عليهم .

س ٤١ - اذكر خلاف العلماء في نحو : قطع الله يدَ رجلٍ مَنْ قالها .

ج ٤١ - ١ - مذهب المبرّد : هو ما ذكرناه سابقا : أنّ المضاف إليه محذوف من المضاف الأول ( يد ) وأنّ المضاف الثاني ( رجل ) مضاف إلى مثل المضاف إليه المحذوف من المضاف الأول ( مَنْ قالها ) .

٢ - مذهب سيوييه : عكسُ ذلك : أنّ المحذوف من المضاف الثاني ، لا من الأول ؛ إذ أنّ الأصل عنده : قطعَ الله يدَ من قالها ورجلَ من قالها ، فحُذِفَ المضاف إليه من الثاني ، فصار : قطعَ الله يدَ من قالها ورجلَ ، ثم أُقْحِمَ قوله ( ورجلَ ) بين المضاف ( يد ) والمضاف إليه ( مَنْ قالها ) فصار : قطعَ الله يدَ ورجلَ من قالها .

٣ - مذهب الفراء ، كما ذكره بعض شُراح الكتاب : أنه لاحذفَ في الكلام لا من الأول ، ولا من الثاني ، وعنده يكون الاسمان مُضافين إلى ( مَنْ قالها ) . والفراء يخصُّ ذلك بكلِّ اسمين يكثر استعمالهما معا ، كاليد والرجل ، والرُّبُع والنَّصْف ، وقبل وبعد ، نحو قولك : خُذْ ربعَ ونصفَ هذا ، ونحو قولك : رضيتُ عنك قبل وبعد ما حَدَثَ ، بخلاف قولك : هذا غلامٌ ودارٌ زيدٍ ؛ لأنَّ ( غلام ودار ) لا يكثر استعمالهما معاً .

## الفصلُ بين المضاف

والمضاف إليه

فَصْلٌ مُضَافٌ شَبِهَ فِعْلٌ مَا نَصَبَ      مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجَزَ وَلَمْ يُعَبَّ  
فَصْلٌ يَمِينٍ وَاضْطِرَّارًا وَجِدَا      بِأَجَنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا

س ٤٢ - اذكر المواضع التي يجوز فيها الفصل بين المضاف والمضاف إليه .  
ج ٤٢ - الأصل ألا يُفصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ لأنهما كالكلمة الواحدة،  
ولكن وَرَدَ الفصل بينهما في الاختيار ( أي: في النثر ، ومن غير ضرورة شعرية )  
ووردَ كذلك الفصل بينهما في ضرورة الشعر .

وهذا الفصل جائز في الاختيار في ثلاثة مواضع ، هي :

١ - أن يكون المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعله ، والفاصل بينهما إما مفعول  
المصدر ، وإما ظرفه .

فمثال الفصل بمفعول المصدر المضاف ، قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ زَيَّنَ

لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائُهُمْ ﴾ في  
قراءة ابن عامر ، بنصب ( أولادهم ) وجرَّ ( شركائهم ) فقتل : مصدر مضاف  
إلى شركائهم ، وهو الفاعل في المعنى ، وقد فُصل بينهما بالمفعول ( أولاد )  
وهو مفعول للمصدر ؛ لأن المصدر يعملُ عمل فعله .

ومثال ما فصل بينهما بظرفٍ نَصَبَهُ المصدر المضاف ، ما حُكي عن بعض العرب : تَرَكْتُ يَوْمًا نَفْسِيكَ وَهَوَاهَا سَعْيِي لَهَا فِي رَدَّاهَا ، فقد فَصَلَ الظرف (يَوْمًا) بين المصدر المضاف (تَرَكْتُ) وبين المضاف إليه (نَفْسِيكَ) والظرف (يَوْمًا) معمول للمصدر .

٢- أن يكون المضاف اسم فاعل ، والمضاف إليه هو مفعوله ، والفاصل بينهما إمَّا مفعوله الثاني ، وإما الظرف ، أو شِبْهَهُ .

فمثال الفصل بالمفعول الثاني ، قراءة بعضهم قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخَلِّفًا وَعْدَهُ رُسُلَهُ ﴾ بنصب (وعده) وجرَّ (رُسُلِهِ) فَمُخَلِّفٌ : اسم فاعل ينصب مفعولين وقد أُضِيفَ إلى المفعول الأول، وهو (رُسُلِهِ) وفَصَلَ المفعول الثاني (وعده) بين المضاف ، والمضاف إليه .

ومثال الفصل بالظرف ، قول الشاعر :

وَدَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا وَلَيْسَ كِفَاءَهَا  
كَجَالِبٍ يَوْمًا حَتْفِهِ بِسِلَاحِهِ .  
والأصل : كجالِبٍ حَتْفِهِ يَوْمًا .

ومثال شبه الظرف - وهو الجار والمحرور - قوله ٢ : " هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي " والأصل : هل أنتم تاركو صاحبي لي ؟

٣- أن يكون الفاصل بينهما الْقَسَمُ ، حكى الكسائي : هذا غلامُ والله زيد ، وهذا قليل ؛ ولذا قال الناظم : " ولم يُعَبْ فَصْلٌ يَمِينٍ " .

هذه هي المواضع التي يجوز فيها الفصل بين المضاف ، والمضاف إليه في سِعة الكلام ، ومن غير ضرورة شعرية . وهي ما أشار إليها الناظم ، بقوله :

"فصل مضاف ... إلى قوله : فصلٌ يمينٌ " (ومرادده بشبه فعل : المصدر ، واسم الفاعل ) .

أما المواضع التي يُفصل فيها بين المضاف ، والمضاف إليه للضرورة الشعرية فهي التي أشار إليها الناظم ، بقوله : " واضطراباً وُجِداً بأجنبيٍّ أو نعتٍ أو ندّاً " . فأشار إلى أنه قد جاء الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الضرورة ، بما يلي :

١ - الفصل بأجنبيٍّ عن المضاف ، نحو قول الشاعر :

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا      يَهُودِيٌّ يَقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

فقد فصل الشاعر بين المضاف ( كفٌّ ) والمضاف إليه ( يهوديٌّ ) بأجنبيٍّ عن المضاف ، وهو ( يوماً ) وإثما كان الفاصل أجنبيّاً ؛ لأنه ليس متعلقاً بالمضاف ، بل هو متعلقٌ بغيره ، وهو ( خُطَّ ) إذ الأصل : كما خُطَّ يومًا بكفٍّ يهوديٍّ .

٢ - الفصل بنعت المضاف ، نحو قول الشاعر :

نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ      مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ

ففصل بين المضاف ( أبي ) والمضاف إليه ( طالب ) بنعت المضاف ، وهو : شيخ الأباطح ، والأصل : من ابن أبي طالبٍ شيخ الأباطح . ومنه قول الشاعر :

وَلَيْنَ حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لِأَحْلِفَنَّ      بِيَمِينِ أَصْدَقَ مِنْ يَمِينِكَ مُقْسِمِ

والأصل : يمينٍ مقسمٍ أصدقَ من يمينِكَ . فأصدق : نعت ليمين ، وهو الفاصل بين المضاف والمضاف إليه .

٣ - الفصل بالنداء ، نحو قول الشاعر :

وَفَاقَ كَعْبُ بُجَيْرٍ مُنْقِذُكَ لَكَ مِنْ      تَعْجِيلِ تَهْلُكَةٍ وَالْخُلْدِ فِي سَقَرِ

فقد فَصَلَ بين المضاف ( وِفَاق ) والمضاف إليه ( بُجَيْر ) بالنداء ، وهو قوله :  
كَعَبَ ، وأصل الكلام : وِفَاقُ بُجَيْرٍ ياكعبُ مُتَّقِدٌ لك . ومنه قول الشاعر :

كَأَنَّ بَرْدُونَ أَبَا عَصَامٍ      زَيْدٌ حِمَارٌ دُقَّ بِاللِّجَامِ  
فقد فصل الشاعر بين المضاف ( بردون ) والمضاف إليه ( زيد ) بالنداء ، وهو  
قوله : أبا عصام ، وأصل الكلام : كأنَّ بردونَ زيدٍ يا أبا عصام .

( م ) ٤ - الفصل بفاعل المضاف ، نحو قول الشاعر :

نَرَى أَسْهُمَا لِلْمَوْتِ تُصْمَى وَلَا تُنْمَى      وَلَا نَرَعَوِي عَنْ نَقْضِ أَهْوَاؤُنَا الْعَزْمِ  
فقد فَصَلَ بين المضاف ( نقض ) والمضاف إليه ( العزم ) بفاعل المضاف ، وهو  
قوله : أهواؤنا ؛ لأن ( نقض ) مصدر يحتاج إلى فاعل ، وأصل الكلام : عن  
نقض العزم أهواؤنا . ومنه قول الشاعر :

مَا إِنْ وَجَدْنَا لِلْهَوَى مِنْ طِبٍّ      وَلَا عَدِمْنَا قَهْرَ وَجْدٍ صَبٍّ  
فقد فصل بين المضاف ( قهر ) والمضاف إليه ( صَبٍّ ) بفاعل المضاف ، وهو  
قوله : وَجْدٌ ، وأصل الكلام : قَهْرَ صَبٍّ وَجْدٌ . ( م )



المضافُ إلى ياءِ المتكلمِ  
ضبط ياء المتكلم ، وضبط آخر المضاف  
وبيان أحكامه

آخِرَ مَا أُضِيفَ لِيَا اكْسِرْ إِذَا      لَمْ يَكْ مُعْتَلًّا كَرَامٍ وَقَذَى  
أَوْ يَكْ كَابْنَيْنِ وَزَيْدَيْنِ فَذَى      جَمِيعُهَا يَا بَعْدُ فَتَحُهَا احْتَذَى  
وَتُدْغَمُ يَا فِيهِ وَالْوَاوُ وَإِنْ      مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فَاكْسِرْهُ يَهْنُ  
وَأَلْفًا سَلَّمَ وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ      هُذَيْلٍ انْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنُ

س ١ - ما الأسماء التي تضاف إلى ياء المتكلم ؟

ج ١ - الأسماء التي تضاف إلى ياء المتكلم ، هي :

١ - الاسم الصحيح الآخر ، ويشمل : المفرد ، وجمع التذكير ، وجمع المؤنث السالم ، والمعتل الشبيه بالصحيح .

٢ - الاسم المعتل الآخر ، ويشمل : المقصور ، والمنقوص .

٣ - المثني .

٤ - جمع المذكر السالم .

س ٢ - ما حكم المضاف إلى ياء المتكلم إذا كان صحيح الآخر؟ وما حركة ياء المتكلم؟

ج ٢ - إذا كان المضاف إلى ياء المتكلم صحيح الآخر ، أو شبيهاً بالصحيح وجب كسر آخره . أما حركة ياء المتكلم فيجوز فتحها ، وإسكانها . ومعلوم أن صحيح الآخر يشمل :

- ١ - المفرد ، نحو : غلامِي ، وغُلامِي .
  - ٢ - جمع التكسير ، نحو : غِلْمَانِي ، وغِلْمَانِي .
  - ٣ - جمع المؤنث السالم ، نحو : فَتَيَاتِي ، وَفَتَيَاتِي .
  - ٤ - المعتل الشبيه بالصحيح ، نحو : دَلْوِي ، ودَلْوِي ؛ وَظَبْيِي ، وَظَبْيِي ، وَكُرْسِيِّي ، وَكُرْسِيِّي .
- ويجوز في مثل (كُرْسِيِّي) إثبات الياءات الثلاث ، ويجوز حذف إحداهن . وقيل : إن حذف إحداهن واجب ؛ منعاً لتولي الأمثال .
- والمراد بالمعتل الشبيه بالصحيح ( الجاري مجرى الصحيح ) : ما كان آخره واوا ، أو ياءً قبلها ساكن صحيح ، نحو : دَلْوٌ ، وَظَبْيٌ ؛ أو ما كان آخره ياء مُشَدَّدة ، نحو : كُرْسِيٌّ ، وَنَبِيٌّ .

( م ) س ٣ - ما الأوجه الجائزة في ياء المتكلم ؟ .

ج ٣ - في ياء المتكلم خمسة أوجه جائزة ، نذكرها مرتبة حسب الكثرة في الاستعمال :

١ - حذف ياء المتكلم مع بقاء الكسرة قبلها لتدلّ عليها ، نحو : غلام .

ومنه قوله تعالى : ﴿ يَعْجَادِ فَأَتَقُونَ ﴾ .

٢ - إثبات الياء ساكنة ، نحو : غُلَامِي .

٣ - إثبات الياء مفتوحة ، نحو : غُلَامِي .

٤ - قلب الياء ألفاً وفتح ما قبلها ، نحو : غُلَامًا . ومنه قوله تعالى :

﴿ بِحَسْرَتِي عَلَىٰ مَا فَرَطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ ﴾ ويجوز ختمها بهاء السكت ،  
نحو : غُلَامَاهُ .

٥ - قلب الياء ألفاً ثم تُحذف ، وإبقاء الفتحة لتدلّ عليها ، نحو : غلام .

( م ) س ٤ - هل تجري الأوجه الخمسة لياء المتكلم في الإضافة المعنوية ،  
واللفظية ؟

ج ٤ - الأوجه السابقة المذكورة في السؤال الثالث إنّما تجري في الإضافة المعنوية  
( المَحْضَة ) نحو : غلامي ، وأخي .

أما الإضافة اللفظية فليس فيها إلا وجهان :

١ - إثبات الياء ساكنة . ٢ - إثباتها مفتوحة .

وذلك لأن ياء المتكلم في الإضافة اللفظية على نية الانفصال فهي كلمة مُستقلة، ولا يمكن اعتبارها كجزء كلمة .

س ٥ - ما حكم المضاف إلى ياء المتكلم إذا كان منقوصاً ، أو مقصوراً ؟ وما حركة ياء المتكلم ؟

ج ٥ - إذا كان المضاف منقوصاً أُدْغِمَت ياءه في ياء المتكلم ، ووجب فتح ياء المتكلم ؛ فتقول : قَاضِيٌّ ، وَهَادِيٌّ .

أما إذا كان المضاف مقصوراً فتبقى ألفه ، ووجب فتح ياء المتكلم ؛ فتقول : عَصَايَ ، وَفَتَايَ . هذا هو المشهور من لغة العرب ، وهُذَيْلٌ : تَقَلَّبَ أَلْفُهُ يَاءً ، وَتُدْغَمُهَا فِي يَاءِ الْمَتَكَلِّمِ ، وَتُفْتَحُ يَاءُ الْمَتَكَلِّمِ ، نَحْوُ : عَصَيٍّ ، وَفَتَيٍّ . ومن ذلك قول الشاعر :

سَبَقُوا هَوَايَ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ فَتَخَرَّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعٌ

فقد قلب الشاعر ألف المقصور ياء ، ثم أدغمها في ياء المتكلم ، وفتح ياء المتكلم ، والأصل على المشهور أن يقول : هَوَايَ .

س ٦ - ما حكم المضاف إلى ياء المتكلم إذا كان مثني ، أو جمع مذكر سالماً ؟ وما حركة ياء المتكلم ؟

ج ٦ - إذا كان المضاف إلى ياء المتكلم مثني ، أو جمع مذكر سالماً فحكمهما في حالتي النصب والجر ، كالمنقوص : تُدْغَمُ الْيَاءُ فِي يَاءِ الْمَتَكَلِّمِ ، وَتُفْتَحُ يَاءُ

المتكلم ؛ فتقول في المثني : رأيت غُلامَيَّ وزَيْدَيَّ ، ومررت بِغُلامَيَّ وزَيْدَيَّ .  
والأصل : غُلامَيْنِ لي ، وزَيْدَيْنِ لي ؛ فحذفت النون للإضافة ، واللام للتخفيف ؛  
وتقول في جمع المذكر السالم : رأيت زَيْدِيَّ ومُدْرَسِيَّ ، ومررتُ بِزَيْدِيَّ  
ومُدْرَسِيَّ ، والأصل : زَيْدَيْنِ لي ، ومُدْرَسَيْنِ لي ؛ فحذفت النون واللام كالمثني .  
أما المثني في حالة الرفع فحكمه كالمقصور تبقى ألفه ، وتُفتح ياء المتكلم وجوباً ؛  
فتقول : جاء زَيْدَايَ ، وغُلامَايَ ؛ وذلك عند جميع العرب .

وأما جمع المذكر السالم في حالة الرفع فتُقلب واوه ياء ، وتُدغم في ياء المتكلم ،  
وتُقلب الضمة كسرة ؛ لتناسب الياء ؛ فتقول : جاء زَيْدِيَّ ومُدْرَسِيَّ ، والأصل :  
زَيْدَوِيَّ ، اجتمعت الواو والياء ، وكانت الواو ساكنة فقلبت ياء ، ثم قُلبت  
الضمة التي قبل الواو ياء فأصبح اللفظ ( زَيْدِيَّ ) . ومنه قوله تعالى :

﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُصْرِخٍ ﴾ وقوله ٢ : " أَوْ مُخْرِجِي هُمْ " .

وهو بذلك أشبه حالي النصب والجرف فهي جميعاً على صورة واحدة ، والتمييز  
بينها يكون بحسب الموقع من الإعراب .

س٧ - إلام اشار الناظم بقوله : " فذى جميعها اليا بعدُ فتحُها احتذى " ؟

ج٧ - أشار بذلك إلى أنَّ ياء المتكلم تُفتح مع المنقوص ، نحو : رامِيَّ ،  
والمقصور ، نحو : عَصَايَ ، والمثني رفعاً ، ونصباً ، وجرّاً ، نحو : غُلامَايَ ،  
ونحو : غُلامَيَّ ، وجمع المذكر السالم رفعاً ، ونصباً ، وجرّاً ، نحو : زَيْدِيَّ .

س ٨ - إلام أشار بقوله : " وتُدْغَمُ " ؟

ج ٨ - أشار بذلك إلى أنّ الواو في جمع المذكر السالم ، والياء في المنقوص ، وفي المثني ، وفي جمع المذكر السالم تُدْغَمُ في ياء المتكلم ، نحو : زَيْدِيّ ، وَرَامِيّ ، وَغُلَامِيّ .

س ٩ - إلام أشار بقوله : " وإنّ ما قبلَ واوِ ضُمّ فاكسِرُهُ " ؟

ج ٩ - أشار بذلك إلى أنّ ما قبل واو جمع المذكر السالم إنّ كان مضموماً يجب كسره عند قلب الواو ياء ؛ فتقول في زَيْدُويّ : زَيْدِيّ .  
أما إنّ كان ما قبل الواو مفتوحاً بَقِيَ على فتحه ؛ تقول في مُصْطَفَوْنِ : مُصْطَفَيّ .

س ١٠ - إلام أشار بقوله : " وألْفاً سَلَّمٌ " ؟

ج ١٠ - أشار بذلك إلى أنّ ما كان آخره ألفاً ، كالمثني ، والمقصور لا تُقْلَبُ ألفه ياء ، بل تَسَلَّمُ ، نحو : غلامايّ ، وعَصَايَ .

س ١١ - إلام أشار بقوله : " وفي المقصور عن هُذَيْلٍ ... " ؟

ج ١١ - أشار بذلك إلى أنّ قبيلة هُذَيْلٍ تُقْلَبُ ألف المقصور ياء ؛ فتقول : عَصَيّ .

## إعمال المصدر

المواضع التي يعمل فيها المصدر عمل فعله

وأحوال المصدر العامل عمل فعله

بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ أَلْحَقَ فِي الْعَمَلِ      مُضَافاً أَوْ مُجَرِّداً أَوْ مَعَ أَلْ  
إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلُّ      مَحَلَّهُ وَلَا سَمَ مَصْدَرٍ عَمَلٌ

\* س ١ - عَرَّفَ المصدر .

ج ١ - المصدر ، هو : ما دلَّ على حَدَثٍ مُجَرِّدٍ مِنَ الزَّمَنِ ، نحو: ضَرَبَ ، وَعِلْمٌ ،  
وَاحْتِرَامٌ ، وَكِتَابَةٌ ، وَإِسْلَامٌ . فكلُّ هذه المصادر دَلَّتْ على مجرَّد الحدث .

س ٢ - ما المواضع التي يعمل فيها المصدر عمل فعله ؟

ج ٢ - يعمل المصدر عمل فعله في موضعين ، هما :

١ - أن يكون المصدر نائباً مَنَابِ الْفِعْلِ ، نحو : ضَرَبَ زَيْداً . فزيداً : مفعول به  
ناصبه المصدر ( ضرباً ) وقد عمل المصدر عمل فعله فرفع الفاعل الضمير المستتر  
ونصب المفعول به؛ لأنه في هذا المثال وقع نائباً عن الفعل ( اضْرِبْ ) والأصل :  
اضْرِبْ زَيْداً .

وقد تقدّم الحديث عن هذا الموضع في باب المفعول المطلق .

٢- أن يكون المصدر مُقدَّراً بـ (أَنْ) المصدرية والفعل ، أو بـ (ما) المصدرية والفعل . وهذا الموضع هو المراد بهذين البيتين ، فيقدَّر بـ (أَنْ) إذا أُريد به الماضي ، أو الاستقبال .  
فمثال الماضي : عجبت من ضربك زيدا أمس ، والتقدير : عجبت من أنْ ضربتَ زيدا أمس .

ومثال الاستقبال : عجبت من ضربك زيدا غداً ، والتقدير : عجبت من أنْ تُضربَ زيدا غداً . ومن ذلك أيضا قولك : ساعني أمس مدحُ الرجلِ نفسه ، ويُفرِحُني غداً اجتيازُك الامتحانَ . فالمصادر السابقة (ضرب ، ومدح ، واجتياز) عملت عمل أفعالها فنصبت المفعول به (زيداً ، ونفسه ، والامتحان) وذلك لأنه صحَّ تقدير المصدر بـ (أن) والفعل .

ويقدر المصدر بـ (ما) إذا أُريد به الحال ، نحو : عجبت من ضربك زيدا الآن ، والتقدير : عجبت ممَّا تضربُ زيدا الآن .  
ومن ذلك قولك : ساعني الآن مدحُ الرجلِ نفسه بالتَّقوى ، والتقدير : ساعني الآن ما مدحَ الرجلُ نفسه .

س٣- اذكر الأحوال التي يعمل فيها المصدر المقدَّر عملَ فعله .

ج٣- المصدر العامل الذي يقدر بأن والفعل ، أو ما والفعل يعمل في ثلاثة أحوال ، هي :

١- إذا كان مضافاً ، نحو : عجبت من ضربك زيدا . وإعمال المصدر المضاف



أكثر من إعمال الحاليتين الآخرين .

٢ - إذا كان مجرداً من أل والإضافة ( وهو المنون ) نحو : عجبت من ضرب زيداً .

ومنه قوله تعالى : ﴿ أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿ فَيَتِيمًا : مفعول به عامله المصدر المنون ( إطعام ) .  
وهذه الحالة الثانية أكثر عملاً من الثالثة .

٣ - إذا كان مُحلّى بـ (أل) ، نحو : عجبت من الضرب زيداً . ومن ذلك قول الشاعر : ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ يَخَالُ الْفَرَارُ يُرَاحِي الْأَجَلَ فأعداءه : مفعول به عامله المصدر المحلّى بـ (النكايه) .  
ومن ذلك أيضا قول الشاعر :

فَإِنَّكَ وَالتَّائِبِينَ عُرْوَةً بَعْدَ مَا دَعَاكَ وَأَيْدِينَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ  
فعروة : مفعول به عامله المصدر المحلّى بـ (التأين) .

( م ) س ٤ - اذكر مذاهب العلماء في إعمال المصدر المحلّى بـ ( أل ) .

ج ٤ - ١ - ذهب سيويوه ، والخليل ، والناظم ، والشارح : إلى إعمال المصدر المحلّى بـ (أل) عمل فعله ، فينصب المفعول به ، كما بينا ذلك في السؤال السابق .  
٢ - ذهب أبو العباس المبرّد : إلى أنّ المفعول به المنصوب بعد المصدر المحلّى بـ (أل) ناصبه ليس المصدر المحلّى بـ (أل) ، وإنما مصدر مُنَكَّرٌ يُقَدَّرُ في الكلام ، فتقدير الكلام في قول الشاعر : (ضعيفُ النكايَةِ أعداءه) ضعيفُ النكايَةِ نكايَة أعداءه .

وفي هذا المذهب تكلف لا يُحتاج إليه .

٣- ذهب أبو سعيد السيرافي : إلى أنّ الاسم المنصوب بعد المصدر المحلّي بأل منصوب بترع الخافض ، والتقدير : ضعيف النكاية في أعدائه .  
ويُردّ على هذا الرأي : بأنّ النصب بترع الخافض سماعيّ غير قياسيّ فلا يُخرّج عليه كلام إلا إذا لم يكن للكلام مخرج سواه .

س ٥ - قال الشاعر :

بَضْرَبَ بِالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ      أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ الْمَقِيلِ  
وقال الآخر :

لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمُغِيرَةِ أَنِّي      كَرَرْتُ فَلَمْ أَكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا  
عيّن الشاهد في البيتين السابقين ، وما وجه الاستشهاد فيهما ؟

ج ٥ - الشاهد في البيت الأول : بضرب ... رؤوس .

وجه الاستشهاد : أعمل الشاعر المصدر المنوّن المجرّد من أل والإضافة  
( بضرب ) عمل فعله فنصب به المفعول به ( رؤوس ) .

الشاهد في البيت الثاني : الضرب مسمعا .

وجه الاستشهاد : أعمل الشاعر المصدر المحلّي بأل ( الضرب ) عمل فعله  
فنصب به المفعول به ( مسمعا ) .

س٦ - إلام أشار الناظم بقوله : " ولا سم مصدرٍ عَمَلٌ " ؟ وما اسم المصدر ؟  
ج٦ - ( م ) اسم المصدر : يدلّ على حدث مجرد من الزمن ، كالمصدر ، فهو  
يساوي المصدر في الدلالة على معناه . ومن العلماء من يرى أنّ اسم المصدر :  
يدل على لفظ المصدر الذي يدلّ على الحدث ، فيكون اسم المصدر دالا على  
الحدث بواسطة دلالته على لفظ المصدر ، وعلى هذا يكون معنى المصدر ،  
ومعنى اسم المصدر مختلفين . ( م )

ومن أمثلة اسم المصدر : صلاةٌ ، ووُضوءٌ ، وغُسلٌ ، وحديثٌ ، وكلامٌ ،  
وقُبلةٌ ، وسلامٌ .

وأشار الناظم بقوله : " ولا سم مصدر عمل " إلى أنّ : اسم المصدر يعمل عمل  
فعله ، ولكنه قليل . ومن ادّعى الإجماع على جواز إعماله فقد وهم ، وسيأتي  
بيان الخلاف في ذلك .

ومن أمثلة إعمال المصدر قول الشاعر :

أَكْفُرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي      وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمَائَةِ الرَّثَاغَا  
فقد أعمل الشاعر اسم المصدر (عطاء) عمل الفعل فنصب به المفعول به (المائة).  
ومنه حديث الموطأ : " من قُبلةِ الرَّجُلِ امرأته الوضوءُ " فامرأته : مفعول به  
منصوب باسم المصدر قُبلة .

ومن ذلك أيضا قول الشاعر :

إِذَا صَحَّ عَوْنُ الْخَالِقِ الْمَرْءَ لَمْ يَجِدْ      عَسِيرًا مِنَ الْآمَالِ إِلَّا مُيَسَّرَا  
فالمرء : مفعول به منصوب باسم المصدر (عَوْن) .

ومنه قول الشاعر :

بِعَشْرَتِكَ الْكَرَامَ تُعَدُّ مِنْهُمْ      فَلَا تُرَيْنَ لغيرِهِمُ أُلُوفًا  
فالكرام : مفعول به منصوب باسم المصدر ( عِشْرَة ) .

س٧- اذكر الخلاف في إعمال اسم المصدر .

ج٧- اعلم أولا : أن اسم المصدر ثلاثة أنواع ، هي :

١- ما ليس علما لمعنى ، ولا مبدوعا بميم زائدة ، وهو الوارد في شواهد السؤال

السابق ، وهذا النوع هو محل الخلاف ، وإليك البيان :

أ- منعه البصريون ، وأجازوه الكوفيون ، والبغداديون .

ب- الناظم أشار إلى أن إعماله قليل ، وذلك بتنكير كلمة ( عمل ) في قوله :

"ولاسم مصدر عمل" وتبعه على ذلك ابن عقيل .

ج- قال الصِّمَرِيُّ : إعماله شاذّ .

د- قال ضِيَاءُ الدِّينِ بن العَلَج : ولا يَبْعُدُ أنّ ما قام مقام المصدر يعمل عمله .

ونُقل عن بعضهم أنه قد أجاز ذلك قياساً .

( م ) ٢- ما كان علماً لمعنى ، نحو : يَسَارِ ، وَفَجَارِ ، وَبَرَّة . وهذا النوع لا

يعمل إجماعاً .

٣- ما كان مبدوعاً بميم زائدة ، وهو ما يُسمَّى بـ ( المصدر الميمي ) نحو :

مَمَات ، وَمَحْمَدَة ، وَمَتْرَبَة ، وَمَنْجَاة ، وَمَفْسَدَة . وهذا النوع يعمل إجماعاً . ( م )

س ٨- ما الفرق بين المصدر ، واسم المصدر ؟

ج ٨- المصدر لا بدّ أن يشتمل لفظاً ، أو تقديراً على جميع حروف فعله الماضي الأصلية والزائدة ، وقد يكون زائداً عليها ، ولا ينقص من حروف فعله شيء إلا أن ينقص بسبب علّة صرفية ، ثم يُعوّضُ عن ذلك المحذوف ، وقد ينقص منه حرف في اللفظ ، ولكنه مُقدَّرٌ .

فمثال المصدر المشتمل لفظاً على جميع حروف فعله الأصلية ، والزائدة :  
أَخَذَ : أَخَذُ ، شَرِبَ : شَرِبُ ، تَصَافَحَ : تَصَافُحُ ، تَعَلَّمَ : تَعَلَّمُ .  
والمراد بقولنا : لفظاً ( أي : أن تكون جميع الحروف التي في الفعل موجودة ومنطوقاً بها في المصدر ) .

ومثال المصدر المشتمل لفظاً على جميع حروف فعله مع زيادة عليها :  
أَكْرَمَ : إِكْرَامٌ ، أَسْلَمَ : إِسْلَامٌ ( إِكْرَامٌ ، وإِسْلَامٌ ) مصدران فيهما زيادة الألف ، وهذه الألف غير موجودة في الفعل .

ومثال المصدر الذي حُذِفَ منه حرف ، ثم عُوّضَ عنه بحرف آخر :  
وَعَدَ : عِدَّةٌ ، أَقَامَ : إِقَامَةٌ : سَلَّمَ : تَسْلِيمٌ ( فَعِدَةٌ ) مصدر حُذِفَ منه ( الواو ) الموجودة في الفعل ( وعد ) وقد عُوّضَ عنها ( بالتاء ) في آخر المصدر .  
ومثله ( أقام ، وسَلَّمَ ) فمصدر أقامَ : إِقْوَامٌ ، فحذف حرف العلة ، وعوّضَ عنه ( بالتاء ) فأصبح المصدر ( إقامة ) وكذلك سَلَّمَ : حَذَفَ التضعيف في المصدر ، وعوّضَ عنه بالتاء في أوّل المصدر فأصبح ( تسليم ) .

ومثال ما حُذِف منه حرف في اللفظ ، ولكنه مُقَدَّر : قَاتَلَ : قِتَالٌ ، ضَارَبَ : ضِرَابٌ . (فَقِتَالٌ ، وَضِرَابٌ) مصدران حُذِف منهما الألف الموجودة في الفعل الواقعة بعد الحرف الأول (قاتل ، وضارب) ولم يُعَوِّضْ عنها بشيء ؛ لأنها موجودة في التقدير ؛ ولذلك نُطِيقُ بها في بعض اللغات : قِيَتَالٌ وَضِيَرَابٌ ، فقلبت الألف ياء لوقوعها بعد الكسرة ؛ وسبب حذف الألف من المصدر : التخفيف .

أما اسم المصدر : فهو مُسَاوٍ للمصدر في المعنى ، ولكنه لا يشتمل على جميع حروف فعله الماضي ، بل ينقص عن حروف فعله من غير تعويض ، نحو (عَطَاءٌ) فإنه مُسَاوٍ للمصدر (إِعْطَاءٌ) في المعنى ، ولكنه مخالف له بنقص الهمزة الأولى لفظاً وتقديراً من غير تعويض .

فلا بدّ في اسم المصدر من نقص بعض حروفه الأصلية ، أو الزائدة ، وأن يكون النقص من غير تعويض ، ومن غير وجود المحذوف مقدرًا ، وتأمّل ذلك فيما يلي :

تَوَضَّأَ ← المصدر : تَوَضُّؤٌ ← اسم المصدر : وُضُوءٌ .  
 قَبَّلَ ← المصدر : تَقَبُّيلٌ ← اسم المصدر : قُبْلَةٌ .  
 تَكَلَّمَ ← المصدر : تَكَلُّمٌ ← اسم المصدر : كَلَامٌ .  
 أَعْطَى ← المصدر : إِعْطَاءٌ ← اسم المصدر : عَطَاءٌ .

وقد زعم ابن النازم أنّ (عطاء) مصدر ، وأنّ همزته قد حُذِفَت تخفيفاً . وهذا خلاف ما صرَّح به غيره من النحويين .

## أحوال المصدر المضاف

وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ      كَمَلُ بِنَصْبٍ أَوْ بَرَفِعٍ عَمَلُهُ

س ٩ - اذكر بالتفصيل أحوال المصدر المضاف .

ج ٩ - المصدر المضاف له ثلاثة أحوال ، إمّا أن يضاف إلى فاعله ، وإمّا أن يضاف إلى مفعوله ، وإمّا أن يضاف إلى الظرف .

١ - فإذا أُضِيفَ المصدر إلى فاعله : جَرَّ الفاعل ، ونصب المفعول به - وهذا هو الأكثر - نحو : عَجِبْتُ مِنْ شُرْبِ زَيْدٍ الْعَسَلِ . فالمصدر ( شُرْب ) أُضِيفَ إلى فاعله ( زيد ) فأصبح الفاعل مضافا إليه ، ونصب المفعول به ( العسل ) وأصل الجملة : شَرَبَ زَيْدٌ الْعَسَلَ . ومنه قوله تعالى : ﴿ فَادْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ ﴾ .

٢ - وإذا أُضِيفَ المصدر إلى مفعوله : جَرَّ المفعول به ، ورفع الفاعل - وهذا قليل - نحو : عَجِبْتُ مِنْ شَرْبِ الْعَسَلِ زَيْدٌ . فالمصدر ( شُرْب ) أُضِيفَ إلى مفعوله ( العسل ) فأصبح المفعول مضافا إليه ، ورفع الفاعل ( زيد ) ومن ذلك قول الشاعر :

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى كُلَّ هَاجِرَةٍ      نَفَى الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِفِ  
فالمصدر ( نَفَى ) أُضِيفَ إلى مفعوله ( الدراهم ) ورفع فاعله ( تَنْقَادُ ) .

وإضافة المصدر إلى المفعول ، ثم رفعه الفاعل خَصَّهُ بعض النحويين بضرورة الشَّعر ، وهو ليس كذلك ، بل هو قليل .

٣- وإذا أُضيف المصدر إلى الظرف : رفع الفاعل ، ونصب المفعول به ، نحو : عجبت من ضربِ اليومِ زيدُ عمرًا ، ونحو : عجبت من انتظارِ يومِ الجمعةِ زيدُ عمرًا .

\* س ١٠ - هل يجب ذكر المفعول به ، أو الفاعل إذا أُضيف المصدر إلى فاعله، أو إلى مفعوله ؟ وضح ذلك .

ج ١٠ - لا . لا يجب ذلك ، وإنما يُذكران حين يقتضي المقامُ ذكرهما وإلا فقد يحذف أحدهما ، فمن إضافة المصدر لفاعله مع حذف المفعول به ، قوله تعالى :

﴿ وَمَا كَانَتْ أَسْتَغْفَرُ لِإِبْرَاهِيمَ لِأَيِّهِ ﴾ والأصل : استغفار إبراهيمَ رَبِّهَ لأَيِّهِ ، فحُذف المفعول ( رَبِّهَ ) من الآية ؛ لأن العَرَض غير مُتعلق بِذكره .

ومنه قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءَ ﴾ ( أي : دُعَائِي ) فإفاء المتكلم : مضاف إليه ، فاعل في الأصل ، والمفعول به محذوف .

ومن إضافة المصدر إلى المفعول مع حذف الفاعل ، قوله تعالى : ﴿ لَا يَسْتَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ ﴾ ( أي : من دعائه الخير ) .



س ١١ - اذكر أقوال النحاة في إعراب ( مَنْ ) في قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى

النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ .

ج ١١ - فيها ثلاثة أقوال ، هي :

١ - قد جعل بعض النحاة هذه الآية شاهداً على إضافة المصدر إلى المفعول ، ثم رفعه الفاعل ، فَأَعْرَبَ ( مَنْ ) فاعلاً بالمصدر ( حِجُّ ) على أن ( البيت ) مضاف إليه ، أصله ( المفعول به ) .

ورُدَّ على هذا القول بأنه يصير المعنى : والله على جميع الناس أن يحج البيت المستطيع ، وهذا المعنى ليس بسديد ؛ لأنه يلزم تأثيم جميع الناس إذا ترك مُسْتَطِيعٌ واحداً الحج .

٢ - ومن النحاة مَنْ أعرب ( مَنْ ) مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : مَنْ استطاع منهم فَعَلَيْهِ ذلك .

٣ - ومن النحاة مَنْ أعرب ( مَنْ ) بدل بعض من ( الناس ) والتقدير : والله على الناس مُسْتَطِيعُهُمْ حِجُّ البيت .

## حكم تابع المجرور بالمصدر

وَجُرَّ مَا يَتَّبِعُ مَا جُرَّ وَمَنْ رَاعَى فِي الْإِتِّبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنَ

س ١٢ - ما حكم تابع المجرور بالمصدر ؟

ج ١٢ - إذا أُضيف المصدر إلى فاعله ففاعله يكون مجروراً لفظاً مرفوعاً محلاً ، فإذا جاء تابع للفاعل ( كالنعت ، أو العطف ، أو التوكيد ) جاز في التابع الجرّ مراعاة للفظ ، وجاز فيه الرفع مراعاة للمحلّ ؛ فتقول : عجبت من شرب زيد الظريف العسل ( بجرّ النعت الظريف ) مراعاة للفظ المنعوت ( زيد ) ويجوز رفع كلمة ( الظريف ) فتقول : عجبت من شرب زيد الظريف العسل ؛ وذلك مراعاة لمحل المنعوت ( زيد ) فمحلّه الرفع على أنه فاعل بالمصدر ( شرب ) .  
ومن شواهد اتباعه على المحل ، قول الشاعر :

حَتَّى تَهْجَرَ فِي الرُّوَاكِ وَهَاجَهَا طَلَبَ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

فقد أضاف الشاعر المصدر ( طَلَبَ ) إلى فاعله ( المعقَّب ) ثم أتبع الفاعل بالنعت ( المظلوم ) وجاء به مرفوعاً مراعاة لمحلّ المتبوع ( المعقَّب ) .

وإذا أُضيف المصدر إلى مفعوله فمفعوله مجرور لفظاً منصوب محلاً ، ويجوز أيضاً في تابعه الجرّ مراعاة للفظ ، ويجوز فيه النصب مراعاة للمحلّ ؛ فتقول : عجبت من شرب العسل اللذيذ زيد ( بجرّ النعت اللذيذ ) مراعاة للفظ المنعوت ( العسل ) ويجوز نصبه ( اللذيذ ) مراعاة لمحلّ المنعوت ، فمحلّه النصب على أنه مفعول به بالمصدر ( شرب ) .

ومن شواهد اتباعه على المحل قول الشاعر :

وَقَدْ كُنْتُ دَايِنْتُ بِهَا حَسَانًا      مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيَّانَا

فقد أضاف الشاعر المصدر ( مخافة ) إلى مفعوله ( الإفلاس ) ثم أتبع المفعول بالمعطوف ( اللياناً ) وجاء به منصوباً مراعاة لمحل المتبوع ( الإفلاس ) .



### أَبْنِيَةُ الْمَصَادِرِ

المصدر القياسي للفعل الثلاثي المتعدي

فَعَلَ قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعْدَى      مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَرَدَّ رَدًّا

س ١ - ما وزن المصدر القياسي للفعل الثلاثي المتعدي ؟ وما المراد بالقياس ؟  
ج ١ - الفعل الثلاثي المتعدي يجيء مصدره على وزن ( فَعَلَ ) قياساً مُطَرِّدًا سواء كان الفعل من باب فَعَلَ ، أو من باب فَعِلَ . نصَّ على ذلك سيبويه في مواضع ؛ فنقول : رَدَّ : رَدُّ ، ضَرَبَ : ضَرْبٌ ، أَكَلَ : أَكْلٌ ، فَهَمَ : فَهْمٌ ، سَمِعَ : سَمْعٌ .

وزعم بعضهم أنه لا ينقاس ، وهو غير سديد .

\* والمراد بالقياس هنا : أنه إذا ورد شيء ولم يُعْلَم كيف تكلم العرب بمصدره فإنك تقيسه على هذا ، لا أنك تقيس مع وجود السماع ، قال ذلك : سيبويه ،

والأخفش ؛ ذلك لأن مصادر الأفعال الثلاثية كثيرة لا تُعرف إلا بالسمع ،  
والرجوع إلى كتب اللغة . \*

---

المصدر القياسي للفعل الثلاثي  
اللازم الذي من باب ( فَعِلَ )

وَفَعِلَ اللازِمُ بَابُهُ فَعِلْ كَفَرَحٍ وَكَجَوَى وَكَشَلَّ

س ٢ - ما وزن المصدر القياسي للفعل الثلاثي اللازم من باب فَعِلَ ؟

ج ٢ - الفعل الثلاثي اللازم الذي من باب ( فَعِلَ ) يجيء مصدره على وزن  
( فَعِلَ ) قياساً ؛ فتقول : فَرَحَ : فَرَحٌ ، جَوِيَ : جَوًى (جَوًى بمعنى : مَرَضَ  
صدره) شَلَّ : شَلَلٌ . وأصله شَلَلٌ .

المصدر القياسي للفعل الثلاثي  
اللازم الذي من باب ( فَعَلَ )

لَهُ فُعُولٌ بِاطِّرَادٍ كَعَدَا	وَفَعَلَ اللَّازِمُ مِثْلَ قَعَدَا
أَوْ فَعَلَانًا فَادِرٍ أَوْ فَعَالًا	مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فِعَالًا
وَالثَّانِ لِلَّذِي افْتَضَى تَقَلُّبًا	فَأَوَّلُ لِدَى امْتِنَاعٍ كَأَبَى
سَيْرًا وَصَوْتًا الْفَعِيلُ كَصَهْلٍ	لِلدَّاءِ فُعَالٌ أَوْ لِصَوْتٍ وَشَمْلٍ

س ٣ - ما وزن مصادر الأفعال الثلاثية اللازمة التي من باب فَعَلَ ؟

ج ٣ - عرفنا في السؤال السابق : أن الفعل الثلاثي اللازم الذي من باب ( فَعَلَ )  
يجيء مصدره قياساً على وزن ( فَعَلَ ) أمّا إذا كان الفعل الثلاثي اللازم من باب  
( فَعَلَ ) فمصدره يجيء على وزن ( فُعُولٌ ) قياساً ؛ فتقول: قَعَدَ : قُعُودٌ ، غَدَا :  
غُدُوءٌ ، بَكَرَ : بُكُورٌ . هذا إذا لم يَسْتَحِقَّ وَيَسْتَوْجِبْ أَنْ يَكُونَ مصدره على  
وزن : فِعَالٌ ، أَوْ فَعَلَانٌ ، أَوْ فُعَالٌ . وهذا ما أشار إليه الناظم بقوله : " ما لم  
يكن مستوجبا فِعَالًا ... إلى آخره " .

س ٤ - ما المواضع التي يستوجب فيها أن يكون مصدر (فَعَلَ) على وزن  
فَعَال ، أو فَعْلَان ، أو فُعَال ؟

ج ٤ - المواضع التي يستوجب فيها أن يكون مصدر (فَعَلَ) على وزن من  
الأوزان المذكورة ، هي :

١ - إذا دلَّ الفعل على امتناع فمصدره يستوجب أن يكون على وزن (فَعَال)  
نحو : أَيْبَى : إِبَاءً ، نَفَرَ : نِفَارٌ ، شَرَدَ : شِرَادٌ . وهذا هو المراد بقوله :  
" فَأَوَّلُ لَذَى امْتِنَاعٍ " ( أي : أوَّل وزن مذكور في الأبيات ، وهو فَعَال ،  
يكون للأفعال الدالة على الامتناع ) .

٢ - إذا دلَّ الفعل على تَقَلُّبٍ واضْطِرَابٍ فمصدره يستوجب أن يكون على  
وزن (فَعْلَان) نحو : طَافَ : طَوْفَانٌ ، جَالَ : جَوْلَانٌ ، نَزَا : نَزَوَانٌ ، هَاجَ :  
هَيَّجَانٌ . وهذا هو المراد بقوله : " والثَّانِ للذى اقتضى تَقَلُّبًا " ( أي : الوزن  
الثاني المذكور في الأبيات ، وهو فَعْلَان ، يكون للأفعال الدالة على التَّقَلُّبِ ) .

٣ - إذا دلَّ الفعل على ذَاءٍ (مَرَضٍ) فمصدره يستوجب أن يكون على وزن  
(فُعَال) نحو : سَعَلَ : سُعَالٌ ، زَكَمَ : زُكَامٌ ، مَشَى بطنه : مُشَاءٌ . وهذا هو  
المراد بقوله : " لِلذَّاءِ فُعَالٌ " ( أي : إنَّ وزن فُعَال يكون لما دلَّ على الذاء ) .

٤ - إذا دلَّ الفعل على صوت فمصدره يستوجب أن يكون على وزن (فُعَالِ)  
أو فَعِيلِ) نحو : نَعَبَ الغُرَابُ : نُعَابٌ وَنَعِيبٌ ، نَعَقَ الرَّاعِي : نُعَاقٌ وَنَعِيقٌ ،  
أَزَّتِ القَدْرُ : أُزَازٌ وَأَزِيزٌ ، زَأَرَ الأسد : زَيْيَرٌ ، صَهَلَ الخيلُ : صَهِيلٌ .

هـ - إذا دلّ الفعل على سَيْرٍ فمصدره على وزن (فَعِيل) نحو : ذَمَلَّ البَعِيرُ : ذَمِيلٌ (الذَّمِيلُ ، هو السَّيرُ السَّرِيعُ) ونحو : رَحَلَ : رَحِيلٌ . وهذا هو المراد بقوله : لِلدَّاءِ فُعَالٌ أو لصوت .... إلى آخر البيت " (أي : إنَّ وزنَ فُعَالٍ ، يكون لما دلَّ على داء ، أو صوت ، وأنَّ وزنَ فَعِيلٍ يشمل ما دلَّ على صوتٍ ، أو سَيْرٍ) .

---

مصدر الفعل الثلاثي  
الذي من باب (فَعَلَ)

فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفُعَالٍ      كَسَهْلَ الْأَمْرُ وَزَيْدٌ جَزُلًا

س هـ - ما وزن المصدر القياسي للفعل الثلاثي من باب فَعَلَ ؟  
ج هـ - الفعل الثلاثي الذي من باب (فَعَلَ) وهو لا يكون إلا لازما ، مصدره يجيء على وزنين : فُعُولَةٌ وَفَعَالَةٌ ، نحو : سَهَّلَ : سُهُولَةٌ ، صَعَبَ : صُعُوبَةٌ ، عَذَبَ : عَذُوبَةٌ ؛ جَزُلَ : جَزَالَةٌ ، فَصَحَ : فَصَاحَةٌ ، ضَحَّمَ : ضَخَامَةٌ .

## مصادر الأفعال الثلاثية

غير القياسية

وَمَا أَتَى مُخَالِفًا لِمَا مَضَى      فَبَابُهُ النَّقْلُ كَسُخِطٍ وَرَضَى

س ٦ - ما مراد الناظم بهذا البيت ؟

ج ٦ - مراده : أنَّ ما سَبَقَ ذكره من مصادر الأفعال الثلاثية ، هو القياس الثابت في مصدر الفعل الثلاثي ، وما ورد على خلاف ذلك فليس بِمَقْيَسٍ ، بل يُقْتَصَرُ فيه على السَّماع ، نحو : سَخِطَ : سُخِطُ ، رَضِيَ : رَضَى ، ذَهَبَ : ذَهَابٌ ، شَكَرَ : شُكْرٌ ، عَظُمَ : عَظْمَةٌ .



## مصادر الأفعال غير الثلاثية

وَعَيْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ مَقِيسُ	مَصْدَرُهُ كَقُدَّسَ التَّقْدِيسُ
وَزَكَّاهُ تَرْكِيبٌ وَأَجْمَلًا	إِجْمَالُ مَنْ تَجَمَّلًا تَجَمَّلًا
وَأَسْتَعِذُّ اسْتِعَاذَةً ثُمَّ أَقِمُ	إِقَامَةً وَعَالِبًا ذَا التَّالِزِمْ
وَمَا يَلِي الْآخِرُ مُدَّ وَافْتَحَا	مَعَ كَسْرٍ تَلَوِ الثَّانِ مِمَّا افْتَحَا
بِهَمْزٍ وَصَلٍ كَاصْطَفَى وَضُمَّ مَا	يَرْبَعُ فِي أَمْثَالٍ قَدْ تَلَمَّلَمَا

س ٧- اذكر أوزان مصادر الأفعال غير الثلاثية، وهل هي قياسية، أو سماعية ؟  
ج ٧- مصادر الأفعال غير الثلاثية قياسية كلها ، وتختلف مصادرهما باختلاف أبواب أفعالها ، وذلك على النحو الآتي :

١- باب فَعَلَ : إن كانت الأفعال صحيحة الآخر فمصدرها يجيء على وزن ( تَفْعِيل ) نحو : قَدَّسَ : تَقْدِيسٌ ، عَلَّمَ : تَعْلِيمٌ . ومنه قوله تعالى :

﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ .

وقد يجيء على وزن ( تَفْعَلَة ) بحذف الياء ، ويعوض عنها التاء ، نحو : جَرَّبَ : تَجْرِبَةٌ ، وَتَجْرِبٌ .

وكذلك يجيء على وزن ( تَفْعَلَة ) إن كان مهموزاً ، نحو خَطَأً : تَخْطِئَةٌ ، جَزَأً : تَجْزِئَةٌ . ويجيء كذلك على الأصل ؛ فتقول : تَخْطِئُ ، وَتَجْزِيُ .

وقد يجيء على وزن (فِعَال) كقوله تعالى : ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾

ويجيء على وزن (فِعَال) وقد قُرِى قوله تعالى : ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾  
بتخفيف الذال ، والأصل في ذلك كله وزن (تَفْعِيل) .

أما إن كانت الأفعال معتلة الآخر فمصدرها يجيء على وزن (تَفْعِلَة) قياساً ،  
نحو : زَكَّى : تَزْكِيَّةٌ ، غَطَّى : تَغْطِيَّةٌ ، لَبَّى : تَلْبِيَّةٌ .

وأما قول الشاعر : بَاتَتْ تُنْزِي دَلْوَهَا تَنْزِيًا كَمَا تُنْزِي شَهْلَةً صَبِيًا  
فنادرٌ ، وهو للضرورة الشعرية ؛ لأن الشاعر أورد مصدر (نَزَى) على وزن  
تفعيل ، فقال : تَنْزِيًا ، والقياس أن يقول : تَنْزِيَّةٌ ؛ لأن الفعل معتل الآخر .

٢- باب أَفْعَلَ : مصدره على وزن (إِفْعَال) سواء أكان صحيح الآخر ، أم  
معتل الآخر ، نحو : أَكْرَمَ : إِكْرَامٌ ، أَجْمَلَ : إِجْمَالٌ ، أَعْطَى : إِعْطَاءٌ ، أَغْنَى :  
إِغْنَاءٌ .

أما إن كان معتل العين (أَجُوف) نحو : أَقَامَ وَأَعَانَ ، فَتُنْقَل حركة عينه إلى فاء  
الكلمة وتُحذَف وَيُعَوَّض عنها (تاء) التأنيث غالباً ، نحو : أَقَامَ : إِقَامَةٌ ، أَعَانَ :  
إِعَانَةٌ . فأصل إقامة : إِقْوَامٌ ، نُقِلت حركة الواو (الفتحة) إلى فاء الكلمة  
الساكن ، وهو حرف (القاف) ثم قُبِلت (الواو) ألفاً ، فاجتمع أَلِفَان ،  
فحذفت إحداهما وعَوَّض عنها (تاء) فصار : إقامة .

(م) وقد ذهب سيبويه : إلى أن الألف المحذوفة هي الألف الزائدة (أي : ألف  
المصدر إفعال) فيكون وزن إقامة : إِفْعَلَة .

وذهب الفراء ، والأخفش : إلى أنَّ المحذوفة هي الألف المنقلبة عن العين فيكون وزن إقامة : إِفَالَة ؛ لأن ( العين ) محذوفة . ( م )

ويجوز حذف ( التاء ) المذكورة في آخر المصدر ، وقد جاء حذفها في قوله تعالى :

﴿ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ ﴾ وذهب الجمهور : إلى أنَّ حذف هذه التاء شاذٌّ مطلقاً .

والصواب جواز حذفها ، والأغلب بقاءها . وهذا ما أشار إليه الناظم بقوله :  
" وغالبا ذا التَّاء لَزِمَ " .

\* باب فاعِلَ : أورد له الناظم بيتاً خاصاً به ، نذكره في حينه إن شاء الله ، وهو

باب المزيد بحرف واحد . \*

٣ - باب تَفَعَّلَ : مصدره على وزن ( تَفَعَّلَ ) بضم ما قبل آخره ، نحو : تَجَمَّلَ :  
تَجَمَّلُ ، تَعَلَّمَ : تَعْلَمُ ، تَكْرَمُ : تَكْرُمُ . وهذا القياس ، وهو ( ضم ما قبل الآخر )  
ينطبق على كلِّ ما بُدِئَ بتاء زائدة سواء أكان من باب تَفَعَّلَ ، أو من باب  
تَفَاعَلَ ، نحو : تَكَاسَلَ : تَكَاسَلُ ، أو كان من باب : تَفَعَّلَ ، نحو : تَدَخَّرَجَ :  
تَدَخَّرُجُ .

فإن كان آخره ياء كُسِرَ ما قبل الآخر ؛ ليناسب الياء ، نحو تَأْتِي : تَأْنٍ ، تَعَالَى :  
تَعَالٍ ، والأصل : تَأْنِي ، وتَعَالِي .

٤ - باب اِنْفَعَلَ : مصدره على وزن ( اِنْفَعَلَ ) بكسر الحرف الثالث ، وزيادة

ألف قبل الآخر . وهذا القياس ، وهو ( كسر الحرف الثالث ، وزيادة ألف قبل

الآخر ) ينطبق على كلِّ ما بُدِئَ بهمزة وصل سواء كانت الأفعال من باب

(انْفَعَلَ) نحو : انْفَتَحَ : انْفَتَاحٌ ، انْطَلَقَ : انْطِلَاقٌ ، أو كانت من باب (افْتَعَلَ) نحو : اجْتَمَعَ : اجْتِمَاعٌ ، اصْطَفَى : اصْطِفَاءٌ ، أو كانت من باب (اسْتَفْعَلَ) نحو : اسْتَخْرَجَ : اسْتِخْرَاجٌ ، اسْتَقْبَلَ : اسْتِقْبَالٌ ، أو كانت من باب (افْعَلَلَّ) نحو : اِفْرَنْقَعَ : اِفْرَنْقَاعٌ ، أو كانت من باب (افْعَلَلَّ) نحو : اطمأنَّ : اطمئنانٌ . وهذا هو معنى قوله : " وما يلي الآخر مُدَّ وافتحا... إلى قوله : بهمز وصل كاصطفى " .

فإن كان باب استفعل معتل العين نُقلت حركة عينه إلى فاء الكلمة ، وحُذفت وعُوِّضَتْ عنها تاء التأنيث في آخر المصدر لزوماً ، نحو : استعاذ : اسْتِعَاذَةٌ . والأصل : اسْتِعْوَاذٌ ، فنُقلت حركة (الواو) وعُوِّضَ عنها تاء ، فصار : استعاذة . ومثل ذلك : اسْتَعَانَ : اسْتِعَانَةٌ ، اسْتَعَاثَ : اسْتِعَاثَةٌ ، اسْتَقَالَ : اسْتِقَالَةٌ .

س ٨ - ما مراد الناظم بقوله : " وضمَّ ما يربُّع في أمثال قد تَلَمَّلَما " ؟  
ج ٨ - ذكرنا سابقاً أنَّ كلَّ ما بُدئ بتاء زائدة : يضمُّ ما قبل آخره في المصدر ، ومن ذلك باب (تَفَعَّلَ) وهو مراد الناظم بهذا القول ، فيضم الحرف الرَّابِع في المصدر .

والحرف الرَّابِع ، هو الحرف الذي قبل الآخر ، نحو : تَلَمَّلَ : تَلَمَّلُمٌ ، تَدَحَّرَجَ : تَدَحَّرُجٌ ، تَزَلَزَلَ : تَزَلَزُلٌ .

## المصدر القياسي لباب فَعَلَّ

فَعْلَالٌ أَوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلًا      وَاجْعَلْ مَقِيْسًا ثَانِيًا لَا أَوَّلًا

س ٩ - ما وزن المصدر القياسي لباب فَعَلَّ ؟

ج ٩ - باب ( فَعْلَلٌ ) رباعي مجرّد ، ومصدره يأتي على وزنين :

١ - فَعْلَالٌ ، نحو : دَحْرَجُ : دِحْرَاجٌ ، وَسَوَسَ : وَسَوَاسٌ ، سَرَهَفَ : سِرْهَافٌ .  
( السَّرْهَفُ : حَسَنُ الْغِذَاءِ وَالنَّعْمَةِ ) .

٢ - فَعْلَلَةٌ ، نحو : دَحرج : دَحْرَجَةٌ ، سرهف : سَرَهْفَةٌ ، وسوس : وَسَوَسَةٌ ،  
بَهْرَجَ : بَهْرَجَةٌ . وهذا الوزن هو المقيس في هذا الباب .

---

## المصدر القياسي لباب فَاعَلَ

لِفَاعَلِ الْفَعَالُ وَالْمُفَاعَلَةُ      وَعَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاغُ عَادَلَهُ

س ١٠ - ما وزن المصدر القياسي لباب فَاعَلَ ؟

ج ١٠ - باب ( فَاعَلَ ) ثلاثي مزيد بحرف واحد ، هو ( الألف ) ومصدره يأتي  
على وزنين :

- ١- فِعَال ، نحو : ضَارَبَ : ضَرَاباً ، قَاتَلَ : قِتَالاً ، خَاصَمَ : خِصَاماً .  
٢- مُفَاعَلَةٌ ، نحو : ضَارَبَ : مُضَارَبَةً ، قَاتَلَ : مُقَاتَلَةً ، خَاصَمَ : مُخَاصَمَةً .

س ١١ - ما مراد الناظم بقوله : " وغير ما مرَّ السَّماعُ عادله " ؟

ج ١١ - مراده : أن ما ورد من مصادر غير الثلاثي على خلاف الأوزان التي مرّت بنا ، تُحْفَظ ولا يُقَاس عليها . فما ذكرناه سابقاً في جميع الأبواب هو القياس .

ومعنى قوله : " عادله " (أي : كان السَّماعُ له عَدِيلاً فلا يُقَدَّم عليه إلا بِسَمَاعٍ) كقول الشاعر : بَأْتَتْ تُنْزَى دَلْوُهَا تُنْزِيّاً .

فالشاعر جعل مصدر (فَعَّلَ) المعتل : تَفَعَّلَ ، والقياس : تَفَعَّلَ (راجع الشاهد في س ٧) .

وكقولهم في مصدر حَوَقَلَ : حَيْقَالاً ، والقياس : حَوَقَلَةً ؛ لورود السَّماع بذلك ، قال الشاعر : يَا قَوْمٍ قَدْ حَوَقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ وَشَرُّ حَيْقَالِ الرِّجَالِ الْمَوْتُ وكقولهم في مصدر تَمَلَّقَ : تِمْلَاقٌ ، والقياس : تَمَلُّقٌ ؛ لأنه من باب تَفَعَّلَ .

مصدر المَرَّة ، ومصدر الهَيْئَة

وَفَعْلَةٌ لِمَرَّةٍ كَجَلْسِهِ      وَفَعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجَلْسِهِ

س ١٢ - عرّف مصدر المَرَّة ، وكيف يُصاغ من الثلاثي المجرّد ؟

ج ١٢ - مصدر المَرَّة ، هو : ما يُذكر لبيان عدد الفعل . ويُصاغ من الفعل الثلاثي المجرّد على وزن ( فَعْلَةٌ ) بفتح الفاء ، نحو : ضربته ضَرْبَةً ، وجلستُ جَلْسَةً ، وسجدتُ لله سَجْدَةً . فإن كان بناء المصدر الأصلي ( بالتاء ) وُصِفَ بكلمة واحدة ؛ للتفريق بين المصدر الأصلي ، ومصدر المَرَّة ، نحو : رَحِمَ رَحْمَةً واحدةً ، ونَعِمَ نَعْمَةً واحدةً .

( م ) أمّا إذا كان آخر المصدر مختوماً بالتاء ، وأوّلُه ليس مفتوحاً فلا حاجة إلى وَصْفِهِ بكلمة ( واحدة ) لأنّ الفرق واضح بين المصدر الأصلي ، ومصدر المَرَّة ، نحو : حَمَرَ حُمْرَةً ، فإذا أردنا أنْ نَجْعَلَهُ للمَرَّة فَتَحْنَاهُ أوّلُه ، وقلنا : حَمَرَهُ . وكذلك : نَشَدَ نَشْدَةً ، نقول في المَرَّة : نَشَدَهُ .

س ١٣ - عرّف مصدر الهَيْئَة ، وكيف يُصاغ من الثلاثي المجرّد ؟

ج ١٣ - مصدر الهَيْئَة ، هو : ما يُذكر لبيان هيئة الفعل .

وُيُصاغ من الفعل الثلاثي المجرّد على وزن ( فَعْلَةٌ ) بكسر الفاء ، نحو : جَلَسَ جَلْسَةً ، وماتَ مَيِّتَةً ، وأكلَ إِكْلَةً ؛ تقول : جَلْسَةُ المتواضعِ محمودَةٌ ، ماتَ مَيِّتَةً حَسَنَةً ، نَشَدَ نَشْدَةً عَظِيمَةً .

صياغة مصدر المَرَّة من الفعل غير الثلاثي  
وحكم صياغة مصدر الهيئة من غير الثلاثي

فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّاءِ الْمَرَّةُ      وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةً كَالْخِمْرَةِ

س ١٤ - كيف يُصاغ مصدر المَرَّة من الفعل غير الثلاثي ؟ وما حكم صياغة مصدر الهيئة منه ؟

ج ١٤ - يُصاغ مصدر المَرَّة من غير الثلاثي بزيادة ( تاء ) على مصدره الأصلي ،  
نحو : أَكْرَمَ إِكْرَامَةً ، والأصل في مصدره : إِكْرَام ، ونحو : كَبَّرَ تَكْبِيرَةً .  
والأصل في مصدره : تَكْبِير ، ونحو : دَخَرَ دِخْرَاجَةً .

فإن كان مصدره الأصلي مختوما بالتاء وُصِفَ بكلمة واحدة ، نحو : أَقَامَ إِقَامَةً  
واحدةً ، تَرْجَمَ تَرْجَمَةً واحدةً . أما مصدر الهيئة فلا يُصاغ إلا من الفعل الثلاثي  
المجرّد فقط ، وشَذَّ بناء ( فِعْلَةٌ ) من غير الثلاثي ، كقولهم : هِيَ حَسَنَةُ الْخِمْرَةِ  
، فَبَنَوْا ( فِعْلَةٌ ) من الفعل غير الثلاثي ( اخْتَمَرَ ) وكقولهم : هُوَ حَسَنُ الْعِمَّةِ ،  
فَبَنَوْا فِعْلَةٌ مِنْ : تَعَمَّمَ .





## إِعمالُ اسمِ الفاعلِ شروطُ إعمالِ اسمِ الفاعلِ عملَ فعله

كَفَعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ      إِنَّ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعَزَلٍ  
وَوَلِيَّ اسْتِفْهَامًا أَوْ حَرْفَ نِدَا      أَوْ نَفْيًا أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْتَنْدًا

\* س ١ - عرّف اسم الفاعل ، وكيف يصاغ ؟

ج ١ - اسم الفاعل ، هو : الصفة الدالة على فاعل الحدث .  
ويُصاغ من الفعل الثلاثي المجرد على وزن فاعِل ، نحو : كَاتَب ، وَقَارَى ،  
وَعَالِم .

ويصاغ من غير الثلاثي المجرد على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميما  
مضمومة وكسر ما قبل الآخر ، نحو : مُعَلِّم ، وَمُتَّصِر ، وَمُبْعَثِر ، وَمُسْتَقْبِل .

س ٢ - اذكر شروط إعمال اسم الفاعل عمل فعله .

ج ٢ - اسم الفاعل إمّا أن يكون مقترنا بآل ، أو مجرداً ، فإن كان مقترنا بآل  
عمل بدون شرط - كما سيأتي - وإن كان مجرداً من (أل) عمل بشرطين ، هما :  
١ - أن يكون اسم الفاعل بمعنى الحال ، أو الاستقبال ، نحو : هذا ضاربٌ زيداً  
الآن ، أو غداً . فزيداً : مفعول به منصوب باسم الفاعل ( ضارب ) .

والسبب في عمله : جَرَيَّأته على الفعل الذي هو بمعناه ، وهو الفعل المضارع

فهو مُوافق للفعل المضارع لفظاً في الحركات ، والسكنات ؛ وتأمل المضارع ( يَضْرِبُ ) واسم الفاعل ( ضَارِبٌ ) والفعل المضارع ( يُقَاتِلُ ) واسم الفاعل ( مُقَاتِلٌ ) .

وهو موافق له أيضاً في المعنى ؛ لأن كلا منهما يدل على الحدث في الحال ، والاستقبال .

أما إن كان اسم الفاعل بمعنى الماضي فلا يعمل ؛ لعدم جريانه في اللفظ على الفعل الماضي ، فـ ( ضَارِبٌ ) لا يوافق الفعل الماضي ( ضَرَبَ ) في حركاته ، وسكناته ولكنه موافق له في المعنى فقط ، فكل منهما يدل على الحدث في الماضي ؛ ولذلك لا يصح قولك : هذا ضاربٌ زيداً أمس ، بنصب ( زيداً ) على أنه مفعول به لضارب ، بل يجب إضافته ؛ فتقول : هذا ضاربٌ زيدٌ أمس .

٢ - أن يكون اسم الفاعل معتمداً على استفهام ، أو نداء ، أو نفي ؛ أو أن يقع صفة والموصوف مذكور ، أو أن يقع خبراً ؛ والعلة في ذلك تقريبه من الفعل .

فمثال المعتمد على استفهام : أضرارٌ زيدٌ خالداً ؟ ونحو : أقاتلٌ أخوك الصديق ؟

ومثال المعتمد على النداء : يا ضارباً زيداً ، ونحو : يا طالعاً جبلاً .

ومثال المعتمد على النفي : ما ضاربٌ زيدٌ خالداً ، ونحو : غيرٌ مُضَيِّعٍ نفسه عاقلٌ .

ومثال وقوعه صفة (والصفة تشمل : النعت ، والحال) فمثال النعت :

مررت برجلٍ ضاربٍ زيداً ( والموصوف مذكور ، وهو : برجلٍ ) .  
ومثال الحال قولك : جاء زيدٌ راكباً فرساً . وهذا هو معنى قوله : " أو جا  
صفة " .

ومثال وقوعه خبراً ( والخبر يشمل : خبر المبتدأ ، وخبر ناسخه ، أو مفعوله )  
فمثال خبر المبتدأ : زيدٌ ضاربٌ خالداً . ومثال خبر الناسخ : كان زيدٌ ضارباً  
خالداً ، وإنَّ زيداً ضاربٌ خالداً . ومثال مفعول الفعل الناسخ : ظننت زيداً  
ضارباً خالداً ، وأعلمت زيداً عمراً ضارباً خالداً . وهذا هو معنى قوله :  
" أو مُسنداً "

س ٣ - ما رأي الكسائي في إعمال اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي ؟

ج ٣ - أجاز الكسائي إعمال اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي ، وجعل منه قوله

تعالى : ﴿ وَكَلَبَهُمْ بِسِطٍ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ فذراعيه : مفعول به منصوب  
باسم الفاعل ( باسط ) وهو بمعنى الماضي . وخرَّجه غيره على أنه حكاية حالٍ  
ماضية .

( م ) ومعنى حكاية الحال : أن يُقدَّر المتكلم نفسه موجوداً في وقت الحادثة ،  
وعلى ذلك يكون ( باسط ) بالنسبة للمتكلم في حكم المستقبل ، والدليل على  
ذلك قوله تعالى في الآية ﴿ وَنَقَلَبُهُمْ ﴾ . واعلم أن المراد بالمتكلم الذي يُقدَّر  
نفسه موجوداً في وقت الحادثة غير الله تعالى . ( م )

اعتماد اسم الفاعل المجرد  
على موصوف مقدر

وَقَدْ يَكُونُ نَعْتٌ مَحذُوفٌ عُرِفَ      فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وَصِفَ

س ٤ - ما مراد الناظم بهذا البيت ؟

ج ٤ - عرفنا في السؤال الثاني أنّ من شروط إعمال اسم الفاعل أن يقع صفة والموصوف مذكور ، نحو : مررت برجلٍ ضاربٍ زيداً . فضارب : اسم فاعل عَمِلَ عَمَلٌ فعله فنصب (زيداً) لأنه معتمد على موصوف مذكور ، هو : رجل . وفي هذا البيت يقول الناظم : إنّ اسم الفاعل قد يعتمد على موصوف مقدر (محذوف) فيعمل عمل فعله (كما لو اعتمد على موصوف مذكور) نحو : كم قائدٍ سيارته لا يهتم بالآخرين . فقائد : اسم فاعل وقع صفة لموصوف مقدر ، تقديره : كم رجلٍ قائدٍ ، فعمل عمل فعله ونصب المفعول به (سيارته) . ومن الشواهد على ذلك قول الشاعر :

وَكَمْ مَالٍ عَيْنِيهِ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ      إِذَا رَاحَ نَحْوَ الْجُمْرَةِ الْبَيْضِ كَالدُّمَى  
فعينيه : مفعول به منصوب بـ (مالٍ) ومالٍ : اسم فاعل وقع صفة لموصوف محذوف ، تقديره : وكم رجلٍ مالٍ .

ومن ذلك قول الشاعر :

كَتَاطِحَ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوْهِنَهَا      فَلَمْ يَصْرِهَا وَأَوْهَى قَرْنُهُ الْوَعْلُ

فناطح : اسم فاعل وقع صفة لموصوف محذوف ، تقديره ( كَوَعِلِ نَاطِحِ )  
فَعَمِلَ عَمَلِ فَعَلِهِ وَنَصَبَ مَفْعُولَهُ ( صَخْرَةً ) .

---

إِعمال اسم الفاعل المقترن  
بأل الموصولة

وَإِنْ يَكُنْ صِلَةً أَلْ فَفِي الْمُضِيِّ      وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدْ ارْتَضَى

س ٥ - ما حكم إعمال اسم الفاعل المقترن بأل ؟

ج ٥ - ذكرنا في السؤال الثاني أن اسم الفاعل ، نوعان : مجرد ، ومقترن بأل .  
- وقد عرفنا أن المجرد لا يعمل إلا بشرطين - وفي هذا البيت ذكر الناظم النوع الثاني ، وهو اسم الفاعل المقترن بأل الموصولة .

**وحكمه :** أنه يعمل مطلقا بدون شرط سواء أكان ماضيا ، أم مستقبلا ، أم حالا ، وسواء أكان معتمداً على شيء ، أم غير معتمد ، نحو : هذا الضاربُ زيدا الآن ، أو غداً ، أو أمس ؛ وعِلَّةُ عمله بدون شرط : أنه مع فاعله وقع صِلَةً فهو بمرتلة الفعل ، والفعل يعمل ماضيا وغير ماضٍ ، وكذلك ما حلَّ محلّه .

س٦ - اذكر الخلاف في إعمال اسم الفاعل المقترن بأل بدون شرط .

ج٦ - ١ - المشهور من قول النحويين : إعمال اسم الفاعل المقترن بأل بدون شرط .

٢ - جماعة من النحويين ، منهم الرُّمَّاني : إذا وقع اسم الفاعل صلة لأل فإنه لا يعمل إلا ماضيا ، ولا يعمل مستقبلا ، ولا حالا .

٣ - زعم بعضهم : أنه لا يعمل مطلقا ، وأن المنصوبَ بعده منصوبٌ بإضمار فعل .

٤ - زعم ابن الناظم بدر الدين : أنه يعمل ماضيا ، ومستقبلا ، وحالا باتِّفاق .

---

إعمال اسم الفاعل المثني ، والمجموع

عمل اسم الفاعل المفرد

وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ مِثْلُهُ جُعِلَ فِي الْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلَ

س٧ - ما حكم إعمال اسم الفاعل المثني ، والمجموع ؟

ج٧ - اسم الفاعل المثني ، والمجموع يعمل عمل اسم الفاعل المفرد بشروطه وأحكامه السابقة ، نحو : هذان الضَّاربان زيداً . فزيداً : مفعول به منصوب باسم الفاعل المثني ( الضَّاربان ) ونحو : هؤلاء الفاعلون الخير . ومنه قوله تعالى :

﴿وَالذَّكِرِينَ اللَّهُ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾ ونحو : هُنَّ الفاعلاتُ الخَيْرَ .  
ومنه ما ورد بنصب ( ضُرَّه ، ورحمته ) في قوله تعالى : ﴿هَلْ هُنَّ كَشَفَتْ  
ضُرَّهُ﴾ وقوله تعالى : ﴿هَلْ هُنَّ مُمْسِكَتُ رَحْمَتِهِ﴾ ونحو : هؤلاء  
الضُّرَّابُ زيداً ، وهؤلاء الضُّوَّارِبُ زيداً .

س ٨ - قال الشاعر :

وَالْقَاطِنَاتِ الْبَيْتَ غَيْرِ الرُّيَمِ      أَوَالِفاً مَكَّةَ مِنْ وَرْقِ الْحَمَى  
وقال الآخر :

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ      غُفْرٌ ذَنْبُهُمْ غَيْرُ فُخْرٍ  
عَيْنَ الشَّاهِدِ فِي الْبَيْتَيْنِ ، وما وجه الاستشهاد فيهما ؟  
ج ٨ - الشاهد في البيت الأول : أوالفاً مَكَّةَ .

وجه الاستشهاد : نَصَب الشاعر ( مَكَّة ) بـ ( أوالف ) الذي هو جمع تكسير  
لاسَمِ الفاعل المفرد ( آلِفَة ) وهذا شاهد على إعمال اسمِ الفاعل المجموع عمل  
الفعل .

الشاهد في البيت الثاني : غُفْرٌ ذَنْبُهُمْ .

وجه الاستشهاد : نصب الشاعر

( ذَنْبُهُمْ ) بـ ( غُفْر ) الذي هو جمع ( غُفُور ) وهو من صِيغِ المبالغة . وهذا  
شاهد على إعمال صيغة المبالغة المجموعة عمل الفعل .

حكم إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله

وَأَنْصَبْ بِذِي الْإِعْمَالِ تِلْوَاً وَاخْفِضِ وَهُوَ لِنَصَبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضَى

س ٩ - ما حكم إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ؟

ج ٩ - يجوز إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، ويجوز أن ينصبه ، كما عرفت ذلك سابقا ؛ فتقول: هذا ضاربٌ زيداً ، بنصب (زيداً) على أنه مفعول به ؛ وتقول : هذا ضاربٌ زيدٍ ، بجر (زيدٍ) على أنه مضاف إليه . ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ هَلْ هُنَّ كَشَفَتْ ضُرُوءَ ﴾ .

فإن كان لاسم الفاعل مفعولان وأضفته إلى أحدهما وجب نصب الآخر ؛ فتقول: هذا مُعْطَى زيدٍ درهماً ، وهذا مُعْطَى درهمٍ زيداً . وهذا هو المراد بقوله : "وهو لنصب ما سواه مقتضى" ( أي : إذا أُضيف أحدهما فالآخر واجب النصب ) .



حكم تابع مفعول اسم الفاعل المجرور بالإضافة

وَأَجْرُزُ أَوْ انْصَبَ تَابِعَ الَّذِي انْخَفَضَ كَ مُبْتَغَى جَاهٍ وَمَالاً مَنْ نَهَضَ

س ١٠ - ما حكم تابع مفعول اسم الفاعل المجرور بالإضافة ؟

ج ١٠ - عرفنا أنّ اسم الفاعل يجوز إضافته إلى مفعوله فيُصبح المفعول مضافاً إليه ، نحو : هذا ضاربُ زيدٍ ، فإذا جاء تابعٌ لهذا الاسم المجرور جاز في التّابع وجهان :

- ١ - الجرّ مراعاة للفظ المتبوع ، نحو : هذا ضاربُ زيدٍ وعَمَرُو .
  - ٢ - النصب مراعاة لمحلّ المتبوع ، نحو : هذا ضاربُ زيدٍ وعَمَرًا ، على اعتبار أنّ محلّ ( زيد ) النصب ؛ لأنه مفعول به في الأصل ، وهذا هو المشهور .
- وقيل : إنّ النصب على إضمار فعل ، والتقدير : وَيَضْرِبُ عَمَرًا . وهذا القول هو الصحيح عند سيبويه . ومثّل ذلك قول الناظم : مُبْتَغَى جَاهٍ وَمَالاً .
- وقد رُوِيَ بالوجهين قول الشاعر :

الْوَاهِبُ الْمِائَةِ الْهَجَانِ وَعَبْدَهَا  
عُودًا تُزَجِّي بَيْنَهَا أَطْفَالَهَا

فقوله ( وَعَبْدَهَا ) رُوِيَ بالوجهين ( الجر ، والنصب ) فالجر على أنّه معطوف على لفظ ( المائة ) وأما النصب فعلى أنّه معطوف على محلّ ( المائة ) أو بإضمار فعل ، والتقدير : ويهبُ عبدَهَا .

وقول الآخر :

هَلْ أَنتَ بَاعْتَ دِينَارَ لِحَاجَتِنَا      أَوْ عَبْدَ رَبِّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مِخْرَاقٍ

بنصب ( عبد ) عطفا على محل ( دينار ) ، أو على إضمار فعل ، والتقدير : أو تبعث عبدَ ربِّ ، ويجوز فيه الجر عطفا على لفظ ( دينار ) .  
أمّا تابع المنصوب فيجب فيه النصب فقط ، نحو : هذا ضاربٌ زيدا وعمراً .



## إِعْمَالُ صِيغِ الْمُبَالِغَةِ عَمَلَ اسْمِ الْفَاعِلِ

فَعَّالٌ أَوْ مِفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ      فِي كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلٌ  
فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلٍ      وَفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِيلٍ

س ١ - عَرِّفْ صِيغَ الْمُبَالِغَةِ ، واذكر أوزانها ، مع التمثيل لها .

ج ١ - \* صِيغُ الْمُبَالِغَةِ : هي ألفاظ مُحَوَّلَةٌ مِنْ صِيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ ؛ للدلالة على

الكثرة والمبالغة في معنى الفعل . ولاتصاغ إلا من الفعل الثلاثي ، ويندر من غير الثلاثي ، نحو : دَرَّأَكَ : مِنْ أَدْرَأَكَ ، وَمِعْطَاءَ : مِنْ أَعْطَى . \*

ولها خمسة أوزان مشهورة ، هي :

١ - فَعَّالٌ ، نحو : تَوَّابٌ ، وَغَفَّارٌ ، وَشَرَّابٌ .

٢ - مِفْعَالٌ ، نحو : مَنَحَارٌ ، وَمِقْدَامٌ ، وَمِعْطَاءٌ .

٣ - فَعُولٌ ، نحو : غَفُورٌ ، وَشَكُورٌ ، وَأَكُولٌ .

٤ - فَعِيلٌ ، نحو : رَحِيمٌ ، وَسَمِيعٌ ، وَقَدِيرٌ .

٥ - فَعِلٌ ، نحو : حَذِرٌ ، وَفَطِنٌ ، وَمَزِقٌ .

## س ٢ - ما عَمَلُ صَيَغِ الْمُبَالَغَةِ ؟

ج ٢ - صيغ المبالغة تعمل عمل الفعل ( كاسم الفاعل ) وتأخذ جميع أحكامه .  
والصيغ الثلاثة الأولى الواردة في البيت الأول ( فَعَّالٌ ، وَمِفْعَالٌ ، وَفَعُولٌ )  
إعمالها أكثر من إعمال الصيغتين الأخريين ( فَعِيلٌ ، وَفَعِلٌ ) وإعمال ( فَعِيلٌ )  
أكثر من إعمال ( فَعِلٌ ) .

فَمِنْ إعمال ( فَعَّالٌ ) ما سمعه سيبويه من قول بعضهم : أَمَّا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَّابٌ .  
فالعسل : مفعول مقدم منصوب بـ ( شَرَّابٌ ) ، ونحو قولك : أَنَا تَرَّاكُ صَحْبَةً  
الأشْرَارِ ؛ وقد عَمِلَ عَمَلُ فعله في المثالين لوقوعه خبراً للمبتدأ ( أَنَا ) .  
ومن ذلك أيضاً قول الشاعر :

أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جَلَالُهَا      وَلَيْسَ بَوْلَاجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَالُهَا

فجلالها : مفعول به منصوب بصيغة المبالغة ( لَبَّاسٌ ) وقد عَمِلَ عَمَلُ الفعل  
فنصب المفعول به ؛ لاعتماده على موصوف مذكور في الكلام ، هو :  
( أَخَا الحرب ) وَلَبَّاسٌ : صفة .

ومن إعمال ( مِفْعَالٌ ) قول بعض العرب : إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكُهَا . فبوائِكُهَا :  
مفعول به منصوب بصيغة المبالغة ( مِنْحَارٌ ) وقد عَمِلَ عَمَلُ فعله ؛ لوقوعه خبراً  
لحرف ناسخ .

ومن إعمال ( فَعُولٌ ) قول الشاعر :

قَلَى دَيْنُهُ وَاهْتِاجَ لِلشُّوقِ إِنْهَا      عَلَى الشُّوقِ إِخْوَانُ الْعَزَاءِ هَيُوجُ

فإخوان : مفعول به منصوب بصيغة المبالغة ( هَيُوجٌ ) وقد عَمِلَ عَمَلُ فعله ؛  
لوقوعه خبراً لحرف ناسخ .

ومن إعمال (فَعِيل) قول بعض العرب : إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ . فدعاء : منصوب بـ (سَمِيع) .

ومن إعمال (فَعِل) قولك : كُنْ حَذِيراً أصدقاء السُّوءِ .  
ومنه قول الشاعر :

حَذِرْ أُمُوراً لَا تَضِيرُ وَآمِنْ      مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ  
فأُموراً : منصوب بـ (حَذِرْ) .

ومن ذلك أيضاً قول الشاعر:

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونٌ عِرْضِي      جِحَاشُ الْكِرْمَلَيْنِ هَا فَدِيدُ  
فعرَضِي : منصوب بـ (مَزِقُون) مُفْرَد : مَزِقُون .



## إعمال اسم المفعول شروطه ، وعمله

وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمِ فَاعِلٍ      يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِأَلَا تَفَاضُلٍ  
فَهُوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي      مَعْنَاهُ كَ الْمُعْطَى كَفَافاً يَكْتَفَى

\* س ١ - عرّف اسم المفعول ، وكيف يُصاغ ؟

ج ١ - اسم المفعول ، هو : ما اشتُقَّ من الفعل المبني للمجهول للدلالة على ما وقع عليه الفعل .

ويصاغ من الثلاثي المجرد على وزن ( مَفْعُول ) نحو: ضَرَبَ : مَضْرُوبٌ ، كُتِبَ : مَكْتُوبٌ .

ويصاغ من غير الثلاثي على لفظ مضارعه المبني للمجهول مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة ، نحو : يُطَالَبُ : مُطَالَبٌ ، يُسْتَخْرَجُ : مُسْتَخْرَجٌ ، يُعْطَى : مُعْطَى .

س ٢ - ما شروط إعماله ؟

ج ٢ - اسم المفعول كاسم الفاعل إمّا أن يكون مقترناً بأل ، أو مجرّداً منها ، وكلُّ ما اشترط في اسم الفاعل يُشترط كذلك في اسم المفعول ، فَالْمُجَرَّدُ مِنْ (أل) يَعْمَلُ بِشَرْطَيْنِ :

١ - أن يكون بمعنى الحال ، أو الاستقبال .

٢ - أن يكون معتمداً على استفهام أو نفي ، أو نداء ... إلخ ( راجع س٢ في اسم الفاعل ) وذلك نحو : أمضروبُ الزَّيدانِ الآنَ ، أو غداً .  
والمقترن بـ (أل) يعمل مُطلقاً بدون شرط ، نحو : جاء المضروبُ أبوهما الآنَ ،  
أو غداً ، أو أمسٍ . وهذا هو المراد من قول الناظم : " وكلّ ما قُرّرَ لاسم فاعل  
... إلى آخر البيت " .

### س٣ - ما عمل اسم المفعول ؟

ج٣ - يعمل اسم المفعول عمل الفعل المبني للمجهول ؛ لأن اسم المفعول مُثل  
الفعل المبني للمجهول في المعنى ، والعمل فيرفع المفعول به على أنه نائب فاعل ،  
كما يرفعه الفعل المبني للمجهول ، فكما تقول: ضُربَ الزيدان ، تقول كذلك:  
أمضروب الزيدان ؟ فالزيدان : نائب فاعل . هذا إذا كان متعدياً إلى مفعول  
واحد ، فإن كان مُتعدياً إلى مفعولين رفع أحدهما ونصب الآخر ، نحو : أمْلِسُ  
الفقيرُ ثوباً ؟ فالفقير : نائب فاعل ، وثوباً : مفعول ثانٍ ؛ فكأنك قلت : ألبسَ  
الفقيرُ ثوباً . ومثل ذلك قول الناظم : الْمُعْطَى كَفَافاً يكتفي ، فنائب الفاعل :  
ضمير مستتر يعود إلى الألف واللام ؛ لأن (أل) هنا موصول بمعنى (الذي)  
وكفافاً : مفعول ثانٍ ، وجملة يكتفي : خبر للمبتدأ ( المعطى ) .

## إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه

وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ      مَعْنَى كَ مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرَعُ

س ٤ - هل يجوز إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه ؟ وهل يجوز ذلك في اسم  
الفاعل؟

ج ٤ - يجوز في اسم المفعول أن يضاف إلى مرفوعه الظاهر ( نائب الفاعل )  
فتقول: زيدٌ مضروبُ العبدِ . فالعبد: مضاف إليه ، وهو نائب فاعل في الأصل ؛  
إذ أصله : زيدٌ مضروبٌ عبده . ومن ذلك قول الناظم: الورعُ محمودُ المقاصدِ .  
فالمقاصد : مضاف إليه ، وأصله نائب فاعل : الورعُ محمودُ مقاصده .

ولا يجوز إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه ؛ فلا تقول : مررتُ برجلٍ ضارب  
الأب زيداً . والأصل: مررت برجلٍ ضارب أبوه زيداً . فالأب في المثال الأول:  
مضاف إليه ، وهذا غير جائز ؛ لأن اسم الفاعل لا يُضاف إلى مرفوعه (الفاعل)  
وفي المثال الثاني ( أبوه ) فاعل ، وهذا هو الأصل .



( م ) س ٥ - هل ثبت الإجماع على عدم جواز إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه ؟ وضّح ذلك .

ج ٥ - إذا كان اسم الفاعل من فعل لازم كـ ( ضَامِر ، وَطَاهِر ، وَحَامٍ ) جازت إضافته إلى مرفوعه إجماعاً إن أُريد به الثبوت والدوام ؛ لأنه يصير حينئذ صِفَةً مُشَبَّهَةً ، نحو : ضامر البطن ، وطاهر النفس ، وحامي الديار .  
وإذا كان اسم الفاعل من فعل متعدٍ إلى مفعولين امتنعت إضافته إلى مرفوعه إجماعاً .

وإذا كان من فعل متعدٍ لمفعول واحد ، فللنحاة فيه ثلاثة أقوال :

- ١ - لا يجوز أن يضاف إلى مرفوعه مُطلقاً . وهذا رأي جمهور النحاة .
- ٢ - تجوز إضافته إلى مرفوعه إن لم يَلْتَبَسِ فاعله بمفعوله ، نحو : مررت برجلٍ ضاربٍ الأب زيدا .
- ٣ - تجوز إضافته إن حُذِفَ مفعوله - وهذا رأي ابن عصفور - ويشهد له قول الشاعر :

ما الرَّاحِمُ الْقَلْبَ ظَلَامًا وَإِنْ ظَلِمًا      ولا الْكَرِيمُ بِمَنَاعٍ وَإِنْ حُرِمًا  
فالرَّاحِم : اسم فاعل أضيف إلى فاعله ( القلب ) وقد حُذِفَ المفعول ؛ لأنّه غير مقصود فليس الغرضُ بيانُ مَنْ وقعت عليه الرَّحمة .



## الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ

علامتها

صِفَةُ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ      مَعْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ

س ١ - ما المراد بالصِّفَةِ ؟ وما تعريف الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ ؟ وما وجه الشَّبه بينها وبين اسم الفاعل ؟

ج ١ - المراد بالصِّفَةِ : ما دلَّت على معنى ، وذات. وتشمل : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ ، واسم التفضيل .

\* والصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ ، هي : اسم مشتق من الفعل اللازم ؛ للدلالة على الثبوت والدَّوام ، نحو : محمدٌ جميلٌ وجهه ، حسنٌ خلقه . \*

( م ) ووجه الشَّبه بينها وبين اسم الفاعل : أنها كاسم الفاعل ، تدلُّ على الحدث ، ومَنْ قامَ به ، وأنها تُؤنَّث ، وتُذكر ؛ وتُنثى ، وتُجمَع . ( م )

س ٢ - ما العلامة التي تتميَّز بها الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ عن اسم الفاعل ؟

ج ٢ - علامتها التي تتميَّز بها الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ عن اسم الفاعل : استحسان جَرِّ فاعلها بإضافتها إليه ، نحو : محمدٌ جميلٌ الوجه ، حسنٌ الخلق ، طاهرٌ القلب . فالوجه ، والخلق ، والقلب ، في الأصل ( فاعل ) مرفوع بالصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ .

فالأصل أن تقول : جميلٌ وجهُه ، حسنٌ خلقُه ، طاهرٌ قلبُه . وهذا مراده بالبيت .

أما اسم الفاعل فلا يُضاف إلى فاعله ، فلا تقول : محمدٌ ضاربُ الأبِ عمراً ، تريدُ : ضاربُ أبوه عمراً .

وأما اسم المفعول فيجوز إضافته إلى مرفوعه ؛ فتقول : زيدٌ مضروبُ الأبِ . وهو حينئذٍ جارٍ مجرى الصِّفة المشبهة في إفادة الثبوت والدوام .

\* ومن العلامات التي تَتميّز بها الصِّفة المُشَبَّهة : أن الصِّفة المشبَّهة تدلُّ على

صفة ثابتة ، وأنها لا تصاغ إلا من الفعل اللازم ، وأنها تدل على الحاضر .

أما اسم الفاعل فيدلُّ على صفة مُتَجَدِّدة غير ثابتة ، ويأتي من اللازم ، والمتعدّي ، ويصلح للأزمنة الثلاثة . \*

شروط صياغة الصِّفَّة المشبَّهة  
وحكم مُوازنتها المضارع

وَصَوَّغَهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ      كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ

س ٣ - ما شروط صياغة الصِّفَّة المشبَّهة ؟ وما حكم موازنتها المضارع ؟

ج ٣ - لصياغة الصِّفَّة المشبَّهة شرطان ، هما :

- ١ - أن الصِّفَّة المشبَّهة لا تصاغ قياساً إلا من فعل لازم ، كطَاهِرٍ مِنْ طَهَّرَ ، وَجَمِيلٍ مِنْ جَمَّلَ ، وَحَسَنٍ مِنْ حَسَّنَ . وهذا معنى قوله : "وصوغها من لازم". وقد تصاغ من المتعدّي ولكنه مقصور على السَّماع ، نحو : رَحِيمٌ ، وَعَلِيمٌ .
- ٢ - أن تكون للحال . وهو مراد الناظم بقوله : " لحاضر " فلا تقول : زيدٌ حَسَنُ الْخُلُقِ غداً ، أو أمس .

وأما حكم موازنتها المضارع : فالصِّفَّة المشبَّهة إذا كانت من فعل ثلاثي فإنها لا تلزم أن تكون جارية على وزن المضارع في حركاته ، وسكناته فقد تكون على وزنه ، نحو : طَاهِرُ الْقَلْبِ ، مُعْتَدِلُ الْقَامَةِ ( وهذا قليل فيها ) . والكثير أنما لا تكون على وزنه ، نحو : جَمِيلُ الظَّاهِرِ ، وَكَرِيمُ الْأَبِ ، وَحَسَنُ الْوَجْهِ .

أما إن كانت من فعل غير ثلاثي فيجب مُوازنتها المضارع ، نحو : مُنْطَلِقُ اللَّسَانِ .

\* س ٤ - هل قولنا : " طاهر القلب " صفة مشبهة ، أو اسم فاعل ؟

ج ٤ - إذا قُصِدَ باسم الفاعل ، أو اسم المفعول معنى الثبوت ، والدَّوام فهو صِفة مشبَّهة ، كطاهر القلب ، وناعم العيش ، وممدوح السَّيرة ، ومُنقَّى السَّريرة .  
وكذلك إذ اقصدت بالصفة المشبهة معنى الحدوث ، والتَّجَدُّد عَدَلَتْ بِهَا عَنْ وزنها إلى وزن اسم الفاعل ؛ فتقول في ( فَرِحَ ، وشُجَاع ، وحَسَن ) : فَارِحَ ، وشَاجِع ، وحَاسِن .

---

عمل الصَّفة المشبهة

وشروط عملها

وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلٍ الْمُعْدَى      لَهَا عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّ

س ٥ - ما عمل الصَّفة المشبهة ؟

ج ٥ - تعمل الصَّفة المشبهة عمل اسم الفاعل المتعدِّي فترفع ، وتنصب ، نحو :  
زيدٌ حَسَنُ الوجه . فالوجه : منصوب على التَّشْبِيهِ بالمفعول به ، والفاعل :  
ضمير مستتر في ( حَسَنُ ) تقديره ( هو ) ونحو : زيدٌ حَسَنٌ وجهه . فوجهه :  
فاعل مرفوع بالصفة المشبهة .

ويشترط لعمل الصِّفة المشبهة ما اشترط لعمل اسم الفاعل ، وهو : أنه لا بدّ من الاعتماد على نفي ، أو استفهام ، أو موصوف ، أو مخبر عنه - كما في المثالين السابقين - وهذا الاعتماد هو معنى قوله : "على الحدّ الذي قد حُدّا " ( أي : قد حُدّا لاسم الفاعل ) .

وتتميز الصِّفة المشبهة عن اسم الفاعل بجواز جرّ فاعلها بإضافتها إليه ، نحو : حَسَنُ الخلقِ ، وظاهر القلبِ ؛ كما بيّنا ذلك في السؤال الثاني .

( م ) س ٦ - ما معنى قولنا : " منصوب على التشبيه بالمفعول به " ؟

ج ٦ - نحن نعلم أن الصِّفة المشبهة تصاغ من الفعل اللازم ؛ لذلك فإنها لا تنصب مفعول به حقيقة ؛ ولأنّ الصِّفة المشبهة تشبه اسم الفاعل المتعدّي لمفعول واحد عملت عمله ، فرفعت ، ونصبت ولكن منصوبها لا نستطيع أن نجعله مفعولاً به ؛ لأن فعلها لازم - كما ذكرنا - ولا يصلح أن ندخله تحت أيّ نوع آخر من المنصوبات إن كان المنصوب معرفة ؛ ولذلك سمّاه النُّحاةُ : ( الشبيه بالمفعول به ) أما إن كان المنصوب نكرة ، نحو : زيدٌ حَسَنٌ وجهاً ، فيجوز نصبه على أنه شبيه بالمفعول به ، أو على أنه تمييز .

حكم تقديم معمول الصّفة المشبهة عليها  
وبيان وجوب أن يكون معمولها سببياً

وَسَبَقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبٌ وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبَ

س٧- ما حكم تقديم معمول الصّفة المشبهة عليها ؟ وهل يجوز ذلك في اسم  
الفاعل ؟

ج٧- لا يجوز تقديم معمول الصفة المشبهة عليها - وهو الشبيه بالمفعول به -  
فلا يجوز قولك : زيدٌ الوجهَ حسنٌ ، بتقديم معمولها الشبيه بالمفعول به (الوجه)  
عليها ؛ وذلك لأن الصّفة المشبهة فرع في العمل عن اسم الفاعل فعجزت عنه  
وقصّرت .

أما اسم الفاعل فيجوز فيه تقديم معموله عليه ؛ فنقول : زيدٌ عمراً ضاربٌ .

س٨- ما نوع الم معمول الذي تعمل فيه الصّفة المشبهة ؟ وما نوعه في اسم  
الفاعل ؟ مع ذكر السبب .

ج٨- الصّفة المشبهة لا تعمل إلا في الم معمول السببيّ وجوباً .  
والسببيّ ، هو : ما اتصل به ضمير الموصوف ، نحو : زيدٌ حسنٌ وجهه .  
فوجهه : سببيّ ؛ لأنه اتصل به ضمير الموصوف ( زيد ) فكلّ ما اتصل به  
ضمير الموصوف ، أو ما كان له صلة بالموصوف فهو سببيّ ، نحو : زيدٌ حسنٌ  
وجهه أبيه .

ولا تعمل الصِّفَّة المشبهة في الأجنبي ، وهو : ما ليس بسببيّ ؛ فلا تقول : زيدٌ حسنٌ عمراً ؛ لأن عمراً أجنبي عن زيد لا صلة له به .

أما اسم الفاعل فيعمل في السببيّ والأجنبي ، نحو : زيدٌ ضاربٌ غلامه ، ونحو : زيدٌ ضاربٌ عمراً .

والسبب في أن الصِّفَّة لا تعمل إلا في السببيّ ولا تعمل في الأجنبي ، هو كونها فرعاً في العمل عن اسم الفاعل فعجزت عنه وقصرت ، وبذلك يتميز اسم الفاعل عن الصِّفَّة المشبهة بأمرين :

١ - جواز تقديم معموله عليه .

٢ - جواز عمله في السببيّ ، والأجنبيّ .

وهذا من الفوارق بين الصِّفَّة المشبهة ، واسم الفاعل ( أضفها إلى ما سبق ) .



أحوال الصِّفة المشبَّهة ومعمولها

والأوجه الإعرابية لمعملها

فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ وَجُرِّ مَعَ أَلْ      وَدُونِ أَلْ مَصْحُوبَ أَلْ وَمَا اتَّصَلَ  
بِهَا مُضَافاً أَوْ مُجَرَّداً وَلَا      تَجُرُّ بِهَا مَعَ أَلْ سُمّاً مِنْ أَلْ خِلاَ  
وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا وَمَا      لَمْ يَخْلُ فَهُوَ بِالْجَوَازِ وَسِمَاً

س ٩ - اذكر أحوال الصِّفة المشبَّهة ، وأحوال معمولها .

ج ٩ - للصِّفة المشبَّهة حالان ، هما :

أ- أن تكون مقترنة بـ ( أَلْ ) نحو : الْحَسَنُ ، الْجَمِيلُ ، الْحَزِينُ .

ب- أن تكون مُجَرَّدة من ( أَلْ ) نحو : حَسَنٌ ، جَمِيلٌ ، حَزِينٌ .

وبناءً على هذين الحالين فإنَّ لمعمول الصِّفة المشبَّهة أحوال ستة ، هي :

١ - أن يكون المعمول مقترنا بـ ( أَلْ ) نحو : الْحَسَنُ الوجهُ ، وَحَسَنُ الوجهِ .

فالمعمول ( الوجه ) مقترن بأل مع الصِّفة المشبَّهة المقترنة بأل ، ومع المجرَّدة منها .

٢ - أن يكون مضافاً لما فيه ( أَلْ ) نحو : الْحَسَنُ وَجْهِ الأب ، وَحَسَنُ وَجْهِ

الأب .

٣ - أن يكون مضافاً إلى ضمير الموصوف ، نحو : مررت بالرجلِ الحسنِ وَجْهَهُ ،

ومررت برجلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ .

٤ - أن يكون مضافاً إلى مضاف إلى ضمير الموصوف ، نحو مررت بالرجلِ  
الحسنِ وجهه غلامه ، ونحو: مررت برجلٍ حسنٍ وجهه غلامه . فالمعمول (وجه)  
مضاف إلى (غلام) الذي هو مضاف إلى ضميرٍ عائدٍ إلى الموصوف (الرجل) .  
٥ - أن يكون مجرداً من (أل) ولكنه مضاف ، نحو : الحسنُ وجهه أبٍ ، وحسنُ  
وجهه أبٍ .

٦ - أن يكون مجرداً من (أل) والإضافة ، نحو : الحسنُ وجهها ، وحسنُ وجهها .  
وبذلك يُصْبِحُ المجموع ( ١٢ ) حالة ؛ لأن لكل حالة في المعمول مثالين للصفة  
المشبهة ، أحدهما مقترن بـ (أل) والآخر مجرد منها .

س ١٠ - اذكر الأحوال الإعرابية لمعمول الصفة المشبهة .

ج ١٠ - علمت سابقاً أنَّ الصِّفَّةَ المشبَّهة ترفع معمولها على أنَّه فاعل ، وتنصبه  
على أنه شبيه بالمفعول به إن كان معرفة ، وعلى التمييز إن كان نكرة .  
وتَجَرُّهُ بإضافتها إليه ؛ فلمعمولها ثلاثة أوجه : الرَّفْعُ ، والنَّصْبُ ، والجَرُّ .

س ١١ - هل تجوز الأوجه الثلاثة لمعمول الصّفة في جميع الأحوال ؟ وضّح ذلك .

ج ١١ - لا . لا تجوز الأوجه الثلاثة (الرفع ، والنصب ، والجر) في جميع الأحوال ، وإليك بيان ذلك :

١ - إذا كانت الصّفة المشبهة مجردة من ( أل ) جاز في معمولها الأوجه الثلاثة في جميع الأحوال الستة للمعمول ؛ فتقول: محمدٌ حسنٌ وجهه ، وحسنٌ الوجه ؛ وحسنٌ وجهاً ، وحسنٌ الوجه ؛ ومحمدٌ حسنٌ وجهه الأب ، وحسنٌ وجه الأب ، وحسنٌ وجه الأب ؛ ومررت برجلٍ حسنٍ وجهه ، وحسنٍ وجهه ... وهكذا في بقيّة الأحوال الستة للمعمول .

٢ - إذا كانت الصّفة المشبهة مقترنة بـ (أل) جاز في معمولها الرفع ، والنصب في جميع أحوال المعمول الستة ، أمّا الجر فلا يجوز إلا في حالين فقط من الأحوال الستة ، هما :

- أ- أن يكون المعمول مقترنا بـ ( أل ) ، نحو : الحسنُ الخُلُقِ .
  - ب- أن يكون المعمول مضافاً إلى ما فيه ( أل ) ، نحو : الحسنُ خُلُقِ الأبِ .
- وما سبق هو مراد الناظم من قوله : " فَرَفَعَ بِهَا ... إلى قوله : أو مجرداً " .

س ١٢ - ما الأحوال التي يمتنع فيها جرّ معمول الصّفة المشبّهة ؟

ج ١٢ - ذكرنا في السؤال السابق أنه إذا كانت الصفة المشبّهة مقترنة بـ ( أَل ) فإنه لا يجوز جرّ معمولها إلا في حالين فقط ، ونذكر هنا الأحوال التي يمتنع فيها جرّ معمول الصّفة المشبّهة المقترنة بـ ( أَل ) وهي أربعة أحوال :

١ - إذا كان المعمول مضافاً إلى ضمير الموصوف ، نحو : محمدٌ الحسنُ وجهُهُ .

٢ - إذا كان المعمول مضافاً إلى مضاف إلى ضمير الموصوف ، نحو : الحسنُ وجهُهُ غلامِهِ .

٣ - إذا كان المعمول مجرّداً من ( أَل ) والإضافة ، نحو : الحسنُ وجهاً .

٤ - إذا كان المعمول مضافاً إلى مجرّد من ( أَل ) والإضافة ، نحو : الحسنُ وجهُهُ أبٌ .

وهذا هو معنى قول الناظم: " ولا تَجْرُرُ بها ... إلى قوله: ومن إضافة لتاليها " .  
ومعنى قوله : " سُماً " ( أي : اسماً ) .

\* فكل الأحوال السابقة تُرفع ، وتُنصب ، وتُجرّ بالصفة المشبّهة إلا إذا كانت الصّفة المشبّهة مقترنة بأل فيمتنع الجر في أربع مسائل ، كما بيّنا ذلك في هذا السؤال . \*

س ١٣ - ما مراد الناظم بقوله: "مصحوب أل وما اتّصل بها مضافا أو مجرداً"؟  
ج ١٣ - مراده بقوله : "مصحوب أل " ( أي : المعمول المقترن بأل ) .

ومراده بقوله : "وما اتّصل بها مضافا أو مجرداً " ( أي : المعمول المتّصل بالصفة المشبهة سواء أكان المعمول مضافا ، أو مجرداً من أل ، والإضافة ) ويدخل في قوله : " مضافا " المعمول المضاف إلى ما فيه ( أل ) ، نحو : وجه الأب ، والمضاف إلى ضمير الموصوف ، نحو : وجهه ، والمضاف إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف ، نحو : وجه غلامه ، والمضاف إلى المجرد من أل والإضافة ، نحو : وجه أب .

س ١٤ - ما مراد الناظم بقوله : " وما لم يخلُ فهو بالجواز وُسْماً " ؟  
ج ١٤ - مراده: أنّ الجرّ جائز في ما سِوَى الأحوال الأربعة التي يمتنع فيها الجرّ .  
ومعنى قوله : " وُسْماً " ( أي : عَلِمَ ) .



أَبْنِيَّةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ ، وَالْمَفْعُولِينَ ، وَالصِّفَاتِ الْمُشَبَّهَةِ بِهَا  
١ - صِيَاغَةُ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنَ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ الْمَجْرَدِ

كَفَاعِلٍ صُغِ اسْمُ فَاعِلٍ إِذَا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ كَغَذَا

س ١ - كيف يُصاغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المجرد ؟ وما شرط فعله ؟  
ج ١ - يُصاغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المجرد على وزن ( فَاعِل ) وهو  
مَقِيسٌ فِي كُلِّ فِعْلٍ كَانَ عَلَى وَزْنِ ( فَعَلَ ) مُتَعَدِيًا كَانَ ، أَوْ لَازِمًا ، نَحْوُ :  
ضَرَبَ : ضَارِبٌ ، ذَهَبَ : ذَاهِبٌ ، غَذَا : غَازٍ .  
فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ عَلَى وَزْنِ ( فَعَلَ ) فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُتَعَدِيًا ، أَوْ لَازِمًا ، فَإِنْ كَانَ  
مُتَعَدِيًا فَمِقْيَاسُهُ أَيْضًا عَلَى وَزْنِ ( فَاعِل ) نَحْوُ : رَكِبَ : رَاكِبٌ ، عَلِمَ : عَالِمٌ .  
وَإِنْ كَانَ لَازِمًا ، أَوْ كَانَ الْفِعْلُ عَلَى وَزْنِ ( فَعَلَ ) فَلَا يُصَاحُ عَلَى وَزْنِ ( فَاعِل )  
إِلَّا سَمَاعًا ، وَهُوَ قَلِيلٌ .  
وَيُشْتَرَطُ فِي الْفِعْلِ أَنْ يَكُونَ مُتَصَرِّفًا ، أَمَّا الْفِعْلُ الْجَامِدُ فَلَيْسَ لَهُ مُصَدَّرٌ ، وَلَا  
اسْمُ فَاعِلٍ ، وَلَا اسْمُ مَفْعُولٍ ، وَلَا صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ ، وَلَا غَيْرُهَا مِنَ الْمَشْتَقَاتِ .

## ٢ - صياغة الصِّفة المشبَّهة باسم الفاعل

من الفعل الثلاثي المجرّد

وَهُوَ قَلِيلٌ فِي فَعَلْتُ وَفَعِلْ	غَيْرَ مُعَدِّي بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلْ
وَأَفْعَلُ فَعْلَانُ نَحْوُ أَشْرٍ	وَنَحْوُ صَدَيَّانَ وَنَحْوُ الْأَجْهَرِ
وَفَعْلٌ أَوْلَى وَفَعِيلٌ بِفَعْلٍ	كَالضَّخْمِ وَالْجَمِيلِ وَالْفِعْلُ جَمْلٌ
وَأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وَفَعْلٌ	وَبِسَوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَعْنَى فَعْلٌ

\* س ٢ - عرّف الصِّفة المشبَّهة .

ج ٢ - هي صفة مشبَّهة باسم الفاعل ، تُشتق من الفعل اللازم ، وتدل على صفة ثابتة . وقد تُشتق من الفعل المتعدّي سَمَاعاً ، نحو: رَحِمَ : رَحِيم ، عَلِمَ : عَلِيم .

س ٣ - كيف تصاغ الصفة المشبهة من الفعل الثلاثي المجرّد ؟

ج ٣ - عرفنا في السؤال الأول أنّ الفعل الثلاثي إذا كان على وزن ( فَعِلَ ) وكان لازماً ، أو كان من باب ( فَعْلَ ) فمجيء اسم الفاعل منه قليل ، نحو : أَمِنَ : آمِن ، سَلِمَ : سَالِم ، عَقَرَتُ الْمَرْأَةُ : عَاقِر ، حَمُضَ : حَامِض ، طَهَّرَ : طَاهِر ، نَعِمَ : نَاعِم .

والقياس في هذين البابين أن يُصاغاً على وزن من أوزان الصِّفة المشبَّهة باسم الفاعل . وهذا هو مراد الناظم بالبيت الأول .

وُصَّاعُ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ مِنَ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ الْإِذَا كَانَ عَلَى الْأَوْزَانِ الْآتِيَةِ :

١ - فَعِلَ ، وَأَفْعَلَ ، وَفَعْلَانُ : وذلك إذا كان الفعل الثلاثي اللازم من باب (فَعِلَ) نحو : نَضِرَ : نَضِيرٌ ، بَطَرَ : بَطِيرٌ ، أَشِرَ : أَشِيرٌ ؛ ونحو : سَوَدَ : أَسْوَدٌ ، جَهَرَ : أَجْهَرٌ ؛ ونحو : عَطَشَ : عَطْشَانٌ ، صَدِيَ : صَدَيَانٌ .

٢ - فَعَلَ ، وَفَعِيلَ ، وَأَفْعَلَ ، وَفَعَلَ : وذلك إذا كان الفعل الثلاثي من باب (فَعَلَ) والأكثر وروده على وزن (فَعَلَ) وهذا مراد الناظم بقوله : " وفَعَلَ أُولَى " ، نحو : ضَحَمَ : ضَحْمٌ ، شَهَمَ : شَهْمٌ ؛ ويُصَّاعُ على وزن (فَعِيلَ) نحو : جَمَلَ : جَمِيلٌ ، شَرَفَ : شَرِيفٌ .

ويقلّ مجيئه على وزني (أَفْعَلَ ، وَفَعَلَ) وهذا هو مراد الناظم بقوله : " وَأَفْعَلَ فِيهِ قَلِيلٌ وَفَعَلَ " ، نحو : خَطَبَ : أَخْطَبٌ ، حَرَشَ : أَحْرَشٌ ؛ بَطَلَ : بَطْلٌ ، حَسَنَ : حَسَنٌ .

س ٤ - ما مراد الناظم بقوله : " وَبِسَوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعْلٌ " ؟

ج ٤ - تقدم في السؤال الأول أن اسم الفاعل يُصَّاعُ على وزن (فَاعِلٍ) قياساً إذا كان الفعل الثلاثي من باب (فَعَلَ) وذكر هنا أنه قد يُستغنى عن وزن (فَاعِلٍ) ويُصَّاعُ على الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ - وذلك قليل - فيجيء على وزن (أَفْعَلَ) ، نحو : شَابَ : أَشَيْبٌ ، قَطَعَ : أَقْطَعٌ ، جَذَمَ : أَجْذَمٌ . ويجيىء على وزن (فَعِيلَ) نحو : طَابَ : طَيِّبٌ ، ضَاقَ : ضَيِّقٌ . ويجيىء على وزن (فَعِيلَ) ، نحو : عَفَّ : عَفِيفٌ . ويجيىء على وزن (فَعَلَ) ، نحو : شَاخَ : شَيْخٌ .



٣- صياغة اسم الفاعل ، واسم المفعول

من الفعل غير الثلاثي

وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلٍ	مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَالْمُوَاصِلِ
مَعَ كَسْرِ مَتْلُوِّ الْأَخِيرِ مُطْلَقًا	وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا
وَأِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ انْكَسَرَ	صَارَ اسْمٌ مَفْعُولٌ كَمِثْلِ الْمُنتَظَرِ

س ٥ - كيف يُصاغ اسم الفاعل ، واسم المفعول من الفعل غير الثلاثي ؟

ج ٥ - يُصاغ اسم الفاعل من الفعل غير الثلاثي على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر مطلقا ( أي : سواء أكان ما قبل الآخر في المضارع مكسورا ، أو مفتوحا ) نحو : يُقَاتِلُ : مُقَاتِلٌ ، يُوَاصِلُ : مُوَاصِلٌ ، يَتَدَخَّرُ : مُتَدَخِّرٌ ، يَتَعَلَّمُ : مُتَعَلِّمٌ .

أما اسم المفعول فيصاغ على وزن اسم الفاعل من غير الثلاثي ، ولكن يُفْتَحَ ما قبل آخره ، نحو : مُقَاتِلٌ ، مُوَاصِلٌ ، مُنتَظَرٌ ، مُتَعَلِّمٌ .  
وهذا هو المراد بالبيت الأخير .

٤ - صِيَاغَةُ اسْمِ الْمَفْعُولِ  
مِنَ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ الْمَجْرَدِ

وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثَّلَاثِيِّ اِطْرَدُ      زِنَةُ مَفْعُولِ كَاتٍ مِنْ قَصَدَ

س٦ - كَيْفَ يُصَاغُ اسْمُ الْمَفْعُولِ مِنَ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ الْمَجْرَدِ ؟ وَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ :  
" كَاتٍ مِنْ قَصَدَ " ؟

ج٦ - يُصَاغُ اسْمُ الْمَفْعُولِ مِنَ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ الْمَجْرَدِ عَلَى وَزْنِ ( مَفْعُول ) قِيَاساً  
مُطَرِّداً ، نَحْوُ : قَصَدْتُهُ ، فَهُوَ مَقْصُودٌ ، ضَرَبْتُهُ ، فَهُوَ مَضْرُوبٌ ، مَرَرْتُ بِهِ ،  
فَهُوَ مَمْرُورٌ بِهِ .

وَمَعْنَى قَوْلِهِ : " كَاتٍ مِنْ قَصَدَ " ( أَيِ : مَقْصُودٌ ، فَهُوَ الْوَزْنُ الْآتِي مِنَ الْفِعْلِ  
قَصَدَ ) .

## نِيَابَةُ فَعِيلٍ عَنْ مَفْعُولٍ

وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو فَعِيلٍ      نَحْوُ فَتَاةٍ أَوْ فَتًى كَحَيْلٍ

س ٧ - ما مراد الناظم بهذا البيت ؟

ج ٧ - مراده : أن فَعِيلَ ينوب عن مفعول في الدلالة على معناه ، ويستوي فيه المذكر والمؤنث ، وهذه النِّيابة سماعية لا قياسية . وهذا هو معنى قوله :  
"ونابَ نقلاً عنه " ؛ تقول : فَتًى كَحَيْلٍ ، وَفَتَاةٌ كَحَيْلٍ (بمعنى : مَكْحُولٌ)  
وتقول : رجلٌ قَتِيلٌ ، وامرأةٌ قَتِيلٌ (بمعنى : مَقْتُولٌ) وتقول كذلك : رجلٌ جَرِيحٌ ، وامرأةٌ جَرِيحٌ (بمعنى : مَجْرُوحٌ) .

س ٨ - ما الخلاف في مسألة نيابة فَعِيلٍ عن مَفْعُولٍ ؟

ج ٨ - اختلف في مسألتين :

١ - هل هذه النِّيابة قياسية ، أو سماعية ؟

٢ - هل ينوب فعيل عن مفعول في الدلالة على معناه فقط، أو في العمل أيضاً ؟

أما المسألة الأولى : فذكر الناظم أنها سماعية لا قياسية . وادّعى ابنه الإجماع على أنها غير قياسية ، وادّعاؤه الإجماع فيه نَظَرٌ ؛ لأن والده ( الناظم ) قال في التسهيل : " ليس مقيساً خلافاً لبعضهم " فهذا نصٌّ على الخلاف ، وعلى ذلك فإن مجيء فَعِيلٍ بمعنى مفعول كثير في لسان العرب وعلى كثرته لم يُقَسَّ عليه بالإجماع .

وأما المسألة الثانية : فذكر الناظم أن فَعِيل ينوب عن مفعول في الدلالة على معناه فقط ، وصَرَّح غيره بجواز هذه المسألة ، نحو: مررتُ برجلٍ جريحٍ عبْدُه . فعبْدُه : نائب فاعل مرفوع بجريح الذي هو نائب عن ( مجروح ) وهذا غير جائز عند الناظم .

( م ) الخلاف في المسألة الثانية في رفع ( فَعِيل ) للاسم الظاهر ، كما في المثال ، أما رفعه للضمير المستتر فإنَّ الناظم لا يخالف في أنَّ ( فَعِيل ) يرفعه . ( م )



## التَّعَجُّبُ

صِيغَتَا التَّعَجُّبِ ، وإعرابهما

بِأَفْعَلٍ انْطَقَ بَعْدَ مَا تَعَجَّبَا      أَوْ جِئَ بِأَفْعَلٍ قَبْلَ مَجْرُورٍ بَيَا  
وَتَلَوُا أَفْعَلَ انْصَبْنَاهُ كَ مَا      أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وَأَصْدَقَ بِهِمَا

س ١ - كم صيغةً للتَّعَجُّبِ ؟ و هل صيغ التَّعَجُّبِ قياسية ، أو سماعية ؟  
ج ١ - للتَّعَجُّبِ صيغتان قِيَاسِيَّتَانِ ، هما: ما أَفْعَلَهُ ! وَأَفْعِلْ بِهِ ! ، نحو قوله تعالى:  
﴿ قُلِ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرُهُ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ ، ونحو  
قول الناظم : ما أَوْفَى خَلِيلَيْنَا ! ، ونحو : أَصْدَقَ بِهِمَا ! .  
( م ) وللتَّعَجُّبِ أساليب سَمَاعِيَّةٌ ، منها : سبحانَ اللهِ ! اللهُ دَرُّهُ فَارِسًا ! ،  
والاستفهام المقصود منه التَّعَجُّبُ ، كما في قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ  
بِالله... ﴾ ... إلخ . ( م )

س ٢ - أعرب صيغتي التَّعَجُّبِ إعراباً كاملاً ، وما معنى كلِّ صيغةٍ منهما ؟  
ج ٢ - إعراب الصيغة الأولى ، ومثالها : ما أَحْسَنَ زَيْدًا !  
ما : اسم تعَجُّبٍ مبني على السكون في محل رفع مبتدأ .  
أحسنَ : فعل ماضٍ مبني على الفتح ، والفاعل : ضمير مستتر وجوباً ، تقديره

( هو ) يعود إلى ( ما ) والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر ( ما ) .

زيداً : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

ومعنى هذه الصيغة : شيء أحسنَ زيداً ( أي : جعله حسناً ) .

**إعراب الصيغة الثانية ، ومثالها : أحسنَ زيد !**

أحسنَ : فعل أمر للتعجب مبني على السكون .

زيد : الباء حرف جر زائد مبني على الكسر ، وزيد : فاعل مرفوع بضممة

مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بالكسرة التي هي حركة حرف الجر

الزائد . والمعنى : صار زيدٌ ذا حُسْنٍ .

**( م ) وهناك إعراب آخر - وهو مشهور عند البصريين - وهو :**

أحسنَ : فعل ماضٍ جاء على صيغة الأمر .

زيد : الباء حرف جر زائد ، وزيد : فاعل مرفوع بضممة مقدرة ، منع

من ظهورها اشتغال المحل بالكسرة التي هي حركة حرف الجر الزائد .

والمعنى : حَسُنَ زيدٌ ( أي : صار ذا حُسْنٍ ) .

وإنما حوّلوا الفعل إلى صورة الأمر ؛ ليكون بصورة الإنشاء ، ولما كان فعل

الأمر لا يأتي فاعله اسماً ظاهراً زادوا (الباء) ليكون الفاعل على صورة الفضلة ،

فيكون فاعلاً محلاً. ( م )

**\* أما الكوفيون فيعربونه هكذا :**

أحسنَ : فعل أمر مبني على السكون ، والفاعل : ضمير مستتر تقديره : أنت .

( وفي عَوْدِ الضمير خلاف ) .

بزيد : الباء حرف جر زائد ، وزيدٌ : مفعول به منصوب بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بالكسرة التي هي حركة حرف الجر الزائد .  
والمعنى : يا حُسْنُ أَحْسَنُ بزيدٍ ( أي احْكُمْ بِحُسْنِهِ ) . \*

س ٣ - اذكر آراء العلماء في نوع ( ما ) التعجيبة ، واذكر ما يترتب على ذلك من اختلاف في المعنى ، والإعراب .

ج ٣ - ١ - سيبويه : يرى أنها نكرة تامة ، بمعنى : شيء .  
والنكرة التامة ، هي : التي لا تحتاج إلى ما بعدها ليكون صفة لها .  
وعلى هذا الرأي تكون ( ما ) مبتدأ ، والجملة بعدها خبر عنها . والمعنى : شيءٌ أحسنَ زيداً ( أي جعله حسناً ) .

٢ - الأخفش : يرى أنها معرفة ناقصة ، بمعنى : الذي ( أي : إنها اسم موصول ) يحتاج إلى ما بعده ليكون صلة ، وعلى هذا تكون ( ما ) مبتدأ ، والجملة بعدها لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها صلة الموصول ، والخبر محذوف ، والتقدير : الذي أحسنَ زيداً شيءٌ عظيمٌ ، وهذا هو المعنى .

٣ - الفراء ، وابن درستويه : يريان أنها استفهامية ، وتُقل ذلك عن الكوفيين .  
وعلى هذا تكون ( ما ) مبتدأ ، والجملة بعدها خبر عنها ، والمعنى : أيُّ شيءٍ أحسنَ زيداً ؟

٤ - قول آخر للأخفش : يرى أنها نكرة ناقصة ( أي : تحتاج إلى ما بعدها ليكون صفة لها ) وعلى هذا تكون ( ما ) مبتدأ ، والجملة بعدها صفة لها ،

والخير محذوف ، والتقدير : شيءٌ أحسنَ زيداً عظيماً .

س ٤ - ما الدليل على فعلية صيغتي التعجب ؟

ج ٤ - استُبدِلَ على فعلية ( ما أَفْعَلْ ) بلزوم نون الوقاية له إذا اتّصلت به ياء المتكلم ، نحو : ما أَفْقَرَنِي إلى عفو الله .

واستُبدِلَ على فعلية ( أَفْعِلْ ) بدخول نون التوكيد عليه ، كقول الشاعر :  
وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضَبِي صُرَيْمَةً فَأَحْرَبِهِ مِنْ طُولِ فَقْرٍ وَأَحْرِيَا  
الشاهد فيه : أحريا ، فقد أكّد الشاعر صيغة التعجب بالنون الخفيفة ، ثم أبدل النون ألفا في الوقف ، والأصل : وَأَحْرَيْنَ .  
ومعلوم أنّ نون الوقاية ، ونون التوكيد تختصان بالأفعال .

---

حكم حذف المتعجب منه

وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبَحْ      إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذَفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ

س ٥ - ما حكم حذف المتعجب منه ؟ وما شرط حذفه ؟

ج ٥ - يجوز حذف المتعجب منه في كلا صيغتي التعجب ( ما أَفْعَلْهُ ، وَأَفْعِلْ بِهِ ) بشرط أن يدلّ عليه دليل . وهذا معنى قوله : " إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذَفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ " ( أي : معناه يَتَضَحُّ ) .



فمثال الحذف في صيغة ما أفعله ، قول الشاعر :

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا      بُكَاءً عَلَى عَمْرٍو وَمَا كَانَ أَصْبَرَا

فحذف الشاعر المتعجب منه ، وهو الضمير ، والتقدير : وما كان أصبرها ؛  
وقد جاز حذفه لدلاله ما قبله عليه ، وهو : أم عمرو .

ومثال حذف صيغة أَفْعَلْ به ، قوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ والتقدير  
- والله تعالى أعلم - وأبصر بهم ، فحذف المتعجب منه ( بهم ) لدلالة ما قبله  
عليه ؛ وذلك لأن ( أبصر ) معطوف على ( أسمع بهم ) وقد ذكر المتعجب منه ؛  
ولذلك يرى جماعة من النحاة أنه يكثر حذف المتعجب منه في صيغة ( أفعل به )  
إذا كان معطوفاً على مثله قد ذكر معه المتعجب منه ، كما في الآية السابقة .

س٦ - قال الشاعر :

فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَ الْمَنِيَّةَ يَلْقَاهَا      حَمِيداً وَإِنْ يَسْتَغْنِ يَوْماً فَأَجْدِرِ

عَيْنَ الشَّاهِدِ ، وما وجه الاستشهاد فيه ؟

ج٦ - الشاهد : فأجدر . وجه الاستشهاد : حذف الشاعر المتعجب منه وهو  
فاعل ( أجدر ) والتقدير : أجدر به ، وهذا الحذف شاذ ؛ لأن ( أجدر ) غير  
معطوف على مثله .

( م ) ذهب بعض النحويين إلى أن هذا الحذف جائز غير شاذ ؛ لوضوح المعنى ،  
فهم يرون أن العبرة بوضوح المعنى سواء أكان بالعطف ، أم بغيره . ( م )

## حَكْمُ تَصَرُّفِ فَعْلِي التَّعَجُّبِ

وَفِي كِلَا الْفَعْلَيْنِ قِدْمًا لَزِمًا      مَنَعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمِ حُتْمًا

س٧- ما حكم تصرُّف فَعْلِي التَّعَجُّبِ ؟

ج٧- فعلا التَّعَجُّبِ لا يتصرفان ، بل يلزم كلُّ منهما صيغة واحدة فلا يُستعمل من ( ما أَفْعَلَهُ ) غير الماضي ، ولا يُستعمل من ( أَفْعَلْ بِهِ ) غير الأمر ، وهذا بالإجماع .

---

## شُرُوطُ صِيَاغَةِ فَعْلِي التَّعَجُّبِ

وَصُغُهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ صُرِّفَا      قَابِلِ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا  
وَعَبَّرَ عَنْ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلَا      وَغَيْرِ سَالِكِ سَبِيلِ فُعَلَا

س٨- ما شروط صياغة فَعْلِي التعجب ؟

ج٨- يُشترط في الفعل الذي يُصاغ منه فعلا التعجب سبعة شروط ، إذا تحقَّقت تُعْجِبُ من الفعل مباشرة ، وإذا لم يتحقَّق شرط منها أَتَيْنَا بفعل آخر تتحقَّق فيه الشروط - وسيأتي بيان ذلك في البيت الآتي - .

أما الشروط السبعة ، فهي :

١ - أن يكون الفعل ثلاثياً ، فلا يُصَاغان من غير الثلاثي المجرد ، كدحرج ، وانطلق ، واستخرج .

٢ - أن يكون مُتَصَرِّفاً ، فلا يُصَاغان من فعل جامد ، كنعَم ، وبئس ، وعسى ، وليس .

٣ - أن يكون معناه قابلاً لِلْمُفَاضَلَةِ ، فلا يصاغان من نحو : مات ، وفَنِي ، وغَرِقَ ، وعمي ، ونحوها ؛ لأنها غير قابلة للمُفَاضَلَةِ ، فالموت واحد ، وكذلك الفناء ، والغرق ، والعمى .

٤ - أن يكون تاماً ، فلا يُصَاغان من الفعل الناقص ، ككان وأخواتها. وأجازه الكوفيون ؛ يقولون : ما أَكُونُ زيداً قائماً ! .

٥ - أن يكون مُثَبَّتاً ، فلا يصاغان من الفعل المنفي سواء أكان ملازماً للنفي ، أم غير مُلَازِم . فمثال الفعل الملازم للنفي : مَاعَاجَ فلانٌ بالدَّواءِ ( أي ما انتفع به ) فالفعل ( عاج ) الذي مضارعه ( يَعيِجُ ) ملازم للنفي في أغلب أحواله لا يُفَارِقُه إلا نادراً .

ومثال غير الملازم للنفي : ما ضربتُ زيداً . فالفعل (ضرب) يُستعمل في النفي ، كما في المثال ، ويُستعمل بغير النفي كثيراً ؛ تقول : ضربتُ زيداً .

٦ - ألا يكون الوصفُ منه على وزن أَفْعَلَ الذي مؤنثه فَعْلَاءٌ ، فلا يُصَاغان من الأفعال الدَّالَّة على الألوان ، كسَوَدَ ، وَحَمِرَ ؛ لأن الوصف منها يكون على وزن أَفْعَلَ ومؤنثه فَعْلَاءٌ ؛ تقول : أَسَوَدَ سَوْدَاءٌ ، وَأَحْمَرُ حَمْرَاءٌ ؛ ولا يصاغان

من الأفعال الدالة على العُيوب ، كَحَوَّلَ ، وَعَوَّرَ ؛ لأن الوصف منها على أَفْعَلَ  
فَعْلَاءَ ؛ تقول : أَحْوَلُ حَوْلَاءً ، وَأَعْوَرُ عَوْرَاءُ .

٧- أن يكون مبنياً للمعلوم ، فلا يصاغان من الفعل المبني للمجهول ، كضُرِبَ ،  
وَيُضْرَبُ ؛ احترازاً من اللَّبْس . فإذا صُعِّتَهُ من المبني للمجهول (ضُرِبَ) فقلت :  
ما أَضْرَبَ زيداً ، التَّبَسَ الأمر على السَّامِعِ فلا يَدْرِي أَتَتَعَجَّبُ مِنْ أَنَّهُ ضَارِبٌ أَمْ  
مَضْرُوبٌ ؟ ويجوز ذلك إنْ أُمِنَ اللَّبْسُ ، كأن يُصاغ من الفعل الذي لا يأتي إلا  
مبنياً للمجهول ، نحو : زُهِِيَ علينا ، وَعُنِيْتُ بالأمرِ ؛ فتقول : ما أَزْهَاهُ علينا !  
وما أَعْنَاهُ بالأمرِ ! .

وإليك الآن بعض الأمثلة لأفعال تحققت فيها الشروط :

١- ما أَعْدَلَ الْقَاضِي ! فالفعل (عَدَلَ) ثلاثي ، تَامٌ ، مُثَبَّتٌ ، مبني للمعلوم ،  
متصرِّفٌ ، ليس الوصف منه على (أَفْعَلَ) قابل للمفاضلة ؛ لأن العَدْلَ في  
النَّاسِ ليس بدرجة واحدة .

٢- ما أَتَقَى الْمَاءَ !      ٣- ما أَوْفَى خَلِيلَنَا !      ٤- أَصْدَقُ أَبِي بَكْرٍ ! .

كَيْفِيَّةُ التَّعَجُّبِ مِنَ الْفِعْلِ الَّذِي

لَمْ تَتَحَقَّقْ فِيهِ الشَّرُوطُ

وَأَشَدُّ أَوْ أَشَدَّ أَوْ شِبْهُهُمَا      يَخْلُفُ مَا بَعْضُ الشَّرُوطِ عَدِمًا  
وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبُ      وَبَعْدَ أَفْعَلٍ جَرُّهُ بِالْبَاءِ يَجِبُ

س ٩ - كيف يُتَعَجَّبُ مِنَ الْفِعْلِ الَّذِي لَمْ تَتَحَقَّقْ فِيهِ الشَّرُوطُ ؟

ج ٩ - الفعل الذي لم تتحقق فيه الشروط يُتَوَصَّلُ إِلَى التَّعَجُّبِ مِنْهُ بِفِعْلِ آخَرٍ  
تَتَحَقَّقُ فِيهِ الشَّرُوطُ ، كَ ( أَشَدُّ ، أَوْ أَشَدَّ ) ونحوهما ، وَيُؤْتَى بَعْدَهُ بِمَصْدَرٍ  
الْفِعْلُ الَّذِي لَمْ تَتَحَقَّقْ فِيهِ الشَّرُوطُ ، وَيَكُونُ مَنْصُوبًا بَعْدَ ( أَفْعَلٍ ) عَلَى أَنَّهُ  
مَفْعُولٌ بِهِ ، وَيُجَرُّ بَعْدَ ( أَفْعَلٍ ) بِالْبَاءِ . فَإِذَا أَرَدْتَ التَّعَجُّبَ مِنَ الْفِعْلِ الرَّبَاعِيِّ  
( دَحْرَجَ ) أَوْ الثَّلَاثِيِّ الْمَزِيدِ ( اسْتَخْرَجَ ) أَوْ مَا دَلَّ عَلَى عَيْبِ ( عَوَرَ ) أَوْ دَلَّ  
عَلَى لَوْنِ ( حَمَرَ ) قُلْتَ : مَا أَشَدَّ دَحْرَجَتَهُ وَاسْتَخْرَاجَهُ ! وَأَشَدُّ دَحْرَجَتَهُ  
وَاسْتَخْرَاجَهُ ! وَمَا أَقْبَحَ عَوْرَهُ ، وَأَقْبَحَ بَعْوَرِهِ ! وَمَا أَكْثَرَ حُمْرَتَهُ ، وَأَكْثَرَ  
بِحُمْرَتِهِ !

\* إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مَنْفِيًا ، أَوْ مَبْنِيًا لِلْمَجْهُولِ أُتِيَ بِمَصْدَرِهِمَا مُؤَوَّلًا ، نَحْوُ : مَا أَقْبَحَ  
أَنْ يُعَاقَبَ الْبَرِيُّ ! وَمَا أَضَرَّ أَنْ لَا يَصْدُقَ التَّاجِرُ ! .

وَيَجُوزُ فِي غَيْرِهِمَا أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ صَرِيحًا ، أَوْ مُؤَوَّلًا ، نَحْوُ : مَا أَحْسَنَ إِيمَانَهُ !  
وَمَا أَحْسَنَ أَنْ يُؤْمِنَ ! وَنَحْوُ : مَا أَجْمَلَ احْمِرَارَهُ ! وَمَا أَجْمَلَ أَنْ يَحْمَرَ ! . \*

حكم ما ورد التعجب منه  
مع عدم تحقق الشروط فيه

وَبِالنُّدُورِ أَحْكُمَ لِغَيْرِ مَا ذُكِرَ وَلَا تَقْسُ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُثِرَ

س ١٠ - ما حكم ما ورد التعجب منه مع أن الشروط لم تتحقق فيه ؟  
ج ١٠ - الفعل الذي لم تتحقق فيه الشروط وسُمِعَ من كلام العرب التعجب منه  
حُكِمَ عليه بالنُّدُورِ ( نادر ) ولا يُقاس على ما سُمِعَ منه ، وذلك كقولهم :  
ما أَخْصَرَهُ ! مع أن الفعل ثلاثي مزيد ، ومبني للمجهول ، وهو ( أُخْصِرَ )  
وكقولهم : ما أَحْمَقَهُ ! مع أن الوصف منه على ( أَفْعَلَ ) تقول : حَمِقَ : أَحْمَقُ .  
وكقولهم : ما أَعْسَاهُ ، وَأَعْسِ بِهِ ! مع أن الفعل ( عَسَى ) جامد غير متصرف .  
وهذا كله نادر لا يُقاس عليه .

حكم تقديم معمول فعل التعجب عليه

وحكم الفصل بينهما

وَفَعْلٌ هَذَا الْبَابَ لَنْ يُقَدَّمَ مَا      مَعْمُولُهُ وَوَصْلُهُ بِمَا الزَّمَ  
وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ      مُسْتَعْمَلٌ وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرَّ

س ١١ - ما حكم تقديم معمول فعل التعجب عليه ؟

ج ١١ - لا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه ؛ فلا تقول : زيدا ما أحسن ،  
ولا : ما زيدا أحسن ، ولا : يزيد أحسن ؛ ذلك لأن فعل التعجب جامد غير  
متصرف ، والفعل الجامد ضعيف في ذاته لا يتصرف في نفسه ولذلك لا  
يتصرف في معموله لا بتقديمه عليه ، ولا بالفصل بينه وبين معموله .

س ١٢ - ما حكم الفصل بين فعل التعجب ، ومعموله ؟

ج ١٢ - لا يجوز الفصل بين فعل التعجب ، ومعموله بأجنبي غير متعلق بفعل  
التعجب ، ولا صلة له به ، بل يجب الوصل بينهما . ففي قولنا : ما أحسن  
مُعْطِيكَ الدَّرْهَمَ ! وما أحسنَ مارًا يزيد ! وما أحسنَ جالسًا عندك ! لا يجوز أن  
تقول فيها: ما أحسنَ الدرهمَ معطيك ، ولا : ما أحسنَ يزيدٍ مارًا ، ولا :  
ما أحسنَ عندك جالسًا ؛ وذلك لأن الفاصلَ أجنبي غير متعلق بفعل التعجب ،  
فالدرهم متعلق بـ (معطيك) فهو مفعول ثانٍ له ، ولا علاقة له بفعل التعجب ،

وكذلك الجار والمجرور ( يزيد ) متعلق بالفعل ( ماراً ) ولا علاقة له بفعل التعجب ، وكذلك بالنسبة للظرف ( عندك ) أمّا إذا كان الظرف ، أو المجرور غير أجنبيّ ( أي : متعلق بفعل التعجب نفسه ) ففي الفصل بينهما خلاف . والمشهور الجواز ، خلافاً للأخفش ، والمبرد ، ومن وافقهما .

ونُسبَ مَنْعُ الفصلِ إلى سيبويه . ومما ورد فيه الفصل في النشر ، قول عمرو بن معديكرب : " لله دَرُّ بني سُليمٍ ما أَحَسَنَ في الْهِجَاءِ لِقَاءَهَا ، وَأَكْرَمَ في اللَّزَبَاتِ عَطَاءَهَا ، وَأَثْبَتَ في الْمَكْرُمَاتِ بَقَاءَهَا " ، فقد فصل بين فعل التعجب ، ومعموله بالجار والمجرور ( في الهجاء ، وفي اللزبات ، وفي المكرمات ) .

ومن ذلك قول عليّ رضي الله عنه وقد مرّ بعمّار فمسح الترابَ عن وجهه : " أَعَزُّ عَلَيَّ أَبَالِيقُظَانَ أَنْ أَرَاكَ صَرِيحاً مُجَدِّلاً " فقد فصل بين فعل التعجب ( أعزز ) ومعموله المصدر المؤول ( أَنْ أَرَاكَ ) بالمجرور ، والنداء ( عليّ أبا اليقظان ) وهذا يدلّ على جواز الفصل بالنداء أيضاً .

ومما ورد الفصل بينهما في الشعر ، قول الشاعر :

وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا وَأَحْبَبَ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا

فقد فصل الشاعر بين فعل التعجب ( أحب ) ومعموله المصدر المؤول ( أَنْ تَكُونَ ) بالمجرور ( إلينا ) ومن ذلك قول الآخر :

خَلِيلِي مَا أَحْرَى بِذِي اللَّبِّ أَنْ يُرَى صَبُوراً وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ

فقد فصل الشاعر بين فعل التعجب ( أحرى ) ومعموله المصدر المؤول ( أَنْ يُرَى ) بالمجرور ( بذى اللب ) والسبب في جواز الفصل أنّ الجار والمجرور في كل ما سبق متعلق بفعل التعجب لا بمعموله .



نَعَمْ وَبِئْسَ ، وما جَرَى مَجْرَاهُمَا

نوعهما ، وأنواع فاعلهما

فَعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ	نَعَمْ وَبِئْسَ رَافِعَانِ اسْمَيْنِ
مُقَارِنَيَّ أَلْ أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا	قَارَنَاهَا كَ نَعَمْ عُقْبَى الْكُرْمَا
وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفْسَرُهُ	مُمَيِّزٌ كَ نَعَمْ قَوْمًا مَعَشَرُهُ

س ١ - اختلف النحاة في نوع نَعَمْ وَبِئْسَ ، وَضَحَّ ذلك بالتفصيل .

ج ١ - مذهب البصريين ، والكسائي من الكوفيين : أَنَّ نَعَمْ وَبِئْسَ فَعْلَانِ ؛  
بدليل دخول تاء التانيث الساكنة عليهما ، نحو : نِعِمْتَ الْمَرْأَةُ الْمُتَحَجِّبَةُ ،  
وبئستِ المرأةُ السَّافِرَةُ .

وتاء التانيث علامة من علامات الفعل . وهذا هو الراجح .

ومذهب الكوفيين : أنهما اسمان ، واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر  
عليهما في قول الأعرابي وقد سار إلى محبوبته : "نَعَمْ السَّيْرُ عَلَى بَيْتِ الْعَيْرِ"  
وقول الآخر وقد بُشِّرَ بأنثى : " واللّٰه ما هي بِنَعَمِ الْوَلَدِ " .

وأجاب البصريون على ذلك بأنَّ المجرور محذوف ، وأنَّ نَعَمْ وَبِئْسَ وَقَعَا مفعولين  
لقول محذوف واقع صفةً لموصوف محذوف ( أي : إنَّ ما استدللَّ به الكوفيون  
مُؤَوَّلٌ على حذف الموصوف وصفته ) والموصوف المحذوف هو المجرور وليس

( نَعَمْ وَبِئْسَ ) والتقدير : نَعَمْ السَّيْرُ عَلَى عَيْرٍ مقول فيه بَيْتِ الْعَيْرِ ، وما هي  
بولدٍ مقول فيه نَعَمْ الْوَلَدِ .

فَحُذِفَ الموصوف والصفة ، وأُقيِمَ المعمول ( نعم ، وبئس ) مقامهما مع بقاء نعم ، وبئس على فعليتهما .

وهذان الفعلان جامدان غير متصرفين ، فلا يُستعمل منهما غير الماضي .

س ٢ - اذكر أنواع فاعل نعم وبئس ، واذكر ما ورد فيها من خلاف .

ج ٢ - فاعل نعم وبئس ثلاثة أنواع هي :

١ - أن يكون مُحَلَّى بالألف واللام ، نحو قوله تعالى : ﴿ نِعَمَ أَلْمَوْلَى وَنِعَمَ النَّصِيرِ ﴾ وكقولك : نعم الرجل المؤمن ، وبئس الرجل الفاسق .

واختلف في هذه اللام ، فقال قوم : هي للجنس حقيقة ، والمعنى : أنك مدحت جنس الرجال كلهم من أجل ( المؤمن ) ثم خَصَصْتَ ( المؤمن ) بالذكر ، فتكون قد مدحته مرتين ؛ لأنَّ الجنس كلُّه ممدوح ، والمؤمن واحد منهم ، ثم خُصَّ المؤمن بالمدح .

وقيل : هي للجنس مجازاً ، فكأنك قد جعلت ( المؤمن ) الجنسَ كلَّه مبالغةً ، وأنت لم تقصد إلا مدح المؤمن فقط ، وقيل : هي عَهْدِيَّة .

( م ) واختلف في ذلك ، فقليل : هي للعهد الذَّهْنِي ، فليس المقصود جنس الرجال ، ولا معهود متقدِّم ، وإِثْمًا القصد أن يقع إِبْهَامٌ ، ثم يأتي التفسير بعده ( المؤمن ) تفخيماً لقصد المدح ، وقيل : هي للعهد الخَارْجِي ، والمعهود هو الشخص الممدوح . فالرجلُ في ( نعم الرجلُ المؤمنُ ) هو المؤمن ، وكأنك قلت : نعم المؤمنُ هو . ( م )

٢- أن يكون مضافاً إلى ما فيه ( أَل ) كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَنَعْمَ دَارُ

الْمُتَّقِينَ ﴾ فِدَارُ : فاعل نعم ، وهو مضاف إلى ما فيه أَل ( المتقين ) ومنه قول الناظم : نعم عُقْبَى الْكُرَمَا . ومنه قولك : بُئْسَ عُقْبَى الْفَاسِقِينَ .

٣- أن يكون ضميراً مستتراً مفسراً بنكرة بعده منصوبة على التمييز ، كقولك : نعم خُلُقاً الصديق . ففاعل ( نعم ) ضمير مستتر وجوباً تقديره ( هو ) تفسره النكرة ( خُلُقاً ) وهي تمييز ، والصدق : مبتدأ .

هذا هو المشهور في إعراب هذا النوع .

وَتَمَّةُ إِعْرَابٍ آخَرُ ، هو : الصدق : فاعل ، ولا ضمير في ( نعم ) وخُلُقاً : حال ، وقيل : تمييز . ومنه قول الناظم : نعم قوماً معشره .

ومنه قوله تعالى : ﴿ يَبْسُ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾ .

س٣ - قال الشاعر :

لَنَعْمَ مَوْتَلًا الْمَوْلَى إِذَا حُذِرَتْ      بِأَسَاءَ ذِي الْبَغْيِ وَاسْتِيْلَاءَ ذِي الْإِحْنِ  
وقال الآخر :

تَقُولُ عَرْسِي وَهِيَ لِي فِي عَوْمَرَةٍ      بِئْسَ امْرَأً وَإِنِّي بِئْسَ الْمَرَّةَ

عين الشاهد في البيتين السابقين ، وما وجه الاستشهاد فيهما ؟

ج٣ - الشاهد في البيت الأول : لنعم مواتلاً . وجه الاستشهاد : فاعل نعم ضمير مستتر ، وقد فُسِّرَ بالتمييز الذي بعده ( مواتلاً ) .

الشاهد في البيت الثاني : بئسَ امرأً .

وجه الاستشهاد : فاعل بئسَ ضمير مستتر ، وقد فُسِّرَ بالتمييز بعده ( امرأً ) .

---

حكم الجمع بين التمييز ، والفاعل الظاهر

في نَعَمْ وأخواتها .

وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرَ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اشْتَهَرَ

س ٤ - ما حكم الجمع بين التمييز ، والفاعل الظاهر في نَعَمْ وأخواتها ؟

ج ٤ - عرفنا ممَّا سبق جواز الجمع بين التمييز ، والفاعل المضمر بالإجماع ، نحو: نعم رجلاً زيدٌ .

أما الجمع بين التمييز ، والفاعل الظاهر ففيه خلاف على ثلاثة أقوال :

١ - قال قومٌ ، ومنهم سيبويه : لا يجوز مطلقاً الجمع بينهما ؛ فلا تقول : نعم الرجلُ رجلاً زيدٌ .

٢ - وقال قومٌ ، ومنهم المبرِّد ، وابن السَّراج : يجوز الجمع بينهما ، واستدلوا بقول الشاعر : والتَّغْلِيُّونَ بئسَ الفحلُ فحلُّهم فحلاً وأُمُّهم زلاءُ منطبقُ فالشاعر جمع في كلام واحد بين فاعل بئس الظاهر (الفحل) والتمييز (فحلاً) .

وكما في قول الشاعر : تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنَعَمْ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَاداً

فقد جمع الشاعر بين فاعل نعم الظاهر ( الزاد ) والتمييز ( زاداً ) .

٣- وذهب آخرون إلى التفصيل ، فقالوا : إن أفادَ التمييز فائدة زائدة على الفاعل جاز الجمع بينهما ، نحو : نعم الرجلُ فارساً زيدُ ، وإن لم يُفدَ لا يجوز الجمع بينهما ؛ فلا تقول : نعم الرجلُ رجلاً زيدُ ؛ لأن التمييز لم يأت بمعنى جديد .

---

إعراب ( ما ) الواقعة بعد نعم ، وبئس

وَمَا مُمَيِّزٌ وَقِيلَ فَاعِلٌ فِي نَحْوِ نَعَمْ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ

س ٥- ما إعراب ما الواقعة بعد نعم وبئس ؟

ج ٥- تقع ( ما ) بعد نعم وبئس ، كما في قوله تعالى : ﴿إِنْ تَبَدُّوا لَأُصَدِّقْتِ فَنِعْمَ أَهْلُهَا﴾ وقوله تعالى : ﴿يَسْكَمَا أَشْتَرُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾ واختلف في إعرابها ، على النحو الآتي :

١- قيل : إنها نكرة منصوبة على التمييز ، والفاعل ضمير مستتر . وهذا هو مذهب الأخفش ، والزجاجي .

٢- قيل : إنها اسم معرفة ، وهي الفاعل . وهذا هو مذهب ابن خروف ، ونسبه إلى سيبويه ، والكسائي .

موقع المخصوص بالمدح ، أو الذم

وإعرابه

وَيُذَكِّرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدَ مُبْتَدَأٍ      أَوْ خَبَرِ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدًا

س ٦ - أين يُذكر المخصوص بالمدح أو الذم في جملة نعم ، وبئس ؟

وما إعرابه ؟

ج ٦ - يُذكر المخصوص بالمدح أو الذم بعد نعم ، وبئس وفاعلهما .

وهو اسم مرفوع ، وفي إعرابه ثلاثة أوجه :

١ - أن يُعرب مبتدأ ، والجملة قبله خبر عنه ، نحو : نعم الرجل أبو بكر ،  
وبئس الرجل أبو هب . فأبو بكر ، وأبو هب : مبتدآن ، والجملة قبلهما من  
الفعل والفاعل في محل رفع خبر عنهما .

٢ - أن يعرب خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً ، والتقدير : نعم الرجل هو أبو بكر ،  
وبئس الرجل هو أبو هب ( أي : الممدوح أبو بكر ، والمذموم أبو هب ) .  
وهذان الوجهان هما المشهوران في إعراب المخصوص .

٣ - أن يعرب مبتدأ ، خبره محذوف وجوباً ، والتقدير : نعم الرجل أبو بكر  
الممدوح ، وبئس الرجل أبو هب المذموم .

حكم المخصوص بالمدح ، أو الذم  
إذا تقدّم ما يدل عليه

وَأِنْ يُقَدِّمَ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى      كَالْعِلْمِ نَعَمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى

س ٧ - ما حكم المخصوص بالمدح ، أو الذم إذا تقدّم ما يدلّ عليه ؟  
ج ٧ - إذا تقدم ما يدل على المخصوص بالمدح ، أو الذمّ أغنى عن ذكره آخرًا .  
ويُعرّب حينئذ مبتدأ وجوباً ، والجملة بعده خبر عنه ، نحو: أبوبكر نعم الرجلُ ،  
وأبو لهب بئسَ الرجلُ ، ونحو قول الناظم : العِلْمُ نعمَ المقتنى . فالعلم : مبتدأ ،  
والجملة بعده خبر . وكما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِّعَمَ الْعَبْدُ ﴾  
( أي : نعم العبدُ أيوب ) فحذف المخصوص بالمدح ؛ لتقدّم ما يُشعر به ويدلّ  
عليه .

الأفعال التي تُستعمل استعمال نعم ، وبئس  
سَاءَ ، وكُلُّ فعلٍ ثلاثي على وزن فَعَلَ

وَاجْعَلْ كَبُئْسَ سَاءَ وَاجْعَلْ فَعَلًا      مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَنَعَمْ مُسْجَلًا

س ٨ - اذكر الأفعال التي تستعمل استعمال نعم ، وبئس ، واذكر أحكام فاعلها ومخصوصها .

ج ٨ - الأفعال التي تستعمل استعمال نعم ، وبئس في إفادة المدح والذم ، هي :  
سَاءَ ، وكُلُّ فِعْلٍ بُنِيَ عَلَى ( فَعَلَ ) وَحَبَّذَا ، وَلاَحَبَّذَا . وإليك بيانها :

١ - ساء : تستعمل استعمال ( بئس ) في إفادة الذم ، وفي أحكام الفاعل والمخصوص ، فيكون فاعلها مقترنا بأل ، نحو : ساء الرجل أبو جهل ، ويكون مضافا إلى ما فيه أل ، نحو : ساء حطب النار أبو لهب ، ويكون ضميراً مفسراً بتميز ، كما في قوله تعالى : ﴿ سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَذَبُوا ﴾ ويُذكر المخصوص بالذم بعدها ، كما هو واضح في الأمثلة السابقة ، وإعرابه كإعراب مخصوص ببئس .

٢ - كلُّ فعلٍ ثلاثي على وزن ( فَعَلَ ) بشرط أن يكون صالحاً للتعجب منه سواء في ذلك ما هو على وزن ( فَعَلَ ) أصالة ، نحو : ظَرُفٌ ، وَشَرُفٌ ، وَخُبْتُ ، أو ما كان مُحوَّلاً إلى هذا الوزن ، نحو : ضَرُبَ ، وَفَهَمَ . فكل ذلك يجوز استعماله للمدح ، أو الذم ، ويأخذ أحكام نعم ، وبئس في جميع ما تقدم



لهما من أحكام مطلقاً . وهذا معنى قوله : " مُسَجَّلَا " ( أي مطلقاً ) فتقول :  
شَرُفَ الرجلُ أبوبكرٍ ، وَلَوْمَ الرجلُ أبو جهلٍ ، وَخُبْتُ حَطْبُ النارِ أبو هبٍ ،  
وَشَرُفَ رجلاً عُمَرُ .

وقد مثَّلَ الناظم في شرح الكافية والتسهيل بـ ( عَلِمَ الرجلُ ) وذكر ابنُ عصفورٍ  
أنَّ العربَ شَذَّتْ في ثلاثة ألفاظ فلم تحوِّلها إلى ( فَعَلَ ) واستعملتها استعمالِ نَعَمَ  
، وبئس من غير تحويل ، هي : عَلِمَ ، وَجَهَلَ ، وَسَمِعَ ؛ فتقول : عَلِمَ الرجلُ زيدٌ ،  
وَجَهَلَ الرجلُ عمرو ، وَسَمِعَ الرجلُ بكرٌ . وعلى ذلك لا يجوز لنا تحويلها ، بل  
نبقيها على حالها ، كما أَبَقَوْهَا .

٣ - حَبَّذا ، ولا حَبَّذا : سيأتي الكلام عليها في البيت الآتي من الألفية .

---

حَبَّذا ، ولا حَبَّذا

وبيان فاعلهما

وَمِثْلُ نَعَمَ حَبَّذا الفاعِلُ ذَا وَإِنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ لا حَبَّذا

س٩ - مانوع حَبَّذا، ولا حَبَّذا ؟ وفيهم يستعملان؟ واذكر الخلاف في إعرابهما .

ج٩ - حَبَّذا ، ولا حَبَّذا : فعلان ماضيان . يُستعمل حَبَّذا للمَدْح ، ولا حَبَّذا للذَّم  
؛ تقول : حَبَّذا الصدقُ ، ولا حَبَّذا الكذبُ . ومن ذلك قول الشاعر :

أَلَا حَبَّذَا أَهْلُ الْمَلَا غَيْرَ أَنَّهُ إذا ذُكِرَتْ مَيٌّ فَلَا حَبَّذَا هِيَا

فالشاعر استعمل حَبَّذَا في صدر البيت للمدح ، واستعمل لا حَبَّذَا في عجز البيت للذم .

واختلف في إعرابهما على ثلاثة أقوال :

١- ذهب أبو علي الفارسي ، وابن برهان ، وابن خروف ، ونُسب إلى سيويوه : أَنَّ حَبَّ : فعل ماضٍ ، وذا : فاعله ، والمخصوص له وجهان :  
أ- مبتدأ ، والجملة قبله خبر .

ب- خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير: حَبَّذَا هو الصدقُ ، ولا حَبَّذَا هو الكذبُ ،  
( أي : الممدوح الصدقُ ، والمذموم الكذبُ ) .

٢- ذهب المبرِّد ، وابن السَّرَّاج ، وابن هشام اللّخميُّ ، واختاره ابن عصفور : أَنَّ حَبَّذَا : اسمٌ ، وهو مبتدأ ، والمخصوص خبره .

ويجوز وجه آخر ، هو : حَبَّذَا : خبر مقدم ، والمخصوص مبتدأ مؤخر ؛  
وبذلك تكون حَبَّذَا مركَّبة من ( حَبَّ ) مع ( ذا ) وجُعِلتا اسماً واحداً ؛ وغُلِبَتْ  
الاسميَّة لِشَرَفِ الاسم .

٣- ذهب قومٌ منهم ابنُ دُرُسْتُوِيَه : أَنَّ حَبَّذَا : فعل ماضٍ ، والمخصوص فاعله ،  
فَرُكِبَتْ ( حَبَّ ) مع ( ذا ) وجُعِلتا فعلاً من باب تغليب الفعل لِتَقَدُّمِهِ ، فصار  
الجميع فعلاً . وهذا أضعف المذاهب .

موقع المخصوص بالمدح ، أو الذم  
وحكم أفراد ( ذا ) وتذكيرها  
في حبّذا ، ولا حبّذا

وَأَوَّلُ ذَا الْمَخْصُوصِ أَيًّا كَانَ لَا تَعْدِلُ بِذَا فَهُوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا

س ١٠ - أين يُذكر المخصوص في جملة حبّذا ، ولا حبّذا ؟ وما حكم أفراد  
( ذا ) وتذكيرها ؟

ج ١٠ - يذكر المخصوص بعد ( حبّذا ، ولا حبّذا ) ولا يتقدّم عليهما . وهذا  
هو معنى قوله : " وأوّلِ ذَا المخصوص " .  
ويجب أفراد ( ذا ) وتذكيرها سواء أكان المخصوص مذكراً ، أو مؤنثاً ؛ مفرداً ،  
أو مثنى ، أو جمعاً ؛ لأنّه يُضَاهِي الْمَثَل ( أي : يُجَرَى مَجْرَى الْمَثَلِ ، والمثل لا  
يَتَغَيَّرُ ) وهذا أيضاً هو سبب منع تقدّم المخصوص عليه ؛ تقول : حبّذا زيدٌ ،  
وهندٌ ، والزّيدانِ ، والهندانِ ، والزّيدونَ ، والهنداتُ ؛ فتلزم ( ذا ) الأفراد  
والتذكير .

\* س ١١ - ما الفرق بين نَعَم ، وحبّذا من جهة المعنى ؟

ج ١١ - كلاهما للمدح إلا أنّ حبّذا تزيد عليها بأنّها تُشْعِرُ أَنَّ الممدوحَ محبوبٌ ،  
وقريبٌ من النَّفس . قال الناظم في التّسهيل : والصحيح أنّ ( حَبَّ ) فِعْلٌ يُقْصَدُ  
به المحبّة والمدح ، وجُعِلَ فاعله ( ذا ) ليدلّ على الحضور في القلب .

حكم الاسم الواقع بعد ( حَبَّ )  
وحكم حركة حرف الحاء في حَبَّ

وَمَا سِوَى ذَا ارْفَعُ بِحَبٍّ أَوْ فَجِّرْ بِالْبَاءِ وَذُونَ ذَا انْضِمَامُ الْحَا كَثُرَ

س ١٢ - ما الحكم إذا وقع بعد حَبَّ اسمٌ غير ( ذَا ) ؟ وما أصل حَبَّ ؟  
وما حكم حركة الحاء مع ( ذَا ) وغيرها ؟

ج ١٢ - إذا وقع بعد حَبَّ اسمٌ غير ( ذَا ) جاز فيه وجهان :

١ - الرفع ، نحو : حَبَّ زَيْدٌ . فزيدٌ : فاعل .

٢ - الجرّ بباء زائدة ، نحو : حَبَّ بَزِيدٍ . فزيدٌ : فاعل مرفوع محلاً .

وأصل حَبَّ : حُبُّ ، أُدغمت الباء في الباء ، فصار : حَبَّ .

وحركة الحاء في حَبَّذا : وجوب الفتح .

فإن وقع بعد حَبَّ اسمٌ غير ( ذَا ) جاز ضمُّ الحاء وفتحها ؛ فتقول : حُبَّ زَيْدٌ ،

وحَبَّ زَيْدٌ . والأكثر الضمُّ ؛ لقوله : " ودون ذَا انضمام الحَا كَثُرَ " .

وقد رُوي بالوجهين ( الضم ، والفتح ) في قول الشاعر :

فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمَزَاجِهَا وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ

## أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ صِيَاعُهُ

صُعْ مِنْ مَصُوعٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ      أَفْعَلُ لِلتَّفْضِيلِ وَأَبَ اللَّذْ أُبَى

س ١ - عَرَّفْ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ ، وَبَيِّنْ كَيْفَ يُصَاغُ ؟

ج ١ - \* أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ : اسم مصوع على وزن أَفْعَل ؛ للدلالة على أَنَّ شَيْئَيْنِ

اشتركا في صِفَةٍ وَزَادَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ فِيهَا .

وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْوَصْفِيَّةِ وَوَزَنَ الْفِعْلِ . \*

وَيُصَاغُ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي يَجُوزُ التَّعَجُّبُ مِنْهَا ، أَمَّا مَا لَا يُتَعَجَّبُ مِنْهُ فَلَا يُبْنَى أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ مِنْهُ . وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : "وَأَبَ اللَّذْ أُبَى" .

وَعَلَى هَذَا فَهُوَ يُصَاغُ : مِنْ كُلِّ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ مُجَرَّدٍ ، مُتَصَرِّفٍ ، تَامٍّ ، مَبْنِيٍّ لِلْمَعْلُومِ ، مُثَبَّتٍ ، قَابِلٍ لِلْمُقَاضَلَةِ ، لَيْسَ الْوَصْفُ مِنْهُ عَلَى وَزَنِ أَفْعَلِ الَّذِي مُؤَنَّثُهُ فَعْلَاءً . وَتَتَحَقَّقُ الشُّرُوطُ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : زَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْ عَمْرٍو ، وَالْجِدُّ أَفْضَلُ مِنَ الْكَسَلِ .

وَبِذَلِكَ تَمْتَنَعُ صِيَاعُهُ مِنَ الْفِعْلِ الزَّائِدِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، كَدَحَرَجَ ، وَاسْتَخْرَجَ . وَتَمْتَنَعُ صِيَاعُهُ مِنَ الْفِعْلِ الْجَامِدِ ( غَيْرِ الْمُتَصَرِّفِ ) كَنِعِمَ ، وَبَيْسَ ، وَتَمْتَنَعُ مِنَ الْفِعْلِ النَّاقِصِ ( غَيْرِ التَّامِّ ) كَكَانَ وَأَخَوَاتُهَا ، وَتَمْتَنَعُ مِنَ الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَجْهُولِ ، كَضُرِبَ ، وَجُنَّ ، وَتَمْتَنَعُ مِنَ الْفِعْلِ الْمَنْفِيِّ ( غَيْرِ الْمُثَبَّتِ ) نَحْوُ : مَا عَاجَ بِالْذَّوَاءِ ،

وما ضَرَبَ ، وتمتنع من فِعْل لا يَقْبَلُ المفاضلة ، كَمَاتَ ، وَفَنِي ، وتمتنع من كلِّ فعل يأتي الوصف منه على أفعال الذي مُؤَنَّثه فَعَلَاء ( وذلك في كُلِّ صِفَةٍ تدلُّ على لون ، أو عَيْب ، أو حِلْيَةٍ ) كَحَمِيرَ ، وَعَوْرَ ؛ فإن الوصف منه : أَحْمَرُ حَمَرَاءُ ، وَأَعْوَرُ عَوْرَاءُ .

وشَذَّ قولهم : هو أَخْصَرُ من كَذَا ؛ لأنَّ أَخْصَرَ مُصَاغ من الفعل اخْتَصَرَ ، وهو زائد على ثلاثة أحرف ، وشَذَّ قولهم كذلك : أَسْوَدُ مِنْ حَلَكِ الْغُرَابِ ، وأَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ ؛ لأنَّ أَسْوَدَ وَأَبْيَضَ ، الوصف منهُما على أفعال فَعَلَاء ؛ تقول : أَسْوَدَ سَوْدَاءَ ، وَأَبْيَضَ بَيْضَاءَ ، وهذا مما لا يجوز التعجب منه ؛ ولذا لم يَجُزْ بناء أفعال التفضيل منه .

\* قد تُحذف همزة أفعال التفضيل ، نحو: خَيْرَ ، وَشَرَّ ؛ وذلك لكثرة الاستعمال؛ تقول : المؤمنُ خَيْرُ النَّاسِ ، والفاسقُ شَرُّ النَّاسِ .

وقد تستعمل على الأصل ؛ فتقول : الْأَخِيرُ ، وَالْأَشَرُّ ، كقول الرَّاحِزِ :

بِلَالٍ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الْأَخِيرِ . وكقراءة : ﴿ مِّنَ الْكَذَّابِ الْأَشَرِّ ﴾ بفتح الشَّيْنِ ( الْأَشَرُّ ) . \*

كيفية صياغة أَفْعَل التفضيل  
من الأفعال التي يمتنع صياغته منها

وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وَصِلْ لِمَانَعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلْ

س ٢ - كيف يمكن صياغة أفعال التفضيل من الأفعال التي يمتنع صياغته منها ؟  
ج ٢ - تقدّم في باب التّعجب أنّه يُتَوَصَّلُ إلى التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بفعلٍ آخرَ تتحقّق فيه الشروط ، كأَشَدَّ ، وأكثر ، ونحوهما . وكذلك بالنسبة إلى أفعال التفضيل ، فكما تقول في التعجب : ما أشدَّ استخراجَه ! تقول في التفضيل : هو أشدُّ استخراجاً من زيدٍ ، وكما تقول : ما أشدَّ حمَرَّتَه ! تقول : هو أشدُّ حمرةً من زيدٍ ، لكن الاختلاف بينهما في المصدر ، فالمصدر في باب التعجب منصوب بعد أشدَّ على أنه مفعول به ، وفي التفضيل منصوب على أنه تمييز .

أحوال أفعال التفضيل  
حكم وصله بـ ( من ) الجارة  
وحكم إفراده وتذكيره .

وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ صَلَّهُ أَبَدًا      تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا بِمِنْ إِنَّ جُرْدًا  
وَأَنَّ لِمَنْكُورٍ يُصَفُّ أَوْ جُرْدًا      أُلْزِمَ تَذْكِيرًا وَأَنَّ يُوَحَّدًا

س ٣ - اذكر أحوال أفعال التفضيل ، وبين حكم وصله بِمِنْ الجارة ، وحكم إفراده وتذكيره في كل حالة .

ج ٣ - لأفعال التفضيل ثلاث حالات ، هي :

١ - أن يكون مجرداً من أل والإضافة      ٢ - أن يكون مضافاً .

٣ - أن يكون مقترناً بأل .

أما المجرد من أل والإضافة فلا بد أن تتصل به ( مِنْ ) الجارة للمفضول عليه ، نحو: زيدٌ أفضلُ من عمرو ، وهندٌ أجملُ من دعدٍ ، والزيدانِ أكرمُ من العمرين ، والمؤمناتُ أفضلُ من الكافرات .

وفي هذه الحالة يجب إفراد أفعال التفضيل وتذكيره ، كما ترى في الأمثلة . وهذا هو معنى قوله : " أو جُرْدًا أُلْزِمَ تَذْكِيرًا وَأَنَّ يُوَحَّدًا " .

ويجوز حذف ( مِنْ ) ومجرورها ؛ لدلالة ما قبلهما عليهما ، ويكثر الحذف إذا



وقع أفعال التفضيل خبراً ، كما في قوله تعالى : ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ ( أي : أعزّ منك نفراً ) .

وقد تحذف ( مِنْ ) وهو ليس بخبر - وهذا قليل - كقول الشاعر :  
دَنُوتٍ وَقَدْ خِلْنَاكَ كَالْبَدْرِ أَجْمَلًا      فَظَلَّ فُؤَادِي فِي هَوَاكِ مُضَلَّلًا  
فأجملَ : أفعال تفضيل ، وهو منصوب على الحال ، حُذِفَتْ منه ( مِنْ ) والتقدير : دنوت أجملَ من البدر .

وأما الحالة الثانية ، وهي أن يكون مضافاً فإن أضيف إلى نكرة امتنع وصله بمنّ الجارّة ، ويجب فيه الإفراد والتذكير . وهذا معنى قوله : " وَإِنْ لَمُنْكَوْرٌ ... أَلَزِمَ تَذْكِيرًا وَأَنْ يُوَحَّدَا " فتقول : زيدٌ أفضلُ رجلٍ ، والزيدان أكرمُ رجلَيْنِ ، والهنداتُ أفضلُ نساءٍ ، والزيدون أفضلُ رجالٍ . وفي هذه الحالة يجب أن يطابق المضاف إليه الاسم المفضَّل .  
أما إضافة أفعال التفضيل إلى معرفة فسيأتي بيانها مع الحالة الثالثة .

( م ) س ٤ - هل يجوز الفصل بين أفعال التفضيل ، وَمِنْ الجارّة للمفضول عليه ؟ وضّح ذلك .

ج ٤ - نعم . يجوز الفصل بينهما بأحد شيئين ، هما :

١ - معمول أفعال التفضيل ، كما في قوله تعالى : ﴿ أَلَتَّبِعُ أَوَّلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ نَفْسِهِمْ ﴾ فالجار والمجرور ( بالمؤمنين ) متعلّق بأفعال التفضيل ( أَوَّلَى ) .

٢- لو الشرطية وما اتّصلَ بها ، كما في قول الشاعر :

وَلَفُوكَ أَطِيبُ لَوْ بَدَلْتُ لَنَا مِنْ مَاءٍ مَوْهَبَةً عَلَى خَمْرٍ

فصل الشاعر بين أفعل التفضيل ( أطيب ) ومن الجارة ( من ماء ) بـ ( لو ، وما اتّصل بها ) .

---

حكم المقترن بأل

والمضاف إلى معرفة

وَتَلَوْ أَلْ طَبَقٌ وَمَا لِمَعْرِفَةِ أَضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَةِ  
هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى مِنْ وَإِنْ لَمْ تَنْوِ فَهُوَ طَبَقٌ مَا بِهِ قُرْنٌ

س ٥- اذكر أحكام أفعل التفضيل المقترن بأل ، وأحكام المضاف إلى معرفة .

ج ٥- أفعل التفضيل المقترن بأل يجب مطابقته لما قبله في الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث ؛ فتقول : زيدٌ الأفضَلُ ، والزَّيْدَانِ الأفضَلَانِ ، والزَّيْدُونَ الأفضَلُونَ ، وهنْدُ الفضلَى ، والهنْدَانِ الفضْلَيَانِ ، والهنْدَاتُ الفضَّلُ ، أو الفضْلَيَاتُ . وهذا هو معنى قوله : " وتلو أَلْ طبق " ولا تجوز عدم المطابقة ؛ فلا تقول : الزَّيْدُونَ الأفضَلُ ، ولا : هنْدُ الأفضَلُ . ولا يجوز كذلك أَنْ تَقْتَرْنَ به ( مِنْ ) فلا تقول : زيدٌ الأفضَل من عمرو . وأما قول الشاعر :

وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَأْثِرِ

فِيُخَرَّجُ عَلَى أَنَّ ( أَل ) فِي قَوْلِهِ ( بِالْأَكْثَرِ ) زَائِدَةٌ لَا مُعَرَّفَةٌ ، وَالْأَصْلُ : وَلَسْتُ بِأَكْثَرِ مِنْهُمْ ، وَإِنَّمَا الْمَمْنُوعُ هُوَ دُخُولُ ( أَل ) الْمَعْرُفَةِ ، وَيُخَرَّجُ كَذَلِكَ عَلَى أَنَّ ( مِنْهُمْ ) مُتَعَلِّقَةٌ بِأَفْعَلِ تَفْضِيلٍ مَحْذُوفٍ ، وَهُوَ مُجَرَّدٌ مِنْ ( أَل ) وَالتَّقْدِيرُ : وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ أَكْثَرَ مِنْهُمْ .

وَأَمَّا الْمُضَافُ إِلَى مَعْرِفَةٍ فَأَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : " وَمَا مَعْرِفَةٌ أَضْيَفُ ... إلخ " والمعنى أَنَّهُ إِذَا أَضْيَفَ أَفْعَلَ التَّفْضِيلَ إِلَى مَعْرِفَةٍ ، وَقَصِدَ بِهِ التَّفْضِيلُ ( وَقَصَدُ التَّفْضِيلُ مَفْهُومٌ مِنْ قَوْلِهِ : " إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى مِنْ " ) فَإِذَا أَضْيَفَ أَفْعَلَ التَّفْضِيلَ إِلَى مَعْرِفَةٍ وَقَصِدَ بِهِ التَّفْضِيلَ جَازٍ فِيهِ وَجْهَانِ :

١ - أَلَّا يُطَابِقَ مَا قَبْلَهُ فَيَلْزِمُ الْإِفْرَادَ ، وَالتَّذْكِيرَ ؛ فَتَقُولُ : الزَّيْدَانِ أَفْضَلُ الْقَوْمِ ، وَالزَّيْدُونَ أَفْضَلُ الْقَوْمِ ، وَهَذَا أَفْضَلُ النِّسَاءِ ، وَالْهِنْدَانِ أَفْضَلُ النِّسَاءِ ، وَالْهِنْدَاتُ أَفْضَلُ النِّسَاءِ .

٢ - أَنْ يُطَابِقَ مَا قَبْلَهُ ؛ فَتَقُولُ : الزَّيْدَانِ أَفْضَلُ الْقَوْمِ ، وَالزَّيْدُونَ أَفْضَلُ الْقَوْمِ ، أَوْ أَفْضَلُ الْقَوْمِ ، وَهَذَا فَضْلِي النِّسَاءِ ، وَالْهِنْدَانِ فَضْلِيَا النِّسَاءِ ، وَالْهِنْدَاتُ فَضْلُ النِّسَاءِ ، أَوْ فَضْلِيَا النِّسَاءِ .

وَقَدْ وَرَدَ الِاسْتِعْمَالَانِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ، فَمِنَ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَنَجْذِثَهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَوتِهِ ﴾ وَمِنَ الثَّانِي قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مُجْرِمِيهَا ﴾ .

وقد اجتمع الاستعمالان في قوله ٢ : " أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبَكُمْ مِنِّي مَنَازِلَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا " فقوله ٢ ( بأحبّ ، وأقرب ) غير مطابق لما قبله ، وقوله ٢ : ( أحاسن ) مطابق لما قبله .

فإن لم يُقصد التفضيل وَجَبَت المطابقة ، كقولهم : " النَّاقِصُ وَالْأَشْجُّ أَعْدَلَا بَنَى مَرْوَانَ " ( أي : عَادِلَا بَنَى مَرْوَانَ ) وهذا معنى قوله : وإن لم تنو ... إلخ " .

قيل : ومن أمثلة استعمال أفعل لغير التفضيل ، قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَتْ عَلَيْهِ ﴾ ( أي : هَيَّئْ عَلَيْهِ ) وقوله تعالى :

﴿ رَبِّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ ﴾ ( أي : عَالِمٌ بِكُمْ ) وقول الشاعر :  
وإن مُدَّتِ الأيْدِي إلى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ  
فقوله : بأعجلهم ، ظاهره أنه أفعل التفضيل ولكنه صفة مُشَبَّهة بمعنى ( عَجَل ) لأنَّ مراده أن مَنْ يَحْدُثُ مِنْهُ مُجَرَّدُ الإسراع إلى الطعام هو الْجَشِيعُ ، وليس مراده أنَّ الأَسْرَعَ إلى الطعام هو الْجَشِيعُ ، فهو بذلك ينفي عن نفسه مجرَّد الإسراع إلى الطعام .

وقول الشاعر : إنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ  
فقوله : أَعَزُّ وَأَطْوَلُ ، ظاهره أنه أفعل التفضيل ولكنَّ الشاعر استعمله في غير التفضيل ، فالشاعر ( الْفَرَزْدَق ) يفتخر على شاعر آخر اسمه ( جَرِير ) فهو في هذا البيت لا يعترف أصلاً بأنَّ لجرير بيتاً دعائمه عزيزة طويلة ، ولو كان للتفضيل لكان اعترافاً منه بأنَّ لجرير بيتاً دعائمه عزيزة طويلة ، ولكنَّ بيته أَعَزُّ وَأَطْوَلُ مِنْهُ .

س٦ - ما الأفصح في الوجهين السَّابِقين المطابقة ، أو عدمها ؟ وهل استعمال  
أفعل التفضيل لغير التفضيل قياسي ، أو لا ؟

ج٦ - ذكرنا في السؤال السابق أنَّ أفعل التفضيل المقترن بـأل إذا قُصِدَ به  
التفضيل جاز فيه وجهان : المطابقة وعدمها . فالذين أجازوا الوجهين قالوا :  
الأفصح المطابقة ؛ ولهذا عِيبٌ على النحويِّ ثَعْلَبُ في رسالته (فصيح ثعلب)  
قوله : " فَاخْتَرْنَا أَفْصَحَهُنَّ " قالوا : فكان ينبغي أن يأتي بأفصح الوجهين ،  
وهي المطابقة ؛ فيقول : " فَاخْتَرْنَا فُصْحَاهُنَّ " .

وابن السَّرَّاج لا يُجيز الوجهين ، بل يُوجب عدم المطابقة .  
وَأَمَّا مَسْأَلَةٌ : هل استعمال أفعل لغير التفضيل قياسي ، أم لا ؟ ففيه خلاف :  
قال المبرِّد : ينقاس ، وقال غيره : لا ينقاس ، قال الشارح : وهو الصحيح .  
وقال النازم في التسهيل : والأصحُّ قصره على السَّماع .  
ذكر الزَّبيديَّ صاحب كتاب الواضح في علم العربية : أنَّ النحويين لا يَرَوْنَ  
القياس ، وأنَّ أبا عُبَيْدَةَ قال في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ أَهْوَتْ عَلَيْهِ ﴾ إنه بمعنى  
( هَيَّئَ ) . وقال في بيت الفرزدق السابق : إن المعنى ( عزيزة طويلة ) وذكر  
الزَّبيدي أنَّ النحويين رَدُّوا على أبي عبيدة ذلك ، وقالوا : لا حُجَّةَ في ذلك له .

حكم تقديم من ومجرورها  
على أفعال التفضيل

وَأِنْ تَكُنْ بِتِلْوَ مِنْ مُسْتَفْهِمَا      فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدَّمَا  
كَمِثْلٍ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ وَلَدَى      إِخْبَارِ التَّقْدِيمِ نَزْرًا وَرَدًا

س ٧ - ما حكم تقديم من ومجرورها على أفعال التفضيل ؟

ج ٧ - لا يجوز تقديم من ومجرورها على أفعال التفضيل ؛ لأن من ومجرورها بمنزلة المضاف إليه ، والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف ؛ تقول : زيد أفضل من عمرو ، ولا يجوز تقديم ( من عمرو ) على أفعال التفضيل ( أفضل ) إلا إذا كان المجرور بها اسم استفهام ، أو مضافاً إلى اسم استفهام فإنه يجب حينئذ تقديم من ومجرورها ، نحو : مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ ؟ وَمِنْ أَيِّهِمْ أَنْتَ أَفْضَلُ ؟ وَمِنْ غَلَامِ أَيِّهِمْ أَنْتَ أَفْضَلُ ؟ وذلك لأن الاستفهام له الصدارة .

ولا يجوز تقديم غير الاستفهام ، وقد ورد التقديم شذوذاً في غير الاستفهام .

وهذا هو معنى قوله : " ولدى إخبار التقديم نَزْرًا وَرَدًا " ومنه قول الشاعر :

فَقَالَتْ لَنَا أَهْلًا وَسَهْلًا وَزَوَّدَتْ      جَنَى النَّحْلِ بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطِيبُ

فقد قدم الشاعر الجار والمجرور ( منه ) على أفعال التفضيل ، وليس المجرور اسم استفهام ، ولا مضافاً إلى اسم استفهام ؛ ولذلك كان التقديم شاذاً .

س٨ - قال الشاعر :

وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنَّ سَرِيعَهَا      قَطُوفٌ وَأَنَّ لَا شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ

وقال الآخر :

إِذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْمًا ظَعِينَةً      فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ

عين الشاهد ، وما وجه الاستشهاد في البيتين السابقين ؟

الشاهد : قوله ( مِنْهُنَّ أَكْسَلُ ) وقوله ( من تلك الظعينة أملح ) .

وجه الاستشهاد : تقدّم الجار والمجرور في البيتين على أفعل التفضيل ( أكسل ، وأملح ) مع أنّ المجرور ليس اسم استفهام ، ولا مضافاً إلى اسم استفهام ، وذلك شاذّ .

## عَمَلُ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ شروط رفعه الاسم الظاهر

وَرَفَعَهُ الظَّاهِرَ نَزَرٌ وَمَتَّى      عَاقِبَ فِعْلاً فَكَثِيراً ثَبَتَا  
كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ      أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِّيقِ

س ٩ - ما عمل أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ ؟ وما شرط رفعه الاسم الظاهر ؟  
ج ٩ - أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ يرفع الضمير المستتر في كل لغة ( اتِّفَاقاً ) فقولك : محمدٌ أَجْمَلُ من خالدٍ ، الفاعل فيه ضمير مستتر تقديره ( هو ) عائد إلى محمد .  
ولا يرفع اسماً ظاهراً ، ولا ضميراً بارزاً إلا قليلاً ، وقد يرفع الاسم الظاهر قياساً بشرط ، هو : أَنْ يَصْلُحَ لَوُقُوعِ فِعْلٍ بمعناه موقعه ، ويتحقَّق ذلك في كل موضع وقع فيه أَفْعَل بعد نفي ، أو شبهه ، وكان مرفوعه أَجْنَبِيّاً مُفَضَّلاً على نفسه باعتبارين ، فإذا تحقَّق ذلك رفع الاسم الظاهر كثيراً ، نحو : ما رأيت رجلاً أحسنَ في عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ في عَيْنِ زَيْدٍ ( هذه تُسَمَّى مَسْأَلَةَ الْكُحْلِ ) فَالْكَحْلُ : فاعل مرفوع بـ ( أحسن ) وذلك لِصِحَّةِ وَقُوعِ فِعْلٍ بمعناه موقعه وَلَا يَنْفُسُ الدِّمَاءُ المعنى ؛ فيصحَّ أَنْ تقول : ما رأيت رجلاً يحسنُ في عينه الْكُحْلُ كحسنة في عين زيد ؛ وإنما صحَّ ذلك لكون أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ وقع بعد نفي ( ما رأيت ) ولأن مرفوعه ( الْكُحْلُ ) أَجْنَبِيٌّ ؛ لأنه لم يتصل به ضمير الموصوف الذي يدلُّ على صلة بين أَفْعَل وموصوفه ؛ ولأن المرفوع ( الْكُحْلُ ) مُفَضَّل على نفسه



باعتبارين ، باعتبار كونه في عين زيد ، وباعتبار كونه في عين زيد أفضل من كونه في عين أخرى . ومن ذلك قوله **٢** : " مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ " فالصوم : فاعل مرفوع بـ ( أَحَبَّ ) .  
ومنه قول الشاعر : **أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَيْيَةً وَأَخَوْفَ إِلَّا مَا وَقَى اللَّهُ سَارِيَا**  
فركبٌ : فاعل مرفوع بـ ( أَقَلَّ ) وإنما جاز رفعه الاسم الظاهر لتحقيق الشرط المذكور .

أمّا إذا لم يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعه فلا يرفع اسماً ظاهراً إلا قليلاً ، وذلك في لغة ضعيفة حكاه سيبويه ، كقولهم : مررتُ برجلٍ أكرمَ منه أبوه . فأبوه : فاعل مرفوع بـ ( أكرم ) وهذه لغة ضعيفة كما ذكرنا ؛ وذلك لعدم صحة وقوع فعل بمعناه موقعه ، ويتضح ذلك في عدم سبقه بنفي ، أو شبهه . وهذا هو معنى قول الناظم : " ورفع الظاهر نزر " ( أي قليل ) .  
أمّا قوله : " ومتى عاقبَ فعلاً فكثيراً ثبَتَا " فهو يشير إلى أن رفعه الاسم الظاهر كثير ، وقياسيٌّ مطّرد إذا صلح وقوع فعل بمعناه موقعه ، وذكر مثالا على ذلك ، وهو : لن تَرَى في النَّاسِ من رفيقٍ أولى به الفضلُ من الصّدِّيقِ .  
فالفضل : فاعل مرفوع بـ ( أولى ) .

\* ومن أمثلة الشبيه بالنفي (النهي ، والاستفهام) : لا يكنْ غيرُك أحبَّ إليه الخيرُ منه إليك ، ونحو : هل في الناسِ رجلٌ أحقُّ به الحمدُ منه . مُحْسِنٍ لا يَمُنُّ ؟ \* .



## التَّوَابِعُ

يَتَّبَعُ فِي الإِعْرَابِ الْأَسْمَاءَ الْأُولَى نَعْتُ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلٌ

س ١ - عرّف التَّوَابِعَ ، واذكر أنواعها .

ج ١ - التَّوَابِعُ ، هي : الأسماء المشاركة لما قبلها في إعرابه مطلقاً .  
والتَّوَابِعُ أربعة أنواع ، هي :

١ - النعت ٢ - التوكيد .

٣ - العطف ، وهو قسمان : أ- عطف البيان ب- عطف النسق .

٤ - البدل .

وهذه الأنواع الأربعة تتبع ما قبلها في إعرابه مطلقاً ، رفعاً ، ونصباً ، وجرّاً .

س ٢ - إلام أشار الناظم بقوله : " الأول " ؟

ج ٢ - يُشير بذلك إلى منع تقديم التَّابِعِ على متبوعه ؛ ولذلك امتنع في الفصيح تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، خلافاً للكوفيين ، كما امتنع تقديم الصِّفَةِ على الموصوف إذا كان لاثنتين ، أو جماعة ، خلافاً لصاحب البديع في النحو :  
محمد بن مسعود الغزي .

النَّعْتُ

تعريفه

فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِّمٌ مَا سَبَقَ      بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمٍ مَا بِهِ اعْتَلَقَ

س ٣ - عرّف النعت ، واذكر أنواعه ، مع التمثيل .

ج ٣ - النَّعْتُ ، هو : التَّابِعُ الْمُكْمَلُ مَتَّبِعُهُ بَيَانُ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ ، أَوْ مِنْ صِفَاتِ مَا تَعَلَّقَ بِهِ . فمثال ما يَبَيِّنُ صِفَةً مِنْ صِفَاتِ مَتَّبِعِهِ : مررت برجلٍ كريمٍ . فكريم : نعت تابع للمنعوت ( رجل ) وقد يَبَيِّنُ النعت صِفَةً مِنْ صِفَاتِ مَتَّبِعِهِ ، وهذا يُسمى : النَّعْتُ الْحَقِيقِيُّ ؛ لأنه دلَّ على صِفَةٍ فِي الْمُنْعُوتِ نَفْسِهِ .

ومثال ما يَبَيِّنُ صِفَةً مَا تَعَلَّقَ بِالْمُنْعُوتِ : مررت برجلٍ كريمٍ أبوه . فكريم : نعت لـ ( أبوه ) وليس لـ ( رجل ) وهذا يُسمى : النَّعْتُ السَّبْبِيُّ ؛ لَأنَّه يَبَيِّنُ صِفَةً فِي اسْمِ ظَاهِرٍ بَعْدَهُ مُتَعَلِّقٌ بِالْمُنْعُوتِ .

وبذلك يتضح أنَّ : ما يَبَيِّنُ صِفَةً مِنْ صِفَاتِ الْمَتَّبِعِ نَفْسَهُ فَهُوَ نَعْتُ حَقِيقِي ، وَأَنَّ ما يَبَيِّنُ صِفَةً مِنْ صِفَاتِ مَا تَعَلَّقَ بِهِ فَهُوَ نَعْتُ سَبْبِي .

س ٤ - ما الذي يخرج ، وما الذي يدخل في التعريف السابق للنعت ؟

ج ٤ - بقولنا : التابع ، يدخل جميع التوابع المذكورة .

وبقولنا : المكمل ( أي : الموضح متبوعه والمخصص له ) يخرج : البدل ،

وعطف النسق ؛ فإنه لم يقصد منهما التوضيح ، أو التخصيص .

وقولنا : المكمل ، هو المراد بقول الناظم : " مُتِمُّ ما سَبَق " .

وبقولنا : بيان صفة من صفات المتبوع ، أو ما تعلق به ، يخرج : التوكيد ،

وعطف البيان ؛ لأتهما وإن كانا مُكَمَّلَيْنِ ومُوضَّحَيْنِ للمتبوع إلا أهما لا يدلّان

على صفة في المتبوع ؛ لأتهما عَيِّنَ المتبوع .

وقولنا : بيان صفة من صفات المتبوع ، أو ما تعلق به ، هو المراد بقول الناظم :

" بَوَسْمِهِ أو وَسَم ما به اعتلق " ( والوسم : العلامة ) .

س ٥ - اذكر الأغراض والمعاني التي يفيدها النعت .

ج ٥ - يأتي النعت لأغراض ومعاني كثيرة ، من أهمها ما يلي :

١ - التخصيص ، وذلك إذا كان المنعوت نكرة ، نحو : جاعني رجلٌ تاجرٌ ،

وجاعني رجلٌ تاجرٌ أبوه .

٢ - المدح ، نحو : مررت بزيدٍ الكريم . ومنه قوله تعالى : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ

الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ .

٣ - الذم ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ .

٤- التَّرحُّم ، نحو : مررت بزيدٍ المسكين .

٥- التَّأكيد ، نحو : أمسِ الدَّابِرُ لا يعود . ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ .

\*٦- التوضيح ، وذلك إذا كان المنعوت معرفة ، نحو : جاعني زيدُ التَّاجر ، وجاعني زيدُ التاجر أبوه .

٧- الإبهام ، نحو : تصدَّقتُ بصدقةٍ كثيرة ، وتصدَّقتُ بصدقةٍ نافع ثوابها . \*

---

حكم مطابقة النعت للمنعوت

في التعريف ، والتنكير

وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا لِمَا تَلَاكَ أَمْرٌ بِقَوْمٍ كَرَمًا

س٦- ما حكم مطابقة النعت للمنعوت في التعريف ، والتنكير .

ج٦- يجب أن يتبع النعتُ ما قبله ( المنعوت ) في التعريف ، والتنكير ، والإعراب ؛ فتقول : مررت بقومٍ كِرَامٍ ، ورأيتُ زيداً الكريمَ ، وهذا رجلٌ كريمٌ ، وجاعني محمدُ الفاضلُ أبوه ، ورأيت رجلاً فاضلاً أبوه . فالنعت بنوعيه الحقيقي ، والسببي لا بدَّ من مطابقتها لمنعوته في التعريف ، والتنكير ، والإعراب ،

فلا تُنَعْتُ النكرة بالمعرفة؛ فلا تقول : مررت برجلٍ كريمٍ ، ولا تُنَعْتُ المعرفة بالنكرة ؛ فلا تقول : مررت بزيدٍ كريمٍ . وهذا مذهب الجمهور .

---

حكم مطابقة النعت للمنعوت

في الإفراد ، والثنائية ، والجمع ،

وفي التذكير ، والتأنيث

وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ فَاقْفُ مَا قَفَوْا

س٧- ما حكم مطابقة النعت لمنعوته في الإفراد ، والثنائية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث ؟

ج٧- تقدّم أنّ النعت لابدّ مِنْ مُطَابَقَتِهِ للمنعوت في الإعراب ، والتعريف أو التنكير ، وأما مُطَابَقَتُهُ للمنعوت في التوحيد ( أي : الإفراد ) وغيره ، كالثنائية ، والجمع ؛ وفي التذكير ، والتأنيث فحكمه ، كحكم الفعل .

وإليك الآن تفصيل الجواب :

أما النعت الحقيقي ( وهو الذي يرفع الضمير المستتر ) فإنه يطابق المنعوت مطلقاً ، نحو : زيدٌ رجلٌ حسنٌ ، والزيدان رجلان حسنان ، والزيدون رجالٌ حسنون ، وهندٌ امرأةٌ حسنةٌ ، والهندان امرأتان حسنتان ، والهندات نساءٌ حسناتٌ ، فيطابق النعت منعوته في كل شيء ( كالفعل لو وَضَعْتَهُ مكان النعت

لطابق المنعوت ) فتقول : زيدٌ حَسُنَ ، والزيدانِ رجلانِ حَسُنَا ، والزيدون رجالٌ حَسُنُوا ، وهندُ امرأةٌ حَسُنَتْ ، والهندانِ امرأتانِ حَسُنْتَا ، والهنداتُ نساءٌ حَسُنَّ .

فالنعت يأخذ حكم الفعل الذي يُوضَع مكانه . وهذا هو معنى قوله : " كالفعل فاقفُ ما قَفُوا " .

وأما النعت السَّبِيّ ( وهو الذي يرفع اسماً ظاهراً بعده ) فإنه بالنسبة إلى التَّوْحِيد ، كالتثنية ، والجمع يلزم الإفراد دائماً ( كالفعل الذي يكون مكانه ) فتقول : مررت برجلٍ كريمٍ أمُّه ، ومررت بامرأتينِ كريمٍ أبواهما ، ومررت برجالٍ كريمٍ آبؤهم ؛ كما تقول في الفعل : مررت برجلٍ كَرُمْتَ أمُّه ، وبامرأتينِ كَرُمَ أبواهما ، وبرجالٍ كَرُمَ آبؤهم .

أمَّا بالنسبة إلى التذكير ، والتأنيث فهو يُطابق الاسم المرفوع بعده ، ولا يُنظر إلى المنعوت ؛ فتقول : تَزَوَّجْتُ الفتاةَ الكريمَ أبوها ، وجاءني محمدُ الكريمُ أمُّه ، ورأيت رجلاً كريمًا أمَّهُاتهم ، وكريماً آبؤهم ، كما تقول في الفعل : كَرُمَ أبوها ، وكَرُمْتَ أمَّهُهم ، وكَرُمْتَ أمَّهُاتهم ، وكَرُمَ آبؤهم .

( م ) ما ذكر من مطابقة النعت للمنعوت مشروط بأن لا يَمْنَعُ منها مانع ، فمثلاً: الوصف الذي يستوى فيه المذكر ، والمؤنث ( كصَبُور ، وجَرِيح ) لا يُؤنَّث ولو كان المنعوت مؤنثاً ؛ تقول : هذا رجلٌ صَبُورٌ ، وهذه امرأةٌ صَبُورٌ . ( م )

## النَّعْتُ بالمفرد وشرطه

وَأَنْعَتُ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرَبٍ      وَشَبَّهِهَ كَذَا وَذِي وَالْمُنْتَسِبُ

\* س ٨ - ما المراد بالنعته المفرد ؟

ج ٨ - المراد بالنعته المفرد : ما ليس بجملة . فالنعت إما أن يكون مفرداً ، وإما أن يكون جملة اسمية ، أو فعلية ، وإما أن يكون شبه جملة .

س ٩ - اذكر شرط النعته المفرد ، ثم اشرحه .

ج ٩ - شرطه أن يكون مُشْتَقًّا ، أو مُؤَوَّلًا بالمشتق .

والمراد بالمشتق : ما أُخِذَ من المصدر للدلالة على حَدَثٍ وصاحبه ، كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل ؛ تقول : هذا الرجلُ الفاضلُ ، وجاعني رجلٌ مسرورٌ ، ورأيت رجلاً حزيناً ، ورأيت رجلاً أفضلَ من زيدٍ .

ولا يشمل ذلك اسم الزمان والمكان ، ولا اسم الآلة ؛ لأنهما كالجامد .

\* البصريون يرون أنَّ المصدر هو أصل الاشتقاق ، والكوفيون يرون أن الفعل

هو أصل الاشتقاق . \*



والمراد بالمؤوّل بالمشتق : هو الجامد الذي يُفيد ما أفاده المشتق، ويشمل ما يلي :

١ - اسم الإشارة لغير المكان ، نحو : أعجبني زيدٌ هذا ، ونحو : اذهب إلى غرفة المدرسين تلك .

٢ - ذو (بمعنى صاحب) نحو : جاءنا طالبٌ ذو علمٍ ، ومررت برجلٍ ذي مالٍ .

٣ - ذو الموصولة (بمعنى الذي) ، نحو : مررت بزيدٍ ذو قام (أي : القائم) . ويشمل ذلك كل الموصولات الخاصة ، كالذي ، والتي ، وفروعهما .

٤ - المنسُوب ، نحو : مررت بزيدٍ القُرشيّ (أي : المُنْتَسِب إلى قُرَيْش) .

٥ - المصدر ، نحو : رأيت قاضياً عدلاً (أي : عادِلاً) .

---

النعت بالجملة ، وشروطه

وَنَعْتُوْا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا فَأَعْطَيْتُمْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرًا

س ١٠ - اذكر شروط النعت بالجملة ، واطرحها .

ج ١٠ - يُشترط في النعت بالجملة ثلاثة شروط ، شرط في المنعوت ، وشرطان في الجملة نفسها ، فيُشترط في المنعوت :

١ - أن يكون نكرةً ؛ لأنّ الجملة تُؤوّل بنكرة فلا يُنعت بها إلاّ النكرة سواء أكان المنعوت نكرة لفظاً ومعنى ، أو معنى لا لفظاً .

فالنكرة في اللفظ والمعنى ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى

اللَّهِ ﴾ وكقولك : مررت برجلٍ قام أبوه ، أو : مررت برجلٍ أبوه قائمٌ ؟  
فكلمة ( يوماً ، ورجلٍ ) منعت نكرة لفظاً ومعنى ، والجمل الواقعة بعدهما  
الفعلية ( تُرجعون ، وقام أبوه ) والاسمية ( أبوه قائم ) نعت لهما .

والنكرة في المعنى دون اللفظ ، هو : المعرّف بأل الجنسية ، وفيه خلاف -  
سيأتي بيانه في السؤال الآتي - ولا يجوز أن يُنعت المعرفة بالجملة ؛ فلا تقول :  
مررتُ بزيدٍ قام أبوه .

٢ - أن تكون الجملة خبريّة ( أي : محتملة الصدق ، والكذب ) فلا تقع الجملة  
الطلبية صفة . وسيأتي بيان هذا الشرط في البيت الآتي من الألفية .

٣ - أن تكون الجملة مشتملةً على ضمير يعود إلى المنعوت ، نحو : مررت  
برجلٍ قام أبوه . فالضمير في ( أبوه ) يعود إلى المنعوت ( رجل ) ونحو : رأيت  
طائراً صوته جميلٌ .

وإلى هذا الشرط أشار الناظم بقوله : " فأعطيت ما أعطيته خبراً " ( أي : أن  
تُعطي الجملة الواقعة نعتاً ما يُعطى للجملة الخبرية من ضرورة اشتغالها على  
ضمير رابط ) .

وقد يُحذف الضمير ؛ للدلالة عليه ، كما في قول الشاعر :

وَمَا أَدْرِى أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ      وَطُولُ الدَّهْرِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا

فجملة أصابوا : نعت لمال ، وقد حُذف الرّابط ( الضمير ) وذلك لأنه مفهوم  
من الكلام ، والتقدير : أم مالٌ أصابوه .

وكما في قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ والتقدير :

لا تجزى فيه . وفي كيفية حذفه قولان :

أ- أنه حذف بجملته دفعة واحدة ( الجار والمجرور ) .

ب- أنه حذف على التدريج ، فَحُذِفَتْ ( في ) أولاً ، فَاتَّصَلَ الضمير بالفعل

( تجزیه ) ثم حذف الضمير المتصل من الفعل فصار ( تجزى ) .

س ١١ - اذكر الخلاف في مسألة المعرّف بأل الجنسية ، هل يُنعت بالجملة ،

أم لا ؟

ج ١١ - المعرّف بأل الجنسية : هو نكرة في المعنى لا في اللفظ ، واختلفوا في

جواز نعته بالجملة :

١ - فذهب قوم : إلى جواز نعته بالجملة ، واستدلوا بقوله تعالى : ﴿ وَءَايَهُ

لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ ﴾ ويقول الشاعر :

وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبِي فَمَضَيْتُ ثَمَّتْ قُلْتُ لَا يَعْنِي

فقوله تعالى : ﴿ نَسْلَخُ ﴾ صفة لليل ، وقول الشاعر : ( يسبي ) صفة للئيم ،

وأل في (الليل واللئيم) هي أل الجنسية .

٢ - وذهب آخرون : إلى أنه لا يتعيّن ذلك - قاله ابن عقيل - لجواز كون

( نسلخ ، ويسبي ) حَالَيْنِ .

## حكم وقوع الجملة الطلبية نعتاً

وَأَمْنَعُ هُنَا إِيْقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ      وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرُ تُصِبُ

س ١٢ - ما حكم وقوع الجملة الطلبية نعتاً ؟

ج ١٢ - يتمتع وقوع الجملة الطلبية نعتاً ؛ فلا تقول : مررت برجلٍ اضْرِبْهُ .  
ويمكن أن تقع خبراً ، خلافاً لابن الأنباري ؛ فتقول : زيدٌ اضْرِبْهُ .

فإن جاء ما ظاهره وقوع الجملة الطلبية نعتاً فيؤول الكلام على إضمار قولٍ محذوف ، ويكون القول المضمر ، هو النعت ، والجملة الطلبية تكون معمولاً للقول المضمر ، وذلك كقول الشاعر :

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطُ      جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطُ

فظاهر البيت : أنَّ الجملة الطلبية ( الاستفهامية ) في قوله : ( هل رأيت الذئب ) قط ( صفة لمَذق ، ولكن ليس الكلام على ظاهره ، بل هو مؤول على أنَّ جملة ( هل رأيت الذئب ) مفعول به لقول محذوف ، والقول المحذوف هو الصِّفَّة لمَذق ، والتقدير : جاءوا بمَذقٍ مقول فيه هل رأيت الذئب قط .

س ١٣ - هل يلزم في الجملة الطلبية الواقعة خبراً تقدير قول محذوف ؟

ج ١٣ - في المسألة خلاف :

- ١ - مذهب ابن السَّرَّاج ، والفارسي : لا بدّ من تقدير قول محذوف ، فقولك :  
زيدُ اضْرِبْهُ ، تقديره : زيدٌ مقولٌ فيه اضْرِبْهُ .
  - ٢ - مذهب الأكثرين من النحاة : لا يلزم ذلك .
- 

وقوع النعت مصدراً

وَنَعْتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا      فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ

س ١٤ - هل يقع النعت مصدراً ؟

ج ١٤ - يكثر استعمال المصدر نعتاً ، نحو : مررت بقاضٍ عَدْلٍ ، وبِقَاضِيَيْنِ عَدْلٍ ، وبِقَضَاةٍ عَدْلٍ ، ومررت بامرأةٍ عَدْلٍ ، وبامرأتين عَدْلٍ ، وبنساءٍ عَدْلٍ ؛ فيلزم الإفراد والتذكير .

والنعت بالمصدر على خلاف الأصل ؛ لأنه جامد فهو يدلّ على المعنى لا على صاحبه ، وإنما صحَّ النَّعْتُ به ؛ لأنه مُؤَوَّلٌ بأحد ثلاثة تأويلات :

- ١ - إمّا على تأويله بالمشتق ؛ فقولنا : رجلٌ عَدْلٌ ، مؤوَّلٌ بـ ( عادل ) .
- ٢ - وإما على تقدير مضاف محذوف ؛ فقولنا : رجلٌ عَدْلٌ ، تقديره : رجلٌ ذو عدلٍ ، فحُذِفَ ( ذو ) وأُقيِمَ المصدرُ مُقَامَهُ .

٣- وإما على المبالغة ، بِجَعْلِ الذَّاتِ نَفْسَ الْمَعْنَى مَجَازاً ، أَوْ ادِّعَاءً ؛ فَقَوْلُنَا :  
رَجُلٌ عَدْلٌ ، جَعَلْنَا الرَّجُلَ نَفْسَ الْعَدْلِ ( أي : هو العدلُ نفسه ) إما على سبيل  
المجاز ، وإمَّا ادِّعَاءً .

---

### حكم النعت إذا تعدّد المنعوت

وَنَعْتُ غَيْرٍ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفَ      فَعَاطِفًا فَرَّقَهُ لَا إِذَا اتَّخَلَفَ

س ١٥ - ما حكم النعت إذا تعدّد المنعوت ؟

ج ١٥ - إذا كان المنعوت متعدّداً مثني ، أو جمعاً نظرنا إلى ألفاظ النعت فإن  
كانت ألفاظه مختلفةً وجب التفريق بين النعوت بالعطف ؛ تقول : مررت  
بالزَّيْدَيْنِ الْكَرِيمِ وَالْبَخِيلِ ، وجاءني رجالٌ فقيهُ وكاتبٌ وشاعرٌ .  
يُسْتثنى من ذلك اسم الإشارة ؛ فلا يقال : مررت بهذين الكريم والبخيل ،  
ويجوز ذلك على أنه بدل .

أما إن كانت ألفاظ النعت مُتَّفِقَةً جِيءَ به مثني ، أو مجموعاً ؛ تقول : مررت  
برجلين كَرِيمَيْنِ ( أي : كريم ، وكريم ) وجاءني رجالٌ كِرَامٌ .

## حكم النعت إذا تعدّد العاملُ

وَنَعْتَ مَعْمُولِي وَحِيدِي مَعْنَى وَعَمَلٍ أَتْبَعَ بِغَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ

### س ١٦ - ما حكم النعت إذا تعدّد العامل ؟

ج ١٦ - إذا تعدّد العامل فإمّا أن يكون العاملان مُتَّحِدَيْنِ في المعنى والعمل ، أو يكونا مختلفين ؛ فإن كان العاملان متحدّين في المعنى والعمل : أُتْبِعَ النعتُ المنعوتَ جوازاً ، رفعاً ونصباً ، وجرّاً ؛ فتقول : ذهبَ زيدٌ وانطلقَ عمروُ العاقلان ، وَحَدَّثْتُ زيداً وَكَلَّمْتُ عمراً الكريمين ، ومررت بزيدٍ وَجُرْتُ على عمرو الصّالحين . ففي الأمثلة السابقة العاملان في كل مثال بمعنى واحد ، وعملهما واحد ، فمثلاً ( ذهب ، وانطلق ) معناهما واحد ، وعملهما واحد ، هو الرفع ؛ ولذلك كان النعت تابعاً للمنعوت .

وإن اختلف معنى العاملين ، أو عملهما : وجب القَطْعُ ، وامتنعَ الإِتْبَاعُ ؛ فتقول في اختلاف المعنى : جاءَ زيدٌ وذهبَ عمروُ العاقلين ، بنصب ( العاقلين ) أو رفعهما ( العاقلان ) فالنصب بإضمار فعل تقديره ( أعني ) والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره ( هما ) .

وهذا هو معنى القَطْعِ ( أي : تقطع النعت وتتركه ) فيعرب إما مفعولاً لفعل محذوف ، أو خبراً لمبتدأ محذوف .

أما اختلاف العمل ، فنحو : رأيت محمداً ونظرت إلى زيدٍ الكريمان ، أو  
الكريمين ( بالقطع وجوباً ) .

وأما اختلاف المعنى والعمل معاً ، فنحو : جاء زيدٌ ومررت بخالدٍ الكاتبان ، أو  
الكاتبتين ( بالقطع وجوباً ) .

\* ويجوز القطع كذلك إذا كان العاملان مُتَّحِدَيْنِ ؛ تقول : ذهب زيدٌ وانطلق  
عمرُو العاقلان ، أو العاقلين ، على أنَّ ( العاقلان ) خبر لمبتدأ محذوف ،  
والعاقلين : مفعول لفعل محذوف . \*

---

### حكم النعت إذا تعدد

والمنعوت واحد

وَأِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ	مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أَتْبَعْتُ
وَأَقْطَعُ أَوْ أَتْبِعُ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنًا	بِدُونِهَا أَوْ بَعْضَهَا أَقْطَعُ مُعْلَنًا

س ١٧ - ما حكم النعت إذا تعدد ، والمنعوت واحد ؟

ج ١٧ - إذا تعددت النعوت ، والمنعوت واحد فحكمها كالاتي : إن كان  
المنعوت لا يَتَّضِحُ ولا يَتَّعَيَّنُ إلا بذكرها جميعاً وجب إتباعها إعراباً للمنعوت ؛  
فتقول : مررتُ بزيدٍ الفقيهِ الشاعرِ الكاتبِ . فالنعوت هنا أُتْبِعَتْ على اعتبار أنَّ



( زيد ) لا يتعيّن ولا يُعرَفُ إلا بذكرها جميعاً ؛ لأن غيره يشاركه في صفتين من ثلاثة، كأن يكون هناك ( زيد ) آخر فقيه وشاعر، وثاني : شاعر وكاتب ، وثالث : فقيه وكاتب .

أما إن كان المنعوت يتضح ويتعيّن بدونها جاز في النعوت جميعاً الإتياع ، أو القطع . ففي المثال السابق يجوز الإتياع ؛ فتقول : مررت بزيد الفقيه الشاعر الكاتب ، ويجوز القطع ؛ فتقول : مررت بزيد الفقيه الشاعر الكاتب ( بالرفع ، أو بالنصب ) وذلك على اعتبار أنّ ( زيد ) يتعيّن بدون ذكرها كلّها .

وأما إن كان يتعيّن ببعضها دون البعض الآخر وجب فيما يتعيّن به الإتياع ، وجاز في الباقي الإتياع والقطع ، فمثلاً لو أنّ ( زيداً ) لا يتعيّن إلا إذا وُصف بأنه ( فقيه ) فحينئذ يجب إتياع هذه الصّفة للمنعوت ، وغيرها يجوز فيه الإتياع والقطع ؛ فتقول : مررت بزيد الفقيه الشاعر الكاتب ، فيجب الإتياع في ( الفقيه ) لأنها الصّفة التي يتعيّن بها زيد ، وأما ( الشاعر ، والكاتب ) فيجوز الإتياع ، والقطع .

قَطْعُ النعتِ

كيفية إعرابه

وَأَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرًا      مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَ

س ١٨ - ما مراد الناظم بهذا البيت ؟

ج ١٨ - مراده : بيان مسألة قطع النعت ، وهو : أن تقطع النعت عن المنعوت ، وترفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، أو تنصبه على أنه مفعول به لفعل محذوف ، نحو : مررت بزيدٍ الكريمِ ، أو الكريمَ . فالكريمُ : خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : ( هو ) والكريمَ : مفعول به لفعل محذوف ، تقديره : أعني .

وقول المصنّف : " لن يظهر " معناه أنه يجب إضمار ( العامل ) الرفع ، أو الناصب ، ولا يجوز إظهاره ، وهذا صحيح - كما يقول ابن عقيل - إذا كان النعت للمدح ، نحو : مررت بزيدٍ الكريمِ ، أو كان للذم ، نحو : استعذ بالله من الشيطانِ الرجيمِ ، أو كان للتّرحُّم ، نحو : مررت بزيدٍ المسكينِ . ففي هذه الأمثلة يجب إضمار ( العامل ) المبتدأ في الرفع ، والفعل في النصب .

أما إذا كان النعت للتوضيح ، أو للتخصيص فلا يجب الإضمار ، بل هو جائز إن شئت أضمرت ، وإن شئت أظهرت ؛ تقول : مررت بزيدٍ التاجرِ (بالإضمار) وتقول : مررت بزيدٍ هو التاجرُ ، ومررت بزيدٍ أعني التاجرَ .

## حكم حذف النعت ، أو المنعوت

وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقْلٌ      يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقِلُّ

س ١٩ - ما حكم حذف النعت ، أو المنعوت ؟

ج ١٩ - يجوز حذف المنعوت كثيراً ، وإقامة النعت مقامه إذا دلّ عليه دليل ،

نحو قوله تعالى : ﴿ أَنْ أَعْمَلَ سَيِّئَاتٍ ﴾ ( أي : دُرُوعاً سابِغَاتٍ ) وقد عَلِمَ

المنعوت ( دروعاً ) من قوله تعالى : ﴿ وَالنَّارُ لَهُ الْخَدِيدَ ﴾ .

ويجوز حذف النعت قليلاً إذا دلّ عليه دليل ، كما في قوله تعالى :

﴿ قَالُوا أَلَكُنْ جِئْتَ بِالْحَقِّ ﴾ ( أي : الحقُّ البَيِّن ) وقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَيْسَ

مِنْ أَهْلِكَ ﴾ ( أي : أَهْلِكَ النَّاجِينَ ) وقوله تعالى : ﴿ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ

غَضَبًا ﴾ ( أي : كُلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ ) .



التَّوكِيدُ  
التَّوكِيدُ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ  
شرطهما ، وجمعهما

بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْإِسْمُ أَكَّدَا  
وَأَجْمَعُهُمَا بِأَفْعَلٍ إِنْ تَبَعَا  
مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَا  
مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبَعًا

س ١ - عرّف التوكيد ، واذكر أنواعه .

ج ١ - \* التوكيد ، هو تكرر الكلمة بلفظها ، أو بمعناها لتثبيت معنى المتبوع ،  
وتأكيد في ذهن السامع . \*

والتوكيد نوعان : ١ - توكيد لفظي ، سيأتي بيانه فيما بعد .

٢ - توكيد معنوي - وهو المراد هنا - وهو نوعان :

أ - ما يرفع تَوْهَمَ مُضَافٍ إِلَى الْمُؤَكَّدِ ، وله لفظان (النَّفْسُ ، والعَيْن) نحو : جاء  
زيد نفسه ، أو جاء زيدٌ عَيْنُهُ . فقولنا ( نفسه ، وعينه ) رَفَعَ التَّوَهُّمَ لَدَى  
السَّامِعِ مِنْ وَجُودِ مُضَافٍ مَحذُوفٍ ، فلو قلت : جاء زيدٌ ، فقد تريدُ أَنَّ زَيْدًا  
جاء حقيقة ، وقد تريدُ أَنَّ الذي جاء خبرُ زيدٍ ، أو رسولُ زيدٍ (بحذف المضاف  
خبر ، أو رسول) فإذا قلت : جاء زيدٌ نفسه ، ارتفع احتمال الحذف .

ب - ما يرفع تَوْهَمَ عَدَمِ إِرَادَةِ الشُّمُولِ ، سيأتي بيانه في البيت الآتي من الألفية.

س٢ - ما شرط التوكيد بالنفس ، والعين ؟ وما حكمهما إذا كان المؤكّد  
مثنًى ، أو جمعا ؟

ج٢ - شرط التوكيد بالنفس ، والعين أن يشتملا على ضمير يُطابق المؤكّد بهما ،  
نحو : جاء المديرُ نفسه ، ورأيت المديرَ عينه ، وجاءت هندُ نفسها ، ومررتُ  
بأمّي عينيها .

وإذا كان المؤكّد مثنًى ، أو جمعا فالفصيح جمعهما على ( أفعل ) فتقول :  
جاء الطالبان أنفُسُهُمَا ، ورأيت الطالبتين أعينَهُمَا ، ومررت بالطالب أنفُسِهِمْ ،  
أو أعينَهُمْ ، وجاءت الهندات أنفُسُهُنَّ ، أو أعينَهُنَّ .  
\* ويجوز عند بعض النحاة تنية ( النفس ، والعين ) مع المثنى ؛ فتقول : جاء  
الطالبان نَفْسَاهُمَا ، ورأيت الطالبتين عَيْنَيْهِمَا . \*

التوكيد بـ ( كُلٌّ ، وَجَمِيع ، وَكِلَا ، وَكِلْتَا )

وشرطها

وَكُلًّا اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ وَكِلَا      كِلْتَا جَمِيعًا بِالضَّمِيرِ مُوَصَّلًا

س ٣ - ما الذي يُؤكِّد بكلّ ، وجميع ؟ وما الذي يؤكد بكلا ، وكلتا ؟

وما شرط التوكيد بها ؟

ج ٣ - هذا هو النوع الثاني من أنواع التوكيد المعنوي ، وهو : ما يرفع تَوْهَمَ عدم إرادة الشُّمُولِ .

فَيُؤَكِّدُ بـ ( كُلٌّ وَجَمِيع ) ما كان ذا أجزاء يصحّ وقوع بعضها موقعه ، نحو :  
جاء القومُ كُلُّهم أو جميعُهم . فالقوم ذو أجزاء ( أي : أفراد ) يجيء بعضهم دون البعض ، ولا يجوز : جاء زيدٌ كُلُّه أو جميعه ؛ لأن زيداً مفرد ليس له أجزاء يجيء بعضها دون البعض .

وَيُؤَكِّدُ بـ ( كِلَا ) المثنى المذكّر ، وبـ ( كِلْتَا ) المثنى المؤنث .

ويشترط فيها جميعاً إضافتها إلى ضمير يُطابق المؤكِّد ؛ فنقول جاء الرِّجالُ كُلُّهم ، وجاءت القبيلةُ كُلُّها ، وكافأتُ الطلابَ جميعَهم وال طالباتٍ جميعَهنّ ، ومررت بال طالبين كِلَيْهِمَا وبال طالبتين كِلْتَيْهِمَا ، وجاء الطالبانِ كِلَاهُمَا والطالبتانِ كِلْتَاهُمَا . وهذا معنى قوله : " بالضمير مُوَصَّلًا " .

التوكيد بـ ( عَامَّة )

وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضاً كَكُلِّ فَاعِلَةٍ مِنْ عَمٍّ فِي التَّوَكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَةِ

س ٤ - ما المراد بهذا البيت ؟

ج ٤ - الْمُرَاد : أَنَّ الْعَرَبَ اسْتَعْمَلَتْ لَفْظَ ( عَامَّة ) فِي التَّوَكِيدِ ؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الشَّمُولِ ، كَكُلِّ ؛ فَتَقُولُ : جَاءَ الْقَوْمُ عَامَّتَهُمْ ، وَالْقَبِيلَةُ عَامَّتُهَا ، وَالْهِنْدَاتُ عَامَّتُهُنَّ . وَيَشْتَرِطُ أَنْ يَشْتَمِلَ عَلَى ضَمِيرٍ يَطَابِقُ الْمُؤَكَّدَ ، كَمَا تَرَى فِي الْأَمْثَلَةِ . وَلَفْظُ عَامَّةٍ عَلَى وَزْنِ ( فَاعِلَةٍ ) مِنَ الْفِعْلِ عَمَّ .

وَقَلَّ مِنْ عَدِّهَا مِنَ النُّحَوِيِّينَ فِي أَلْفَاظِ التَّوَكِيدِ ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ النَّازِمُ : " مِثْلُ النَّافِلَةِ " ( أَيِ : الزَّائِدَةِ ) لِأَنَّ أَكْثَرَ النُّحَوِيِّينَ لَمْ يَذْكُرْهَا ، وَقَدْ ذَكَرَهَا سَيِّبُوهُ وَعَدَّهَا مِنْ أَلْفَاظِ التَّوَكِيدِ .

حكم مجيء ( أجمع وأخواتها )  
بعد كل

وَبَعْدَ كُلِّ أَكْثَرِ أَكْثَرِ بِأَجْمَعٍ      جَمْعَاءُ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جُمِعَا  
وَدُونَ كُلِّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ      جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمِعُ

س ٥ - ما حكم مجيء أجمع وأخواتها بعد كل ؟ وما فائدة مجيئها بعدها ؟  
ج ٥ - يُجَاءُ بعد كل ، بأجمع وأخواتها - وذلك لتقوية التوكيد - فَيُؤْتَى بِأَجْمَعٍ بعد كل ، نحو : جاء الرُّكْبُ كُلُّهُ أَجْمَعُ ، وَيُؤْتَى بِجَمْعَاءَ بعد كُلِّهَا ، نحو : جاءت القبيلة كُلُّهَا جَمْعَاءُ ، وَيُؤْتَى بِـ ( أجمعين ) بعد كُلِّهِمْ ، نحو : جاء الرجالُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ، وَيُؤْتَى بِـ ( جُمِعَ ) بعد كُلِّهِنَّ ، نحو : جاءت الهنداتُ كُلُّهُنَّ جُمِعُ . وهذا هو مراد الناظم بالبيت الأول .  
وقد ورد استعمال العرب ( أجمع ) وأخواتها في التوكيد غير مسبوقه بـ ( كل ) ، نحو : جاء الرُّكْبُ أَجْمَعُ ، والقبيلةُ جَمْعَاءُ ، والرجالُ أَجْمَعُونَ ، والهنداتُ جُمِعُ . وهذا هو المراد بالبيت الثاني .

ومن ذلك قول الشاعر :

إِذَا بَكَيْتُ قَبْلَتِي أَرْبَعَا      إِذَا ظَلَمْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا  
فقد أكد الشاعر الدهر بأجمع من غير أن يُسَبِّقَ بِكُلِّ .

وأشار الناظم بقوله : " قد يجيء " إلى أن استعمال أجمع وأخواتها من غير أن تُسَبِّقَ بـ ( كل ) قليل .



## حكم توكيد النكرة

وَأِنْ يُفْذَ تَوْكِيدٌ مَّنْكَوْرٌ قُبْلَ وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصَرَةِ الْمَنْعُ شَمِلُ

س٦ - ما حكم توكيد النكرة ؟

ج٦ - اختلف النحويون في توكيد النكرة :

- ١ - فالبصريون : يمنعون توكيد النكرة مطلقاً سواء أكانت مُحدَّدة ، كيوم ، وليلة ، وشهر ، وحول ؛ أو غير محدَّدة ، كوقت ، وزمن ، وحين .
- ٢ - أما الكوفيون : فيرون جواز توكيد النكرة المحدَّدة ؛ لحصول الفائدة بذلك، نحو : صُمْتُ شهراً كلّهُ . واختار الناظم رأيهم ، بقوله : " قُبْلَ " .

ومن ذلك قول الشاعر :

إِنَّا إِذَا خُطَّافُنَا تَقَعَّقَعَا      قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا

وقول الآخر :

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضِعَا      تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا

فـ ( يوماً ، وحولاً ) نكرة محدَّدة ، وقد أُكِّدَتْ بـ ( أَجْمَع ، وَأَكْتَع ) .

والمراد بالمحدَّدة : ما كان أوَّلُهُ وآخِرُهُ معروفين مُحدَّدَين .

\* س٧ - هل أَكْتَعُ من أَلْفَاظِ التَّوْكِيدِ ؟

ج٧ - نعم . فهو يُذَكِّرُ بعد أَجْمَعَ وأَخَوَاتِهَا ؛ تقول : جاءَ الجَيْشُ كُلُّهُ أَجْمَعُ أَكْتَعُ ، وجاءتِ القَبِيلَةُ كُلُّهَا جَمْعَاءُ كَتَعَاءُ ... وهكْذَا ، وَيُتْلَزَمُ بهذا التَّرتِيبُ (كُلٌّ ثُمَّ أَجْمَعُ ثُمَّ أَكْتَعُ) وقد تَرَدَّدَ (أَكْتَعُ) من غير أن تُسَبِّقَ بِأَجْمَعَ ، كما في البيت السابق : تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا .

---

توكيد المثنى

وَاعْنِ بِكِلْتَا فِي مُثْنَى وَكِلَا عَنْ وَزْنِ فَعْلَاءَ وَوَزْنِ أَفْعَلَا

س٨ - بِمَ يُؤَكِّدُ المثنى ؟

ج٨ - يُؤَكِّدُ المثنى بِكِلَا وَكِلْتَا ، وبِالنَّفْسِ والعَيْنِ ؛ فتقول : جاءَ الطالبانِ كلاهما والطالبتانِ كلتاها ، وجاءَ الرجلانِ أَنْفُسُهُمَا والمَرأتانِ أَعْيُنُهُمَا . ولا يجوز على مذهب البصريين توكيد المثنى بغير ذلك ، فلا يُؤَكِّدُ بِأَجْمَعَ وجمعاء ؛ فلا تقول : جاءَ الرجلانِ أَجْمَعَانِ ، ولا : جاءتِ القَبيلتانِ جَمْعَاوَانِ ؛ لأنَّ التَّوكِيدَ بـ (كلا وكتلتا) أَغْنَى عَنْهُمَا . وأجاز الكوفيون ذلك .

حكم توكيد ضمير الرفع المتصل

بلفظي النفس والعين ، وغيرهما

وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ      بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُنفَصِلِ  
عَنْتَيْتُ ذَا الرَّفْعِ وَأَكَّدُوا بِمَا      سِوَاهُمَا وَالْقَيْدُ لَنْ يُلتَزَمَا

س ٩ - ما حكم توكيد ضمير الرفع المتصل بالنفس والعين ، وغيرهما ؟

ج ٩ - لا يجوز توكيد ضمير الرفع المتصل بلفظي النفس والعين إلا بعد توكيده بضمير منفصل ؛ فتقول : قوموا أنتم أنفسكم أو أعينكم ؛ ولا تقل : قوموا أنفسكم أو أعينكم .

فضمير الرفع المتصل ( واو الجماعة ) لا يؤكَّد إلا إذا أُكِّد أولاً بضمير منفصل ، وهو ( أنتم ) فأنتم : توكيد لواو الجماعة ، ثم يأتي بعد ذلك التأكيد بالنفس ، أو العين .

أما إذا أُكِّد بغير النفس والعين فلا يلزم ذلك ؛ تقول : قوموا كلُّكم ، ويجوز كذلك : قوموا أنتم كلُّكم .

وكذلك إذا كان المؤكَّد ليس بضمير رفع بأن كان ضمير نصب ، أو جرٍّ لا يلتزم ذلك ؛ فتقول : رأيْتُكَ نفسَكَ أو عَيْنَكَ ، ورأيْتُكُمْ كلَّكُمْ ، ومررتُ بِكَ نفسِكَ أو عَيْنِكَ ، ومررتُ بِكُمْ كلَّكُمْ .

## التَّوْكِيدُ اللَّفْظِيُّ

وَمَا مِنْ التَّوْكِيدِ لَفْظِيٍّ يَجِيءُ مُكَرَّرًا كَقَوْلِكَ ادْرُجِي ادْرُجِي

س ١٠ - عرّف التوكيد اللفظي ، ومثّل له .

ج ١٠ - عرفنا في السؤال الأول أنّ التوكيد نوعان : مَعْنَوِيٌّ ، وَلَفْظِيٌّ .

والتوكيد اللفظي ، هو تَكَرُّرُ اللفظِ الأولِ بعينه ، اعتناءً به .

نحو قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾ ونحو : سافر سافر عليّ .

ومنه قول الشاعر:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِيَعْلَتِي أَتَاكَ أَتَاكَ اللاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

( م ) يرى بعض النحاة : أن لفظ ( دَكًّا ) الثانية ليست توكيداً ؛ لأنّ الدَّكَ الثاني

غير الأول ، ويرون : أنّ اللفظين معاً في محل نصب حال ، فهو نظير قولهم :

علّمته الحسابَ باباً باباً ، وقولهم : جاء القوم رجلاً رجلاً . ( م )

شرط توكيد الضمير المتصل توكيداً لفظياً

وَلَا تُعَدُّ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِّلَ

س ١١ - ما شرط توكيد الضمير المتصل توكيداً لفظياً ؟

ج ١١ - إذا أُريدَ توكيد الضمير المتصل توكيداً لفظياً لم يَجُزْ تكرار لفظ الضمير إلا بشرط أن يُعادَ مع التوكيد ما اتَّصل بالمؤكَّد ، نحو : مررت بك بك ، ورغبت فيه فيه ؛ فَتُعِيدُ الضمير المتصل مع حرف الجر الذي اتَّصل بالمؤكَّد ، ولا يجوز فصله ؛ فلا يُقال : مررتُ بِكَكَ .

---

توكيد الحرف الجوابي ، وغير الجوابي

كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحْصَلَا بِهِ جَوَابٌ كَنَعَمْ وَكَبَلَى

س ١٢ - كيف يُؤكَّد الحرف ؟ وما شرط توكيده ؟

ج ١٢ - إذا كان الحرف ليس للجواب وجب أن يُعادَ مع الحرف المؤكَّد ما اتصل بالمؤكَّد ، نحو : إنَّ زيدا إنَّ زيدا قائمٌ ، في الدار في الدار زيدٌ . ولا يجوز أن تقول : إنَّ إنَّ زيدا قائمٌ ، ولا : في في الدار زيدٌ . أمَّا إذا كان الحرف جوابياً ، كـ (نَعَمْ ، وَبَلَى ، وَجَيْرَ ، وَأَجَلٌ ، وَإِي ، وَلَا) أُكَّد

بتكرار لفظه فقط ؛ فتقول : نعم نعم ، أو : لا لا ، لِمَنْ قال لك : أزيد قائم ؟  
وتقول : بلى بلى ، لمن قال لك : ألم يقم زيد ؟

---

### حكم تأكيد الضمير المتصل بضمير الرفع المنفصل

وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ انْفَصَلَ أَكْثَرُ بِهِ كُلِّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ

س ١٣ - ما حكم تأكيد الضمير المتصل بضمير رفع منفصل ؟  
ج ١٣ - يجوز أن يُؤكَّد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير متصل سواء كان للرفع ،  
أو للنصب ، أو للجر ؛ فتقول : قمتَ أنتَ ، وأكرمتني أنا ، ومررت به هو .  
وهذا هو المراد بهذا البيت .

\* س ١٤ - كيف يؤكَّد الضمير المنفصل توكيداً لفظياً ؟

ج ١٤ - يؤكَّد الضمير المنفصل بتكرار لفظه ؛ تقول : أنتَ أنتَ محبٌّ للخير ،  
إياكَ إياكَ أن تكذبَ .



الْعَطْفُ

أقسامه

وتعريف عطف البيان

الْعَطْفُ إِمَّا ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسَقٌ      وَالْعَرْضُ الْآنَ بَيَانٌ مَا سَبَقُ  
فَذُو الْبَيَانِ تَابِعٌ شَبْهُ الصِّفَةِ      حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ

س ١ - اذكر أقسام العطف ، ثم عرّف عطف البيان .

ج ١ - العطف قسمان : ١ - عطف البيان - وهو موضوعنا هنا - .

٢ - عطف النَّسَقِ ، سيأتي بيانه .

عطف البيان ، هو: التابع الجامد المشبّه للصِّفَةِ في توضيح متبوعه وعدم استقلاله ، نحو : أَقْسَمَ بِاللّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ . فَعُمَرُ : عطف بيان ؛ لَأَنَّهُ مُوَضِّحٌ لـ ( أَبُو حَفْصٍ ) فهو غير مُسْتَقِل ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ مَقْصُوداً بَذَاتِهِ ، بل المقصود (أبو حفص) وإنما جيء بـ ( عمر ) لتوضيح وبيان ( أبو حفص ) .

وهو تابع لـ ( أبو حفص ) في إعرابه ، وإفراده ، وتذكيره ، وتعريفه .

وهو جامد يُشَبِّه الصِّفَةَ ؛ لَأَنَّهُ كَالصِّفَةِ يُوَضِّحُ مَا قَبْلَهُ .

س٢ - ما الذي يخرج من تعريف عطف البيان ؟

ج٢ - يخرج ما يلي :

١ - الصِّفَة ، فهي تابع توضَّح ما قبلها ؛ ولكنها ليست جامدة ، فالصِّفَة : تابع مشتق ، أو مُؤَوَّل بالمشتق .

٢ - التوكيد وعطف النَّسَق ، فهما تابعان ؛ ولكنَّهما لا يوضَّحان متبوعهما .

٣ - البدل ، فهو تابع جامد ، ولكنَّه مستقل مقصود بذاته .

---

مُطَابَقَةُ عطفِ الْبَيَانِ مَتْبُوعَهُ

فَأَوَّلَيْنَهُ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ      مَا مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي

س٣ - ما حكم مطابقة عطف البيان متبوعه ؟

ج٣ - عطف البيان ، كالتَّعْتُ يَتَّبِعُ ما قبله ، وَيُؤَافِقُهُ في إعرابه ، وتعريفه أو تنكيره ، وتذكيره أو تأنيثه ، وإفراده أو تثنيته أو جمعه ؛ وذلك لأن عطف البيان يُشَبِّه التَّعْتُ في كونه تابع يوضَّح ما قبله .



حكم تنكير عطف البيان ومتبوعه  
وبيان ما يصلح من عطف البيان  
أن يكون بدلاً ، وما لا يصلح

فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ	كَمَا يَكُونَانِ مُعْرِفَيْنِ
وَصَالِحاً لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى	فِي غَيْرِ نَحْوِ يَأْغْلَامُ يَعْمُرًا
وَنَحْوِ بَشَرٍ تَابِعِ الْبَكْرَى	وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْمَرْضَى

س ٤ - ما حكمُ تنكيرِ عطفِ البيانِ ومتبوعه ؟

ج ٤ - ذهب أكثر النحويين : إلى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين ،  
فهم يخصصون عطف البيان بالمعرفة فقط .

وذهب الكوفيون ، والفارسي ، وابن جنّي ، وغيرهم : إلى جواز أن يكونا

نكرتين ، وأن يكونا معرفتين ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ ﴾  
فصديد : عطف بيان لـ ( ماء ) وهما نكرتان .

ومنه قوله تعالى : ﴿ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ ﴾ فزيتونة : عطف بيان  
لـ ( شجرة ) وهما نكرتان . وهذا الرأي هو الرَّاجح ، وإليه ذهب النَّازِم ،  
بقوله : " فقد يكونان منكرين " .

س ٥ - هل يصلح عطف البيان للبدلية ؟ وضّح ما تقول .

ج ٥ - كلُّ ما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلاً ، نحو : ضربت أبا عبد الله زيداً ، ونحو : جاء محمدٌ أخوك ( فزيداً ، وأخوك ) عطف بيان ، ويجوز إعرابهما بدلاً .

واستثنى الناظم من ذلك مسألتين يتعيّن فيهما أن يُعربَ التابع عطف بيان ، وهما :

١ - أن يكون التابع مفرداً معرفةً معرباً ، والمتبوع منادى ، نحو : يا غلامُ محمدًا . فمحمدًا : عطف بيان ، ولا يجوز أن يكون بدلاً ؛ لأن البدل على نيّة تكرار العامل ، فلو كرّرت العامل ، وقلت : يا غلامُ يا محمدًا ، لم يَجْزُ لأنَّ ( محمدًا ) مفرد علم ، والمنادى المفرد العلم حكمه : البناء .

ومن ذلك قول الناظم : يا غلامُ يعمرَ . فيعمرَ : عطف بيان منصوب ، ويمتنع أن يكون بدلاً ؛ لأنه لا يصح قولنا : يا غلامُ يا يعمرَ ( بالنصب ) لأنه منادى مفرد علم يجب بناؤه .

٢ - أن يكون التابع خالياً من ( أل ) والمتبوع مقترن بـ ( أل ) وقد أُضيف إليه وصف مقترن بـ ( أل ) نحو : أنا الضاربُ الرجلِ زيدٍ . فزيد : عطف بيان ، ولا يجوز أن يكون بدلاً من ( الرجل ) لأن البدل على نيّة تكرار العامل ، فلو كرّرت العامل ، وقلت : أنا الضاربُ زيدٍ ، لم يَجْزُ لأنَّ الوصف ( الضارب ) إذا كان مقترنا بأل لا يُضاف إلا إلى ما فيه (أل) أو ما أُضيف إلى ما فيه (أل) ولذلك لم يَجْزُ قولنا : أنا الضاربُ زيدٍ ؛ لأن الوصف مضاف إلى العلم (زيد)

وهذا ممّا لا يجوز عند جمهور النحويين . وقد أجاز ذلك الفراء ، والفارسي .  
\* ومثل ذلك قولك : أنا المكرّم الضيف زيد . فزيد : عطف بيان لا غير ؛ لأن  
التابع (زيد) علّم حال من أل ، والمتبوع (الضيف) مقترن بأل ، وقد أضيف إليه  
وصف مقترن بأل (المكرم) فإذا كرّرنا العامل ليكون (زيد) بدلاً لم يصح قولنا :  
أنا المكرّم زيد ؛ لأنّ الوصف المقترن بأل لا يضاف إلى العلم عند جمهور  
النحويين . \*

س٦ - قال الشاعر :

أنا ابنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيَّ بَشْرٍ      عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْفُؤُهُ وَقُوعَا

عين الشاهد ، وماوجه الاستشهاد فيه ؟

ج٦ - الشاهد : التارك البكريّ بشر .

وجه الاستشهاد : قوله ( بشر ) يتعيّن أن يكون عطف بيان من ( البكريّ )  
ولا يجوز أن يكون بدلاً ؛ لأنه لا يصلح أن يكون التقدير : أنا ابن التارك بشر .  
فالوصف ( التارك ) لا يُضاف إلى العلم ، خلافاً للفراء والفارسي فهما يُجيزان  
أن يكون ( بشر ) بدلاً من ( التارك ) لأنّ مذهبهما : جواز إضافة الوصف  
المقترن بأل إلى العلم .

س ٧ - إلام أشار الناظم بقوله : " وليس أن يُبدل بالمرضيّ " ؟

ج ٧ - يُشير بذلك إلى : عدم رضاه عن مذهب الفراء ، والفارسي في تجويزهما إضافة الوصف المقترن بأل إلى العلم ، وإعرابه بدلاً ، كما في قول الشاعر: أنا ابن التارك البكرى بشر . فهما يُجيزان أن يكون ( بشر ) بدلاً من ( التارك ) . وهذا الإعراب لا يرضيه الناظم .

---

عطفُ النَّسَقِ

تعريفه

تَالِ بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ عَطْفُ النَّسَقِ      كَاخْصُصْ بُودٌ وَثَنَاءٌ مَنَ صَدَقْ

س ١ - عرّف عطف النَّسَقِ ، وما الذي يخرج من هذا التعريف ؟

ج ١ - عطف النَّسَقِ ، هو : التابع الذي يتوسّط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف ، نحو : اخْصُصْ بُودٌ وَثَنَاءٌ مَنَ صَدَقْ ، ونحو : جاء محمدٌ فعليٌّ . يخرج بهذا التعريف بَقِيَّةُ التوابع فإنها لا يَتَوَسَّطُ بينها وبين متبوعها شيء .

س ٢ - ما معنى قول الناظم : " تالٍ بحرفٍ مُتَّبِعٍ عطف التَّسْقِ " ؟  
ج ٢ - هذا هو تعريف عطف التَّسْقِ ( فتالٍ بحرفٍ ) أي : إنَّ عطف النسق يقع بعد حرف عطفٍ ، وحرف العطف هذا ( مُتَّبِعٌ ) أي : يُتَّبَعُ ما بعده لما قبله ، بمعنى : أنه يُشْرِكُ الثاني ( المعطوف ) مع الأول ( المعطوف عليه ) في الحكم .

---

### حروف العطف

#### وأقسامها

فَالْعُطْفُ مُطْلَقاً بِوَائٍ ثُمَّ فَاءٌ	حَتَّى أَمْ أَوْ كَفَيْكَ صِدْقٌ وَوَفاءٌ
وَأَتَّبَعَتْ لَفْظاً فَحَسَبُ بَلْ وَلَا	لَكِنْ كَلَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلَا

س ٣ - اذكر حروف العطف ، وأقسامها .

ج ٣ - حروف العطف تسعة ، هي : الواو ، وثُمَّ ، والفاء ، وحَتَّى ، وأَمْ ، وأَوْ ، وبلْ ، ولا ، ولكنْ .

وتنقسم إلى قسمين :

١ - قِسْمٌ يُشْرِكُ المعطوف مع المعطوف عليه مطلقاً ( أي : في اللفظ والمعنى ) .  
والمراد باللفظ : الإعراب .

وهذا القسم ستة أحرف : الواو ، وثُمَّ ، والفاء ، وحَتَّى ، وأَمْ ، وأَوْ ، نحو :

جاء زيدٌ وعمرو ، و: فيك صدقٌ ووفاءٌ ، و: مررت بزيدٍ ثم عمرو ، و: رأيت  
زيداً فعمرّاً ، و: قدِمَ الحجاجُ حتى المشاةُ ، و: أزيدٌ عندك أم عمرو ، و: جاء  
زيدٌ أو عمرو .

٢ - قسمٌ يُشركُ المعطوف مع المعطوف عليه لفظاً فقط (أي : في الإعراب فقط)  
وهذا القسم ثلاثة أحرف : بل ، ولا ، ولكن ، نحو : ما قام زيدٌ بل عمرو ،  
ومررت بزيدٍ لا عمرو ، ولا تضربُ زيداً لكن عمراً ، و: لم يَدُ امرؤٌ لكن طَلاً .  
( والطلاً : ولد الطَّيِّبَةِ أوَّل ما يُولد ) .

---

معنى حرف العطف الواو

واختصاصه

فَاعْطِفْ بِوَائِلٍ أَوْ سَابِقاً      فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِباً مُوَافِقاً  
وَإِخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي      مَتَّبِعُهُ كَاصْطَفَ هَذَا وَابْنِي

س ٤ - اذكر معنى حرف العطف الواو .

ج ٤ - الواو: لمطلق الجمع بين المتعاطفين عند البصريين ، فهي لا تُفيد الترتيب  
عندهم . فإذا قلت : جاء زيدٌ وعمرو ، دلّ ذلك على اجتماعهما في نسبة  
الجيء إليهما بدون إفادة الترتيب ( أي : اشتركا في الجيء مع احتمال أن عمراً

جاء بعد زيد ، أو جاء قبله ، أو جاء مصاحباً له ( ويتبين ذلك بالقرينة ؛ فتقول : جاء زيدٌ وعمرٌ بعده أو قبله أو معه .

فإذاً ( الواو ) تفيد الاشتراك دون ترتيب ، فيعطف بها اللاحق ( أي : المتأخر ) والسابق ( أي : المتقدم ) والمصاحب ( أي : معاً ) .

\* فَمِنْ عَطَفِ اللَّاحِقِ ، قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾ فإبراهيم متأخر بعد نوح ، ولكن العطف هنا يفيد الاشتراك في الرسالة دون الترتيب .

وَمِنْ عَطَفِ السَّابِقِ ، قوله تعالى : ﴿كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ فالذين من قبله أسبق منه ، والمراد : الاشتراك في الوحي دون إفادة الترتيب .

وَمِنْ عَطَفِ الْمَصَاحِبِ ، قوله تعالى : ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ﴾ ( أي : أنجيناه مع أصحاب السفينة ) . \*

أما الكوفيون فيرون : أنها تفيد الترتيب ، ورُدَّ عليهم بقوله تعالى : ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ .

( م ) لأنها لو كانت تُفيد الترتيب لكان ذلك اعترافاً من الكفار بالبعث بعد الموت ، فالموت أولاً ، ثم الحياة بالبعث ، ولكن الأمر ليس كذلك ، فالكفار يُنكرون البعث ، وإنما المراد هنا بقوله تعالى : ﴿وَنَحْيَا﴾ ( أي : حياتهم الدنيا التي هي قبل الموت ) فالواو لاتدلّ على الترتيب ، فالمعطوف ( نحيا ) سابق في الوجود على المعطوف عليه ( نموت ) . ( م )

س ٥ - بم تختصُّ الواو ؟

ج ٥ - تختصُّ ( الواو ) من بين حروف العطف : بأنها تعطف اسماً على اسم لا يكتفي الكلام به ( أي : لا يكتفي المعنى بذكر المعطوف عليه ) نحو : اختصم زيدٌ وعمرٌ ، ولو قلت : اختصم زيدٌ ، لم يجوز لأن الاختصام لا يكون إلا بين اثنين فصاعداً . ومثله : اصطفَ هذا وابني ، وتشارك زيدٌ وعمرٌ .

فكلُّ ما لا يقع إلا من مُتعدّد لا يُعطف إلاّ بالواو فقط ، ولا يعطف بالفاء ، ولا غيرها من حروف العطف .

\* وتختصُّ : بأنها تعطف النعوت المتفرّقة مع اجتماع منعوتها ، نحو : جاء الطالبان المجتهدُ والكسلانُ .

وتختصُّ : بأنها تعطف عاملاً قد حُذِفَ وبقي معموله ، نحو : علَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً ، والتقدير : علَفْتُهَا تَبْنًا وأسقيتها ماءً . وسيأتي قريباً بيان هذه المسألة . \*




معنى الفاء ، وثُمَّ  
واختصاصُ الفاء

وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالٍ      وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالٍ  
وَاخْتِصَاصُ فَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَةً      عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصَّلَةُ

س٦ - ما معنى الفاء ، وثُمَّ ؟

ج٦ - تدلّ ( الفاء ) على : الترتيب ، والتعقيب . وهذا معنى قوله :  
" بِاتِّصَالٍ " ( أي : بلا مُهْلَةٍ بين المعطوف والمعطوف عليه ) فقولك : جاء زيدٌ  
فعمرو ، معناه : أن زيدا جاء أولاً - وهذا هو الترتيب - وأنَّ عمرًا جاء بعده  
مباشرة بلا مُهْلَةٍ زمنية بينهما - وهذا هو التعقيب - .

ومنه قوله تعالى : ﴿ الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى ﴾ وقوله تعالى : ﴿ أَمَانُهُ فَاقْبَرَهُ ﴾ .  
وتدل ( ثم ) على : الترتيب ، والتراخي . وهذا معنى قوله : " بانفصال "  
( أي : بينهما مُهْلَةٌ زمنية ) فقولك : جاء زيدٌ ثمَّ عمرو ، معناه : أن زيدا جاء  
أولاً ، وأنَّ عمرًا جاء بعده بفترة زمنية . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ  
تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَمَانُهُ فَاقْبَرَهُ ﴾  ثُمَّ إِذَا شَاءَ  
أَنشَرَهُ ﴾ .

## س ٧ - بم تختصّ الفاء ؟

ج ٧ - تختصّ الفاء : بأنها تعطف مالا يصلح أن يكون صلةً على ما يصلح أن يكون صلةً ، نحو : الذي يطيرُ فيَعْضَبُ زيدُ الذُّبابُ . فجملة ( يغضب زيد ) لاتصلح أن تكون صلةً للموصول ( الذي ) لعدم اشتغالها على ضمير يعود إلى الاسم الموصول ، وهي معطوفة ( أي : جملة يغضب زيد ) بالفاء على جملة ( يطير ) التي تصلح أن تكون صلةً للاسم الموصول ( الذي ) لاشتغالها على ضمير مستتر ، تقديره ( هو ) يعود إلى الاسم الموصول .

ومن ذلك قولك : الذين ينتصرون فيفرح المسلمون المجاهدون في سبيل الله . فجملة ( يفرح المسلمون ) لاتصلح أن تكون صلةً ؛ لخلوها من العائد (الضمير) وهي معطوفة بالفاء على جملة (ينتصرون) وهي صلة ، والعائد (واو الجماعة) . ولا يصلح هنا في هذه الأمثلة غير الفاء من حروف العطف ، فلو قلت : ويغضب زيد ، أو : ثمَّ يغضب زيد ، لم يَجُزْ ؛ لأن الفاء تدلّ على السَّبَبِيَّة فاستُغنيَ بها عن العائد ، أما إذا قلت : الذي يطيرُ ويغضبُ منه زيدُ الذُّبابُ ، فجائز لأنك أَتَيْتَ بالضمير الرَّابِط .

\* جملة الصِّلة لا بدَّ مِنْ أَنْ تشتمل على ضمير يعود إلى الاسم الموصول \*

معنى حتّى

وشروطها

بَعْضًا بِحَتَّى اعْطِفْ عَلَى كُلِّ وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةً الَّذِي تَلَا

س ٨ - اذكر معنى حتّى ، وما شروط العطف بها ؟

ج ٨ - معنى حتّى : الدلالة على أنّ المعطوف بَلَغَ الغاية في الزيادة ، أو النقص بالنسبة للمعطوف عليه .

وشروط العطف بها ثلاثة ، هي :

١ - أن يكون المعطوف اسماً مفرداً ، لا جملة .

٢ - أن يكون المعطوف بعضاً حقيقياً من المعطوف عليه ، أو كالبعض منه (أي: شبيهاً بالبعض) فالبعض الحقيقي ، نحو : أكلت السمكة حتّى رأسها . فالرأس جزء حقيقي من السمكة ، ونحو : مات الناس حتّى الأنبياء . فالأنبياء جزء من الناس ، ونحو : قدّم الحاج حتّى المشاة .

والشبيه بالبعض ، نحو : أعجبت الإمام حتّى حديثه . فحديثه شبيه بالبعض ؛ لشدة اتصاله بالمعطوف عليه ( الإمام ) .

٣ - أن يكون المعطوف غاية في زيادة ، أو نقص .

فالزيادة ، نحو : مات الناس حتّى الأنبياء ، فالأنبياء بلغوا الغاية في الزيادة على الناس في كل شيء .

والتقص ، نحو : قدم الحجاجُ حتى المشاةُ ؛ لأنَّ المشاةَ أقلَّ من الحجاج ، ونحو : منع البخيلُ ماله حتى الريالَ . فالريال بلغ الغاية في التقص بالنسبة للمعطوف عليه ( ماله ) .

\* وقد اجتمع الأمران الزيادة ، والتقص في قول الشاعر :

قَهْرَنَاكُمْ حَتَّى الْكُمَاةَ فَأَنْتُمْ      تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِينَا الْأَصَاغِرَا

الشَّاهد الأول : قهرناكم حتى الكُمَاةَ . فالمعطوف ( الكُمَاة ) وهم الفرسان المسلَّحُونَ بلغوا الزيادة بالنسبة إلى المعطوف عليه الضمير ( كم ) والفرسان جزء من الضمير .

الشاهد الثاني : تهابونا حتى بنينا . فالمعطوف ( بنينا ) وهم الصَّغَار بلغوا التقص بالنسبة إلى المعطوف عليه الضمير ( نا ) وهم الرجال ، والبنون جزء من آبائهم.\*

## حرف العطف أم ( أم المتصلة )

وَأَمْ بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ      أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ أَيْ مُغْنِيَةٍ

س ٩ - اذكر أقسام أم ؟

ج ٩ - أم على قسمين : ١ - مُنْقَطِعَةٌ ، سيأتي الكلام عليها .  
٢ - مُتَّصِلَةٌ ، وهي المقصودة هنا .

س ١٠ - ما علامة أم المتصلة ؟

ج ١٠ - أم المتصلة ، هي : التي تقع بعد :

أ - همزة التسوية ، نحو: سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ . ومنه قوله تعالى :  
﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرَعْنَا أَمْ صَبَرْنَا﴾ وقوله تعالى : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ  
ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ ونحو: مَا أَبَالِي أَجِئْتَ أَمْ ذَهَبْتَ . وأم هنا بمعنى  
الواو .

ب - همزة مُغْنِيَةٍ عَنْ ( أَيْ ) وهي همزة التَّعْيِينِ ، نحو : أزيّدُ عندك أم عمرو ؟  
فالاستفهام بالهمزة هنا لِطَلَبِ تَعْيِينِ أَحَدِهِمَا ، وقد أغنت الهمزة عن السؤال بأيّ  
( أيهما عندك ؟ ) ومنه قوله تعالى : ﴿ءَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا﴾  
وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرَىٰ أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعَدُونَ﴾.

\* س ١١ - لماذا سُمِّيَتْ أم مُتَّصِلَةٌ ؟ وما الفرق بين همزة التسوية ، وهمزة

التعيين ؟

ج ١١ - سُمِّيَتْ أم مُتَّصِلَةٌ ؛ لأنَّ ما قبلها ، وما بعدها لا يُسْتَعْنَى بأحدهما عن الآخر . والفرق بين همزة التسوية ، وهمزة التعيين يتلخَّص فيما يلي :

١ - تقع همزة التسوية بعد لَفْظَةٍ (سواء) وما شابهها ، مِثْل : ما أَبَالِي ، وما أَدْرِي ، وليت شِعْرِي ، وغيرهما ؛ ولوقوع الهمزة بعد لفظة سواء ، سُمِّيَتْ همزة التسوية . أمَّا همزة التعيين فلا يُشترط فيها ذلك .

٢ - أنَّ همزة التسوية لا تَطْلُبُ جواباً ؛ لأنها ليست للاستفهام حقيقة ، وأمَّا همزة التعيين فتَطْلُبُ جواباً فهي للاستفهام حقيقةً .

٣ - أنَّ الكلام مع همزة التسوية قابلٌ للتصديق والتكذيب ، وأمَّا همزة التعيين فالكلام فيها لا يحتمل الصدق والكذب .

٤ - أنَّ أم الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين ، وكلا الجملتين في تأويل مصدر مفرد ، ولا يُشترط ذلك في أم الواقعة بعد همزة التعيين .

فقله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ تأويله : سواءٌ عليهم الإنذارُ وعدمه .

وإعراب هذه الآية ، كما يلي :

سواء : خبر مقدم .

أَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ : الجملة الأولى ( أَنذَرْتَهُمْ ) مؤولة بمصدر (الإنذار) مبتدأ مُؤَخَّرٌ ، والجملة الثانية ( لَمْ تُنذِرْهُمْ ) معطوفة على الأولى .

شرط حذف الهمزة الواقعة قبل  
أم المتصلة

وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ إِنْ كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ

س ١٢ - ما شرط حذف الهمزة الواقعة قبل أم المتصلة ؟

ج ١٢ - يجوز حذف الهمزة سواء أكانت همزة التسوية أم همزة التعيين، بشرط  
أمن اللبس . فمثال حذف همزة التسوية قراءة ابن مُحِيصِن :

﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾ بحذف الهمزة مِنْ ( أُنْذِرْتَهُمْ )

ومثال حذف همزة التعيين ، قول الشاعر :

لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا بِسَبْعِ رَمِيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِثَمَانِ

فقوله : بسبع ، حُذفت منه همزة التعيين ؛ لأن معنى الاستفهام لا يخفى بحذفها  
فهو مفهوم من السَّيَاق ، والتقدير : أَبِسْبَعِ رَمِيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِثَمَانِ ؟ .

أم المنقطعة ، وبيان معناها

وَبَائِقُطَاعٍ وَبِمَعْنَى بَلْ وَفَتْ      إِنَّ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ

س ١٣ - ما علامة أم المنقطعة ؟ وما سبب تسميتها منقطعة ؟ وما المعنى الذي تُفيده ؟

ج ١٣ - أم المنقطعة ، هي : التي لم تُسبق بهمزة التَّسْوِية ، ولا همزة التَّعْيِين . وهذا هو معنى قوله : " إِنَّ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ " ( أي : خَلَتْ مِنْ هَمْزَةِ التَّسْوِية ، وهمزة التَّعْيِين ) لأنها واقعة بين جملتين مُسْتَقِلَّتَيْن .

ومعناها : الإضراب ، مِثْلُ ( بَلْ ) كقوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ﴾ ( أي : بل يقولون افتراه ) ونحو : إِنَّهَا لِإِبِلٍ أَمْ شَاهُ ( أي : بل هي شاه ؟ ) ولا بدَّ هنا في مِثْلِ هذا المثال مِنْ تقدير مبتدأ محذوف بعد أم ؛ لأنَّ أم المنقطعة لا تدخل إلا على جملة ، كما في الآية السابقة ، وكما في قوله تعالى : ﴿ أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبُنُونَ ﴾ ( أي : بل لَهُ البناتُ ) .



## معاني أو

خَيْرٌ أَبَحَ قَسَمَ بَأَوْ وَأَبْهَمَ      وَاشْكُكُ وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضاً نُمِي  
وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوُ إِذَا      لَمْ يُلَفِ ذُو النُّطْقِ لِلْبَسِ مَنْفَذًا

س ١٤ - اذكر معاني أو .

ج ١٤ - تُستعمل أو للمعاني الآتية :

- ١ - التَّخْيِيرُ ، نحو: خُذْ مِنْ مَالِي دِرْهَمًا أَوْ دِينَارًا ، ونحو: تَزَوَّجْ هَذَا أَوْ أُخْتَهَا .
- ٢ - الإِبَاحَةُ ، نحو : جَالِسُ الْحَسَنِ أَوْ ابْنِ سَيْرِينَ ، ونحو : ادرسِ الفقهَ أَوْ الحديثَ .

والفرق بين الإباحة ، والتَّخْيِيرِ : أنَّ الإباحة يمكن فيها الجمع بين الْمُتَعَاظِفَيْنِ ، أما التَّخْيِيرُ فيمتنع ذلك فيه .

٣ - التَّقْسِيمُ ، نحو : الكلمةُ اسْمٌ ، أَوْ فَعْلٌ ، أَوْ حَرْفٌ .

٤ - الإِبْهَامُ ، نحو : جاء زيدٌ أَوْ عمروٌ ، إِذَا عَلِمْتَ بِالَّذِي جَاءَ مِنْهُمَا ،

وقصدتَ الإِبْهَامَ عَلَى السَّمْعِ . ومن الإِبْهَامِ قوله تعالى : ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ

لَعَلَّ هُدًى﴾ وقوله تعالى : ﴿أَتَنَهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا﴾ .

٥ - الشَّكُّ ، نحو : جاء زيدٌ أَوْ عمروٌ ، إِذَا كُنْتَ شَاكًّا فِي الَّذِي جَاءَ مِنْهُمَا .

ومنه قوله تعالى : ﴿لَيْثُنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ .

٦- الإضراب ، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾  
(أي : بل يَزِيدُونَ ) ومنه قول الشاعر :

مَاذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمَتْ بِهِمْ      لَمْ أَحْصِ عِدَّتَهُمْ إِلَّا بَعْدَادٍ  
كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً      لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَلْتُ أَوْلَادِي  
(أي : بل زادوا ثمانية ) .

٧- قد تُستعمل ( أو ) بمعنى ( الواو ) إذا أُمنَ اللَّبَس - وهذا مراده من البيت الثاني - وذلك نحو قول الشاعر :

جاءَ الْخِلَافَةُ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا      كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ  
(أي : جاء الخِلافة وكانت له قدرًا ) فـ ( أو ) هنا بمعنى ( الواو ) وذلك لأنها مفهومة واضحة المعنى لا تُوقِعُ السَّامِعَ فِي لَبْسٍ .

---

معاني إمَّا المسبوقة بِمِثْلِهَا

وَمِثْلُ أَوْ فِي الْقَصْدِ إمَّا الثَّانِيَةِ      فِي نَحْوِ إمَّا ذِي وَإِمَّا النَّائِيَةِ

س ١٥ - ما مراد الناظم بهذا البيت ؟

ج ١٥ - مراده : أنَّ إمَّا الثانية المسبوقة بـ ( إمَّا ) مثلها تُفيد باتِّفاق ما تُفيده ( أو ) فتكون : ١ - للتَّخْيِير ، نحو : خُذْ مِنْ مَالِي إمَّا دَرَهْمًا وَإِمَّا دِينَارًا .

ومنه قوله تعالى : ﴿إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ .

٢ - للإباحة ، نحو : جالسٌ إمّا الحسنَ وإمّا ابنَ سيرينَ .

٣ - للتقسيم ، نحو : الكلمة إمّا اسم ، وإمّا فعلٌ ، وإمّا حرف .

ومنه قوله تعالى : ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ .

٤ - للإبهام ، والشك ، نحو : جاء إمّا زيدٌ وإمّا عمروٌ ، فهو للإبهام على السّامع إنّ عرفت الجائي ، وللشك إنّ شككت فيه . ومن الإبهام قوله تعالى :

﴿وَأَخْرُوكَ مُرَجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ .

( م ) ولا تأتي إمّا بمعنى ( الواو ) ولا بمعنى ( بل ) للإضراب . ( م )

س ١٦ - اذكر موضع الخلاف في ( إمّا ) الثانية .

ج ١٦ - اختلفوا في إمّا الثانية : أهى للعطف أم لا ؟

ف قيل : إنها مثل ( أو ) في المعنى والعطف . وهو مذهب أكثر النحويين ، فتكون ( إمّا ) قد عطفت الاسم على الاسم و ( الواو ) عطفت إمّا على إمّا .

وقيل : إنها مثل ( أو ) في المعنى فقط ، وليست للعطف ؛ وذلك لدخول الواو عليها ، وحرف العطف لا يدخل على حرف العطف . وهذا مذهب يونس ، والفارسي ، وابن كيسان ، ووافقهم النّاطم ، بقوله : " ومثلُ أو في القصْد " ، ( أي : في المعنى ) .

( م ) فهم مُتَّفِقُونَ على أنّ ( إمّا ) الثانية بمعنى أو ، ومختلفون في كونها عاطفة أو غير عاطفة . ولا خلافَ بينهم في أنّ ( إمّا ) الأولى ليست عاطفة . ( م )

( م ) س ١٧ - هل يجوز حذف إمّا الثانية ؟

ج ١٧ - يجوز حذفها إذا استُعني عنها بِذِكْرِ ما يُعني عنها ، نحو : إمّا أَنْ تَتَكَلَّمَ بخيرٍ وإلاّ فَاسْكُتْ .

وقد تُحذف الأولى ، كما في قول الشاعر :

تُلِمُّ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا      وَإِمّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَ خَيَالُهَا  
( أي : تُلِمُّ إمّا بدارٍ .... وإمّا بأَمْوَاتٍ ) .

لَكِنْ ، ولا

شروطهما

وَأَوَّلِ لَكِنْ نَفِيًّا أَوْ نَهْيًا وَلَا      نِدَاءً أَوْ أَمْرًا أَوْ اثْبَاتًا تَلَا

س ١٨ - متى تكون لكن عاطفة ؟ وما معناها ؟

ج ١٨ - تكون لكن عاطفة بشروط ثلاثة :

١ - أَنْ تقع بعد نفي ، أو نهي .

٢ - أَنْ يكون المعطوف بها مفرداً .

\* ٣ - ألاّ تقترن بالواو . \*

وذلك ، نحو : ما ضربت زيداً لكنّ عمراً ، ونحو : لا تضرب زيداً لكنّ عمراً .

\* فإن لم تُسبق بنفي ، أو نهي ، نحو : قام زيدٌ لكن عمرو لم يَقُمْ ، أو كان ما بعدها جملة ، نحو : ما جاء زيدٌ لكن جاء عمرو ، أو اقترنت بالواو ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴾ فهي حينئذ حرف ابتداء ، وليست للعطف . \*

ومعناها : تقرير الحكم لما قبلها ، وإثبات ضده لما بعدها ، فقولك : ما ضربت زيدا لكن عمرا ، تقرير لنفي الضرب عن زيد ، وإثباته لعمرو .

## س ١٩ - متى تكون لا عاطفة ؟ وما فائدتها ؟

ج ١٩ - تكون لا عاطفة بشرطين :

١ - أن تُسبق بإثبات ، أو أمر ، أو نداء .

٢ - أن يكون المعطوف بها مفرداً .

فمثال الإثبات : جاء زيدٌ لا عمرو .

ومثال الأمر : جالس العلماء لا الجهلاء ، ومثال النداء : يا زيد لا عمرو .

ولا يُعطف بـ ( لا ) بعد النفي ؛ فلا يُقال : ما جاء زيدٌ لا عمرو .

\* وفائدتها : إخراج ما بعدها من حكم ما قبلها ، فإذا قلت : جاء زيدٌ لا عمرو ،

أخرجت ( عمرو ) من حكم المجيء ، وأثبتته لـ ( زيد ) . \*

بَلْ

شروطها ، ومعناها

وَبَلْ كَلَكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا      كَلَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهًا  
وَأُنْقِلُ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ      فِي الْخَبَرِ الْمُثْبِتِ وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ

س ١٩ - متى تكون بَلْ عاطفة ؟ وما معناها ؟

ج ١٩ - تكون بَلْ عاطفة بشرطين :

١ - أن يكون معطوفها مفرداً      ٢ - أن تقع بعد نفي ، أو نهي ، أو إثبات .  
ومعناها مثل لَكِنْ فِي أَنَّهَا تَقَرَّرُ الْحُكْمَ لَمَّا قَبْلُهَا وَتُثْبِتُ ضِدَّهُ لَمَّا بَعْدُهَا ، وَذَلِكَ  
إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ النِّفْيِ ، أَوِ النَّهْيِ . وَهَذَا هُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ : " وَبَلْ كَلَكِنْ بَعْدَ  
مَصْحُوبِيهَا " وَالْمُرَادُ بِمَصْحُوبِيهَا (النفي ، والنهي) نحو: لَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهًا.  
( المربع : اسم مكان يُنْزَلُ فِيهِ وَقْتُ الرَّيِّعِ ، وَالتَّيْهَاءُ : الصَّحْرَاءُ )  
وَنَحْوُ : لَا تَضْرِبْ زَيْدًا بَلْ عَمْرًا .

فَإِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الْإِثْبَاتِ ، أَوِ الْأَمْرِ أَفَادَتْ حِينَئِذٍ الْإِضْرَابَ ، وَهُوَ : تَرْكُ الْحُكْمِ  
عَنِ الْاسْمِ الَّذِي قَبْلُهَا وَنَقْلُهُ إِلَى مَا بَعْدُهَا ، نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو ، وَنَحْوُ :  
اضْرِبْ زَيْدًا بَلْ عَمْرًا ، فَتُرِكَ الْأَمْرُ بِضَرْبِ ( زَيْد ) وَنُقِلَ إِلَى ( عَمْرُو ) فَيَصِيرُ  
الْأَوَّلُ ( زَيْد ) كَأَنَّهُ مَسْكُوتٌ عَنْهُ . وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِالْبَيْتِ الثَّانِي .

\* أمّا إذا كان ما بعدها جملة فهي حرف ابتداء يفيد الإضراب ، وليست

للعطف ، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ

عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ (أي : بل هم عبادٌ مُّكْرَمُونَ) . \*

---

بيان الحكم إذا عُطِفَ على

ضمير الرفع المتّصل

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُّتَّصِلٍ      عَطِفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ  
أَوْ فَاصِلٍ مَا وَبَلَ فُصْلٍ يَرِدُ      فِي النَّظْمِ فَاشْيَاءً وَضَعْفُهُ اعْتَقِدْ

س ٢٠ - ما الحكم إذا عُطِفَ على ضمير الرفع المتّصل ؟

ج ٢٠ - إذا عُطِفَ على ضمير الرفع المتّصل وجب أن يُفصل بينه وبين المعطوف عليه ، ويكون الفصل كثيراً بـ ( الضمير المنفصل ) كما في قوله تعالى :

﴿لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ فقلوه ( آباؤكم ) معطوف على ضمير الرفع المتّصل في ( كنتم ) وقد فُصل بينهما بالضمير المنفصل ( أنتم ) . وهذا هو مراد الناظم بالبيت الأول .

وضمير الرفع المستتر في وجوب الفصل كالمتّصل ؛ تقول : اضرب أنت وزيد .

ومنه قوله تعالى : ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ فزوجك : معطوف على  
الضمير المستتر في ( اسكن ) وصحَّ ذلك ؛ لأنه قد فصلَ بينهما بالضمير المنفصل  
( أنت ) .

وأشار الناظم بقوله : " وبلا فصل يرد ... إلخ " إلى أنه قد ورد العطف على  
ضمير الرفع المستتر في الشعر كثيراً ، وفي النَّثر قليلاً بلا فصل ، كقول الشاعر :  
قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزَهْرٌ تَهَادَى كَنَعَاكِ الْفَلَاحُ تَعَسَّفَنَ رَمَلًا

فالشاهد ، قوله : أقبلت وزهرٌ ، فقد عطف ( زهر ) على ضمير الرفع المستتر في  
( أقبلت ) من غير أن يُفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالضمير المنفصل ،  
أو غيره ، وذلك ضعيف عند جمهور العلماء ، وقد ورد ذلك في النثر قليلاً ،  
حكى سيبويه : مررت برجلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ ، برفع ( العدم ) بالعطف على  
الضمير المستتر في ( سواء ) ولم يُفصل بينهما بشيء .

ويجوز الفصل بشيء آخر غير ضمير الرفع المتصل ، وهذا هو معنى قوله :  
" أو فاصلٍ ما " ، نحو : أكرمتك وزيد ، فزيد : معطوف على ضمير الرفع  
المتصل ( التاء ) في أكرمتك ، وقد فصلَ بينهما بضمير النصب المتصل ( الكاف )  
وهو مفعول به ، فَفُصِّلَ بين العاطف والمعطوف عليه بالمفعول به . ومنه قوله

تعالى : ﴿ جَنَّتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ ﴾ فقلوه : ( وَمَنْ صَلَحَ )  
معطوف على واو الجماعة في يدخلونها ، وقد فصلَ بينهما بالمفعول به ( الهاء )  
وهو ضمير نصب متصل .



ويجوز كذلك الفصل بـ ( لا ) النافية ، كما في قوله تعالى : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا  
وَلَاءَ آبَاؤُنَا ﴾ فَأَبَاؤُنَا : معطوف على الضمير ( نا ) وقد فُصل بينهما بحرف  
النفي ( لا ) .

س ٢١ - ما الحكم إذا عُطِف على ضمير الرفع المنفصل ؟ وما الحكم إذا  
عُطِف على ضمير النصب المتصل ، أو المنفصل ؟

ج ٢١ - العطف على ضمير الرفع المنفصل لا يحتاج إلى فصل ، نحو :  
زيدٌ ما قام إلا هو وعمرٌ .

وكذلك العطف على ضمير النصب المتصل ، والمنفصل لا يحتاج إلى فصل ،  
نحو : زيدٌ ضربته وعمرٌ ، ونحو : ما أكرمتُ إلا إياك وعمرٌ .  
وهذا مفهوم ومعلوم من كلام الناظم ؛ لأنه ذَكَرَ : أنَّ الذي يحتاج إلى فصل  
هو ضمير الرفع المتصل .

## العطف على ضمير الجر

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى      ضَمِيرٍ خَفِضَ لِأَزِمًا قَدْ جُعِلَا  
وَلَيْسَ عِنْدِي لِأَزِمًا إِذْ قَدْ أَتَى      فِي النَّثْرِ وَالتَّنْظِمِ الصَّحِيحِ مُثَبَّتَا

س ٢٢ - ما الحكم إذا عطف على ضمير الجر ؟

ج ٢٢ - العطف على ضمير الجرّ ، فيه مذهبان :

١ - مذهب جمهور النحاة : أنه لا يُعطف على الضمير المحرور إلا بإعادة الجار

سواء أكان الجار حرفاً ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ آثِيًا طَوْعًا

أَوْ كَرْهًا ﴾ فحرف الجر ( اللام ) المتصل بالضمير ( الهاء ) أعيد في المعطوف

( للأرض ) ومنه قوله تعالى : ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾ .

أو كان الجار اسماً ، نحو قوله تعالى : ﴿ قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ ﴾

بإعادة المضاف ( إله ) ولا يجوز عندهم ، قولك : مررت بك وزيد ، بدون

إعادة حرف الجر . وأشار الناظم إلى هذا المذهب في البيت الأول .

٢ - مذهب الكوفيين ، والأخفش ، وتبعهم ابن مالك : أن إعادة الجار ليس

بلازم ؛ لورود ذلك في الشعر والنثر ، فمن النثر قراءة حمزة ، وابن عباس :

﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ بجر ( الأرحام ) عطفاً على ( الهاء )

المحرورة بالباء ، بدون إعادة الباء .

ومن الشعر قول الشاعر :

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا      فَاذْهَبْ فَمَا بَكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ  
بجر ( الأيَّام ) عطفاً على ( الكاف ) المجرورة بالباء ، بدون إعادة الباء .  
وهذا المذهب هو مراد الناظم بالبيت الثاني .

---

حذف الفاء ، والواو مع معطوفهما  
وانفِرَادِ الواو بعطف عامل محذوف

وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ      وَالْوَاوُ إِذَا لَا لَبَسَ وَهِيَ انْفَرَدَتْ  
بِعُطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ      مَعْمُولُهُ دَفْعاً لَوْ هُمْ أَتَقَى

س ٢٣ - ما حكم حذف الفاء ، والواو مع معطوفهما ؟ وما شرط الحذف ؟

ج ٢٣ - يجوز حذف الفاء، والواو مع معطوفهما ، بشرط الدلالة على المحذوف ،

كما في قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ

أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ والتقدير: مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا فَأَفْطَرَ فَعَلِيهِ عِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ،  
فَحُذِفَ المَعْطُوف ( أَفْطَرَ ) والفاء الداخلة عليه ، أما ( الفاء ) في ( فعلية ) فهي

رابطة لجواب الشرط ( مَنْ ) . وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَنْ أَضْرِبَ بِعَصَاكَ

الْحَجَرِ فَأَنْفَجَرْتَ ﴾ ( أي : فَضْرَبَ فأنفجرت ) .

وَمِنْ حَذْفِ الْوَاوِ مَعَ الْمُعْطُوفِ ، قَوْلُهُمْ : ﴿رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانَ﴾  
(أي : راكب الناقة والناقة طليحان ) . معنى طليحان : ضعيفان .

ومنه قوله تعالى : ﴿سَرَّيْلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾ (أي : والبرْدَ) .  
( م ) ويجوز كذلك حذف حرف العطف ( أَمْ ) مع معطوفها ، كما في قول  
الشاعر :

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ      سَمِيعٌ فَمَا أَدْرِى أُرْشِدُ طِلَابَهَا  
والتقدير : أُرْشِدُ طِلَابَهَا أَمْ غَيٌّ ، فحذفت ( أَمْ ) مع معطوفها ؛ لدلالة الكلام  
السابق عليه . ( م )

س ٢٤ - بِمِ انْفَرَدَتْ الْوَاوُ مِنْ بَيْنِ حُرُوفِ الْعُطْفِ ؟

ج ٢٤ - انفردت الواو وحدها من بين حروف العطف بجواز عطفها عاملاً  
محذوفاً بقي معموله ، كما في قول الشاعر :

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا      وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا

فقد عطف الشاعر بالواو عاملاً محذوفاً قد بقي معموله ، فالعامل المحذوف

تقديره : ( وَكَحَلْنَ ) وهو معطوف على ( زَجَّجْنَ ) وأبقى معموله وهو

المفعول به ( العيون ) . وقد سبق ذِكْرُ هذه المسألة في س ٥ .

حكم حذف المعطوف عليه  
وحكم عطف الفعل على الفعل

وَحَذَفَ مَتَّبِعٌ بَدَأَ هُنَا اسْتَبَحَ وَعَظَّفَكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ

س ٢٥ - ما حكم حذف المعطوف عليه ؟

ج ٢٥ - يجوز حذف المعطوف عليه بالواو ، والفاء بشرط الدلالة عليه ، وجعل

منه قوله تعالى : ﴿ أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَتِي تُلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ قال الزَّمَخْشَرِيُّ :  
التقدير : ألم تأتكم آياتي فلم تكن تُتلى عليكم ، فحذف المعطوف عليه ، وهو :  
ألم تأتكم . ومنه قولك : وبك وأهلا وسهلا ، جوابا لمن قال لك : مرحباً ،

والتقدير : مرحباً بك . ومنه قوله تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ﴾  
( أي : أعموا فلم يروا إلى ما بين أيديهم ) .

س ٢٦ - ما حكم عطف الفعل على الفعل ؟

ج ٢٦ - العطف ليس مُخْتَصّاً بالأسماء ، بل يكون في الأسماء ، وفي الأفعال  
كذلك ، بشرط اتّحاد زمانيهما سواء اتّحد نوعهما ، أم اختلفا .

فمثال اتّحاد النوع قوله تعالى : ﴿ لَنُحْيِي بِهِ بَلَدَةً مِّتًّا وَنُسْقِيهِمُ ﴾ فكلا  
الفعلين مضارع .

ومثال اختلاف النوع قوله تعالى : ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ

التَّارِطَ﴾ فيقدم : فعل مضارع ، وأوردتهم : فعل ماضٍ زمنه المستقبل ( أي :  
فيُوردُهُم ) ونحو : يقومُ زيدٌ ويقعدُ ، وجاء زيدٌ وركبَ ، واضربَ زيداً وقم .  
فالشرط إذاً هو : اتّحاد الزّمن ، وإن اختلف اللفظ .

---

حكم عطف الفعل على اسمٍ يُشَبِّهُهُ ، والعكس

وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شَبَّهِ فِعْلٍ فِعْلاً وَعَكْساً اسْتَغْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلاً

س ٢٧ - ما حكم عطف الفعل على اسم يشبهه ؟ وما حكم عطف الاسم  
المشبه للفعل على الفعل ؟

ج ٢٧ - يجوز أن يُعطف الفعل على الاسم المُشَبَّهِ للفعل في المعنى (كاسم الفاعل

، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ) كما في قوله تعالى : ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا

فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا﴾ فقد عُطِفَ الفعل ( أَثَرْنَ ) على اسم الفاعل ( المغيرات ) .

وجُعِلَ منه قوله تعالى : ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ﴾ ومنه

قوله تعالى : ﴿صَلَّاتٍ وَيَقِضْنَ﴾ .

كما يجوز أن يُعطف الاسم المشبه للفعل على الفعل ، كما في قول الشاعر :  
فَالْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ      وَمُجَرَّ عَطَاءٍ يَسْتَحِقُّ الْمَعَابِرَا  
فاسم الفاعل ( مُجَرَّ ) معطوف على الفعل ( يُبِيرُ ) .  
ومنه قول الشاعر :

بَاتَ يُعْشِيهَا بِعَضْبٍ بَاتِرٍ      يَقْصِدُ فِي أَسْوَقِهَا وَجَائِرِ  
فاسم الفاعل ( جَائِرِ ) معطوف على الفعل ( يَقْصِدُ ) .

\* س ٢٨ - كيف يُشَبَّه اسمُ الفاعلِ الفعلَ ؟

ج ٢٨ - اسم الفاعل يُوافقُ مُضَارِعَهُ المبني للمعلوم في ( المعنى ، واللفظ )  
فكلاهما في المعنى يصلح للحال والمستقبل ، فـ ( مُقَاتِلِ ) بمعنى ( يُقَاتِلِ ) .  
وإذا تأملت الحركات ، والسَّكَنَاتِ ، والأحرف الأصلية ، وأحرف الزيادة ،  
وجدتها واحدة ، وهذه هي المشابهة اللفظية .  
وكذلك اسم المفعول يُوافق الفعل المبني للمجهول في المعنى ، وتأمل ( مَضْرُوبٌ )  
و ( يُضْرَبُ ) فهما بمعنى واحد ، وكذلك الصِّفَةُ المشبهة توافق فعلها اللازم ،  
وتأمل ( فَرِحَ ) و ( فَرِحَ ) و ( حَسَنَ ) و ( حَسَنَ ) .



## الْبَدَلُ

تعريفه

التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلًا

س ١ - عرّف البدل ، وما الذي يخرج من هذا التعريف ؟

ج ١ - البدل ، هو : التابع المقصود بالحُكم بلا واسطة .

فالتابع : يشمل جميع التّوابع ، وبقولنا : المقصود بالحكم ، يخرج النعت ، والتوكيد ، وعطف البيان ؛ لأنها ليست مقصودة بالحكم ، وإنّما هي مُكَمَّلَةٌ للمقصود بالحكم ، وهو ( المتبوع ) .

وبقولنا : بلا واسطة ، يخرج عطف النّسق ؛ لأنه تابع بواسطة حرف العطف . وقد يكون من عطف النّسق ما هو مقصود بالحكم ، كما في المعطوف بـ ( بل ) و( لكن ) وذلك بعد الإثبات ، نحو : جاء زيدٌ بل عمرو ، فالمقصود بالحكم وهو المجيء ( عمرو ) ولكنه تابع بواسطة حرف العطف ( بل ) .

أمّا البدل فهو مقصود بالحكم بلا واسطة ، نحو : جاء أخوك محمدٌ . فمحمدٌ : بدل مقصود بالحكم وهو نسبة المجيء إليه بلا واسطة بينه وبين متبوعه ( أخوك ) .



## أنواع البدل

مُطَابِقاً أَوْ بَعْضاً أَوْ مَا يَشْتَمِلُ      عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَعُطُوفٍ بِلْ  
وَذَا لِلإِضْرَابِ أُغْزِ إِنَّ قَصْداً صَحِبَ      وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبَ  
كَزْرُهُ خَالِداً وَقَبْلَهُ الْيَدَا      وَاعْرِفْهُ حَقَّهُ وَخُذْ نَبْلاً مُدَى

س ٢ - اذكر أنواع البدل ، مع التمثيل لكل نوع .

ج ٢ - البدل أربعة أنواع ، هي .

١ - بَدَلُ كُلِّ مِنْ كُلٍّ ، وَيُسَمَّى الْبَدَلُ الْمُطَابِقَ ؛ لَأَنَّهُ مُطَابِقٌ لِلْمَبْدَلِ مِنْهُ ،  
وَمُسَاوٍ لَهُ فِي الْمَعْنَى ، نَحْوُ : مَرَرْتُ بِأَخِيكَ زَيْدٍ ، وَنَحْوُ : زُرُهُ خَالِداً . فَخَالِداً :  
بَدَلٌ مُطَابِقٌ مِنْ ( الْهَاءِ ) فِي ( زُرُهُ ) وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ  
الْمُسْتَقِيمَ ﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴿ فَصِرَاطُ الَّذِينَ : بَدَلٌ مُطَابِقٌ مِنْ  
الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ ؛ لِأَنَّ الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ، وَصِرَاطَ الْمُنْعَمِ عَلَيْهِمْ مُتطَابِقَانِ فِي  
الْمَعْنَى ، فَهُمَا يَدُلَّانِ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ .

٢ - بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ . وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْبَدَلُ جِزْءاً حَقِيقِيًّا مِنَ الْمَبْدَلِ مِنْهُ ،  
وَأَنْ يَكُونَ فِي الْبَدَلِ ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى الْمَبْدَلِ مِنْهُ مَذْكُورٌ فِي الْكَلَامِ ، نَحْوُ : أَكَلْتُ  
الرَّغِيفَ ثُلْثَهُ ، وَقَدْ يَكُونُ الضَّمِيرُ مُقَدَّرًا ، نَحْوُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ  
حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ فـ ( مَنْ ) بَدَلٌ مِنْ ( النَّاسِ )

والتقدير ( من استطاع منهم ) ومنه قول الناظم : قَبْلَهُ الْيَدَ ( أي : قَبْلَهُ يَدَهُ ، أو اليدَ منه ) .

٣- بدلُ الاشتِمَالِ . وهو أن يكون البدل شيئاً ممّا يشتمل عليه المبدل منه . ويُشترط ألا يكون البدل جزءاً حقيقياً من المبدل منه ، وأن يشتمل على ضمير يعود إلى المبدل منه ، نحو : أعجبنى زيدٌ علّمهُ . فعلمهُ: بدل اشتمال من (زيد) لأن زيدا يشتمل على أشياء كثيرة منها : العِلْمُ .

ومنه قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ فقِـتال : بدل اشتمال من الشهر الحرام . ومنه قول الناظم : اعْرِفْهُ حَقَّهُ .

٤- البدلُ المُبَايِنُ . وهو المراد بقوله : " أو كمعطوفٍ بـ"يل" وهو قسـمان ، أشار إليهما الناظم في البيت الثاني ، وهما :

أ- بدلُ الإِضْرَابِ ، ويُسمّى بدل : البَدَاءِ ( أي : الظُّهُور ) والمراد : ظهور الصَّوَابِ بعد خَفَائِهِ . وإلى هذا النوع أشار الناظم بقوله : " وذا للإِضْرَابِ إِنْ قَصِدًا صَحِبَ " والمعنى : أن يكون المبدل منه والبدل مقصودين قَصْدًا صحيحًا، نحو : سَافِرٌ بالقطارِ بالسيارةِ ، فقد قَصَدَ المتكلم أن ينصح المخاطب بالسَّفر بالقطار ، ثم بَدَأَ له أن السَّفر بالسيارة أفضل ، فَأَضْرَبَ عن القطار إلى السيارة .

ب- بدلُ الغَلَطِ . وهو مراد الناظم بقوله : " ودُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ به سُلِبَ " والمعنى : أن يكون المتكلم قَصَدَ أن يَذْكُرَ البدل لكنّه غلط فذكر ( المبدل منه ) فتنبّه إلى غلطه فذكر ( البدل ) نحو : أكلتُ خُبْزاً تمرّاً ، فأنتَ ذكرتَ ( خبزاً )

وهو غير مقصود ولكن سبق اللسان إلى ذكره ، ثم صَحَّحَتْ وذكرت المقصود ، وهو البدل ( تمرّاً ) .

\* وهناك قِسْمٌ ثالث ، هو : بدلُ النَّسيانِ ، وقد جعله الناظم ، وكثير من النحويين مع بدل الغلط ، فالبدل المباين عندهم قسمان فقط .

وهو في حقيقته كبذل الغلط ، والفرق بينهما : أن الغلط يتعلّق باللسان ، أما النَّسيان فيتعلّق بِالْجَنَانِ ( القلب ) نحو : صليت الظهرَ العصرَ في المسجد النبويّ ، فأنت ذكرت ( الظهر ) ليس غلطاً منك ، بل نسيانا ، ثم تذكّرت الصواب ، وهو ( العصر ) . \*

ومثال الناظم : " خُذْ نَبْلاً مُدَى " يصلح للأقسام الثلاثة في البدل المباين ، فإن قصدت ( النَّبْل ) وهو السَّهْم ، ثم أضربتَ إلى ( مُدَى ) جمع مُدْيَةٍ ، فهو بدل إضراب ؛ وإن قصدت ( المدى ) ولكنك أخطأت فذكرت ( النَّبْل ) فهو بدل غلط ، وإن قصدت ( المدى ) ولكنك نَسِيت ، ثم تذكّرت الصواب فذكرت ( النَّبْل ) فهو بدل نسيان .

شرط إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر

وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرِ لَا      تُبْدِلُهُ إِلَّا مَا إِحَاطَةً جَلَا  
أَوْ اقْتَضَى بَعْضًا أَوْ اشْتِمَالَ      كَأَنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتِمَالًا

س ٣ - ما شرط إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر ؟

ج ٣ - لا يبدل الاسم الظاهر من ضمير الحاضر ( أي : المتكلم ، أو المخاطب )  
إلا بشرط ، هو : أن يكون البدلُ بدلَ كلٍّ من كلٍّ ، وأن يكون مفيداً  
للإحاطة والشمول ، أو يكون بدل اشتمال ، أو بدل بعض من كلٍّ .

فمثال بدل كلٍّ من كلٍّ ، قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ  
تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ﴾ فَأَوَّلُنَا : بدل كلٍّ من ضمير المتكلم المجرور  
باللام ( نا ) وقد أفاد البدل الشمول والإحاطة في قوله تعالى : ﴿ لِأَوَّلِنَا  
وَآخِرِنَا ﴾ ( أي : لِحَمِيعِنَا ) ومثله قولك : نَحْتَمِ ثَلَاثَتَكُمْ . فثلاثة : بدل  
كلٍّ من الضمير ( التاء ) .

أما إذا لم يُفدِ الإحاطة والشمول فيمتنع الإبدال من ضمير الحاضر ، نحو :  
رَأَيْتَكَ زَيْدًا .

ومثال بدل الاشتمال ، قول الشاعر :

ذَرِينِي إِنْ أَمَرَكَ لَنْ يُطَاعَا      وَمَا أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَا

فقد أبدل الشاعر الاسم الظاهر (حلمى) من ضمير المتكلم (الياء) في ألفيتي ، وهو بدل اشتمال . ومنه قول الناظم : " كَيْأَنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَلَا " فابتهاج بدل اشتمال من اسم إنَّ ضمير المخاطب (الكاف) . ومثال بدل بعض من كل ، قول الشاعر :

أَوْعَدَنِي بِالسَّجْنِ وَالْأَدَاهِمِ      رَجُلِي فَرَجُلِي شُتَّةُ الْمَنَاسِمِ  
فقد أبدل الاسم الظاهر (رجلى) من ضمير المتكلم (الياء) في أوعدنى ، وهو بدل بعض من كل . ومنه قولك : عاجلي الطبيب أسناني . فأسناني : بدل بعض من ضمير المتكلم (الياء) في عاجلي . وإلى هذين النوعين ( بدل بعض من كل ، والاشتمال ) أشار الناظم بقوله : " أو اقتضى بعضاً أو اشتمالاً " .

#### س ٤ - ما الذي يجوز إبداله بدون شرط ؟

ج ٤ - يجوز إبدال الاسم الظاهر من الظاهر مطلقاً ، نحو : أعجبنى المعلمُ خُلُقُهُ . ويجوز إبدال الاسم الظاهر من ضمير الغائب مطلقاً ، نحو : زره خالداً ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ فالذين : بدل من الضمير (واو الجماعة) في أسروا .

ولا يجوز إبدال الضمير من الضمير ، وأما نحو : قمتَ أنت ، فهو تأكيد .

## البدل من اسم الاستفهام

وَبَدَلَ الْمُضَمَّنِ الْهَمْزَ يَلِي هَمْزاً كَ مَنْ ذَا أَسْعِيدُ أُمَّ عَلِيٍّ

س ٥ - ما مراد الناظم بهذا البيت ؟

ج ٥ - مراده : أنَّ المبدل منه قد يكون اسم استفهام متضمَّن معنى همزة الاستفهام . وهذا هو معنى قوله : "وبدل المضمَّن الهمز " ( أي : المتضمن معنى همزة الاستفهام ) فإذا أبدل من اسم الاستفهام وجب دخول همزة الاستفهام على البدل . وهذا معنى قوله : "يلي همزا" ، نحو : مَنْ ذَا أَسْعِيدُ أُمَّ عَلِيٍّ ؟ ونحو : ما تفعلُ أحياناً أم شراً ، ونحو : متى تأتينا أَعْدَاءَ أم بَعْدَ غَدٍ ( فَمَنْ ، وما ، ومتى ) أسماء استفهام تؤدي معنى همزة الاستفهام ؛ ولذا دخلت همزة الاستفهام على البدل وجوبا .

## إبدال الفعل من الفعل

وَيُبَدِّلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَ مَنْ يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعْنُ

س ٦ - ما حكم إبدال الفعل من الفعل ؟

ج ٦ - يجوز إبدال الفعل من الفعل ، ويشمل جميع أنواع البدل .

فمثال بدل الاشتمال ، قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴾

يُضَعَفُ لَهُ الْعَذَابُ ﴿ فالفعل ( يُضَاعَفُ ) بدل اشتمال من ( يلقَ ) .

ومنه قول الناظم : من يصل إلينا يستعين بنا يُعْنُ . فالفعل يستعين بدل اشتمال من ( يصل ) .

ومنه قول الشاعر : إِنَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَا تُؤْخَذَ كَرَهَا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا  
فقوله : تُؤْخَذَ ، بدل اشتمال من ( تُبَايَعَا ) لأن الأخذ كرهاً صفة من صفات كثيرة تشملها المبايعة .

\* ومثال بدل كل من كل ، قولك : إِنَّ جِئْتَنِي تَمْشِ إِلَيَّ أَكْرَمَكَ . فالفعل ( تَمْشِ ) بدل كل من ( جِئْتَنِي ) لأن المجيء هو نفس المشي .

ومثال بدل بعض من كل ، قولك : إِنَّ تُصَلَّ تَسْجُدُ لِلَّهِ يَرْحَمُكَ . فالفعل ( تسجد ) بدل بعض من تصل ؛ لأن السجود بعض من الصلاة .

وقيل : هذا بدل اشتمال ؛ لأن الصلاة تشتمل على السجود .

ولا يبدلُ الفعلُ من الفعلِ بدل بعض من كل .

أما بدل المباين ( بدل الغلط ) فقد جَوَّزَه سيبويه ، وجماعة من النحويين ،  
ومثاله قولك : إِنْ تُطْعِمَ زَيْدًا تَكْسُهُ ثَوْبًا يَشْكُرُكَ . فَتَكْسُهُ : بدل غلط من  
( تُطْعِمُ ) . \*

( م ) س ٧ - ما الدليل على أنَّ إبدال الفعل من الفعل ليس من قبيل إبدال  
الجملة من الجملة ؟

ج ٧ - اعلم أولاً أنَّه يجوز إبدال الجملة من الجملة ، كما في قوله تعالى :

﴿ أَمَّا كُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ﴾ أَمَّا كُمْ بِأَنْعَمِ وَبَيْنَ ﴿ فَأَمَّا كُمْ الثَّانِيَةَ بَدَل  
بعض من أمَّا كُمْ الأولى .

أمَّا بالنسبة لإبدال الفعل من الفعل فهو من قبيل إبدال فعل مفرد من فعل مفرد،  
وليس من الجملة المكوَّنة من الفعل والفاعل ، والدليل على ذلك أنَّ الفعل  
(البدل) جاء في الشواهد السابقة في ( س ٦ ) منصوباً ، أو مجزوماً ، فهو بذلك  
تابع في إعرابه للمبدل منه .





## النِّدَاءُ

أنواعه ، وحروف كل نوع  
ومواضع استعمال كل حرف

وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ أَوْ كَالنَّاءِ يَا      وَأَيُّ وَآ كَذَا أَيَا ثُمَّ هَيَا  
وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي وَوَ لِمَنْ نُدِبْ      أَوْ يَا وَغَيْرُ وَآ لَدَى اللَّبْسِ اجْتَنِبْ

س ١ - المنادى نوعان ، اذكرهما ، ثم بين حروف كل نوع ، ومواضع استعمال كل حرف.

ج ١ - المنادى، نوعان : ١ - مَنْدُوبٌ ٢ - غير مندوب .

فالمندوب ، هو : الْمُتَفَجِّعُ عليه ، نحو : وَازِيدَا ، أَوْ الْمُتَوَجِّعُ منه ، نحو :  
وَاطْهَرَا .

وله حرف مشهور ، هو ( وا ) . ويشاركه أيضا حرف النداء ( يا ) بشرط ألا  
يَلْتَبِسَ المندوب بغير المندوب ، كما في قول الشاعر :

حُمِّلْتُ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرْتُ لَهُ      وَقُمْتُ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا

هذا البيت لرثاء عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه ، واستعمل الشاعر هنا ( يا )  
في التُّدْبَةِ ؛ ذلك لأنه أَمِنَ اللَّبْسَ ، فَعُمِرَ قد مات ، والنِّدَاءُ هنا للتُّدْبَةِ .

فإن حصل لبسٌ تَعَيَّنَتْ ( وا ) وامتنع ( يا ) .

وقد أشار الناظم إلى التُّدْبَةِ ، وحروفها بقوله : " وَوَ لِمَنْ نُدِبْ ... إلى آخر  
البيت " .

أَمَّا المَنَادَى غير المندوب فحروفه ، هي : ( يا ، أَيَا ، هَيَا ، أَيُّ ، آ ، أ ) .  
أَمَّا الهمزة ( أ ) فَتُسْتَعْمَل لنداء الدَّانِي ( أي : القريب ) نحو : أزيدُ أَقْبَلُ ، وأَمَّا  
باقي الحروف فتستعمل لنداء النَّائِي ( أي : البعيد ) أو ما في حكمه ، كالنَّائِمِ ،  
والسَّاهِي .

وقد أشار الناظم إلى المَنَادَى البعيد ، وما في حكمه ، وإلى المَنَادَى القريب ،  
بقوله : " وللمنادى النَّاء ... إلى قوله : والهمزُ للدَّانِي " .

---

المواضع التي يمتنع فيها حذف حرف النداء  
والمواضع التي يجوز فيها حذفه

وَعَبْرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا	جَا مُسْتَعَاثًا قَدْ يُعْرَى فَاعْلَمَا
وَذَاكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهُ	قَلَّ وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَاَنْصُرْ عَادِلَهُ

س ٢ - ما المواضع التي يمتنع فيها حذف حرف النداء ؟ وما سبب منع  
الحذف ؟

ج ٢ - يمتنع حذف حرف النداء في المواضع الآتية :

١ - نداء المندوب ، نحو : وَأَمْعَتَصِمَاه .

٢ - نداء الضمير ، نحو : يَا إِيَّاكَ قَدْ كَفَيْتُكَ .

ولا يُنادى إلا ضمير المخاطب سواء أكان للنصب ، أم للرفع .

٣- نداء المستغاث ، نحو : يا لله للمُسلمين .

\* وسبب منع حذف حرف النداء في هذه المواضع أن النادى المندوب ،

والمستغاث المقصود فيهما إطالة الصوت، نحو: " وَاَمْتَصِمَاه ، يا لله للمسلمين.

فإذا حُذِف حرف النداء لم يكن هناك مدٌّ للصوت .

وَيَمْتَنَع الحذف في الضمير ؛ لأنه لو حُذِف حرف النداء لالتبسَ بغير المنادى . \*

س٣- ما المواضع التي يجوز فيها حذف حرف النداء ؟

ج٣- يجوز حذف حرف النداء في غير المواضع التي يمتنع فيها الحذف .

وهذا هو المراد بالبيت الأول . فغير المندوب ، والمضمر ، والمستغاث قد يُعرَى ( أي : قد يحذف حرف النداء ) وذلك نحو : أزيدُ أَقْبَلُ ؛ فتقول : زيدُ أَقْبَلُ ،

وكما في قوله تعالى : ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ ( أي : يا يوسفُ ) .

واختلف النحاة في بعض المواضع ، وهي :

١- نداء اسم الجنس المُعَيَّن ( النكرة المقصودة ) نحو : يا رجلُ .

٢- نداء اسم الإشارة ، نحو : يا هذا .

فالبصريون : يمتنع عندهم حذف حرف النداء في هذين الموضعين .

أما الكوفيون : فالحذف عندهم جائز ، ولكنه قليل ؛ وذلك لورود السَّماع بالحذف فيهما .

فَمِمَّا وَرَدَ مِنْ حَذْفِ حَرْفِ النِّدَاءِ فِي اسْمِ الْإِشَارَةِ ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ

هَؤُلَاءِ تَقُولُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ ( أي : يَا هَؤُلَاءِ ) وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

ذَا ارْعَوْاءَ فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الرَّأْسِ شَيْئاً إِلَى الصَّبَا مِنْ سَبِيلِ  
( أي : يَا ذَا ) .

وَمِنْ الْحَذْفِ فِي اسْمِ الْجِنْسِ ، قَوْلُهُمْ : أَصْبَحَ لَيْلُ ( أي يَا لَيْلُ ) وَقَوْلُهُمْ : أَطْرَقَ

كَرَا ( أي : يَا كَرَا ) وَأَصْلُهُ : يَا كَرَوَانُ ( وَهُوَ طَائِرٌ حَسَنُ الصَّوْتِ ) .

وَقَدْ رَجَّحَ ابْنُ مَالِكٍ رَأْيَ الْكُوفِيِّينَ ؛ وَلِهَذَا قَالَ : " وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَاَنْصُرْ عَاذِلَهُ "

( أي : اَنْصُرْ مَنْ يُخَالِفُ الْمَنْعَ ) .

- هَلْ ثَمَّةُ مَوَاضِعَ أُخْرَى يَمْتَنِعُ فِيهَا الْحَذْفُ غَيْرَ مَا ذَكَرَهُ النَّازِمُ ؟

نَعَمْ . وَهِيَ :

١ - نِدَاءُ الْبَعِيدِ .

٢ - نِدَاءُ النِّكَرَةِ غَيْرِ الْمَقْصُودَةِ ، نَحْوُ : يَا مُسْلِمًا اتَّقِ اللَّهَ حَيْثُمَا كُنْتَ .

٣ - نِدَاءُ لَفْظِ الْجَلَالَةِ : يَا اللَّهَ ، وَذَلِكَ إِذَا لَمْ يُعَوِّضْ بِالْمِيمِ فِي آخِرِهِ ، فَإِذَا عَوِّضَ

بِالْمِيمِ حُذِفَ ؛ لِأَنَّ الْمِيمَ عَوِّضٌ عَنْ حَرْفِ النِّدَاءِ ؛ تَقُولُ : اللَّهُمَّ .

أقسام المنادى وأحكامه  
أولاً : حكم المنادى المفرد المعرفة  
والنكرة المقصودة بالنداء

وَابْنِ الْمُعَرَّفِ الْمُنَادَى الْمُفْرَدًا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهُدًا

اذكر أقسام المنادى .

المنادى إما أن يكون مفرداً ، وإما مضافاً ، وإمّا شبيهاً بالمضاف .  
والمفرد : إما أن يكون معرفة ( علماً ) وإما أن يكون نكرة مقصودة ، أو غير  
مقصودة . وقد أشار الناظم في هذا البيت إلى حكم المنادى المفرد المعرفة ،  
والنكرة المقصودة بالنداء . وسيأتي بيان بقية الأقسام ، وأحكامها .

اذكر حكم المنادى المعرفة ، والنكرة المقصودة بالنداء .

حكم المنادى المعرفة ( العلم ) والنكرة المقصودة بالنداء : البناء على ما يرفع به  
، نحو : يا زيد . فزيدُ : منادى مفرد علم مبني على الضم في محل نصب مفعول  
به ؛ لأن المنادى مفعول به في المعنى ، وناصبه فعل مُضْمَر ، تقديره (أدعو) وقد  
ناب حرف النداء ( يا ) عن الفعل ، والأصل : أدعو زيداً .

ومن أمثلة المفرد العلم كذلك : يا محمدان . فمحمدان : منادى مفرد علم  
مبني على الألف ؛ لأن علامة الرفع في المثني ( الألف ) ومنه : يا محمدون .

فمحمّدون : منادى مفرد علم مبني على الواو ؛ لأن علامة الرفع في جمع المذكر السالم ( الواو ) وهذا هو معنى قولنا : يُبنى على ما يُرفع به ( أي : يكون مبنيًا على علامة الرفع الأصلية قبل أن يكون منادى ) .  
ومن أمثلة النكرة المقصودة بالنداء : يارجلُ ، يارجلان ، يارجالُ ، يامُعَلِّمون .  
وحكمها أيضاً : البناء على ما ترفع به .

**ما المراد بالمنادى المفرد ؟**

**المراد بالمفرد :** ما ليس مضافاً ، ولا شبيهاً بالمضاف ، فيدخل فيه المفرد حقيقة ، نحو : يا رجلُ ، يا زيدُ ؛ والمثنى : يا رجلان ، يا زيدان ؛ والجمع : يا رجالُ ، يا زيدون ؛ وذلك لأنها ليست مضافة ، ولا شبيهة بالمضاف .

## حكم المنادى إذا كان

مبنيا قبل النداء

وَأَنُؤِ انْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النَّدَا      وَلِيُجَرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدَّدَا

ما حكم المنادى المبني قبل النداء ؟

إذا كان المنادى مبنيا قبل النداء بُنِيَ عَلَى ضَمِّ مُقَدَّرٍ ، نحو : هذا ، وسيبويه ؛  
فتقول : يا سيبويه . فسيبويه : منادى مبني على ضَمِّ مُقَدَّرٍ ، منع من ظهوره  
البناء الأصلي على الكسر ، وهو في محل نصب مفعول به .

ويظهر أثرُ هذا البناء الجديد في التوابع ، فإذا جاء للمنادى تابع جاز في التابع  
الرفع مراعاة للضم المقدّر ؛ فتقول : يا سيبويه العالمُ ، وجاز نصبه مُراعاةً لمحل  
المنادى ؛ لأن أصله المفعول به ؛ فتقول : يا سيبويه العالمَ ؛ وتقول : يا هذا  
العاقلُ ؛ ويا هذا العاقلَ ، فهو يَجْرَى مُجْرَى المنادى غير المبني قبل النداء ، نحو :  
يا زيدُ العاقلُ ، ويا زيدُ العاقلَ .

وهذا هو معنى قول الناظم : " وَلِيُجَرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدَّدَا " .

ثانيا : حكم المنادى النكرة غير المقصودة بالنداء  
وحكم المنادى المضاف ، والمنادى الشبيه بالمضاف

وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ وَالْمُضَافَ وَشَبْهَهُ انْصَبَ عَادِمًا خِلَافًا

ما حكم المنادى إذا كان نكرة غير مقصودة ، أو كان مضافاً ، أو شبيهاً  
بالمضاف ؟

تقدّم أنّ المنادى إذا كان علماً مفرداً ، أو نكرة مقصودة بالنداء : يُنَبِّئُ على ما  
يُرفع به . وذكر الناظم في هذا البيت : أنه إذا كان المنادى نكرة غير مقصودة  
بالنداء ، أو كان مضافاً ، أو شبيهاً بالمضاف فحكمه : وجوب النصب .

فمثال النكرة غير المقصودة ، قول الأعمى : يا رجلاً خُذْ بيدي . فالنكرة  
( رجلاً ) غير مقصودة ؛ لأنّ الأعمى لا يقصد رجلاً بعينه .

ونحو قولك : يا نائماً استيقظ فقد حان وقت الصلاة .

ومنه قول الشاعر :

أَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْنِ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانِ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

ومثال المضاف : يا غلام زيدٍ أَقْبِلْ ، ونحو : السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَرَحْمَةُ  
اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ .

ومثال الشبيه بالمضاف : يا طالعاً جبلاً لَا تَخَفْ ، ونحو : يَا جَمِيلاً خُلُقَهُ ،  
ونحو : يَا ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ اقْرَأْ كِتَابَكَ ( وذلك إذا سَمِّيتَ به رجلاً ) لأنّ العدد  
المعطوف حينئذٍ يَصِيرُ عَلَماً .



ما المراد بالشبيه بالمضاف ؟

الشَّيْءُ **بالمضاف** ، هو الاسم الذي تأتي بعده كلمة تُتَمِّمُ معناه ، وتُعْطِيهِ معنى الإضافة .

وضابطه : أن يكون عاملاً فيما بعده بأن يكون ما بعده فاعلاً له ، نحو : يا جميلًا خُلِقَ ، أو نائب فاعل ، نحو : يا مَذْمُومًا خُلِقَ ، أو مفعولاً به ، نحو : يا طالِعًا جَبَلًا ؛ أو يكون معطوفاً عليه ، نحو : يا ثلاثةً وثلاثين .

---

جواز ضمّ المنادى ، وفتح

وَنَحْوَ زَيْدٍ ضُمَّ وَافْتَحَنَّ مِنْ نَحْوِ أَزِيدُ بْنُ سَعِيدٍ لَا تَهْنُ

- متى يجوز ضم المنادى ، وفتح

ج ١١ - يجوز ضم المنادى ، وفتح إذا تحقّق فيه ما يلي :

١ - أن يكون المنادى مفرداً علماً ٢ - أن يكون موصوفاً بكلمة ( ابن ) .

٣ - أن تكون كلمة ( ابن ) مضافة إلى علم .

٤ - ألا يُفصّل بين المنادى ، وابن .

إذا تحقّق ذلك كلّهُ جاز في المنادى وجهان :

أ - البناء على الضم . ب - الفتح إبتاعاً لحركة ( ابن ) .

مثال ذلك قول الناظم : أزیدُ بنَ سعیدٍ لا تهنُ . فزید : منادی يجوز فيه وجهان : البناء على الضم ، ويجوز الفتح ؛ فتقول أزیدَ بنَ سعیدٍ ؛ وذلك إتباعاً لحركة الصَّفة ( ابن ) .

\* ويجوز كذلك الضم ، والفتح : إذا تکرَّرَ المنادی مضافاً ، نحو : یا صلاحُ صلاحَ الدين ، فالأول يجوز ضمّه وفتحّه ، أما الثاني فيجب نصبه . (سيأتي بيان هذه المسألة في س ٢٤ ) . \*

- هل الفتحة في ( ابن ) في المسألة السابقة فتحة إعراب ، أو بناء ؟ واذكر موضع حذف ألف ( ابن ) .

ج ١٢ - لا خلاف في أن فتحة ( ابن ) فتحة إعراب إذا كان المنادی مضموماً ، أمّا إذا كان المنادی مفتوحاً ، نحو : أزیدَ بنَ سعید ، فالجمهور : يرون أنها فتحة إعراب .

وقال عبد القاهر : هي حركة بناء ؛ لأنه في حكم المركّب مع المنادی .  
وتحذف ألف ( ابن ) إذا وقعت كلمة ( ابن ) بين علمين (الولد ، والأب)  
وكانت الكلمات الثلاث في سطر واحد ، نحو : هذا محمدُ بنُ عبدِ الله بنِ عبدِ المطلبِ .

## وجوب ضمّ المنادى

وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الْإِبْنَ عَلَمًا      أَوْ يَلِ الْإِبْنَ عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا

س ١٣ - متى يجب ضمّ المنادى ؟

- عرفنا في البيت السابق من الألفية أنه يجوز ضم المنادى ، وفتحہ إذا تحققت فيه أربعة شروط . واعلم أنه إذا لم يتحقق شرط من تلك الشروط وجب الضم ، وامتنع الفتح . وقد ذكر الناظم في هذا البيت أنه إذا لم يقع (ابن) بعد علم ، أو لم يقع بعده علم ، وجب ضمّ المنادى ، وامتنع فتحه ؛ لأنه إذا لم يقع (ابن) بعد علم لم يتحقق الشرط الأول ، وهو أن يكون المنادى مفرداً علماً ، مثال ذلك قولك : يا غلامُ ابنَ زيدٍ . فالمنادى ( غلام ) يجب ضمه ؛ لأنه ليس بعلم .

وإذا لم يقع علمٌ بعد (ابن) لم يتحقق الشرط الثالث ، وهو أن يكون (ابن) مضافاً إلى علم ، ومثاله : يا زيدُ ابنَ أخينا . فابن : مضاف إلى (أخينا) وأخينا ليس بعلم ؛ ولذلك يجب ضم المنادى زيد .

وكذلك إذا فصل بين ( المنادى ، وابن ) لم يتحقق الشرط الرابع ، نحو : يا زيدُ الظريفُ ابنَ عمرو .

جواز تنوين المنادى المبني  
على الضم ، وجواز نصبه مُنَوَّنًا

وَاضْمُمْ أَوْ انْصِبْ مَا اضْطَرَّارًا تُنَوِّنَا      مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بَيْنَنَا

- متى يجوز تنوين المنادى المبني على الضم ؟ ومتى يجوز نصبه منوناً ؟
- يجوز تنوين المنادى المبني على الضم ، ونصبه منوناً في الضرورة الشعرية .  
فمثال التنوين مع الضم ، قول الشاعر :

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا      وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

فالشاعر اضطرَّ إلى تنوين المنادى المفرد العلم ( مطر ) فنَوَّنَه ، وهذا للضرورة الشعرية .

ومثال نصب المبني على الضم وتنوينه ، قول الشاعر :

ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ      يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَّتَكَ الْأَوَاقِي

فالشاعر نصب المنادى المفرد العلم ( عدياً ) ونَوَّنَه ، مع أن الأصل فيه أن يكون مبنيًا على الضم .

حكم الجمع بين حرف النداء ، وأل  
وبيان حكم حذف حرف النداء في لفظ الجلالة (الله)

وَبَاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وَأَلْ      إِلَّا مَعَ اللَّهِ وَمَحَكَيَّ الْجُمْلِ  
وَالْأَكْثَرُ اللَّهُمَّ بِالتَّعْوِيضِ      وَشَدَّ يَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيضِ

- ما حكم الجمع بين حرف النداء ، وأل ؟ ولماذا ؟
- يجوز الجمع بين حرف النداء ، وأل في موضعين فقط ، هما :
  - ١ - لفظ الجلالة ( الله ) فتقول : يا الله ، بهمزة القطع .
  - ٢ - الجمل المَحَكِيَّة المبدوءة بـ ( أل ) كأن تنادي رجلا اسمه (الرجلُ مُنْطَلِقُ) فتقول : يا الرجلُ مُنْطَلِقُ أَقْبِلْ ، بهمزة وَصَل في ( الرجل ) .
- ولا يجوز الجمع بينهما في غير هذين الموضعين إلا في الضرورة الشعرية ، كقول الشاعر : فَيَا الْغَلَامَانَ اللَّذَانِ فَرَا      إِيَّاكُمَا أَنْ تُعْقِبَانَا شَرًّا  
فالشاعر جمع بين حرف النداء ( يا ، وأل ) في قوله : ( يا الغلامان ) وهذا لا يجوز إلا في الضرورة الشعرية .
- ( م ) والسبب في عدم جواز الجمع بين ( حرف النداء ، وأل ) أَنَّ حرف النداء للتعريف ، وأل للتعريف ، ولا يجتمع مُعَرِّفَان في الاسم . ( م )

- ما حكم حذف حرف النداء في لفظ الجلالة (الله) ؟

الأكثر في نداء لفظ الجلالة ( الله ) حذف حرف النداء ، والتعويض عنه بميم مُشَدَّدة ، هكذا ( اللهم ) ولا يجوز الجمع بين الميم ، وحرف النداء ؛ لأن الميم عَوَضَ عن حرف النداء ( يا ) ولا يجوز الجمع بين بين العَوَضَ والمَعَوَضَ عنه .

- قال الشاعر :

إِنِّي إِذَا مَا حَدَثُ أَلَمَّا      أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

عين الشاهد ، وما وجه الاستشهاد فيه ؟

الشاهد : يا اللهم يا اللهم .

وجه الاستشهاد : جمع الشاعر في هذا البيت بين حرف النداء ، والميم المُشَدَّدة التي هي عَوَضَ عن حرف النداء ، وهذا شاذٌ .

أحكام تابع المنادى  
حكم تابع المنادى المبني على الضم  
إذا كان التابع مضافاً مجرداً من (أل)

تَابِعْ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ أَلْ      أَلْزِمَهُ نَصْبًا كَ أَزِيدُ ذَا الْحَيْلِ

ما حكم تابع المنادى المبني على الضم إذا كان التابع مضافاً مجرداً من (أل) ؟  
-إذا كان تابع المنادى المبني على الضم مضافاً مجرداً من (أل) وجب نصبه  
سواء كان التابع نعتاً ، أو عطف بيان ، أو توكيداً ، نحو: أزيدُ ذا الحِيلِ . فزيد  
: منادى مبني على الضم ، وذا : نعت لزيد منصوب بالألف ، وهو مضاف  
مجرد من (أل) .

وُنُصِبَ التَّابِعُ ( ذَا ) مراعاةً لحل المنادى ؛ لأن المنادى محلُّ النصب على أنه  
مفعول به .

ونحو : يا زيدُ صاحبَ عمرو . فـ ( صاحبَ ) عطف بيان منصوب ، وهو  
مضاف مجرد من (أل) .

ونحو: يا زيدُ نفسَه . فـ (نفسه) توكيد منصوب،وهو مضاف مجرد من (أل) .

- ما الذي يشملُه قول الناظم : " ذي الضم " ؟

- قول الناظم : " ذي الضم " يشمل المنادى المفرد العلم ، والنكرة المقصودة ؛  
لأنهما مبنيان على الضم ، ويشمل كذلك : المبني قبل النداء ، كسيويه ؛ لأنه  
مبني على ضمٍّ مقدَّر .

---

حكم تابع المنادى المبني على الضم  
إذا لم يكن التابع مضافا ، أو كان مضافا مقترنا بـ ( أل )

وَمَا سِوَاهُ ارْفَعْ أَوْ انْصِبْ وَاجْعَلَا      كَمْسُتَقِلُّ نَسَقًا وَبَدَلَا

- ما حكم تابع المبني على الضم إذا لم يكن التابع مضافا ، أو كان مضافا  
مقترنا بـ أل ؟

- التابع إذا لم يكن مضافا ، أو كان مضافا مقترنا بـ ( أل ) جاز فيه وجهان :  
الرفع ، والنصب - هذا الحكم إذا كان التابع نعتاً ، أو عطف بيان ، أو توكيدا  
- فمثال التابع ( النعت ) المضاف المقترن بـ أل : يا زيدا الكريم الأب . فالكريم :  
نعت لزيد ، وهو مضاف مقترن بـ ( أل ) ولذلك جاز فيه وجهان : الرفع ،  
والنصب . فالرفع مراعاة للفظ المنادى ، والنصب مراعاة لمحله .

ومثال التابع غير المضاف : يا زيدا الظريف . فالظريف : نعت لزيد ، وهو مفرد

غير مضاف ؛ ولذلك جاز فيه وجهان : الرفع ، والنصب .



ومثال التابع ( عطف البيان ) : يا رجلُ زيدُ ، ويجوز : زيدا .

مثال التابع ( التوكيد ) : يا تميمُ أجمعون ، ويجوز : أجمعين .

أما إذا كان التابع عطفَ نسقٍ ، أو بدلا فيُعَامَلُ معاملة المنادى المستقل ، فيُبنى على الضم إذا كان مفرداً ، ويُنصب إذا كان مضافاً ؛ تقول : يا رجلُ زيدُ ؛ وتقول : يا رجلُ وزيدُ ( بضم زيد في المثالين ) لأنه مفرد فيعامل معاملة المنادى المستقل ( يا زيدُ ) .

وتقول : يا زيدُ أبا عبدِ اللهِ ، وكذلك : يا زيدُ و أبا عبدِ اللهِ ( بنصب أبا في المثالين ) لأنه مضاف ، والمنادى المضاف منصوب ، كأنك تقول : يا أبا عبدِ الله . وهذا هو معنى قوله " واجعلا كمستقلَّ نسقاً وبَدَلاً " .

ويشترط في التابع هنا أن يكون غير مقترن بأل .

حكم تابع المنادى إذا كان عطفَ نسقٍ  
مقترناً بـ ( أَل )

وَأِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ أَلٍ مَا نُسِقَا      فَفِيهِ وَجْهَانِ وَرَفْعٌ يُنْتَقَى

- ما حكم تابع المنادى المبني على الضم إذا كان التابع عطفَ نسقٍ مقترناً  
بـ ( أَل ) ؟

-عرفنا في السؤال السابق أنَّ التابع إذا كان عطفَ نسقٍ ، أو بدلاً يُعامل معاملة  
المنادى المستقل فيجب فيه البناء على الضم إذا كان مفرداً ؛ وذلك إذا لم يقترن  
بـ ( أَل ) .

ويذكرُ الناظم في هذا البيت أن التابع إذا كان عطفَ نسقٍ ، وكان مقترناً بـ  
( أَل ) جاز فيه وجهان : الرفع ، والنصب . والرفع هو المختار عند الخليل ،  
وسيبيويه ، واختاره النَّازِمُ ، بقوله : " ورفع يُنتقى " ومثاله قولك : يا زَيْدُ  
والغلامُ . فالغلام : معطوف بالواو ، وهو مقترن بـ ( أَل ) ولذلك جاز فيه  
الرفع ، والنصب . وجُعِلَ منه قوله تعالى : ﴿ يَجِبَالُ أَوَّيٍ مَعَهُ وَالطَّيْرُ ﴾  
برفع ( الطير ) ونصبه ، فالرفع مراعاة للفظ المنادى ، والنصب مراعاة لمخلة .

نداء ما فيه أل

حكم المنادى بـ (أل) وبيان بم توصف أي ؟

وَأَيُّهَا مَصْحُوبَ أَلْ بَعْدُ صِفَهُ      يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ  
وَأَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ      وَوَصَفُ أَيِّ بِسَوَى هَذَا يُرَدُّ

- ما حكم المنادى المقترن بـ (أل) ؟ وبم توصف أي ؟

- لا يُنادى الاسم المقترن بـ (أل) مباشرة ، بل يذكر قبله لفظ (أي) للمذكر ، ولفظ (آية) للمؤنث ؛ تقول : يا أَيُّهَا الرجلُ ، يا أَيَّتُهَا المرأةُ .

وحكم المنادى المقترن بـ (أل) وجوب الرفع عند الجمهور ؛ لأنه هو المقصود بالنداء .

وأجاز المازنيّ نصبه قياساً على جواز نصب النعت ، في قولك : يا زيدُ الظريفُ ( بالرفع ، والنصب ) .

ويعرب المنادى بـ (أل) إذا كان جامداً : بدلاً ، نحو : يا أَيُّهَا الرجلُ ، أما إذا كان مشتقاً فيعرب نعتاً ، نحو : يا أَيُّهَا الطالبُ .

وأما (أيّ ، وآية) فيعربان : منادى مبني على الضم ، والهاء : زائدة للتنبيه .

ولا تُوصَفُ (أيّ) إلا باسم جنس مقترن بـ (أل) كالرجل ، أو باسم إشارة ، نحو : يا أَيُّهَذَا أَقْبِلْ ، أو باسم موصول مقترن بـ (أل) كما في قوله

تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِي نَزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾ وهذا هو مراده بالبيت الثاني .

## حكم تابع اسم الإشارة

وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيِّ فِي الصِّفَةِ      إِنَّ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيَتْ الْمَعْرِفَةُ

### ما حكم تابع اسم الإشارة ؟

تابع اسم الإشارة إذا كان هو المقصود بالنداء ، وكان اسم الإشارة وُصْلَةً لندائه وجب رفعه ، كما وجب رفع تابع ( أَيْ ) نحو : يا هذا الرجلُ . فالرجلُ : نعت مرفوع وجوباً ؛ لأنه هو المقصود بالنداء ، وليس اسم الإشارة . ويجب ذِكْرُ النَّعْتِ إذا أَدَّى تَرْكُهُ إلى عدم معرفة المشار إليه . وهذا هو معنى قوله : " إن كان تركها يُفِيَتْ المعرفة " .

أما إذا كان اسم الإشارة هو المقصود بالنداء لم يجب رفع التابع ، بل يجوز رفعه ، ونصبه ؛ فتقول يا هذا الرجلُ .

حكم المنادى إذا تكرر  
وكان لفظه الثاني مضافاً

فِي نَحْوِ سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ يَنْتَصِبُ ثَانٍ وَضُمَّ وَافْتَحَ أَوَّلًا تُصِبُ

ما حكم المنادى إذا تكرر وكان لفظه الثاني مضافاً ؟

إذا تكرر المنادى وكان لفظه الثاني مضافاً جاز في المنادى الأول البناء على الضم، والنصب . أما الثاني فيجب نصبه ، كما في قول الشاعر :

يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيَّ لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوْأَةٍ عَمَرُ

فالشاعر كرّر لفظ المنادى ( تيم ) وقد أُضيف الثاني ؛ ولذلك جاز ضم الأول ( ويجوز نصبه ) ووجب نصب الثاني .

ومن ذلك قول الشاعر :

يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذُّبَلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ

فقد كرّر الشاعر لفظ المنادى ( زيد ) وأضيف ثاني اللفظين ؛ ولذلك جاز ضم الأول ( ويجوز نصبه ) ووجب نصب الثاني .

ما التوجيه في ضم المنادى الأول ، ونصبه ؟

ضم الأول على اعتبار أنه مفرد علم فيكون مبنيًا على الضم .

ونصبه على اعتبار: أنه مضاف ، إما بتقدير إضافته إلى ما بعد الاسم الثاني، وأنَّ

الاسم الثاني مُقَحَّمٌ بين المضاف والمضاف إليه ( وهذا مذهب سيبويه ) ،  
وإما بتقدير إضافته إلى محذوف مثل الذى أضيف إليه الثاني ، فيكون الأصل :  
يا تيمَ عديّ تيمَ عديّ ، فَحُذِفَ عديّ الأول لدلالة الثاني عليه ( وهذا مذهب  
المبرّد ) .

### ما الأوجه الإعرابية الجائزة في المنادى الثاني ؟

في إعرابه خمسة أوجه :

١ - منادى منصوب على تقدير حذف حرف النداء .

٢ - مفعول به لفعل محذوف ، تقديره ( أَعْنِي ) .

٣ - عطف بيان منصوب .

٤ - توكيد للأوّل منصوب .

٥ - بدل منصوب .

وهذه التوابع الثلاثة ( البدل ، والعطف ، والتوكيد ) تكون منصوبة على اعتبار  
المحلّ إذا كان المنادى الأول مضموماً ، وتكون منصوبة على اعتبار لفظه إذا  
كان المنادى الأول منصوباً .

## حكم المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

وَاجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ إِنَّ يُضَفَّ لِيَا كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدًا عَبْدِيَا

### ما حكم المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ؟

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، إما أن يكون صحيح الآخر، أو معتل الآخر .  
فإن كان معتلا ، فحكمه كحكمه غير منادى ( أي : ثبوت الياء مفتوحة )  
سواء أكان مقصورا، نحو : فَتَايَ ، وَعَصَايَ ؛ أو كان منقوصا ، نحو : قَاضِيَّ ،  
وَمَاضِيَّ ؛ فتقول في النداء : يَا فَتَايَ ، يَا قَاضِيَّ .

أما إن كان صحيحا ، ففيه خمس لغات ، هي :

١ - حذف الياء ، والاستغناء بالكسرة ، نحو : يَا رَبَّ ، وَيَا عَبْدَ . ومنه قوله

تعالى : ﴿ يَعْبادِ فَاتَّقُونِ ﴾ وهذا هو الأكثر .

٢ - إثبات الياء ساكنة ، نحو : يَا رَبِّي ، وَيَا عَبْدِي . ومنه قوله تعالى : ﴿ يَعْبادِ

لَاخَوْفٌ عَلَيْكُمْ ﴾ وهذا دون الأول في الكثرة .

٣ - قلب الكسرة فتحة ، وقلب الياء ألفا وحذفها ، والاستغناء عنها بالفتحة ،  
نحو : يَا رَبَّ ، وَيَا عَبْدَ .

٤ - قلب الياء ألفا وإبقاؤها ، وقلب الكسرة فتحة ، نحو : يَا رَبًّا ، وَيَا عَبْدًا .

ومنه قوله تعالى : ﴿ بِحَسْرَتِي عَلَىٰ مَا فَرَطْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ ﴾ .

٥- إثبات الياء متحركة بالفتح ، نحو : يا رَبِّي ، وَياعَبْدِي . ومنه قوله تعالى :  
﴿ قُلْ يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ ﴾ .

---

حكم ياء المتكلم إذا كان المنادى  
مضافاً إلى اسمٍ مضافٍ إلى الياء

وَفَتْحٌ أَوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ الْيَاءِ اسْتَمْرُ  
فِي يَا ابْنَ أُمٍّ يَا ابْنَ عَمٍّ لَا مَفْرُ

ماحكم ياء المتكلم إذا كان المنادى مضافاً إلى اسمٍ مضافٍ إلى الياء؟  
إذا أُضِيفَ المنادى إلى مضافٍ إلى ياء المتكلم وجب إثبات الياء ، نحو : يا ابْنَ  
أخي ، ويا ابن خالي ، إلّا في ( ابن أُمِّي ، وابن عَمِّي ) فتُحذف الياء منهما  
تخفيفاً ( لكثرة الاستعمال ) وتُكسر الميم - وهو الأكثر - أو تُفتح ؛ فتقول : يا  
ابْنَ أُمٍّ أَقْبَلُ ، ويا ابنَ عَمٍّ لَا مَفْرُ .



اللغات في نداء الأب ، والأم  
مضافين إلى ياء المتكلم

وَفِي النَّدَا أَبَتْ أُمَّتِ عَرَضُ      وَاكْسِرُ أَوْ افْتَحْ وَمِنْ الْيَا التَّاءُ عَوَضُ

اذكر اللغات في نداء الأب ، والأم مضافين إلى ياء المتكلم .  
إذا كانت كلمة (أب ، أو أم) منادى مضافا إلى ياء المتكلم ففي (الياء) الأوجه  
الخمس السابقة ذكرها في س ٢٧ ، إضافة إلى الوجه الآتي :  
- حذف الياء ، والإتيان بالتاء عوضا عنها ؛ تقول : يا أَبَتْ ، ويا أُمَّتِ ( بفتح  
التاء ، وكسرهما ) .

ولا يجوز في هذه الحالة إثبات الياء ؛ فلا تقول : يا أَبَتِي ، ويا أُمَّتِي ؛ لأن التاء  
عوض عن الياء ، ولا يُجمع بين العِوض والمَعَوِّض عنه .

( م ) قد ورد ثبوت الياء في قول الشاعر :

أَيَا أَبَتِي لَا زِلْتُ فِينَا فَإِنَّمَا      لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشًا ( م )

## أَسْمَاءُ لَا زَمَتْ النِّدَاءَ

وَفُلٌ بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَاءِ      لُؤْمَانُ نَوْمَانُ ، كَذَا وَاطَّرَدَا  
فِي سَبِّ الْإِنْثَى وَزَنْ يَا خَبَاثِ      وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِي  
وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ فُعْلٌ      وَلَا تَقْسُ وَجُرٌّ فِي الشَّعْرِ فُلٌ

### ما الأسماء التي لازمت النداء ؟

مِنْ الْأَسْمَاءِ مَا لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي النِّدَاءِ ، وَهِيَ نَوْعَانِ : قِيَاسِي ، وَسَمَاعِي .

فَالْأَلْفَاظُ السَّمَاعِيَّةُ الَّتِي لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا مَنَادَى ، هِيَ :

١ - فُلٌ ، وَفُلَةٌ : لِلرَّجُلِ ، وَالْمَرْأَةِ ؛ تَقُولُ : يَا فُلٌ ( أَي : يَا رَجُلٌ ) وَتَقُولُ :  
يَا فُلَّةٌ ( أَي : يَا امْرَأَةً ) .

٢ - لُؤْمَانُ ، وَنَوْمَانُ ؛ تَقُولُ : يَا لُؤْمَانُ ( لِعَظِيمِ اللَّؤْمِ ) وَتَقُولُ : يَا نَوْمَانُ  
( لِكَثِيرِ النَّوْمِ ) .

٣ - مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ ( فُعْلٌ ) مَقْصُودًا بِهِ سَبُّ الذُّكُورِ ، نَحْوُ : يَا فُسَقُ ،  
وَيَا غُدْرُ ، وَيَا لُكْعُ . وَهُوَ سَمَاعِيٌّ عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ فِيهِ :  
" وَلَا تَقْسُ " .

\* وَاخْتَارَ ابْنُ عَصْفُورٍ كَوْنَهُ قِيَاسًا ، وَنُسِبَ لِسَيِّوِيهِ . وَكُلُّ مَا سَبَقَ يُعْرَبُ :

مَنَادَى مَبْنِي عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ نَصَبٍ . \*

وأما الألفاظ القياسية التي لا تستعمل إلا منادى ، فهي :

- ١ - ما كان على وزن ( فَعَالٍ ) مقصوداً به سبّ الأنثى ، وهو قياسي من كل فعل ثلاثي تام ، نحو : يا خَبَاثَ ، ويا فَسَاقٍ ، ويا لَكَاعٍ .  
و بمناسبة الكلام على وزن ( فَعَالٍ ) فإنّ هذا الوزن قياسيٌّ كذلك في كل فعل ثلاثي للدلالة على الأمر ( والمقصود بذلك : اسم فعل الأمر ) ، نحو : نَزَالَ ، وضَرَابَ ، وَقَتَالَ ( أي : انزَلْ ، واضْرِبْ ، واقتُلْ ) .  
ويعرب هذا النوع : منادى مبني على ضم مقدّر في محل نصب منع من ظهور الضمّة كسرة البناء الأصلي .

إلام أشار الناظم بقوله : " وجرّ في الشعرُ فلُ " ؟

أشار بقوله : " وجرّ في الشعرُ فلُ " إلى أنّ بعض الأسماء المخصوصة بالنداء قد تُستعمل في الشعر في غير النداء ، ومن ذلك قول الشاعر :  
تَضِلُّ مِنْهُ إِبِلِي بِالْهُوَجَلِ      فِي لَجَّةِ أَمْسِكُ فُلَانًا عَنْ فُلٍ  
فالشاعر استعمل ( فُلُ ) في غير النداء ، وجرّه بحرف الجر ( عن ) وذلك للضرورة الشعرية ؛ لأنّ هذا اللفظ ( فُلُ ) مختص بالنداء .

هل من تخريج آخر للبيت السابق غير الضرورة الشعرية ؟

يجوز تخريجه على أنّ ( فُلٍ ) في البيت السابق مُقْتَطَعٌ من ( فُلَانٍ ) بحذف الألف والنون ، فكأنه قال : أمسك فلاناً عن فلان ، ولفظ فلان لا يختص بالنداء .  
الاستِغَاثَةُ

إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمُ مُنَادَى خُفِضَ بِاللَّامِ مَفْتُوحًا كَيَا لِلْمُرْتَضَى

عرّف الاستغاثة ، وما حكمها ؟

\* الاستغاثة ، هي : نِدَاءٌ مَنْ يُعِينُ عَلَى التَّخْلُصِ مِنْ شِدَّةٍ ، أَوْ تَفْرِيجِ كُرْبَةٍ ،

نحو : يَا لِلَّهِ لِلضُّعْفَاءِ ، ونحو : يَا لَزَيْدٍ لِعَمْرٍو ، ونحو : يَا لِلْمُرْتَضَى . \*

حكمه : يُجَرُّ المستغاث ( الله ) بلام مفتوحة ، ويجر المستغاث له ( الضعفاء ) بلام مكسورة .

ما سبب فتح لام الجر مع المستغاث؟ وهل للمستغاث تسمية أخرى؟

فُتِحَت اللام مع المستغاث ؛ لأن المنادى ( المستغاث له ) واقع موقع الضمير ، واللام تُفْتَح مع الضمير ، نحو : لَكَ ، وَلَهُ .

ويُسمى المستغاث : المستغاث به .

حكم لام المستغاث المعطوف  
إذا تكرّر حرف النداء ، أو لم يتكرّر

وَأَفْتَحْ مَعَ الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ يَا      وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ ائْتِيَا

ما حكم لام المستغاث المعطوف إذا تكررت ( يا ) أو لم تتكرّر ؟  
إذا عطف على المستغاث مُستغاثٌ آخر ، فإما أن تتكرر معه ( يا ) أو لا . فإنْ  
تكررت لَزِمَ فتح اللام ، نحو : يا لَزِيدٍ ويا لَعَمْرُو لِبَكْرٍ .  
وإنْ لم تتكرر لَزِمَ الكسر ، نحو : يا لَزِيدٍ وَلِعَمْرُو لِبَكْرٍ .  
وهذا هو معنى قوله : " وفي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ ائْتِيَا " ( أي : تكسر اللام في  
سِوَى المستغاث ، والمعطوف عليه الذي تكرّر معه حرف النداء يا ) .  
ومعنى ذلك : أنه تُكْسَرُ اللّامُ مع المستغاث له ، والمعطوف الذي لم تتكرّر معه  
( يا ) .

## حذف لام المستغاث

وَلَا مَ مَا اسْتُغِيثَ عَاقِبَتُ أَلْفٍ وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أَلْفٍ

### ما حكم حذف لام المستغاث ؟

يجوز حذف لام المستغاث ، ويُؤتى بألف في آخره عوضاً عن اللام ، نحو :  
يا زيدا لِعَمْرٍو .

ومِثْلُ المستغاث في حذف اللام : الْمُتَعَجَّبُ منه ، نحو : يا لِلْعَجَبِ ، ويا  
لِلدَّاهِيَةِ ، ويا لِلْمَاءِ ( إِذَا تَعَجَّبُوا مِنْ كَثْرَتِهِ ) فيجوز حذف اللام ، وتُعَوَّضُ  
بألف ، نحو : يا عَجَبًا لِرَزيدٍ ، ونحو : يا ماءً .

### هل يجوز حذف المستغاث ؟ وهل يجوز استعمال حرف نداء غير

( الياء ) ؟

لا يجوز حذف المستغاث ، ولا يجوز استعمال حرف نداء غير ( الياء ) في  
الاستغاثة ، ولا يجوز حذفه .

أما المستغاث له فحذفه جائز ، نحو : يا لِلَّهِ .

كيف يُعرَب المَنادى المِستَغاث ؟

إِعرابه كَالآتي : يا لِلطَّيِّبِ لِلْمَرِيضِ . يا زَيْدًا لِعَمْرٍو .

يا : حرف نداء مبني على السكون .

لِلطَّيِّبِ : اللام حرف جر زائد مبني على الفتح ( الجمهور : يرون أَنَّ اللام حرف جر أصلي ) .

الطَّيِّبِ : منادى مستغاث مجرور بكسرة ظاهرة في محل نصب .

لِلْمَرِيضِ : جار ومجرور متعلق بحرف النداء .

زَيْدًا : منادى مبني على ضم مقدّر في محل نصب منع من ظهور الضمة الفتحه

المناسبة للألف ، والألف : حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب ،

عِوض عن لام الجر المحذوفة .



## حكم المندوب ، وشروطه

مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ وَمَا  
تُكْرَ لَمْ يُنْدَبْ وَلَا مَا أُبْهِمَا  
وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرَ  
كَ بَرٍّ زَمَزَمَ يَلِي وَامِنْ حَفَرٍ

س ١ - عرّف النّدبة ، وما حكم المندوب ؟

ج ١ - النّدبة ، هي : نداء المُتَفَجّع عليه ، أو المُتَوَجّع منه .

فمثال المتفجّع عليه : وَازَيْدَاهُ .

ومثال المتوجّع منه : وَارَأْسَاهُ ، وَاطْهَرَاهُ .

وحكم المندوب ، كحكم المنادى يُبْنَى إن كان مفردا معرفة ، نحو : وَاعْثِمَانُ .

ويُنصب إن كان مضافا ، نحو : وَآمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ .

س ٢ - ما شروط المندوب ؟

ج ٢ - ١ - لَا يُنْدَبُ إِلَّا الْمَعْرِفَةُ فَلَا تُنْدَبُ النُّكْرَةُ ؛ فَلَا يَقَالُ : وَارْجُلَاهُ .

٢ - لَا يُنْدَبُ الْمُبْهَمُ ، كاسم الإشارة ؛ فَلَا يَقَالُ : وَاهْذَاهُ .

٣ - لَا يُنْدَبُ الْمَوْصُولُ إِلَّا إِنْ كَانَ خَالِيَا مِنْ ( أَل ) وَاشْتَهَرَ بِالصَّلَةِ ، نَحْوُ :

وَامِنْ حَفَرٍ بَرٍّ زَمَزَمَ . فَـ ( مَنْ ) مَوْصُولٌ خَالٍ مِنْ ( أَل ) ، وَصِلَتُهُ ( حَفَرٍ بَرٍّ

زَمَزَمَ ) مشهور بها صاحبها ، وهو ( عبد المطلب ) ولذلك جاز النّدبة بالاسم

الموصول في هذه الحالة ، أما قولك : وَامِنْ ذَهَبَ ، فَلَا يَجُوزُ النّدبة في هذا المثال



؛لأن الغرض من الندبة ( الإعلَامُ بِعَظْمَةِ المندوبِ ، وَتَعَدُّدُ مآثرِهِ ) ولا يحصل ذلك في النكرة ، ولا في المبهم .

---

### أحكام ألف الندبة

وَمُنْتَهَى الْمُنْدُوبِ صَلَهِ بِالْأَلْفِ      مَثَلُوهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفَ  
كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلُ      مِنْ صَلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا نَلَتْ الْأَمَلُ

س ٣ - بَيِّنْ أَحْكَامَ أَلْفِ النَّدْبَةِ .

ج ٣ - يَلْحَقُ آخِرَ الْمُنْدُوبِ أَلْفٌ تُسَمَّى ( أَلْفُ النَّدْبَةِ ) نَحْوُ : وَازَيْدًا ، وَاعْثَمَانَا .  
وَإِنْ شَتَّتْ أَتَيْتَ بَعْدَهَا بِهَاءِ السَّكْتِ ( وَازِيدَاهُ ) وَيَجُوزُ ذِكْرُ الْمُنْدُوبِ بَدُونِ  
أَلْفٍ ؛ فَتَقُولُ : وَازِيدُ ، وَاعْثَمَانُ ، فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَ أَلْفِ النَّدْبَةِ أَلْفًا ، نَحْوُ :  
( مُوسَى ) حُذِفَتْ أَلْفُ مُوسَى ، وَأُتِيَ بِأَلْفِ النَّدْبَةِ ؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى النَّدْبَةِ ؛  
فَتَقُولُ : وَامُوسَا ، وَامُصْطَفَا ، وَإِنْ شَتَّتْ أَتَيْتَ بِهَاءِ السَّكْتِ ( وَامُوسَاهُ ،  
وَامُصْطَفَاهُ ) .

وَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَهَا تَنْوِينٌ فِي آخِرِ الصَّلَةِ ، نَحْوُ ( وَامِنْ حَفَرَ بئرَ زَمْزِمٍ ) حُذِفَ  
التَّنْوِينُ ، وَأُتِيَ بِالْأَلْفِ ؛ فَتَقُولُ : وَامِنْ حَفَرَ بئرَ زَمْزِمَاهُ .

س ٤ - مَا مَرَادُ النَّازِمِ بِقَوْلِهِ : " مِنْ صَلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا " ؟

ج٤ - مراده : أن التنوين الواقع في آخر الصلة ، أو غير الصلة يحذف ، ويُؤتى بألف الندبة .

وقد مرّ بنا مثال الصلة في السؤال السابق ، ونورد هنا أمثلة لغير الصلة ، منها:

١ - المضاف ، نحو : واغلامَ زيدٍ ؛ تقول : واغلامَ زيداه .

٢ - العلم المَحْكِيّ ، نحو : قام زيداه ، فيمن اسمه : قام زيدٌ .

---

حكم آخر المندوب الذي لَحِقَتْهُ  
ألف النُّدْبَة

وَالشُّكْلَ حَتْمًا أَوَّلِهِ مُجَانِسًا      إِنَّ يَكُنِ الْفَتْحُ بِهِمْ لِابْسَا

س٥ - اذكر حكم آخر الاسم المندوب الذي لحقته ألف الندبة .

ج٥ - إذا كان آخر الاسم المندوب مفتوحا ، نحو : واغلامَ أحمدَ ، لحقته ألف الندبة من غير تغيير ؛ تقول : واغلامَ أحمداه ، ببقاء فتحة ( الدال ) في أحمد ؛ لمجانستها ومناسبتها للألف .

أما إذا كان آخر الاسم المندوب مضموماً ، أو مكسوراً ، نحو : وازيدُ ، ونحو: واغلامَ زيدٍ ، وجب حذف الضمة والكسرة ، والإتيان بالفتحة ؛ لمناسبة ألف

الندبة ؛ فتقول : وازيدَاه ، واغلام زيدَاه ، هذا إذا لم يُوقع حذف الضمة والكسرة في لَبَس ، كما في المثالين السابقين ، أما إذا أوقع حذفهما في لَبَس أُبْقِيَتِ الضمة والكسرة على حالهما ، وقُلبت ألف الندبة بعد الضمة ( واوا ) وبعد الكسرة ( ياء ) لأن الواو مُجَانِس للضمة ، والياء مجانسة للكسرة ، فمثال قلب الألف واوا بعد الضمة ، قولك في ندب ( غلامه ) وهو مضاف إلى ضمير الغائب المذكّر ( واغلامهوه ) ببقاء الضمة ، وقلب ألف الندبة واوا ؛ لمناسبتها للضمة ، ولا يجوز هنا حذف الضمة ، والإتيان بالفتحة ؛ فلا تقول : واغلامهاه ( بفتح الهاء ) لأن في ذلك لبساً ، فيلتبس بالمندوب المضاف إلى ضمير الغائبة ( واغلامها ) .

ومثال قلب الألف ياء بعد الكسرة ، قولك في ندب ( غلامك ) المضاف إلى كاف الخطاب للمؤنث ( واغلامكيه ) ببقاء الكسرة ، وقلب الألف ياء ؛ لمناسبتها للكسرة ، ولا يجوز حذف الكسرة ، والإتيان بالفتحة ؛ فلا تقول : واغلامكاه ( بفتح الكاف ) لأن ذلك يُوقع في لبس ، فيلتبس بالمندوب المضاف إلى ضمير المخاطب ( واغلامك ) .

فإذا قلت ( واغلامكاه ) عُلِمَ أنّه للمذكّر ، ولم يُعلم أنّه للمؤنث ؛ ولذلك وجب بقاء الكسرة في المؤنث .

## زيادة هاء السكت

وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ إِنْ تُرِدْ      وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدُّ وَالْهَاءُ لَا تَزِدْ

س٦ - متى يُؤْتَى بِـ ( هاء ) السكت ؟ وما حكم الإتيان بها ؟

ج٦ - يُؤْتَى بِـ ( هاء ) السكت في حالة الوقف جوازاً ؛ فتقول : وازيده .  
وإن شئت عدم الإتيان بها جاز ذلك ؛ فتقول : وازيدا . وكذلك يجوز حذف الألف ؛ فتقول : وازيدُ .

س٧ - ما الذي يُفهم من قول الناظم " وواقفا " ؟

ج٧ - يُفهم من قوله : " وواقفا " أنَّ هاء السكت لا تثبت في حالة الوصل إلا في ضرورة الشعر ، كما في قول الشعر :

أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ      وَعَمْرُو بْنُ الزُّبَيْرِ

زاد الشاعر هاء السكت في حالة الوصل ؛ ولذلك جاء بها مضمومة .

والإتيان بِـ ( هاء ) السكت في حالة الوصل لا يقع إلا في الضرورة الشعرية .

## ندب المضاف إلى ياء المتكلم

وَقَائِلٌ وَعَبْدِيَا وَعَبْدًا      مَنْ فِي النَّدَا يَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى

س ٨- ما حكم المندوب المضاف إلى ياء المتكلم ؟

ج ٨- تقدّم أنّ المنادى المضاف إلى ياء المتكلم فيه خمس لغات :

١- إثبات الياء ساكنة ، نحو ( يا عبدي ) فإذا نُدِبَ المضاف إلى ياء المتكلم على هذه اللغة ، جاز فيه وجهان :

أ- فتح الياء ، وإلحاقها بألف الندبة ، نحو : يا عبديًا .

ب- حذف الياء ، وإلحاق ألف الندبة ، نحو : يا عبدًا .

٢- إثبات الياء مفتوحة ، نحو ( يا عبدي ) فإذا نُدِبَ المضاف إلى ياء المتكلم على هذه اللغة وجب ثبوت الياء مفتوحة ، وإلحاقها بألف الندبة ، نحو : واعبدِيَا .

٣- أما باقي اللغات ( راجع هذه اللغات في س ٢٧ ) فإذا نُدِبَ المضاف إلى ياء المتكلم عليها ، قيل : واعبدًا ( بحذف الألف ، أو الياء ) والإتيان بألف الندبة مفتوحاً ما قبلها .



## التَّرْخِيمُ

تعريفه

تَرْخِيمًا احْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى      كَيَا سُعَا فَيَمَنْ دَعَا سُعَادَا

س ١ - عرّف الترخيم لغة ، واصطلاحا .

ج ١ - التَّرخِيمُ في اللغة : تَرْقِيقُ الصَّوْتِ وتَلْيِينُهُ ، يُقال : صوت رَحِيم ( أي : سَهْلٌ لَيِّنٌ ) ومنه قول الشاعر :

هَـا بَشْرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ      رَحِيمُ الْحَوَاشِي لَاهِرَاءُ وَلَا نَزْرُ  
فالشاعر استعمل كلمة ( رَحِيم ) في معنى الرِّقَّة ، وذلك يدل على أنَّ الترخيم في اللغة : ترقيق الصوت .

والترخيم في اصطلاح النحويين : حذف حرف ، أو أكثر من آخر الكلمة في النداء ، نحو : يا سُعَا ، والأصل : يا سُعَادُ ، ونحو : يا مَنْصُ ، والأصل : يا منصور .

بيان ما يجوز ترخيمه من غير شرط  
وما لا يجوز ترخيمه إلا بشرط

وَجَوَّزْنَاهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا	أُتَتْ بِأَلْهَا وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَ
بَحَذْفِهَا وَقَرُّهُ بَعْدَ وَاحْظُلًا	تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ أَلْهَا قَدْ خَلَا
إِلَّا الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقَ الْعَلَمِ	دُونَ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتِمِّ

س ٢ - اذكر ما يجوز ترخيمه مطلقا ، وما لا يجوز ترخيمه إلا بشرط .  
ج ٢ - المنادى المراد ترخيمه ، إما أن يكون مؤنثا مختوما بـ ( الهاء ) ، أولا .  
فإن كان مؤنثا مختوما بـ ( الهاء ) جاز ترخيمه مطلقا سواء أكان علما ، نحو :  
فاطمة ، أو غير علم ، نحو : جَارِيَّة ، وسواء أكان زائداً على ثلاثة أحرف ،  
نحو : فاطمة وجارية ، أو غير زائد على ثلاثة ، نحو : شاة ؛ فتقول في ترخيمها  
جميعاً : يَا فَاطِمُ ، يَا جَارِيَّ ، يَا شَا . ومنه قولهم : يَا شَا ادْجُنِي ( أي : أَقِيمِي )  
فحذفت ( هاء ) التانيث من الأسماء الثلاثة . وإلى هذا أشار الناظم بقوله :  
" وَجَوَّزْنَاهُ... إلى قوله : بعد " .

وأشار الناظم بقوله : " وَاحْظُلًا ... إلى آخر الأبيات " إلى القسم الثاني ، وهو :  
ما ليس مؤنثا بـ ( الهاء ) فهذا القسم لا يُرَخِّمُ إلا بثلاثة شروط ، هي :  
١ - أن يكون رباعياً فأكثر .  
٢ - أن يكون علماً .

٣ - ألا يكون مركباً تركيب إضافة ، ولا تركيب إسناد ، وذلك نحو : عثمان ،  
وجعفر ؛ فتقول : يَا عُثْمُ ، يَا جَعْفُ . ( معنى احْظُلًا : اَمْنَعُ ) .

س ٣ - ما الذي يمتنع ترخيمه ؟

ج ٣ - كل اسم لم تتحقق فيه الشروط الثلاثة السابقة يمتنع ترخيمه ، فيمتنع ترخيم ما يلي :

١ - العلم الثلاثي ، نحو : زيد ، وسعد .

٢ - الزائد على ثلاثة ، وهو غير علم ، نحو : قائم ، وقاعد ، وإنسان .

٣ - المركب تركيباً إضافياً ، نحو : أمير المؤمنين ، وعبد شمس .

٤ - المركب تركيباً إسنادياً ، نحو : شاب قرناها ( اسم قبيلة ) ونحو : جاد الله ( اسم رجل ) .

س ٤ - ما الذي يفهم من قوله : " دون إضافة وإسناد مُتَمَّ " ؟

ج ٤ - يفهم من قوله هذا: أن المركب تركيباً مزجياً يجوز ترخيمه بحذف آخره ؛ وذلك لأن الناظم لم يُخرجه ، وإنما أخرج المركب الإضافي ، والإسنادي ؛ فتقول في ترخيم : مَعْدَى كَرَبَ : يا مَعْدَى .

\* س ٥ - هل يجوز ترخيم المستغاث ، والمندوب ؟

ج ٥ - اعلم أولاً أن الاسم المنادى يُرَخَّم بشرط ألا يكون مختصاً بالنداء ، فلا يُرَخَّم ( فُلٌ ) لأنها خاصة بالنداء .

أمّا المستغاث ، والمندوب فلا يجوز ترخيمهما .



## الترخيم بحذف حرفين وشروطه

وَمَعَ الْآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلَا      إِنَّ زَيْدَ لَيْنَا سَاكِنًا مُكَمَّلًا  
أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا وَالْخُلْفُ فِي      وَآوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتَحٌ قُفَى

س٦ - اذكر شروط جواز الترخيم بحذف حرفين .

ج٦ - يجوز الترخيم بحذف الحرفين الأخيرين من الاسم المرخَّم المجرَّد من (هاء) التانيث بشرط أن تتحقَّق أربعة شروط في الحرف الذي قبل الأخير ، وهي :

١ - أن يكون زائداً .

٢ - أن يكون حرف لين ( الألف ، والواو ، والياء ) .

٣ - أن يكون ساكنا .

٤ - أن يكون مكَمَّلًا أربعة فصاعداً . فإذا تحقَّقت الشروط وجب حذفه مع الحرف الأخير ، وذلك مثل : عثمان ، ومنصور ، ومسكين ؛ تقول في ترخيمها : يا عُثْمُ ، يا مَنْصُ ، يا مِسْكُ ؛ وذلك بحذف الحرفين الأخيرين .

س٧ - كيف يُرَخَّم الاسم إذا لم تتحقق الشروط في الحرف الذي قبل الأخير؟

ج٧ - الحرف قبل الأخير إن كان أصليا غير زائد ، نحو (مُخْتَار) أو كان صحيحا غير لين ، نحو ( قِمَطر ، وسَفَرَجَل ) أو كان متحركا غير ساكن ، نحو

- (قَنَوْر ، وَهَبَيْخ ) أو كان ثالثا غير رابع ، نحو ( مَجِيد ، وَثْمُود ) لم يَجْزُ حذفه ؛ فتقول في ترخيمها: يا مُخْتَا ، يا قِمَطُ ، يا سَفَرَجُ ، يا قَنَوْ ، يا هَبَيَّ ، يا مَجِي ، يا ثَمُو .
- وأما في نحو : فِرْعَوْنُ ، وَغُرَيْقُ ( وهو ما كان فيه قبل الواو ، أو الياء فتحة ) ففيه خلاف . وهذا هو معنى قوله : " والخلف ... إلخ " . واليك بيان الخلاف :
- ١ - مذهب الفَرَاء ، وَالْجَرْمِي : أنهما يُعاملان معاملة ( منصور ، ومسكين ) بحذف حرفين ؛ فتقول : يا فِرْعَ ، يا غُرْنَ .
- ٢ - مذهب غيرهما من النحويين : عدم جواز حذف حرفين ، بل يُحذف الأخير فقط ؛ فتقول : يا فِرْعَوْ ، يا غُرْنِي .
- 

### ترخيم الاسم المركب

وَالْعَجْزَ احْدِفْ مِنْ مُرْكَبٍ وَقَلْ      تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ وَذَا عَمَرُو نَقْلُ

س٨ - كيف يُرَخِّمُ الاسم المركب ؟

ج٨ - تقدّم أن المركب إذا كان إضافيا ، أو إسناديا امتنع ترخيمه ، أمّا المركب المزجي فيجوز ترخيمه . وقد ذكر الناظم في هذا البيت أن ترخيم المركب المزجي يكون بحذف عَجْزِهِ ( آخره ) فتقول في ترخيم ( مَعْدِي كَرِب ) يا مَعْدِي ؛ وتقول في ترخيم ( بَعْلُكَ ) يا بَعْلَ ؛ وتقول في ( سَيُويَه ) يا سَيِبَ .

س ٩ - ما مراد الناظم بقوله : " وقلّ ترخيم جملة ... إلخ " ؟

ج ٩ - مراده : أن التركيب الإسنادي ( وهو المنقول من جملة ) يرخم قليلاً .  
وذكر الناظم أن جواز ذلك نقله عن العرب ( عَمَرُو ) وهو اسم سيبويه ،  
وعلى ذلك تقول في ( تَأَبَّطُ شَرًّا ) يا تَأَبَّطُ .

---

الترخيم على لغة مَنْ يَنْتَظِرُ  
ولغة مَنْ لَا يَنْتَظِرُ

وإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفِ مَا حُذِفَ	فَالْبَاقِي اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أَلِفٌ
وَاجْعَلْهُ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا كَمَا	لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضْعًا ثُمَّ
فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي ثَمُودَ يَا	ثُمُو وَيَا ثَمِي عَلَى الثَّانِي يَا

س ١٠ - ما المراد بلغة مَنْ يَنْتَظِرُ ، ولغة مَنْ لَا يَنْتَظِرُ ؟

ج ١٠ - يجوز في المرخم لغتان :

١ - أن يُنَوَى المحذوف من الاسم المرخم ، وهذه يُعَبَّرُ عنها بلغة مَنْ يَنْتَظِرُ ( أي :  
ينتظر الحرف المحذوف ) .

٢ - ألا يُنَوَى المحذوف منه ، وهذه يُعَبَّرُ عنها بلغة مَنْ لَا يَنْتَظِرُ ( أي : لا ينتظر  
الحرف المحذوف ) .

س ١١ - كيف يَرْخَمُ الاسم على لغة مَنْ ينتظر ، ولغة مَنْ لا ينتظر ؟

ج ١١ - إِذَا رَخَّمْتَ على لغة من ينتظر تركتَ الحروف الباقية بعد الحذف على ما كانت عليه قبل الحذف من حركة ، أو سكون ؛ فتقول في : جَعْفَرٍ ، وَحَارِثٍ ، وَقِمَطٍ ، وَثُمُودَ : يَا جَعْفَ ، يَا حَارَ ، يَا قِمَطُ ، يَا ثُمُو .  
ففي هذه الأمثلة بقيتَ الحركات ، والسكون على الأحرف الباقية بعد حذف الحرف الأخير ، كما هي قبل الحذف لم تتغير ؛ وذلك لأنَّ المحذوفَ مَنْوِيٌّ وَيُنْظَرُ إليه ، ويُعَدُّ المحذوفُ هو الحرف الأخير .

نقول في الإعراب : منادى مبني على الضم المقدّر على الحرف المحذوف .  
أما إِذَا رَخَّمْتَ على لغة من لا ينتظر فتُعَامَلُه معاملة الاسم التّام الذي لم يُحْدَفَ منه شيء ، فْتَبْنِيهِ على الضم الظاهر ؛ تقول في ترخيم : جعفر ، و حارث ، وقمطر : يَا جَعْفُ ، يَا حَارُ ، يَا قِمَطُ ( بالبناء على الضم ) وذلك لأنَّ المحذوف غير منوي ، ولا يُنْظَرُ إليه ، فُتْعَدُّ الأحرف ( الفاء ، والراء ، والطاء ) هي الأحرف الأخيرة .

وتقول في ( ثُمُودَ ) على لغة من لا ينتظر : يَا ثُمِي ( بَقْلُبِ ضمة الميم كسرة ، ثم قلب الواو ياء ) لكيلا يكون آخر الاسم واوًّا لازمة قبلها ضمة ؛ لأنّه لا يوجد في العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة ؛ ولذلك وجب قلب الواو ياء ، والضمّة كسرة .

وجوب الترخيم عل لغة من ينتظر  
وجواز الترخيم على اللغتين

وَالْتَزِمِ الْأَوَّلَ فِي كَمُسْلِمَةٍ وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَمَسْلَمَةٍ

س ١٢ - متى يجب الترخيم على لغة من ينتظر ؟ ومتى يجوز الترخيم على اللغتين ؟

ج ١٢ - إذا رُحِّمَ الاسم المختوم بقاء التأنيث ، وخيف اللبس بأن كانت التاء فارقة بين المذكر، والمؤنث وجب ترخيمه على لغة من ينتظر ؛ فتقول في ترخيم ( مُسْلِمَةٌ ) يا مُسْلِمٌ ( بفتح الميم ) ولا يجوز ترخيمه على لغة من لا ينتظر ؛ فلا تقول في ترخيم ( مُسْلِمَةٌ ) يا مُسْلِمٌ ( بضم الميم ) لئلا يَلْتَبِسَ نداء المؤنث ، بالمذكر ، وكذلك الحال في ( حَفْصَةٌ ) تقول : يا حفصَ ، ولا يجوز: يا حفصُ. أما إذا كانت التاء فيه ليست للفرق بين المذكر ، والمؤنث فيجوز ترخيمه على اللغتين ؛ فتقول في ترخيم ( مَسْلَمَةٌ ) وهو اسم رجل : يا مَسْلَمُ ( بالفتح ) على لغة من ينتظر و ( بالضم ) على لغة من لا ينتظر .

جواز الترخيم في غير النداء  
للضرورة

وَلَا ضَرْارَ رَخَّمُوا دُونَ نَدَا مَا لِلنَّادَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا

س ١٣ - هل يجوز الترخيم في غير النداء ؟

ج ١٣ - نعم . يجوز الترخيم في غير النداء بشروط ثلاثة ، هي :

١ - أن يكون الحذف اضطراراً .

٢ - أن يصلح الاسم للنداء ، نحو : أحمد ، ومريم .

٣ - أن يكون زائداً على الثلاثة ، أو يكون مختوماً بتاء التأنيث .

ومن ذلك قول الشاعر :

لِنَعْمَ الْفَتَى تَعَشُّوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصَرِ

فرخَّم الشاعر قوله (مالٍ) وهو ترخيم (مالك) وهو ليس منادى ؛ وذلك  
للاضطرار إليه ولأن الاسم صالح للنداء ، وهو زائد على ثلاثة أحرف .



## الاختصاصُ أحكامه

الاختصاصُ كَنَدَاءِ دُونَ يَا      كَأَيُّهَا الْفَتَى بِإِثْرِ ارْجُونِيَا  
وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ أَيِّ تَلَوَّالٍ      كَمِثْلِ نَحْنُ الْعُرْبِ أَسْخَى مَنْ بَدَلُ

( م ) س ١ - عرّف الاختصاص ، وما الغرض منه ؟

ج ١ - الاختصاص ، هو : قَصْرُ حُكْمٍ مُسْنَدٍ لضمير على اسم ظاهر معرفة .  
بمعنى : أن الاسم الظاهر قُصِدَ تَخْصِيصُهُ بِحُكْمِ الضمير الذي قبله ، نحو : نَحْنُ  
الطلابَ نَحْبُ الْعِلْمَ .

والمراد : أن حُبَّ الْعِلْمِ مَخْتَصٌّ بِالطُّلَابِ وَمَقْصُورٌ عَلَيْهِمْ ، وليس المراد الإخبار  
عن ( نحن ) بالطلاب .

والاختصاص أغراضه ثلاثة ، هي :

- ١ - الْفَخْرُ ، نحو : نحن المسلمين خيرُ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ .
- ٢ - التَّوَاضُّعُ ، كقول الأمير : أنا الضعيفُ الْعَاجِزُ لَا أُسْتَرِيحُ وَفِي بَلَدِي فَقِيرٌ .
- ٣ - بيان المقصود بالضمير ، نحو : نحن الطلابَ نَعْرِفُ وَاجِبِنَا تَجَاهَ أُمَّتِنَا .

س ٢ - اذكر أحكام الاسم المختص .

ج ٢ - ١ - يكون منصوباً على أنه مفعول به بفعل محذوف وجوباً ، تقديره :  
أَخْصُ .

٢ - لا يقع في أوّل الكلام ، بل في أثائه ، نحو : ارجوني أيها الفتى . وهذا  
معنى قوله : " أيها الفتى يآثر ارجونيا " ( أي : وقوع أيها الفتى بعد ارجوني ) .

س ٣ - إلام يُشير الناظم بقوله : " وقد يرى ذا دُون أيّ تَلَوَّ أَل " ؟

ج ٣ - يشير في هذا البيت إلى أنواع المختص ، وهي أربعة أنواع - ذكر الناظم  
نوعين فقط - وهي :

١ - أن يكون الاسم المختص ، هو لفظ ( أيّ ، أو آية ) نحو : أنا أيها العبدُ  
محتاجٌ إلى عَفْوِ رَبِّي . فـ ( أيّ ) مفعول به مبني على الضم في محل نصب ،  
والعبدُ : نعت مرفوع على لفظ ( أيّ ) .

٢ - أن يكون مُحلّياً بـ ( أَل ) نحو : نحن العربَ أسخى مَنْ بَدَل .

\* ٣ - أن يكون مضافاً ، نحو قوله ٣ : " نحن معاشرَ الأنبياءِ لا نُورَثُ " .

٤ - أن يكون علماً - وهو قليل - نحو قول الشاعر: بنا تميماً يُكشَفُ الضَّبَابُ . \*

س ٤ - إلام يُشير الناظم بقوله : " الاختصاص كنداء دون يا " ؟

ج ٤ - يشير بذلك إلى أن الاختصاص مثل النداء ؛ لأن كلاهما يكون منصوباً  
، ويأتي كل منهما بلفظ ( أيّ ، وآية ) مبني على الضم في محل نصب .



ويشير أيضا إلى أنهما يختلفان في أمور ، منها :

- ١ - أن الاسم المختص لا يُستعمل معه حرف نداء .
- ٢ - أن الاسم المختص لا يقع في أول الكلام ، والنداء يقع في أول الكلام .
- ٣ - أن الاسم المختص تصحبه (أل) قياساً ، أما النداء فلا يكون بأل قياساً .

### التَّحْذِيرُ وَالْإِعْرَاءُ

حكم حذف العامل في التحذير

إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ نَصَبٌ      مُحَذَّرٌ بِمَا اسْتِأْرُهُ وَجَبَ  
وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِإِيَّا أَنْسَبَ وَمَا      سِوَاهُ سَتَرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا  
إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوْ التَّكْرَارِ      كَالضَّيْعَمِ الضَّيْعَمِ يَإِذَا السَّارِي

س ١ - عرّف التحذير ، واذكر حكم حذف عامله .

ج ١ - التحذير ، هو : تَنْبِيهُ الْمُخَاطَبِ عَلَى أَمْرٍ مَكْرُوهٍ لِيَجْتَنِبَهُ .

وحذف عامله يكون على التفصيل الآتي :

- ١ - إن كان التحذير بـ (إِيَّا) وفروعها ، نحو : إِيَّاكَ وَالشَّرَّ ، إِيَّاكُمَا وَالشَّرَّ ، إِيَّاكُمْ وَالشَّرَّ ، إِيَّاكِنَّ وَالشَّرَّ ، وجب في هذه الحالة حذف العامل سواء وُجِدَ عطف ، أم لا .

فمثاله مع العطف : إِيَّاكَ وَالشَّرَّ . فـ ( إِيَّاكَ ) مفعول به منصوب بفعل محذوف وجوبا ، والتقدير : إِيَّاكَ أُحَذِّرُ ، الشَّرَّ : مفعول به منصوب بفعل محذوف وجوبا ، والتقدير : احذِرِ الشَّرَّ .

ومثاله بدون العطف : إِيَّاكَ أَنْ تَكْذِبَ ( أي : إِيَّاكَ مِنْ أَنْ تَكْذِبَ ) والعامل محذوف وجوبا كالسابق ، ويجب الحذف كذلك إذا تكررَت ( إِيَّا ) نحو : إِيَّاكَ إِيَّاكَ الشَّرَّ . فـ ( إِيَّاكَ ) الأولى مفعول به لفعل محذوف وجوبا ، والثانية : توكيد للأولى .

٢ - إن كان التحذير بغير ( إيا ) وفروعها ، وهو المراد بقوله : " وما سواه " فلا يجب حذف العامل ، بل يجوز ذكره ، وحذفه ؛ تقول : احذِرِ الشَّرَّ ، اجْتَنِبِ النَّمِيمَةَ ؛ وتقول في الحذف : الشَّرَّ ، النَّمِيمَةَ ، والتقدير : احذر الشرَّ ، واجتنب النميمة .

هذا إذا لم يكن التحذير بالعطف ، أو التكرار ، فإن كان بالعطف ، أو بالتكرار وجب حذف العامل . فمثال العطف : النَّفَاقَ وَالْغِيبَةَ ، والتقدير : احذرِ النَّفَاقَ ، واجتنب الغيبة ، ونحو : مَازِ رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ ( أي : يا مَازِنُ قِ رَأْسَكَ واحذر السَّيْفَ ) .

ومثال التكرار : الضَّيْعَمَ الضَّيْعَمَ ( أي : احذر الضَّيْعَمَ ) . والضَّيْعَمَ : الأسد .

## التَّحذِيرُ الشَّاذُّ

وَشَذَّ إِيَّايَ وَإِيَّاهُ أَشَدُّ وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذَ

س ٢ - متى يكون التحذير شاذًّا ؟

ج ٢ - حَقُّ التحذير أن يكون للمخاطَب ، فإن كان للمتكلِّم فهو شاذٌّ ، كما في الأثر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه : إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنبَ . وَأَشَدُّ مِنْهُ تحذير الغائب . وهذا هو معنى قوله : " وإياه أَشَدُّ " ، نحو : إذا بَلَغَ الرجلُ السَّتِّينَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابَّ .

الإغراء

أحكامه

وَكَمْ حَذَرٌ بِلَا إِيَّا اجْعَلَا مُغْرَى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا

س ٣ - عرّف الإغراء ، واذكر أحكامه .

ج ٣ - الإغراء ، هو : تنبيه المخاطب على أمرٍ لِيَلْتَزِمَهُ .

وهو كالتحذير في أنه إنْ وُجِدَ عطف ، أو تكرار وجب إضمار ناصبه ( أي :

حذف عامله ) فإن لم يُوجد عطف ، ولا تكرار جاز الإضمار .

فمثال ما يجب فيه حذف العامل : أخاك أخاك ، ونحو : أخاك والإحسان إليه .

فالعامل محذوف وجوبا في المثالين ؛ لوجود التكرار في المثال الأول ، والعطف

في الثاني ، والتقدير : الزم أخاك .

ومثال جواز حذف العامل : أخاك . فالعامل محذوف جوازاً ؛ لعدم العطف ،

والتكرار . ويجوز إظهار العامل ؛ فتقول : الزم أخاك .



## أسماء الأفعال ، والأصوات

تعريف اسم الفعل ، وبيان أقسامه باعتبار فعله

مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشْتَانٌ وَصَهُ      هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا أَوْهُ وَمَهُ  
وَمَا بِمَعْنَى افْعَلْ كَ آمِينَ كَثُرَ      وَغَيْرُهُ كَ وَيْ وَهِيَهَاتَ نَزُرُ

س ١ - عرّف اسم الفعل ، واذكر أقسامه .

ج ١ - اسم الفعل ، هو : ما ناب عن الفعل في العمل ، ودلّ على معنى الفعل ، ولم يتأثر بالعوامل ، نحو : هيهات زيدٌ . فـ ( هيهات ) اسم فعل ماض (بمعنى : بُعد) مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وزيد : فاعل مرفوع . وينقسم باعتبار فعله إلى ثلاثة أقسام ، هي :

١ - اسم فعل أمر ، وذلك إذا كان بمعنى فعل الأمر ، نحو : مهْ (بمعنى : اكف) وآمين (بمعنى : استجب) ، وصه (بمعنى : اسكت) ، وإيه (بمعنى : زدني) . وهذا القسم هو الكثير في الاستعمال . وهذا مراده من قوله : "وما بمعنى افعل كآمين كثر" .

٢ - اسم فعل ماض ، وذلك إذا كان بمعنى الفعل الماضي ، نحو : هيهات (بمعنى : بُعد) ، وشْتَانَ (بمعنى : افترق) . وهذا القسم قليل الاستعمال .

٣ - اسم فعل مضارع ، وذلك إذا كان بمعنى الفعل المضارع ، نحو : أَوْهُ (بمعنى : أتوجّع) ، وويْ (بمعنى : أتعجّب) وهذا القسم قليل الاستعمال أيضا .

س ٢ - هل أسماء الأفعال قياسية ، أو سماعية ؟

ج ٢ - أسماء الأفعال كلها سماعية ، ولا ينقل منها إلا نوع واحد ، وهو ما كان على وزن ( فَعَالٍ ) من اسم فعل الأمر ، نحو : ضَرَابٍ ( بمعنى : اضْرِبْ ) وهو قياسي في كل فعل ثلاثي تام متصرف .  
ومنه قولك : كَتَابِ الدرسِ ( أي : اُكْتُبِ الدرسَ ) .

---

أقسام اسم الفعل باعتبار أصله

وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَ      وَهَكَذَا دُونُكَ مَعَ إِلَيْكَ  
كَذَا رُوِيَ بَلَهُ نَاصِبِينَ      وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

س ٣ - اذكر أقسام اسم الفعل باعتبار أصله .

ج ٣ - ينقسم اسم الفعل باعتبار أصله إلى قسمين :

١ - مُرْتَجَلٌ ، وهو : ما وُضِعَ اسم فعل من أَوَّلِ الأمرِ ، فلم يَسْبِقْ له استعمال آخر ، وذلك مثل ما تقدّم ذكره في س ١ ، نحو : صَهٍ ، وهيهات ، وآمين .. إلخ .

٢ - مَنْقُولٌ ، وهو : ما سَبَقَ له استعمال آخر ، ثم نُقِلَ منه إلى اسم الفعل .  
وهذا هو مراد الناظم بهذين البيتين ، وهو ثلاثة أنواع :

أ- منقول من الجارّ والمجرور ، نحو : إِلَيْكَ الْأَخْبَارَ (بمعنى : خُذِ الْأَخْبَارَ)

ونحو: عَلَيْكُمْ بِالْعِلْمِ (بمعنى: تَمَسَّكُوا بِهِ) ومنه قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ (بمعنى : الزموا شأنَ أَنْفُسِكُمْ) .

ب- منقول من الظرف ، نحو : دُونَكَ الْكِتَابَ (بمعنى : خُذْهُ) ونحو : مَكَائِكَ (بمعنى : اثْبُتْ) ونحو : أَمَامَكَ (بمعنى : تَقَدَّمْ) .

ج- منقول من المصدر، نحو : رُوِيَ زَيْدًا (بمعنى : أَمْهَلَ زَيْدًا) ونحو : بَلَّهَ زَيْدًا (بمعنى : اتركْ زَيْدًا) .

وهذا النوع المنقول من المصدر له استعمالان :

أولها : أن يكون مصدرًا معرباً مضافاً إلى مفعوله ، فيكون مفعوله مجروراً بالإضافة ، نحو : رُوِيَ زَيْدٌ ، وَبَلَّهَ زَيْدٌ .

فـ ( رويد ، وبله ) مصدران منصوبان بفعل محذوف وجوبا ، وزيد : مضاف إليه مجرور .

ثانيهما : أن يكون اسم فعل ، فيكون ناصباً مفعوله ، نحو رويدَ زَيْدًا ، وبلهَ زَيْدًا . فـ ( رويد ، وبله ) اسما فعل مبنيان ، وزيد : مفعول به منصوب . وهذا هو مراده من البيت الثاني .

يتلخَّصُ من ذلك : أنه إذا كان ما بعد المنقول من المصدر مجروراً فالمنقول مصدر ، وإذا كان ما بعده منصوباً فهو اسم فعل .

عمل اسم الفعل  
وحكم تأخير معموله عليه

وَمَا لِمَا تُتُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ لَهَا وَأَخَّرَ مَا لَدَى فِيهِ الْعَمَلُ

س ٤ - ما عمل اسم الفعل ؟

ج ٤ - اسم الفعل يعمل عمل الفعل الذي ينوب عنه ، فإن كان الفعل لازماً كان اسم الفعل لازماً كذلك ، نحو : هيهات زيدٌ . فـ (زيد) فاعل مرفوع ، عامله : اسم الفعل ( هيهات ) وهو لازم لا ينصب مفعولاً به ؛ لأن الفعل الذي ناب عنه ، وهو ( بَعَدَ ) لازم . ومثله ( صَهَ ، وَمَهَ ) فهما لازمان ، فاعلهما : ضمير مستتر ، ولا ينصبان مفعولاً به ؛ لأنهما بمعنى الفعلين ( اسْكُتْ ، واكْفُفْ ) وهما فعلان لازمان .

أما إن كان الفعل متعدياً يرفع فاعلاً ، وينصب مفعولاً فاسم الفعل النائب عن ذلك الفعل يكون متعدياً كذلك ، نحو : دَرَاكُ زَيْدًا (بمعنى : أَدْرِكُهُ) فـ (زيداً) مفعول به ، والفاعل ضمير مستتر ؛ وذلك لأن الفعل (أدرك) فعل متعدٍ . ومنه : ضَرَابِ زَيْدًا (بمعنى : اضْرِبْهُ) .



س ٥ - إلام إشار الناظم بقوله : " وأخّر ما لذي فيه العمل " ؟

ج ٥ - أشار بذلك إلى أنّ معمول اسم الفعل يجب تأخيره عن اسم الفعل ؛ فتقول : دراك زيدا ، ولا يجوز تقديمه ؛ فلا تقول: زيدا دراك ، وهذا بخلاف الفعل إذ يجوز تأخيره وتقديمه ، نحو : أدرك زيدا ؛ وتقول : زيدا أدرك .

( م ) س ٦ - ما السرّ في عدم جواز تقدّم معمول اسم الفعل عليه ؟

ج ٦ - السرّ في ذلك : أن أسماء الأفعال إنّما عمّلت ؛ لأنها محمولة على الأفعال التي نابت أسماء الأفعال عنها، ولم تعمل أصالة؛ ولذلك كانت عوامل ضعيفة ، والعامل الضعيف لا يتصرّف في معموله بتقديمه عليه .

---

تَنْكِيرٌ ، وَتَعْرِيفُ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ

وَإِحْكُمُ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ مِنْهَا وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيْنُ

س ٧ - متى يكون اسم الفعل نكرة ؟ ومتى يكون معرفة ؟

ج ٧ - إذا نُوِّنَ اسم الفعل كان نكرة ، وإذا لم يُنَوَّنْ كان معرفة ، فإذا قلت : صه ( بالتثنية ) فهو نكرة ؛ لأنه يكون بمعنى : اسكت عن أيّ كلام ، وإذا قلت : صه ( بغير تثنية ) فهو معرفة ؛ لأنه يكون بمعنى : اسكت عن هذا الكلام ، ويمكنك الكلام في موضوع آخر غيره .

## أَسْمَاءُ الْأَصْوَاتِ

تعريفها ، وأنواعها ، وحكمها

وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ      مِنْ مُشَبِّهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ  
كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةَ كَقَبْ      وَالزَّمْ بِنَا التَّوَعَيْنِ فَهُوَ قَدْ وَجَبْ

س ١ - عرّف أسماء الأصوات ، واذكر أنواعها .

ج ١ - أسماء الأصوات ، هي : كُلُّ مَا وُضِعَ لِخِطَابِ مَا لَا يَعْقِلُ مِنَ الحيوانات ،  
أو صغار الأطفال . وهي نوعان :

١ - ما خُوطِبَ بِهِ مَا لَا يَعْقِلُ ، نحو ( هَلًا ) وهو صوت لَزَجْرِ الْخَيْلِ ، ونحو :  
( عَدَسٌ ) لَزَجْرِ الْبَعْلِ ، ونحو : ( كَيْخٌ ) لِلطِّفْلِ ، وفي الحديث :

" كَيْخٌ كَيْخٌ فَإِنَّمَا مِنَ الصَّدَقَةِ " ونحو : ( سَعٌ ) لِلضَّأْنِ ، و ( وَحٌ ) لِلْبَقَرَةِ .

٢ - ما حُكِيَ بِهِ صَوْتٌ ( أي : إِنَّكَ تَحْكِي صَوْتًا مِنَ الْأَصْوَاتِ ) كَقَوْلِكَ :  
( غَاقٍ ) فِي حِكَايَةِ صَوْتِ الْغَرَابِ و ( قَبٌ ) حِكَايَةِ لَصَوْتِ وَقَعِ السَّيْفِ ،  
و ( طَقٌ ) حِكَايَةِ لَصَوْتِ الضَّرْبِ ، وصوت وَقَعِ الْحَجَارَةِ .

س٢ - ما مراد الناظم بقوله : " والزَمْ بِنَا النوعين "

ج٢ - قوله ( النوعين ) يحتمل أنّه يريد نَوْعِي الأصوات المذكورين في السؤال السابق - وهو الأرجح - ويحتمل أنه يريد بالنوعين : أسماء الأفعال ، وأسماء الأصوات .

وقوله ( بِنَا ) يريد أنّ أسماء الأفعال ، وأسماء الأصوات **كلّها مبنية** .

س٣ - ما عِلَّة بناء أسماء الأفعال ، وأسماء الأصوات ؟ وما الفرق بينهما ؟

ج٣ - أسماء الأفعال مبنية ؛ لشبهها بالحرف في النيابة عن الفعل ، وعدم التأثير بالعوامل - وقد سبق ذكرها بالتفصيل في الجزء الأول - أما أسماء الأصوات فهي مبنية ؛ لشبهها بأسماء الأفعال .

وقيل : لشبهها بالحروف المهملة ( غير العاملة ) فهي لاعاملة ، ولا معمولة .

**\* والفرق بينهما من وجوه :**

١ - أنّ أسماء الأصوات غير عاملة ، أما أسماء الأفعال فهي تعمل عمل فعلها الذي تنوب عنه .

٢ - أنّ أسماء الأصوات لا ضمير فيها ، أما أسماء الأفعال ففيها ضمير مستتر .

٣ - أنّ أسماء الأصوات تعدّ من قبيل المفردات ، أما أسماء الأفعال فمن قبيل المركّبات . \*



نُونَا التَّوَكِيدِ

نوعهما ، واختصاصهما

لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا      كُنُونِي أَذْهَبَنَّ وَأَقْصِدْنَهُمَا

س ١ - نون التوكيد نوعان ، اذكرهما ، ثم اذكر اختصاصهما .

ج ١ - نون التوكيد نوعان ، هما :

١ - ثقيلة ( مُشَدَّدَةٌ ) نحو : اذْهَبَنَّ ، وَأَقْصِدَنَّ .

٢ - خفيفة ( ساكنة ) نحو : اذْهَبَنَّ ، وَأَقْصِدَنَّ .

وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ جَنَّ وَلَيْكُونَا مِّنَ الصَّغِيرِينَ ﴾ فالنون

الأولى ثقيلة ، والثانية في قوله تعالى : ﴿ وَلَيْكُونَا ﴾ خفيفة ، والألف فيها بدل من النون الخفيفة ، والأصل أن تُكتب هكذا ( وليكونن ) .

وكلاهما يختصّ بالفعل سواء كان مضارعاً ، أم أمراً .

أما الفعل الماضي فلا يُؤكد بنون التوكيد ؛ لأنّ الفعل الماضي زمنه ( ماضٍ )

ونون التوكيد تجعل زمن الفعل للمستقبل فقط ؛ فلا يمكن الجمع بين الزمانين .

توكيد فعل الأمر ، والفعل المضارع

وحكم توكيد المضارع ، وشروطه

وبيان حكم آخر المؤكد

يُؤَكِّدَانِ أَفْعَلٌ وَيَفْعَلُ آتِيَا	ذَا طَلَبَ أَوْ شَرْطًا إِمَّا تَالِيَا
أَوْ مُثَبَّتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا	وَقَلَّ بَعْدَ مَا وَلَمْ وَبَعْدَ لَا
وَعَظِيمٍ إِمَّا مِنْ طَوَائِلِ الْجَزَا	وَأَخِرِ الْمُؤَكَّدِ افْتَحَ كَابِرُزَا

س ٢ - ما حكم توكيد فعل الأمر ؟

ج ٢ - فعل الأمر يؤكّد بنوني التوكيد مطلقا ( أي : بدون شرط ) فتقول :  
اذْهَبَنَّ ، واذْهَبَنَّ .

س ٣ - ما حكم توكيد الفعل المضارع ، وما شروط توكيده ؟

ج ٣ - الفعل المضارع لا يؤكّد إلاّ بشروط ، وبناء على هذه الشروط يكون  
الحكم على توكيده ، وإليك بيان الشروط وأحكامها :

١ - أن يكون جواباً لقسم ، مثبتاً ، مستقبلاً ، غير مفصول من لام جواب

القسم . فإن تحققت هذه الشروط وجب توكيده ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَتَاللَّهِ

لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾ فالفعل المضارع ( أَكِيدُ ) أكّد بنون التوكيد وجوبا ؛

لأنه وقع جواباً للقسم ، وهو مثبت ( غير منفي ) ودالّ على المستقبل ، ومتّصل  
بلام جواب القسم .

فإن لم تتحقّق الشروط السابقة **امتنع توكيده** ، نحو : **وَاللّٰهُ لَا أُدَخِّنُ** ، امتنع  
توكيده ؛ لكونه منفيًا . **وَاللّٰهُ لَا أُخْرِجُ** الآن ، امتنع توكيده ؛ لكونه للحال .  
والله لسوف **أَجْتَهِدُ** . امتنع توكيده ؛ لكونه مفصّولا من لام جواب القسم  
بسوف .

٢- أن يكون دالاً على طلب . وهذا هو معنى قوله : " ويفعل آتيا ذا طلب "  
فإن دلّ على طلب جاز توكيده ، نحو : هل تضربنّ زيداً ؟ ونحو : لِيَقْرَأَنَّ زَيْدٌ  
الدرس ، ونحو : هَلَّا تَكْتَبِينَ الدرس .

فالأفعال السابقة مؤكّدة بنون التوكيد ؛ لكونها طلبية ( أي : مسبقة بحرفٍ  
دالّ على الطلب ) كالاستفهام ، والأمر ، والتّحضيض ، والتّمنيّ ، والتّهيّ .

٣- أن يقع بعد إمّا الشرطية . وهذا معنى قوله : " أو شرطاً إمّا تالياً " ( أي :  
يقع شرطاً تالياً إمّا ) فإن وقع بعد ( إمّا ) الشرطية فتوكيده قريب من الواجب  
، نحو قوله تعالى : ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ فَإِمَّا  
تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾ وأصل إمّا : إن الشرطية ، وما الزائدة .

س ٤ - ما مراد الناظم بقوله : " وَقَلَّ بعد مَا ، وَلَمْ ، وَلَا ، وغير إِمَّا من طوالب الجزا " ؟

ج ٤ - مراده : أن توكيد الفعل المضارع قليل في المواضع الآتية :

١ - إذا وقع المضارع بعد ( ما ) الزائدة التي لم تُسبق بـ ( إن الشرطية ) نحو قولهم : بَعَيْنٍ مَا أَرَيْتَكَ ، وقولهم : بِجُهِدٍ مَا تَبْلُغَنَّ .

٢ - المضارع الواقع بعد ( لا ) النافية ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾ .

٣ - المضارع الواقع بعد ( لَمْ ) نحو قول الشاعر :

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا      شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّه مُعَمَّمَا

والشاهد فيه: قوله ( لم يعلما ) فقد أكد الفعل المضارع المنفي بـ ( لم ) وأصله : لم يعلمن ، فقلبت النون ألفاً للوقف .

٤ - المضارع الواقع بعد أدوات الشرط غير ( إِمَّا ) نحو قول الشاعر :

مَنْ نَتَّقَنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَيِّبٍ . فالفعل ( نتقن ) أُكِّدَ بنون التوكيد الخفيفة بعد ( مَنْ ) الشرطية .

س ٥ - ما حكم آخر الفعل المؤكَّد بنون التوكيد ؟

ج ٥ - حكمه : البناء على الفتح ، وذلك إذا اتصلت نون التوكيد بآخر الفعل اتصالاً مباشراً ، كما في الأمثلة الآتية :

اضْرِبْنَ ، وَاضْرِبَنَّ ؛ وَلَا تَذْهَبَنَّ ، وَلَا تَذْهَبْنَ ؛ ونحو قول الناظم : " اَبْرُزَا " وأصله : اَبْرُزَنَّ ( قُلِبَتِ النون ألفا للوقف ) .

أما إذا فَصَلَ بينهما فاصلٌ كـ ( واو الجماعة ، أو ألف الاثنين ، أو ياء المخاطبة ) فله حكم آخر يأتي بيانه إن شاء الله .

---

### أحكام آخر الفعل المؤكّد بنون التوكيد إذا فصل بينهما ضمير

وَاشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا	جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكِ قَدْ عَلِمَا
وَالْمُضْمَرَ أَحَدِفْتُهُ إِلَّا الْأَلْفَ	وَأِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلْفٌ
فَاجْعَلْهُ مِنْهُ رَافِعًا غَيْرَ الْيَا	وَالْوَاوِ يَاءٌ كَاسَعَيْنِ سَعِيَا
وَاحْدِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفِي	وَإِوَاوٍ شَكْلٌ مُجَانَسٌ قَفِي
نَحْوِ اخْشَيْنِ يَا هِنْدُ بِالْكَسْرِ وَيَا	قَوْمِ اخْشَوْنُ وَاَضْمُمُ وَقِسْ مُسَوِيَا

س٧- اذكر أحكام آخر الفعل المؤكّد بنون التوكيد إذا فَصَلَ بينهما ضمير .

ج٧- ذكرنا في س٥ أنّ الفعل المؤكّد إذا اتّصلت به نون التوكيد اتصالاً مباشراً بدون فاصل بُنِيَ على الفتح ، وذكر الناظم في هذه الأبيات حكم الفعل المؤكّد بنون التوكيد إذا فصل بينهما ضمير ، نحو : وَاللّهِ لَتَذْهَبَنَّ ، وَاللّهِ لَتَذْهَبَنَّ ،



والله لَتَذْهَبَانَّ . فالفاصل في المثال الأول ( واو الجماعة ) وفي المثال الثاني ( ياء المخاطبة ) وفي المثال الثالث ( ألف الاثنين ) .

وإذا تأملت آخر هذه الأفعال وجدت الأحكام الآتية :

١ - حَذَفُ نون الرفع في جميع الأمثلة ؛ لتوالي الأمثال ( أي : وجود ثلاث نونات متتالية ) إذ أن الأصل : والله لَتَذْهَبُونَنَّ ، لَتَذْهَبَيْنَنَّ ، لَتَذْهَبَانَنَّ .

٢ - حَذَفُ واو الجماعة ، وياء المخاطبة ؛ لالتقاء الساكنين ، إذ إنَّ الأصل بعد حذف نون الرفع : والله لَتَذْهَبُونَ ، لَتَذْهَبَيْنَ .

٣ - لا تُحذف ألف الاثنين ؛ لحِفَّتِها ولأنها تَلْتَبَسُ بالمفرد إذا حُذِفَتْ .  
فإذا حذفته وقلت : والله لَتَذْهَبَنَّ ( بحذف ألف الاثنين ) لم يُعلم هل المؤكّد مفرد ، أو مثني ؟

والحكمان الثاني والثالث ، هما المراد بقوله : " والمضمر احذفته إلا الألف " .

٤ - وَضَعُ حركة مُجَانِسَةٍ للضمير المحذوف ؛ للدلالة عليه . فإن حُذِفَتْ ( الواو ) ضُمَّ الحرف الأخير ؛ تقول : والله لَتَذْهَبَنَّ ، وإن حُذِفَتْ ( الياء ) كُسِرَ الحرف الأخير ؛ تقول : والله لَتَذْهَبِنَّ ، أما الألف فيكون ما قبلها مفتوحاً . وهذا هو مراده بالبيت الأول .

هذا كله إذا كان الفعل صحيحاً ، أما إذا كان معتلاً فحكم آخره كما يلي :

١ - إذا كان آخره معتلاً بـ ( الواو ، أو الياء ) نحو : نَعَزُوا ، وَتَرَمَي حُذِفَتْ الواو ، والياء ؛ لأجل التقاء الساكنين ، ويُضَم ما قبل الواو ، ويُكسر ما قبل الياء .

تقول قبل حذف حرف العلة : تَغْزُوْنَ ، وَتَرْمِيْنَ ؛ وتقول بعد الحذف :  
تَغْزُونَ ، وترمينَ .

فإذا أكدته بنون التوكيد فعلت به ما فعلت بالصحيح : تحذف نون الرفع ، ثم  
الضمير مع بقاء الضمة قبل الواو ، والكسرة قبل الياء ؛ فتقول : واللّهِ لَتَغْزُنَّ ،  
واللّهِ لَتَرْمِيَنَّ ، أما إذا أدخلت ألف الاثنين فلا تُحذف ، ويُفتح ما قبلها ؛ فتقول :  
هل تَغْزَوَانِ ؟ وهل تَرْمِيَانِ ؟ فهذان الفعلان مسندان إلى ألف الاثنين ؛ إذ إنّ  
الأصل : هل تغزوانِ ؟ هل ترميانِ ؟

## ٢ - إذا كان آخره معتلا ( بالألف ) ففيه تفصيل :

أ- إذا كان الفاعل هو ( ألف الاثنين ، أو ضمير مستتر ) انقلبت الألف التي في  
آخر الفعل ( ياء ) وَفُتِحَتْ ، نحو: اسْعِيَانِ ، واسْعِيَنَّ يا زيدُ . فالفعل ( يسعى )  
معتل الآخر بالألف وقد اتصل في المثال الأول بـ ( ألف الاثنين ) وهي الفاعل  
، وفي المثال الثاني لم يتصل بضمير ظاهر ، فالفاعل ضمير مستتر ؛ ولذلك قُلب  
حرف العلة ( الألف ) ياء في كلا المثالين ، وَفُتِحَتْ الياء .

ب- إذا كان الفاعل ( واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ) حُذِفَ حرف العلة  
( الألف ) مع بقاء الفتحة التي كانت قبلها ، وتُضَمُّ واو الجماعة ، وتُكسر الياء ؛  
فتقول : اسْعُوْ ، واسْعِيَنَّ ، أمّا إذا لم تُؤَكِّده بنون التوكيد فلا تُضَمُّ الواو ، ولا  
تُكسر الياء ، بل تكونان ساكتتين ؛ فتقول : هل تَسْعَوْنَ يا رجال ؟ وهل تَسْعِيَنَّ  
يا هندُ ؟ ويا رجال اسْعُوا ، ويا هند اسْعِي . وهذا التفصيل هو مراده بقوله :

" وإن يكن في آخر الفعل ألف ... إلى آخر الأبيات " .

\* س ٨ - الفعل المؤكّد المتصل بضمير أمعرّب هو ، أم مبني ؟

ج ٨ - الصحيح أنّه معرب ، وهو رأي الجمهور ، وخالفهم في ذلك الأخفش فهو يرى أنّه مبني .

---

حكم وقوع النون الخفيفة ، والثقيلة  
بعد ألف الاثنين ، وبيان حركتها

وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الْأَلِفِ      لَكِنْ شَدِيدَةٌ وَكَسْرُهَا أُلْفٌ

س ٩ - ما حكم وقوع النون الخفيفة، والثقيلة بعد ألف الاثنين ؟ وما حركتها؟  
ج ٩ - إذا كان الفعل مسنداً إلى الاثنين ، نحو : اذهبان ، وأردنا توكيده فيجب أن تكون النون مشدّدة مع كسر النون ؛ فتقول : اذهبان . ولا يجوز أن تقع نون التوكيد الخفيفة بعد الألف ؛ فلا تقول : اذهبان ؛ بسبب وجود ساكنين .  
وقد أجاز يونس وقوع الخفيفة بعد الألف مع وجوب كسرها عنده ؛ فتقول : اذهبان . وظاهر كلام سيبويه - وبه صرح الفارسي - أن يونس يُبقي النون ساكنة .

حكم آخر الفعل المُسند إلى نون النسوة  
إذا أُكِّدَ بنون التوكيد

وَأَلْفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكَّدًا      فِعْلًا إِلَى ثُونِ الْإِنَاثِ أُسْنَدًا

- س ١٠ - ما حكم آخر الفعل المسند إلى نون النسوة إذا أكد بنون التوكيد ؟
- ج ١٠ - إذا أُكِّدَ الفعل المسند إلى نون النسوة بنون التوكيد وجب الفصل بين نون النسوة ، ونون التوكيد بألف زائدة ؛ كراهية توالي الأمثال ؛ فتقول : اضْرِبْنَائِ ، بنون مشددة مكسورة قبلها ألف زائدة .
- وفي جواز وقوع الخفيفة خلاف ، هو نفس الخلاف السابق ذكره في س ٩ .

مواضع وجوب حذف نون التوكيد الخفيفة  
ومواضع إبدالها ألفا

وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِّسَاكِنٍ رَدِفٌ      وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفُ  
وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا      مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا  
وَأَبْدِلْنَهَا بَعْدَ فَتْحِ أَلْفَا      وَقِفَا كَمَا تَقُولُ فِي قِفْنِ قِفَا

س ١١ - ما المواضع التي يجب فيها حذف نون التوكيد الخفيفة ؟

ج ١١ - تحذف نون التوكيد الخفيفة وجوبا في الموضعين الآتين :

١ - إذا وقع بعدها ساكن فتحذف لالتقاء الساكنين ؛ فتقول في : اضْرِبْ :  
اضْرِبَ الرجل ، بحذف النون ، وفتح الباء . ومنه قول الشاعر :

لَا تُهَيْنَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ      تَرْكَعَ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

حذف الشاعر نون التوكيد في ( تُهَيْنَ ) للتخلص من التقاء الساكنين ، فنون  
التوكيد ساكنة و ( أَل ) ساكنة ، وأبقى الفتحة على لام الكلمة ( النون ) .  
ومِمَّا يدلُّ على أَنَّ الفعل مؤكد بنون التوكيد وجود الياء مع أن الفعل مجزوم ؛  
لأنَّ حرف العلة المحذوف يعود عند التوكيد .

٢ - في حالة الوقف إذا وقعت النون بعد ضمة ، أو كسرة . وهذا هو معنى  
قوله : " وبعد غير فتحة إذا تَقِفْ " .

وَيُرَدُّ حِينَئِذٍ كُلُّ مَا حُذِفَ لِأَجْلِ نُونِ التَّوَكِيدِ ؛ فَتَقُولُ فِي : يَا هَؤُلَاءِ اخْرُجْنَ ؛  
يَا هَؤُلَاءِ اخْرُجُوا ( بِحَذْفِ النُّونِ ) لِلْوَقْفِ ، وَبَرَدَّ ( وَאוּ الْجَمَاعَةِ ) الْمَحذُوفَةِ ؛  
وَتَقُولُ فِي : يَا هِنْدُ اخْرُجِي : يَا هِنْدُ اخْرُجِي ( بِحَذْفِ النُّونِ ) لِلْوَقْفِ ، وَرَدَّ  
( يَاءُ الْمُخَاطَبَةِ ) الْمَحذُوفَةِ .

## س ١٢ - متى تُبَدَّلُ نُونُ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ أَلِفًا ؟

ج ١٢ - تُبَدَّلُ نُونُ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ أَلِفًا فِي حَالَةِ الْوَقْفِ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ فَتْحَةٍ ؛  
فَتَقُولُ فِي قِفْنَ ( قِفَا ) وَفِي اضْرِبْنَ ( اضْرِبَا ) بِإِبْدَالِ النُّونِ أَلِفًا فِي حَالَةِ الْوَقْفِ ؛  
وَذَلِكَ لَوُقُوعِهَا بَعْدَ فَتْحَةٍ . وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾ وَقَوْلُهُ  
تَعَالَى : ﴿ وَلَيَكُونَنَّ مِنَ الصَّغِيرِينَ ﴾ وَذَلِكَ لِشَبْهِهَا بِالتَّنْوِينِ .



## الْمَمْنُوعُ مِنَ الصَّرْفِ تعريف الصَّرْفِ

الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيَّنًا      مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْاسْمُ أَمْكَنًا

س ١ - عرّف الصَّرْفَ .

ج ١ - الصَّرْفُ ، هو : التنوين . فالاسم المنصَرَفُ ، هو : الاسم الذي يُنَوَّنُ .

س ٢ - التنوين أربعة أنواع ، فأَيُّ الأنواع يختص بالصَّرْفِ ؟

ج ٢ - التنوين أربعة أنواع ، هي :

١ - تنوين التَّمْكِينِ ، نحو : زيدٌ ، وكتابٌ .

٢ - تنوين التَّنْكِيرِ ، نحو : سيبويهٍ ، وصهٍ .

٣ - تنوين الْمُقَابَلَةِ ، نحو : هِنْدَاتٌ ، وَأَذْرِعَاتٌ .

٤ - تنوين الْعَوَاضِ ، نحو : جَوَارٍ ، وَغَوَاشٍ .

والنوع الأول ، وهو : تنوين التمكن هو المختص بالصَّرْفِ ؛ لأنه يُبْقِي الاسم على أصله ، فهو لم يُشَبَّه الحرف فَيُبْنَى ، ولم يُشَبَّه الفعل فَيُمنَع من الصَّرْفِ ، وبذلك يكون الاسم أَمْكَنَ في باب الاسمية .

س ٣ - ما المراد بالاسم المُتَمَكِّنُ أَمَكَّنَ ؟ وما المراد بالمتمكن غير أَمَكَّنَ ؟

ج ٣ - الاسم المعرب على قسمين :

١ - ما أشبه الفعل ، وهو : الممنوع من الصرف ، ويُسمى مُتَمَكِّنٌ غير أَمَكَّنَ .  
مُتَمَكِّنٌ ؛ لأنه معرب ، وغير أَمَكَّنَ ؛ لأنه لا يُنَوَّنُ ، فقد أشبه الفعل ، والحرف في عدم التنوين .

٢ - ما لم يُشَبَّه الفعل ، وهو : الاسم المنصرف ، وهو متمكن أَمَكَّنَ ؛ لأنه معرب ، ويُنَوَّنُ . وهذا هو مراده بقوله : " أتى مَبِينًا ... إلخ " .  
أما الاسم المبني فهو غير متمكن .

س ٤ - ما الفرق بين الاسم المنصرف ، والاسم الممنوع من الصرف ؟

ج ٤ - الفرق بينهما من جهتين ، هما :

١ - الاسم المنصرف يُنَوَّنُ تنوين تمكين ، أما الممنوع من الصَّرْف فلا يُنَوَّنُ .  
٢ - الاسم المنصرف يَجُرُّ بالكسرة في جميع أحواله ، أما غير المنصرف فيَجُرُّ بالفتحة نيابة عن الكسرة ، نحو : ذهبت إلى إبراهيم ، إلا إذا أُضِيفَ ، أو اقترن بـ ( أَل ) فيَجُرُّ بالكسرة ، نحو : سكنت في فنادق المدينة ، ونحو : سكنت في الفنادق .



س ٥ - ما سبب منع الاسم المعرب من الصرف ؟

ج ٥ - يُمنع الاسم المعرب من الصرف إذا وُجِدَتْ فيه علتان من عللٍ تسع ، أو وُجِدَتْ علّةٌ واحدة تقوم مقام العلتين ، والعللُ يجمعها قوله :

عَدْلٌ وَوَصْفٌ وَتَأْنِيثٌ وَمَعْرِفَةٌ      وَعُجْمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيبٌ  
والتَّوْنُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ      وَوَزْنٌ فِعْلٍ وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيبٌ

\* ويتلخص من ذلك أن الاسم الممنوع من الصرف ، نوعان :

١ - ما يُمنع لِعلّةٍ واحدة ، وهو نوعان :

أ - المختوم بألف التأنيث المقصورة ، أو الممدودة ، نحو : حُبْلَى ، وَحَمْرَاء .

ب - الجمع المُتَنَاهِي نحو : مَسَاجِد ، وَمَصَابِيح .

٢ - ما يُمنع لعلتين ، وهو نوعان : أ - العلم

ب - الصّفة .

فالعلم يُمنع من الصرف إذا كان :

١ - مؤنثا ، نحو : فاطمة ، ومريم ، وحمزة .

٢ - أعجميا ، نحو : إبراهيم ، وإسحاق .

٣ - معدولا ، نحو : عُمر ، وزُحل .

٤ - مُركَّباً تركيباً مَزْجِيّاً ، نحو : حَضْرَمَوْتَ ، وَبَعْلَبَكَّ .

٥ - على وزن الفعل ، نحو : أحمد ، ويزيد .

٦ - مختوما بألف ونون زائدتين ، نحو : رمضان ، وعثمان .

أما الصّفة فتُمنع من الصرف إذا كانت .

١ - على وزن أَفْعَل ، نحو : أَكْبَر ، وَأَفْضَل .

٢- على وزن فَعْلَان ، نحو : عَطَشَان ، وَفَرَحَان . ( الألف والنون زائدتان ).

٣- مَعْدُولَةٌ ، نحو : مَثْنَى ، وَثَلَاثَ ، وكلمة ( أُخْر ) .

وسياقي بيان هذه الأنواع تفصيلا . \*

---

الممنوع من الصرف لعلّة واحدة

أولا : ما خُتِمَ بِأَلْفِ التَّأْنِيثِ

فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا مَنَعُ صَرْفِ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ

س٦ - ما المراد بهذا البيت ؟

ج٦ - المراد : أنَّ كُلَّ اسم خُتِمَ آخِرُهُ بِأَلْفِ التَّأْنِيثِ مَنَعُ مِنَ الصَّرْفِ مُطْلَقًا ، أي : سواء كانت الألف مقصورة ، نحو : حُبْلَى ، وَرَضْوَى ؛ أو كانت ممدودة ، نحو : حمراء ، وصحراء ، وسواء أكان الاسم المختوم بألف التأنيث علما ، نحو : زكرياء ، وأسماء ، وَلَيْلَى ؛ أو غير علم ، نحو : حُبْلَى ، وَصَحْرَاءَ ، وَحَمْرَاءَ .

ثانيا : الجمعُ الْمُتَنَاهِي

وَكُنْ لِجَمْعٍ مُّشَبِّهِ مَفَاعِلًا      أَوْ الْمَفَاعِيلَ بِمَنْعِ كَافِلًا

س٧- ما المراد بهذا البيت ؟

ج٧- المراد : أنَّ الجمع إذا كان على وزن ( مَفَاعِلَ ، أَوْ مَفَاعِيلَ ) مُنْعَ مِنَ الصرف سواء أكان في أوله ميم ، نحو : مَسَاجِدَ ، وَمَصَابِيحَ ، أو لم يكن في أوله ميم ، نحو : فَنَادِقَ ، وَقَنَادِيلَ ؛ لأنها شبيهة بـ ( مفاعل ، ومفاعيل ) في عدد الحروف ، والحركات ، والسكون .

س٨- ما معنى الجمع المتناهي ؟ وما ضابطه ؟

ج٨- الجمع المتناهي ، هو نهاية الجمع فلا جمع بعده ، فقولك : مساجد ، ومصابيح ... إلخ ، ليس لها جمع بعد هذا الجمع فهو مُنْتَهَى الْجُمُوعَ ، بخلاف قولك : أُسُورَةٌ جمع سِوَارَ ، فأسورة ليست منتهى الجمع ؛ لأنها تُجْمَعُ بَعْدُ ؛ فتقول : أُسَاوِرَ ، وهذا منتهى الجمع .

وضابطه : كل جمع بعد ألف تكسيره حرفان ، أو ثلاثة أحرف أو سطها ساكن ، نحو : مَسَاجِدَ ، وفنادق ؛ ونحو : مصابيح ، وقناديل .

حكم الجمع المتناهي  
إذا كان منقوصاً

وَذَا عِتْلَالٍ مِنْهُ كَالْجَوَارِي رَفْعاً وَجَرّاً أَجْرُهُ كَسَارِي

س ٩ - ما حكم الجمع المتناهي إذا كان معتل الآخر ؟

ج ٩ - الجمع المتناهي إذا كان معتل الآخر ( منقوصاً ) نحو : الْجَوَارِي ،  
وَالْمَعَانِي ، وَالثَّوَانِي ، فإنه يُعامل معاملة المفرد المنقوص المنصرف ( كقَاضٍ ،  
وَسَارٍ ) فتُحذف ياءه في حالتي ( الرفع ، والجر ) وَيُنَوَّن تنوين عَوْضٍ ؛ فتقول :

هؤُلاءِ جَوَارٍ ، ومررت بجَوَارٍ . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَالْفَجْرِ ﴾ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴿

وقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ﴾ أما حالة ( النصب ) فتبقى الياء ،  
وتظهر الفتحة بدون تنوين ؛ فتقول : رأيت الجَوَارِي . ومنه قوله تعالى :

﴿ سِيرُوا فِيهَا لِيَالٍ ﴾ .

## حكم المفرد الشَّبيه بالجمع المتناهي

وَلِسَرَاوِيلَ بِهَذَا الْجَمْعِ      شَبَّهُ اقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ

س ١٠ - ما حكم المفرد الشَّبيه بالجمع المتناهي ؟

ج ١٠ - الاسم المفرد إذا جاء على صيغة منتهى الجموع ( مَفَاعِل ، أو مَفَاعِيل ) مُنْع من الصرف ؛ لشبهه بالجمع المتناهي ، نحو : سَرَاوِيل . فـ ( سراويل ) مفرد أعجمي جاء على وزن مَفَاعِيل فَمُنْع من الصرف ؛ لشبهه بالجمع المتناهي . وزعم بعض النحاة أنه يجوز فيه الصرف ، والمنع ، واختار الناظم منعه من الصرف ؛ ولهذا قال : " شَبَّهُ اقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ " ومثل سراويل : طَمَاطِم ، وَبَطَاطِس ، وَطَبَاشِير .

( م ) اِخْتَلَفَ فِي سَرَاوِيل ، ففيل : إنه جمع عربي ، مفردة ( سِرْوَالَة ) وقيل : إنه مفرد أعجمي . ( م )

حَكْمُ الْعَلَمِ إِذَا سُمِّيَ عَلَى وَزْنِ  
الْجَمْعِ الْمُتَنَاهِي ، أَوْ الْمُلْحَقِ بِهِ

وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقَ بِهِ فَلَا نُصِرَافُ مِنْهُ يَحِقُّ

س ١١ - ما حكم ما سُمِّيَ على وزن الجمع المتناهي ، أو ما ألحق به ؟  
ج ١١ - إذا سُمِّيَ إنسان على وزن الجمع المتناهي ، أو ما ألحق به مُنْع من  
الصرف ؛ للعلمية وشبه العُجْمَةِ ، أما العلميَّة فلأنه عَلَمٌ ، وأما شبه العجمة فلأن  
هذا الوزن ( مفاعل ، أو مفاعيل ) ليس في الآحاد العربية ( أي : لا توجد  
كلمة مفردة في العربية على أحد هذين الوزنين ) .  
ومثال ذلك : أن تُسَمِّي رجلاً ( مساجد ) فتمنعه من الصرف ؛ فتقول :  
جاء مساجدٌ ، وذهبت إلى مساجدَ ، ونحو : شَرَّاحِيل ، ونحو : هَوَازِن ( عَلَمٌ  
على قبيلة ) .

الممنوع من الصرف لعلتين

أولاً : الوَصْفُ

أ- الوصفُ المختومُ بألف ونون زائدتين

شرط منعه من الصرف

وزائداً فَعْلَانٌ فِي وَصْفٍ سَلِمَ مِنْ أَنْ يُرَى بَتَاءِ تَأْنِيثٍ خِمْ

س ١٢ - ما شرط منع الوصف المختوم بألف ونون زائدتين من الصرف ؟  
ج ١٢ - يمنع الوصف المختوم بألف ونون زائدتين - وهو مراده بقوله : " وزائداً فَعْلَانٌ فِي وَصْفٍ " - يمنع من الصرف ، بشرط ، هو : ألاَّ يكون مؤنثه مختوماً بَتَاءِ التَّأْنِيثِ ، نحو : سَكْرَانٌ ، وَعَطْشَانٌ ، وَغَضَبَانٌ . فهذه الأسماء ممنوعة من الصرف لعلتين : الوصفية ، وزيادة الألف والنون ، والشرط متحقق فيها ؛ لأن مؤنثها ليس بالتاء ؛ تقول في المؤنث : سَكْرَى ، وَعَطْشَى ، وَغَضَبَى ؛ ولا تقول : سكرانة ، وعطشانة ، وغضبانة . فإذا كان المؤنث بالتاء صُرِفَتْ ، نحو : رجلٌ سَيِّفَانٌ ( بالتنوين ) وذلك لأن مؤنثه بالتاء ؛ تقول : امرأة سَيِّفَانَةٌ ( أي : طويلة ) ومثله : حَبْلَانٌ ، وَدَحْنَانٌ ... إلخ فإن مؤنثها بالتاء .

ب- الوصفُ ووزنُ أَفْعَلَ  
شرط منعه من الصرف

وَوَصَفُ أَصْلِيٍّ وَوزنُ أَفْعَلَ      مَمْنُوعٌ تَأْنِيثِ بَتَا كَأَشْهَلَا

س ١٣ - ما شرط منع الوصف الذي على وزن أَفْعَلَ من الصرف ؟

ج ١٣ - الوصف الذي على وزن أَفْعَلَ يمنع من الصرف ، بشرطين :

١ - أن يكون الوصف أصلياً لا عارضاً .

٢ - ألا يكون المؤنث محتوماً بتاء التأنيث ، نحو : أحمر ، وأكبر ، وأفضل . فهذه

الأسماء ممنوعة من الصرف لعلتين : الوصف الأصلي ووزن أَفْعَلَ ، ومؤنثها ليس

محتوماً بالتاء ؛ تقول : حمراء ، وكُبْرَى ، وفُضْلَى . فإن كان المؤنث بالتاء

صُرِفَ ، نحو : رجلٌ أرْمَلٌ ( بالتنوين ) لأنك تقول للمؤنثة : أرْمَلَةٌ .

( الأرملة : الفقير ) .



## حكم الوصف العارض ، والاسم العارض

وَالْعَيْنَ عَارِضَ الْوَصْفِيَّةِ      كَأَرْبَعٍ وَعَارِضَ الْأَسْمِيَّةِ  
فَالْأَذْهَمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وَضِعٌ      فِي الْأَصْلِ وَصَفًا أَنْصِرَافُهُ مَنَعٌ  
وَأَجْدَلُ وَأَخْيَلُ وَأَفْعَى      مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ يَنْلَنَ الْمَنَعَا

س ١٤ - ما هو الوصف العارض ؟ وما حكمه ؟

ج ١٤ - الوصف العارض ، هو اللفظ الذي وُضع في أوّل نشأته اسماً ، ثم عَرَضَتْ عليه الوصفية فأصبح وصفاً .

حكمه : إلغاء الوصفية ، ولا يُلتَفَت إليها ، ويكون الاسم مصروفاً ؛ نظراً لأصله .

مثال ذلك : نجحت فتياتُ أَرْبَعٍ ، وهذا رجلٌ أَرْبَبٌ ( أي : ضعيف ) فأَرْبَعٌ ، وأَرْبَبٌ : مصروفان مع أنهما وصفان على وزن أَفْعَل ؛ وذلك لأن الوصف فيهما عارض ليس بأصل ، وأصلهما الاسم ، فأربع : اسم للعدّد ، وأرنب : اسم للحيون المعروف .

## س ١٥ - ما حكم الاسم العارضة ؟

ج ١٥ - الاسم العارض ، كالوصف العارض يُلغى ، ولا يُلتفت إليه فهو ممنوع من الصرف ؛ لأنه وصف في الأصل ، ثم عرضت عليه الاسم فأصبح اسماً ، نحو : أَذْهَمُ ( اسم للقيد ) وَأَسْوَدُ ( اسم للحية الكبيرة ) فأذهم ، وأسود : وصفان في الأصل لكل شيء فيه سواد ؛ ولذلك فهما ممنوعان من الصرف ؛ نظراً لأصلهما ، فهما وصفان على وزن أفعل ، ولا يُلتفت إلى اسميتهما العارضة .

## س ١٦ - إلام أشار الناظم بقوله :

وَأَجْدَلُ وَأَخِيلٌ وَأَفْعَى مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ يَنْلَنَ الْمَنْعَا ؟

ج ١٦ - أشار بذلك : إلى أن هذه الألفاظ المذكورة وهي (أجدل) اسم للصقر ، و (أخيل) اسم لطائر ذي نُقْط سوداء كالخيلان ، و (أفعى) اسم للحية ، ليست بصفات ، بل هي أسماء في الأصل وفي الحال ؛ ولذلك فهي مصروفة . ولكن بعض النحاة منعها من الصرف ، وإلى هذا أشار بقوله : "وقد ينلن المنعاً" وسبب منعها من الصرف عندهم أنهم تَخَيَّلُوا فيها الوصفية ، فتخيلوا في (أجدل) معنى القُوَّة ، وفي (أخيل) معنى الخيلان ، وفي (أفعى) معنى الخُبْث ؛ ولذلك منعوها من الصرف للوصفية المتخيلة ووزن أفعل .  
والمشهور : أنها مصروفة ؛ لأن الوصفية فيها غير مُحَقَّقة .

## ج- الوصفُ المَعْدُولُ

وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرٍ      فِي لَفْظٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَأُخْرٍ  
وَوَزْنُ مَثْنَى وَثُلَاثَ كَهُمَا      مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا

س ١٧ - ما مراد الناظم بهذين البيتين ؟

ج ١٧ - مراده : أن الوصف يمنع أيضاً من الصرف إذا كان معدولاً .

ويجتمع الوصف ، والعدل في موضعين :

١ - العدد الذي على وزن (مَفْعَل ، أو فُعَال) نحو : مَوْحَدٌ وَأَحَادٌ ، وَمَثْنَى

وُثْنَاءٌ ، وَمَثَلَتِ وَثُلَاثٌ ، وَمَرَبَعٌ وَرُبَاعٌ ، قال تعالى : ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ

مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبُعًا﴾ وقد سُمِعَ استعمال هذين الوزنين في الأعداد

( ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ) وسُمِعَ أيضاً في العددين ( ٥ و ١٠ ) وزعم بعضهم أنه

سُمِعَ أيضاً في ( ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ) .

قال أبو حيَّان : والصحيح أن البناءين ( أي : مَفْعَل ، وفُعَال ) مسموعان من

واحد إلى عشرة.

٢ - كلمة أُخْرٍ ، نحو : مررت بنسوةٍ أُخْرٍ ؛ قال تعالى : ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ

أُخْرٍ﴾ .

\* س ١٨ - ما معنى مَعْدُول ؟

ج ١٨ - معناه : تحويل الاسم من حالة لفظية إلى أخرى مع بقاء المعنى الأصلي ، فَمَثْنَى معدولة عن : اثنين اثنين ، وثُلَاث معدولة عن : ثلاثة ثلاثة ... وهكذا ، فبدلاً من قولك : ادخلوا اثنين اثنين ؛ تقول : ادخلوا مَثْنَى .

أما كلمة أُخَرَ (بصيغة الجمع) فهي معدولة عن آخَرَ (للمفرد المذكر) ذلك لأن (آخَرَ) اسم تفضيل على وزن (أَفْعَل) ويُستعمل بلفظ المفرد المذكر في جميع أحواله ؛ تقول: أنا أَكْبَرُ منك ، وعائشة أَكْبَرُ منك ، وأولادنا أَكْبَرُ منك، ونساؤنا أَكْبَرُ منك ؛ ولذلك فإن القياس أن تقول : مررت بنسوةٍ آخَرَ " لأنه اسم تفضيل على وزن أَفْعَل يُستعمل بلفظ واحد ، لكن العرب عَدَلُوا في لفظ (آخَرَ) عن المفرد المذكر، وَغَيَّرُوهُ بلفظ الجمع (أُخَرَ) ولذلك مُنِعَ من الصرف للوصفية والعَدَل .

الممنوع من الصرف لعتين  
ثانياً : الْعَلَمُ  
أ- العلم المركَّب تركيباً مُزجياً

وَالْعَلَمَ امْنَعُ صَرْفَهُ مُرَكَّبًا      تَرْكِيْبَ مَزْجٍ نَحْوُ مَعْدِيكَرَبَا

س ١٩ - هل العلم المركَّب ممنوع من الصرف ؟

ج ١٩ - إذا كان العلم مركباً تركيباً مُزجياً مُنْع من الصرف ، نحو: مَعْدِيكَرَبَ ،  
وَحَضْرَمَوْتُ ، وَبَعْلَبَكَّ .

والمراد بالتركيب المزجي : أَنْ يُجْعَلَ الاسمان اسماً واحداً لا بإضافة ، ولا بإسناد .  
ويكون إعرابه على الجزء الثاني ؛ تقول: هذه حضرموتُ ، ورأيت حضرموتَ ،  
وزهدت إلى حضرموتَ .

ب- العلم وزيادة الألف والنون

كَذَٰكَ حَاوِي زَائِدَىٰ فَعَلَانَا      كَغَطَفَانٍ وَكَأَصْبَهَانَا

س ٢٠ - ما المراد بهذا البيت ؟

ج ٢٠ - المراد : أن العلم إذا كان محتوما بألف ونون زائدتين مُنِعَ من الصرف ،  
نحو : غَطَفَان ، وَأَصْبَهَان ، وَنَجْرَان ، وَعُثْمَان .

ولا يُشترط أن يكون العلم على وزن ( فَعْلَان ) بل يمنع على هذا الوزن ، وعلى  
غيره ، كما ترى في الأمثلة ، بشرط أن تكون الألف والنون زائدتين ، كما هي  
في ( فَعْلَان ) .

ج- العلم المؤنث  
حكم منعه من الصرف

كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقًا      وَشَرَطُ مَنَعِ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى  
فَوْقَ الثَّلَاثِ أَوْ كَجُورٍ أَوْ سَقَرٍ      أَوْ زَيْدٍ اسْمَ امْرَأَةٍ لَا اسْمَ ذَكَرٍ  
وَجَهَانٍ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيرًا سَبَقُ      وَعُجْمَةٌ كَهْنَدَ وَالْمَنَعُ أَحَقُّ

س ٢١ - ما حكم منع العلم المؤنث من الصرف ؟

ج ٢١ - إذا كان العلم مؤنثاً منع من الصرف ، وفي حكم منعه تفصيل :

١ - **يجب منعه من الصرف مطلقا** ، وذلك إذا كان محتوما بالهاء ( أي : تاء التأنيث ) والمراد بـ ( مطلقا ) أي : سواء أكان علما لمذكر ، نحو : طلحة ، وحمزة ، أو علما لمؤنث زائداً على ثلاثة أحرف ، نحو : فاطمة ، وخديجة ، أو كان علما لمؤنث ثلاثي ، نحو : ثُبَّة ، وقُلَّة ، وعِظَّة .

٢ - **يجب منعه بشرط** . وهذا معنى قوله : " وشرط منع العار ... إلخ " وذلك إذا كان علما لمؤنث غير محتوم بـ ( الهاء ) فإن كان كذلك وجب منعه ، بشرط أن تتحقق فيه أحد الشروط الآتية :

أ- أن يكون رباعيا ، نحو : مريم ، وزينب ، وسُعاد .

ب- أن يكون ثلاثيا مُتَحَرِّك الوسط ، نحو : سَقَر ، وأَمَل ، وَسَمَر .

ج- أن يكون ثلاثيا أعجميا ساكن الوسط ، نحو : جُورَ ، وَمَاهَ ( عَلَمٌ عَلَى بَلَدَيْنِ ) .

د- أن يكون منقولاً من المذكر إلى المؤنث ، نحو: زَيْدٌ (إذا كان اسماً لامرأة) .  
فإن لم تتحقق فيه أحد الشروط السابقة بأن كان ثلاثياً ساكن الوسط ، وليس  
أعجمياً ، ولا منقولاً من مذكر ، ففيه وجهان :  
١ - منعه من الصرف ، نحو : هذه هِنْدٌ ، ومررت بِهِنْدٍ ؛ وهذه دَعْدٌ ، ومررت  
بَدَعْدٍ .

٢ - صرفه ، نحو : هذه هِنْدٌ ، ومررت بِهِنْدٍ ؛ وهذه دَعْدٌ ، ومررت بدَعْدٍ .  
ومنه من الصرف أوّلًى .  
\*ويتلخص من ذلك : أنّ العلم المؤنث يجب منعه من الصرف مطلقاً ، إلا إذا  
كان ثلاثياً ساكنَ الوسط ، وليس أعجمياً ، ولا منقولاً من مذكر ، ففيه  
وجهان : المنع ، والصرف . \*



## د- العلمُ الأعجميُّ

شروط منعه من الصرف

وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعُ وَالتَّعْرِيفُ مَعَ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعَ

س ٢٢ - ما شروط منع العلم الأعجمي من الصرف ؟

ج ٢٢ - يمنع العلم الأعجمي من الصرف ، بشرطين :

١ - أن يكون علما في اللغة الأعجمية . وهذا مراده بقوله : " والعجمي الوضع والتعريف " . فالوضع ( أي : أن يكون أصلاً في لغة الأعاجم ) ، والتعريف ( أي : أن يكون علماً ليس بنكرة ) .

٢ - أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف . وهذا مراده بقوله : " زيد على الثلاث " وذلك نحو : إبراهيم ، وإسحاق ، ويعقوب ؛ ونحو : لندن ، وباريس .  
فإن كان الاسم ليس علما في اللغة الأعجمية لم يُمنع من الصرف ، نحو ( لِحَامٌ ) فهذا الاسم ليس علما في اللغة الأعجمية ، بل هو اسم جنس ( نكرة ) ولذلك يصرف سواء أُنْقِلَ هذا الاسم إلى العربية على أصله نكرة ، أو سُمِّيَ به رجل في العربية فأصبح علماً فهو في كلا الحالتين مصروف ؛ تقول : هذا لِحَامٌ ، ومررت بلِحَامٍ . ومثله : دِيْبَاجٌ ، وفَيْرُوزٌ .

وكذلك يصرف العلم الأعجمي إذا كان ثلاثياً متحرك الوسط ، أو كان ثلاثياً ساكن الوسط مذكراً ، فسَاكِنُ الوسط ، نحو : نُوحٌ ، وَلُوطٌ ، ومتحرك الوسط ، نحو : شَتْرٌ ، وَلَمَكٌ .

( م ) س ٢٣ - كيف يُعرَفُ الاسمُ الأعجميُّ ؟

ج ٢٣ - تُعرف عُجْمَةُ الاسمِ بوجوه :

١ - نَقْلُ الأئِمَّةِ الثَّقَاتِ .

٢ - خروجُه عن أوزان العربية ، نحو : إبراهيم .

٣ - خُلُوه من حروف الذَّلَاقَةِ ، وهو رباعي ، أو خماسي .

وحروف الذَّلَاقَةِ ستةٌ مجموعةٌ في قولك : " مُرْبِنْفَل " .

٤ - أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في العربية (كالجيم ، والقاف) نحو :

صَنَجَق وجَرْمُوق ، و(كالصاد ، والجيم) نحو : صَوْلَجَان ، و(كالكاف ،

والجيم) نحو : اسكِرْجَة ، و(كالرَّاء بعد النون) في أول الكلمة ، نحو: نَرْجِس ،

و( كالزَّاي بعد الدَّال ) في آخر الكلمة ، نحو مُهَنْدِر .

هـ- العَلَمُ ووزنِ الفِعْلِ

كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الْفِعْلَ      أَوْ غَالِبٍ كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَى

س ٢٤ - ما المراد بهذا البيت ؟

ج ٢٤ - المراد : أن العلم إذا كان على وزنٍ يَخُصُّ الفعل ، أو يَعْلَبُ فيه مُنْعَ من الصرف .

س ٢٥ - ما المراد بالوزن الذي يَخُصُّ الفعل ، أو يغلب فيه ؟

ج ٢٥ - المراد بالوزن الذي يَخُصُّ الفعل ( أي : الوزن الذي لا يُوجد في غير الفعل إلا ندوراً ) كَفَعَلَ ، وَفَعَلَ ، وَفُعِلَ ، وَتَفَعَّلَ ، وَانْفَعَلَ ... إلخ ، فهذه الأوزان خاصة بالفعل .

فإذا سَمَّيتَ بها رجلاً منصرفاً للعلمية ووزن الفعل ؛ تقول في رجل اسمه ( ضَرَبَ ) هذا ضَرِبُ ، ورأيت ضَرِبَ ، وذهبت إلى ضَرِبَ .  
والمراد بما يغلب فيه أحد أمرين :

١- أن يكون الوزن غالباً في الفعل ؛ لكثرتة ، كوزن ( اِثْمَدَ ، وإِصْبَعَ ، وأُبْلِمَ ) فأوزان هذه الكلمات كثيرة في الفعل ( اِضْرِبْ ، اِسْمَعْ ، اُدْخُلْ ) وغيرها مِنْ كلِّ أمرٍ مأخوذ من فعل ثلاثي .

وعلى ذلك لو سَمَّيتَ رجلاً بأحد تلك الأوزان منصرفاً ؛ فتقول :

هذا إَصْبَعُ ، ورأيت إِصْبَعَ ، وذهبت إلى إِصْبَعَ .

٢- أن يكون الوزن غالبا في الفعل ؛ لأنه مبدوء بزيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم ، كوزن ( أَحْمَدُ ، وَيَزِيدُ ، وَيَعْلَى ) فإن كلاً من ( الهمزة ، والياء ) يدل على معنى في الفعل ، وهو التَّكَلُّمُ والغِيبَةُ ، ولا يدل على معنى في الاسم ، وعلى ذلك يمنع من الصرف ؛ لأن الوزن غالب في الفعل ، بمعنى أَنَّهُ به أَوْلَى ، ( أي : إنَّ الفعل أولى من الاسم بهذا الوزن ) .

س٢٦- ما الحكم إذا كان الوزن غير مختص بالفعل ، ولا غالب فيه ؟

ج٢٦- إذا كان الوزن غير مختص بالفعل ، ولا غالب فيه لم يُمنع من الصرف ، كوزن ( فَعَلَ ) فهذا الوزن مشترك بين الاسم ، والفعل على السواء ، نحو : ضَرَبَ ، وَذَهَبَ ؛ ونحو : شَجَرَ ، وَحَجَرَ ، وعلى هذا إذا سُمِّيَتْ رجلاً (ضَرَبَ) تقول : هذا ضَرَبٌ ، ورأيت ضَرَباً ، وذهبت إلى ضَرَبٍ ؛ لأنَّ هذا الوزن مشترك بين الاسم ، والفعل .

## و- العلم وألف الإلحاق المقصورة

وَمَا يَصِيرُ عِلْمًا مِنْ ذِي أَلْفٍ      زِيدَتْ لِإِلْحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ

س ٢٧ - عَرَّفْ أَلْفَ الإلْحَاقِ .

ج ٢٧ - \* أَلْفُ الإلْحَاقِ ، هي : أَلْفُ زَائِدَةٍ لَازِمَةٌ مَقْصُورَةٌ ، أو مَمْدُودَةٌ تَلْحَقُ

آخِرَ بَعْضِ الْأَسْمَاءِ ، فَيَصِيرُ الْأِسْمُ الَّذِي لِحَقَّتْهُ عَلَى وَزْنِ اسْمٍ آخَرَ \*

مثالها : عَلَّقَى عِلْمَ لِبْنَاتٍ ، و(أَرَطَى) عِلْمَ لَشَجَرٍ . فَأَلْفُ الإلْحَاقِ الزَائِدَةُ جَعَلَتْهُمَا عَلَى وَزْنِ (فَعَلَى) الْمُخْتَوِمِ بِأَلْفِ التَّأْنِيثِ الْمَقْصُورَةِ .

س ٢٨ - لِمَ مُنِعَ الْعِلْمُ الْمُخْتَوِمُ بِأَلْفِ الإلْحَاقِ الْمَقْصُورَةِ مِنَ الصَّرْفِ ؟

ج ٢٨ - اعْلَمْ أَوَّلًا أَنَّ كُلًّا مِنْ أَلْفِ الإلْحَاقِ الْمَقْصُورَةِ ، وَأَلْفِ التَّأْنِيثِ الْمَقْصُورَةِ لَا يَقْبَلُ (تَاءً) التَّأْنِيثِ ، فَكَمَا لَا تَقُولُ فِي (حُبْلَى) حُبْلَاةً ، كَذَلِكَ لَا تَقُولُ فِي (عَلَقَى) إِذَا كَانَ عِلْمًا (عَلَقَاةً) فَلَمَّا أَشْبَهَتْ أَلْفُ الإلْحَاقِ الْمَقْصُورَةِ أَلْفَ التَّأْنِيثِ الْمَقْصُورَةِ أَخَذَتْ حُكْمَهَا فِي كَوْنِ الْعِلْمِ الْمُخْتَوِمِ بِهَا مَمْنُوعٍ مِنَ الصَّرْفِ ، إِلَّا أَنَّ أَلْفَ التَّأْنِيثِ الْمَقْصُورَةِ مَمْنُوعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ لِعِلَّةٍ وَاحِدَةٍ ؛ لِأَصَالَتِهَا ، أَمَّا أَلْفُ الإلْحَاقِ فَزَائِدَةٌ لَا يَكْفِي وَجُودُهَا وَحْدُهَا الْمَنْعَ مِنَ الصَّرْفِ فَلَا بَدَّ أَنْ تَنْضَمَّ لَهَا الْعِلْمِيَّةُ ؛ فَتَقُولُ فِي عَلَقَى ، وَأَرَطَى إِذَا سَمَّيْتَ بِهَا رَجُلَيْنِ : جَاءَ عَلَقَى وَأَرَطَى ، وَرَأَيْتَ عَلَقَى وَأَرَطَى ، وَذَهَبْتَ إِلَى عَلَقَى وَأَرَطَى .

فهاتان الكلمتان ( عُلِّقَى ، وأُرْطَى ) ممنوعتان من الصرف للعلمية وألف الإلحاق المقصورة .

أما إذا كان الاسم الذي لحقته ألف الإلحاق المقصورة نكرة ليس بعلم صُرِفَ ؛ لعدم شبهه بألف التأنيث المقصورة في حالة التنكير ؛ فتقول : هذه أرْطَى ، ورأيت أرْطَى .

أما الاسم المختوم بألف الإلحاق الممدودة فلا يُمنع من الصرف سواء أكان علماً أم نكرةً ، نحو: عِلْبَاء ( اسم لِقَصْبَةِ العُنُق ) لأنها لا تشبه ألف التأنيث الممدودة ؛ ذلك لأن الهمزة في ألف التأنيث الممدودة كـ ( صحراء ) منقلبة عن ألف ، وأما الهمزة في ألف الإلحاق فمنقلبة عن ياء ، فليس بين الهمزتين تشابه في أصلهما .

## ز - العلمُ والعَدْلُ

وَالْعَلَمَ اَمْنَعُ صَرْفَهُ اِنْ عُدِلَا      كَفَعَلَ التَّوَكُّيدِ اَوْ كَثَعَلَا  
وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَا نَعَا سَحَرُ      اِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرُ

س ٢٩ - ما المراد بالعَدْلُ ؟ وما المواضع التي يمنع فيها العلم المعدول من الصرف ؟

ج ٢٩ - سبق أن عرفنا أن العَدْلُ أو المعدول ، هو: تحويل الاسم من لفظ إلى آخر مع بقاء المعنى الأصلي .

ويمنع العلم المعدول من الصرف في ثلاثة مواضع :

١ - ما كان على وزن ( فُعَل ) من ألفاظ التوكيد . يُمنع من الصرف لِشَبَهِ العلميةِ والعَدْلُ ، نحو: جاء النساءُ جُمُع ، ورأيت النساءَ جُمُع ، ومررت بالنساءِ جُمُع ، والأصل : جَمَعَاوَات ؛ لأن مفردة ( جَمَعَاء ) فُعْدِلَ عن جمعاوات إلى جُمُع .

وأما شبهه بالعلم ؛ فلأنَّ ( جُمُع ) مُعَرَّفٌ بالإضافة المقدَّرة ، والتقدير ( جُمُعَهِنَّ ) ولذلك فإن تعريفه بالإضافة المقدَّرة أشبه العلم في أنَّه معرفة وليس في اللفظ ما يُعرِّفُهُ .

٢ - العلم المعدول إلى فُعَل ، نحو : عُمَر ، وزُفَر ، وهُبَل ، وزُحَل ، وتُعَل . فهذه الأعلام معدولة عن : عَامِر ، وزَاوِر ، وهَابِل ، وزَاوِل ، وتَاعِل .

٣- لفظ سَحَر : ( وهو الثلث الأخير من الليل ) إذا أُريدَ به سَحَرُ يومٍ بعينه ، نحو : جئتُكَ يومَ الجمعةِ سَحَرَ . فـ ( سحر ) ممنوع من الصرف للعدل وشبه العلمية ، فالعدل ؛ لأنه معدول عن ( السَّحر ) المعروف بـ ( أل ) لأن المراد به يومٌ معيّن ، فكان حَقُّهُ أن يُعرَّفَ بـ ( أل ) ولكنهم عدلوا عن ذلك ، وذكروه بدون ( أل ) .

وأما شبه العلمية ؛ فالأن ( سحر ) معرّف بغير أداة تعريفٍ ظاهرة ، فأشبهه العَلَم في ذلك ، فإن كان لفظ ( سحر ) لم يُردَ به سحر يومٍ معيّن صُرِفَ ، كما في قوله تعالى : ﴿ يَجْنِيهِمْ بِسَحَرٍ ﴾ .



اللغات في العلم المؤنث الذي

على وزن فَعَالٍ

وحكم زَوَالِ العِلْمِيَّة من العلم الممنوع من الصرف

وَابْنِ عَلِيٍّ الْكَسْرُ فَعَالٍ عَلِمَا      مُؤَنَّثًا وَهُوَ نَظِيرُ جُشَمَا  
عِنْدَ تَمِيمٍ وَاصْرَفْنِ مَا نُكِّرَا      مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرَا

س ٣٠ - اذكر اللغات في العلم المؤنث الذي على وزن فَعَالٍ .

ج ٣٠ - إذا كان العلم المؤنث على وزن فَعَالٍ ، نحو: حَدَامٌ ، وَرَقَاشٍ ، وَفَطَامٌ ،  
فللعرب فيه مذهبان :

١ - مذهب أهل الحجاز : بناؤه على الكسر ؛ فتقول : هذه حَدَامٌ ، ورأيت  
حَدَامٌ ، ومررت بحَدَامٍ .

٢ - مذهب بني تميم : إعرابه إعراب الممنوع من الصرف ( للعلمية ، والعدل )  
والأصل : حَادِمَةٌ ، وَرَاقِشَةٌ ، فَعُدِلَ إِلَى حَدَامٍ ، وَرَقَاشٍ ، كَمَا عُدِلَ ( عُمَرُ ،  
وَجُشَمٌ ) عَنْ : عَامِرٍ ، وَجَاشِمٍ . وهذا معنى قوله : " وهو نظير جُشَمَا " .

س ٣١ - ما حكم العلم الممنوع من الصرف إذا زالت عنه العلمية ؟

ج ٣١ - العلم الممنوع من الصرف إذا زالت عنه العلمية وأصبح نكرة صُرف ؛ لزوال إحدى علتين ؛ لأن بقاءه بعلة واحدة لا يقتضي منعه من الصرف .  
فالأعلام الممنوعة من الصرف ، نحو : مَعْدِيكَرَبَ ، وَغَطَفَانَ ، وَفَاطِمَةَ ،  
وإبراهيم ، وأحمد ، وعُمَرَ ، وَعَلْقَى ، إذا نَكَّرَتْهَا صُرفَتْ لزوال العلمية ؛ فتقول :  
رُبَّ إبراهيمٍ وعُمَرَ وفَاطِمَةَ وأحمدٍ لَقِيْتُهُمْ .  
ومعلوم أن ( رُبَّ ) حرف جر لا يدخل إلا على النكرات .

---

حكم المنقوص المفرد إذا كان

ممنوعاً من الصرف

وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَقْصُوصاً فَفِي إِعْرَابِهِ نَهْجٌ جَوَارٍ يَقْتَفَى

س ٣٢ - ما حكم المنقوص المفرد إذا كان ممنوعاً من الصرف ؟

ج ٣٢ - إذا اجتمعت علتان في اسم منقوص مُنِعَ من الصرف ، كأن تُسمى امرأة ( قاضٍ ) فتجتمع حينئذ علتان : العلمية والتأنيث ، فيمنع من الصرف ،  
ويكون حكمه حينئذ ، كحكم المنقوص الذي جاء على صيغة منتهى الجموع ،  
نحو ( جَوَارٍ ، وَثَوَانٍ ) في ظُهُور الفتحة في حالة النصب بدون تنوين ، وحَذْفِ

يائه في حالي الرفع ، والجر ، ويُنَوَّن تنوين عَوْض ؛ فتقول : هذه قَاضٍ ،  
ورأيت قَاضِيَّ ، ومررت بقَاضٍ ، كما تقول : هؤلاء جَوَّارٍ ، ومررت بجَوَّارٍ ،  
ورأيت جَوَّارِي .

وَمَنْعُ المنقوص المفرد من الصرف مثلُ مَنْعِ الصحيح الآخر من الصرف إذا سَمَّيتَ  
به ، نحو (ضَارِبٍ) إذا سميت به امرأة صار ممنوعاً من الصرف للعلمية والتأنيث .  
\* ومثله الفعل الناقص ، نحو (يَرْمِي) إذا سَمَّيتَ به رجلاً مُنِعَ من الصرف  
للعلمية ووزن الفعل ، وَعُومِلَ معاملة جَوَّارٍ ؛ تقول : هذا يَرْمٍ ، ورأيت يَرْمِي ،  
ومررت يَرْمٍ . \*

مواضع جواز صرف الممنوع من الصرف  
وحكم منع المصروف من الصرف

وَلَا ضِطْرَّارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفَ ذُو الْمَنَعِ وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ

س ٣٣ - ما المواضع التي يجوز فيها صرف الممنوع من الصرف ؟ وما حكم منع المنصرف من الصرف ؟

ج ٣٣ - يجوز صرف الممنوع من الصرف في موضعين :

١ - ضرورة الشعر ، كما في قول الشاعر :

تَبَصَّرَ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنِ سَوَالِكِ نَقْبًا يَبْنِي حَزْمِي شَعْبَعِ

وقول الآخر :

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِذْرَ خِذْرَ عُنَيْزَةٍ فَقَالَتْ لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجَلِي

فالشاهد في البيت الأول ( من ظعائن ) صرفه الشاعر ، وجره بالكسرة ، ونونه مع أنه على صيغة منتهى الجموع .

والشاهد في البيت الثاني ( عُنَيْزَةٍ ) جرها الشاعر بالكسرة ، ونونها مع أنها ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث .

والذي أجاز ذلك في البيتين : الضرورة الشعرية ، وهو كثيرٌ أَجْمَعَ عليه البصريون ، والكوفيون .

٢ - التَّنَاسُبُ فِي الْكَلَامِ ، وذلك يقع في آخر الكلمات ، أو في آخر الجُمْل ؛  
لِتَشَابَه في التنوين ، كما في قراءة نافع ، والكسائي: ﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ  
سَلَاسِلًا وَأَغْلَاقًا وَسَعِيرًا ﴾ بتنوين ( سلاسلًا ) مع أنها على صيغة منتهى  
الجموع ؛ وذلك لِتَنَاسُبَ ما بعدها .

\* ومنه قراءة قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾ بتنوين ( يغوثًا ،  
ويعوقًا ) مع أنهما ممنوعان من الصرف للعلمية ووزن الفعل ؛ وذلك لِلتَّنَاسُبِ . \*  
وأما منع المنصرف من الصرف فقليل ، ومُختلف فيه : أجازهُ الكوفيون ،  
وتبعهم النَّازِم بقوله : " والمصروف قد لا ينصرف " ومنعه أكثر البصريين .  
واستشهد الكوفيون بقول الشاعر :

وَمِمَّنْ وَلَدُوا عَامِرُ      ذُو الطُّولِ وَذُو الْعَرَضِ

فالشاهد : قوله ( عامرٌ ) بلا تنوين ، مُنِع من الصرف مع أنه منصرف فيه  
العلمية فقط ، وهي لا تكفي لمنعه من الصرف ، وإنما جاز ذلك للضرورة  
الشعرية .

تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ وَفَضْلِهِ وَتَوْفِيقِهِ

الجزء الثالث

ويليه الجزء الرابع إن شاء الله تعالى

# # # # #